

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فروع اللغة



3010200001788

محمد بن محمد المدهري
مطبع

أبو عبد الله الشَّيْلَمِي

مع تحقيق كتابه

الضوابط الكَلِمِيَّةُ فِي الْمَجَازِ الْعَرَبِيَّةِ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

٢٩٧١ هـ

إعداد الطالب

محمد بن محمد بن عوض الشَّيْلَمِي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بن إبراهيم البنا



١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبد الله السلمي مع تحقيق كتابه "الضوابط الكلية فيما تدرس الحاجة إليه من العربية".

الدرجة العلمية : الماجستير .

الطالب : محمد بن نجم بن مواي السليالي .

الملخص

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة فصول ، يتلوهما النصُّ المحقق ، ثم الفهارسُ .
تمَّ - من خلال الفصل الأول - التعريفُ بأبي عبد الله السلمي ، حياته وآثاره . أما الفصل الثاني فقد تضمَّن الحديث من آرائه واختياراته في الأبنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب . واختتمتُ هذا الفصل بالحديث من اتجاهه في النحو . وأما الفصل الثالث فقد خُصَّص للحديث من كتاب " الضوابط الكلية فيما تدرس الحاجة إليه من العربية " ، توثيق نسبته ، والتعريف بمادته ومنهجه ، وشواهد ومصادره . ولقد حاولت - من خلال الحديث من مادته ومنهجه - ربطه بالكتب الأخرى التي رأيت أنه قد سار على نهجها . ثم وطأتُ - في آخر هذا الفصل - للنص المحقق بوصف نسخته ، ومنهجي في التحقيق .

ولقد أسلم هذا البحثُ إلى نتائج من أهمها : أنه كشف عن شخصية أبي عبد الله السلمي ، ونفى بعض الأوهام المتعلقة بها . ومنها أنه كسان كفيًا - كما يفهم من ظاهر نصِّه بأقوت - ونفى أيضًا نسبة مخطوطة في التفسير إليه تحتفظ بها مكتبة دار الكتب الوطنية في تونس - ، وأبان عن مكانته العلمية في عصره ، وعرف بصنفاة في فنون متعددة ، فقد أُلِّف في التفسير ، والحديث ، والأصول ، والنحو ، والبلاغة . ثم عرف كذلك بتلاميذه والرواة منهم .

ومن النتائج التي اضطلع بها هذا البحثُ أنه حاول أن يبيِّن منزلة السلمي في النحو ، فقد كان في قالب الأمر صاحب اختيارات ، شأنه في ذلك شأن العلماء في عصره ، وأنه كان يغلب عليه المذهبُ البصريُّ ، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل .
ولقد راعى السلمي في ترتيب كتابه هذا نظريةَ العامل ، حين بدأ بالرفوعات ، وأتبعها المنصوبات ، ثم المجرورات ، وهو في هذا متأثر بالفارسي وابن جني في كتابيهما الإيضاح واللمع .

هذا وإنَّ تحقيق نصِّ كتاب السلمي وإخراجه بعد إضافة نافعة ، لأنه يكشف عن منهج متميز من كتب النحو الشائعة في العصور المتأخرة . ولا شك أنَّ الدارسين سوف يفيدون - إن شاء الله - من هذا العمل ؛ ذلك أنَّ هذا الكتاب على وجازته وثيق الصلة بالتراث الأول للنحو ، ومن هنا كانت أهمية إخراج هذا النص .

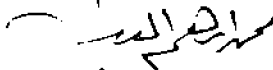
ولقد أبرز علي في التحقيق هذا النصَّ ، وقُدِّمه ، وربطه بالمصادر الأساسية ، ونبّه على مشكلاته . والله ولي التوفيق .،،

صيد كلية اللغة العربية



د / محمد بن مريمي الحارثي

المشرف



أ. د / محمد بن إبراهيم البنا

الطالب



محمد بن نجم بن مواي السليالي

المُعْتَمِدَةُ
بِسْمِ اللَّهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والحلاة والسلام على سيد الأَولَمين
والآخرين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدى بهديه
إلى يوم الدين .

أما بعد ، فلقد كان أبو عبد الله محمد بن عبد الله السُّلَميُّ أحد
طوائف الأَجلاء الذين كانت لهم مشاركة في غرط من العلوم
الإسلامية ، فأَسهم بذلك في بناء تراث أمتنا العظيمة . وَلَمَّا أَرَسَ
تناول حياة هذا العَلم بالدرس ، ولا غيباً من آثاره ، رأيت أن يكون موضوع
بحثي لنيل درجة الماجستير هو " أبو عبد الله السُّلَميُّ مع تحقيق كتابه
" الضوابط الكلية فيما تَمَس الحاجة إليه من العربية " . وكان ما حفزنسي
إلى هذا الاختيار أَمراً :

أما أحدهما : فهو الرغبة في التعريف بالسُّلَميِّ ، وبما كان
يتمتع به من مكانة طيبة عرفها له المتقدمون ، فأثنوا بها عليه ، تلك
المكانة التي تجلت آثارها في تنوع مصنفاته بين التفسير ، والحديث ،
والأصول ، والنحو ، والبلاغة ، وفي كثرة تلاميذه والرواة عنه .

وأما الآخر : فهو محاولة الإسهام في إحياء هذا التراث العظيم ،
والتزويد بما فيه من حق وأمانة ، وذلك بتحقيق أحد نصوصه ، وهو كتاب
" الضوابط الكلية . . . " .

وتنقسم دراستي هذه إلى ثلاثة فصول ، يحتلها النص المحقق :

مَرَّفْتُ من خلال الفصل الأول منها بأبي عبد الله السُّلَميِّ ، نسبه

ومولده ، وأسرته ، وصفاته ، وشيوخه ، وثقافته ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره .

أما الفصل الثاني فقد ضَمَّنَتْ الحديثَ من آرائه واختياراته ، فسي الأُمنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب ، ثم اهتمَّت بالحديث من اتجاهه في النحو ، وقد تَمَنَّنَ لي ظِبَّةُ المذهب البصري طيه شأنه في ذلك شأن كثير غيره من المتأخرين . وقد نَبَحَت الدراسة في هذا الفصل من كتاب الضوابط الكُتِبَ ، إذ لم يقع لي غيره من آثار هذا الرجل .

وأما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الحديثَ من كتاب الضوابط ، فوثقت نسبته ، وعرفت مبادئه ، ومنهجه ، وشواهدَه ، ومصادره .

ولمَّا كان هذا الكتاب كتاباً تعليمياً فقد حاولتُ - من خلال الحديث من مبادئه ومنهجه - رَبطَه ببعض كتب النحو التعليمية الأخرى ، التي رأيت أنه قد سار على نهجها .

أما تحقيق كتاب الضوابط فقد وَطَّأتُ له بوصف نسخته ، ومنهجي في التحقيق ، الذي قام أساساً على ضبط النص ، وتقويمه وربط مسائله - ما أمكنني - بكتب النحو مراعي الرجوع إلى المصادر الأصلية .

ثم أَتَمَعْتُ النصَّ المحققَ بفهارس الآيات ، والحديث والآقوال ، والأشكال ، والأصاليب والنماذج النحوية ، والشعر ، والأعلام ، والقبائل والطوائف ، والمواضع ، ثم فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات . ولقد تَمَلَّطُ مصادِر هذا العمل دراسة وتحقيقاً فيما يلي :

١ - كتب التراجم .

٢ - كتب النحو والصرف .

- ٣ - كتب اللغة .
- ٤ - كتب القراءات ، والتفسير ، وإعراب القرآن .
- ٥ - كتب الحديث الشريف .
- ٦ - الدواوين الشعرية .

❖

وختاماً لحبلى أحمده الله - تعالى - الذى أمان طى إتمام
هذا البحث ، فجاء طى هذه الصورة التى أرجو أن تكون قريبة من الصواب .
ثم أشكر لآستاذى الدكتور محمد بن إبراهيم البنا ، ما قدّمه لي
من توجيه ورعاية ، فمتذ أن أبديت له رغبتي في تسجيل هذا الموضوع
لم يكن طى بوقت ، ونصح ، وطمه ، ولم يزل معي في كل خطوة أخطوها ،
حتى انتهى البحث إلى ما هو طيه الآن . ولقد كان لآراه وتوجيهاته
أكبر الأثر في هذا العمل . بارك الله له في طه ، ونفع به ، وجزاه عني
خير ما يجزي به عباده الصالحين .

وأود هنا أن أذكر فأشكر فضل الأستاذ الدكتور مباد بن مباد
الثبتي ، فهو الذى أمدني بمخطوطة كتاب الضوابط ، ثم لم يهمل طى
بعد ذلك بما احتجت إليه من مشورة أو مرجع ، وكم لميتاد من أباد طى
طلبة العلم ، جعلها الله في موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير
محضراً .

كما أشكر الدكتورين الفاضلين سعد بن حمدان الغامدي ، وحماد
ابن محمد الشالي ، فلقد كان لتشجيعهما ، وحثهما لي كبير الأثر في نفسي ،
أشكرهما طى ذلك و طى ما أمداني به من المراجع ، وما أسدياه إلي من

النصح ، والأفكار النيرة التي أفدت منها كثيرا ، فجزاها الله مني خير الجزاء .

ولا أنسى الدماء بالتوفيق والثوبة لأخي العزيز حسن بن محمد ابن عبد الرحمن الذي أفدت كثيرا من مكتبته العامرة .

فإلى هؤلاء جميعا ، وإلى كل من قدّم لي عونا ، أزجي الشكر ، شكر معترف بالفضل لأهله .

أمّا القائمون على كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - وفي مقدمتهم عميدها السابق ، أستاذي الفاضل الدكتور طهّان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريسي الحارثي - فلهم مني جزيل الشكر ، والدعاء بأن يجزيهم الله خير الجزاء ، لقاء ما يقدمونه لطلبة العلم من خدمات جليلة .

وأسأل الله التوفيق والسداد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب

العالمين .

الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أبو عبدالله السامى (حياته وآثاره) .

الفصل الثانى : آراؤه واختياراته .

الفصل الثالث : كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة

إليه من العربية .

الفصل الأول

أبو عبد الله السامى (حياته وآثاره) .

الفصل الأول

أبو عبدالله السُّلَمِيّ (١)

(٥٢٠ - ٦٥٥ هـ)

(١) (١١٢٤ - ١٢٥٢ م)

اسمه ونسبه :

هو : شرف الدين ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن
أبي الفضل ، السُّلَمِيّ ، الرُمِّي ، الأندلسي .

- (٢) انظر في ترجمته : معجم الأديباء ١٨/٢٠٩-٢١٣ (٦٢) ،
والتكلمة لكتاب الصلة لابن الأثير ٢/٦٦٣-٦٦٤ (١٦٨٩) ،
وتراجم رجال القرنين لأبي شامة ١٩٥-١٩٦ ، والذيل والتكملة
٦/٣٠٢-٣٠٤ (٧٨٩) ، وذيل مرآة الزمان ١/٧٦-٧٩ ، وإشارة
التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣١٩ (١٩٠) ، والمعبر
٥/٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٢-٣١٨ (٢٢٠) ، والوافي
بالوفيات ٣/٣٥٤-٣٥٥ (١٤٣٥) ، وصون التواريخ ٢٠/١١٢-
١١٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٦٩-٧٢ (١٠٧٩) ،
وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٥١-٤٥٢ (١١٣٣) ، والبلغة
في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٠٠-٢٠١ (٣٣٠) ، والعقد الثمين
٢/٨١-٨٦ (٢٣٤) ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي
شبهه ١٤١-١٤٣ (١٠٢) ، وبغية الوعاة ١/١٤٤-١٤٦ (٢٤١) ،
وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٦٨-١٧٢ (٥١٣) ، ونفح
الطيب ٢/٢٤١-٢٤٢ (١٥٨) ، وشذرات الذهب ٥/٢٦٩ ،
وهدية المعارفين ٢/١٢٥-١٢٦ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان
٥/٣٦٥ ، والأعلام ٦/٢٣٣ .
- (١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٥ .

هكذا ذكره أكثر من ترجم له ، إلا أنني وجدت نسبه في العبر
للذهبي على النحو التالي : * أبو عبدالله محمد بن طي بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن أبي الفضل ... (١) ففيها نرى أباء طيها
وجده محمدا ، ولا ندري منشأ هذا الخلاف ، فنسبه في سيرة أعلام
النبلاء موافق لما ذكره أكثر المترجمين . (٢)

ثم إنني وجدت نسبه في طبقات ابن قاضي شبهة على النحو التالي :
* محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل . (٣) ، ففيها
نرى أباء محمدا وجده عبدالله .

وقد لقّب السُّلَمِيُّ بشرف الدين في الشرق (٤) ، وكُنِّيَ بأبي
عبدالله ، وعلى ذلك اتفق المترجمون .

وقد نسب إلى * مُلَمِّم * ، وهي نسبة صريحة - إن شاء الله - ،
فعرّب الأندلس حريمون على الانتساب إلى القبائل العربية ، يقول المقري :
* وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل ، والعماثر ، والبطون ، والأفخاذ ... (٥)
والرُّسِيُّ - بضمّ الهم وسكون الراء - ، ومعدّها سين مهله - (٦)
نسبة إلى رُوسيه ، إذ ينصُّ مترجموه على أنه من أهلها . وهي مدينة

(١) العبر ٥/٢٢٤ .

(٢) سيرة أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .

(٣) طبقات ابن قاضي شبهة ١٤١ .

(٤) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٢ .

(٥) نفح الطيب ١/٢٩٣ .

(٦) وفيات الأعيان ٣/٣٣١ .

في شرق الأندلس من أعمال تدمير اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام (ت ٢٣٨ هـ) ، وانعمرت حتى صارت قاعدة الأندلس في زمن ابن مردنيش (ت ٥٦٧ هـ) ، وإليها يُنسب ابنُ سيده ، وابن البناء^(١) .
وقيل في نسبه أيضا : المالكي^(٢) ، والمغاربة كلهم مالكيون ، إلا النادر منهم^(٣) . بيد أننا نجد ابن النجار يذكر أنه كان شافعيًّا المذهب ، نقل ذلك عنه المقرئ^(٤) .

كما أنَّ تاج الدين السبكي قد ترجم له في طبقات الشافعية^(٥) ، وكذلك الأسنوي^(٦) ، فلعله قد تحوّل إلى مذهب الشافعي فيما بعد .

مولده :

أجمع المؤرخون على أنَّ مولده برُسيّة ، إلا أنَّ الأقوال فسي تحديد العام الذي ولد فيه قد اختلفت ، فورد في ذلك غير قول .

وإنَّ أقدم نصٍّ في هذا الشأن هو ما ذكره ياقوت - من السلمي نفسه - ، قال : " أخبرني أنَّ مولده برُسيّة سنة سبعين وخمسة " .^(٧)

- (١) معجم البلدان ١٠٧/٥ ، وانظر وفیات الاصفهان ٣/٢٣١ .
- (٢) ذيل مرآة الزمان ٧٦/١ ، وهيون القواربخ ١١٧/٢٠ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤١ .
- (٣) العقد الثمين ٨٣/٢ .
- (٤) نفح الطيب ٢٤٢/٢ .
- (٥) طبقات الشافعية الكبرى ٦٩/٨ .
- (٦) طبقات الشافعية للأسنوي ٤٥١/٢ .
- (٧) معجم الأديباء ٢١٠/١٨ .

ومن ياقوت نقه السيوطي ، وغيره .^(١) وهذا التاريخ قال ابن النجار أيضا ، نقل ذلك منه الأسنوي ، والمقري .^(٢) وزاد الذهبي - بعد أن ذكر هذه السنة - قوله : " في أولها " .^(٣) ، وتابعه ابن العصار^(٤) ، طس حين جعله ابن الكثير في ذى الحجة من السنة نفسها^(٥) ، ووافقه ابن قاضي شعبة^(٦) . أما الدماطي فقد ذكر أن مولده في ذى الحجة من السنة التي قبلها .^(٧) ولم يجزم القاضي في ذلك ، بل قال : " سئل [أي : الطلي] من مولده ، فذكر أنه في ذى الحجة سنة تسع وستين وخمسمائة برُسبة ، وقيل : سنة سبعين " .^(٨)

وشة قول ثالث أورده اليونيني - من قبل - بعد أن ذكر هذين القولين السابقين ، قال : " وقيل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة " .^(٩) ولم يقع لي عند غيره .

- (١) بغية الوعاة ١٤٥/١ ، وطبقات الفسرين للداودي ١٦٩/٢ .
- (٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٤٥٢/٢ ، ونفح الطيب ٢٤١/٢ .
- (٣) المعبر ٢٢٤/٥ .
- (٤) شذرات الذهب ٢٦٩/٥ .
- (٥) صيون التواريخ ١١٨-١١٢ / ٢٠ .
- (٦) طبقات النحاة واللغويين ١٤١ .
- (٧) طبقات الفسرين للداودي ١٧١/٢ .
- (٨) العقد الثمين ٨١/٢ . وانظر الوافي بالوفيات ٣٥٤/٣ .
- (٩) ذيل مرآة الزمان ٧٦/١ .

ولعل الأولى في هذا الشأن القول بأن مولده كان في " أول سنة
سبعين، أو قبل بأيام " ، كما ذكر الذهبي ^(١) ؛ وذلك لأن سنة سبعين
هو قول ياقوت وابن النجار ، وقد عاصرا السلمي والتقا به ؛ أما ياقوت فقد
رأيناه يقول : " أخبرني " ولا شك أن ذلك مني على سؤال وجهه إلى
السلمي ، ولعل ذلك كان بالموصل حيث رآه ^(٢) . وأما ابن النجار
فإننا نجده يقول : " اجتمعت به غير مرة وطلعت عنه شيئا من شعره " ^(٣) .
ولعله قد سأله عن مولده أثناء هذه الاجتماعات ، وهو مؤرخ مُسَرِّفٌ
بتحري الدقة فيما يقول . وربما كان مولده قبل بد " سنة سبعين بأيام ،
خاصة أننا قد رأينا بعضهم يذكر أنه في ذي الحجة من سنة تسع وستين .
والله أعلم .

أسرته :

أما أسرته فإن ما بين أيدينا عنها لا يعدو أن يكون مجرد إشارة
طائرة ، " ويبدو أن الحديث من خاصة الأسرة كان يُعَدُّ عند الأقدمين
من المؤرخين من لغو القول ، فلم يكن ليشغلهم " ^(٤) . وكل ما انتهى
إلينا في هذا الشأن نَحْنَان ؛ أحدهما نقله الذهبي عن ياقوت ، وهو قوله
: " وهو من بيت كبير وحشة " ^(٥) . والآخر ذكره ابن الأثير ، قال :

(١) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٢) معجم الأديباء ٢١٠/١٨ .

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

(٤) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٥٠ (يتصرف يسير) .

(٥) سير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٣ .

• وكان أبوه فقيهاً^(١) . ولعل في هذا النص ما يشير إلى أنَّ لوالده مشاركة في العلم وإن لم يكن من المبرزين .
ولا نعلم ما إذا كان السلمي قد تزوج أم لا ، إذ لم يتعرض أحد من ترجموا له لهذا الأمر .

صفاته :

لا يوجد بين أئمتنا من نصوص السلمي ما يمكن أن نستنبط منه شيئاً من صفاته ، فما بين يديّنا هو كتاب الضوابط الكلية ، ولم يظهر لي فيه ما يشير إلى شيء من ذلك ، ولو تمسّر لنا غيره من نصوص هذا العلم فلربما كان عوناً لنا على استنباط بعض معالم شخصيته ؛ لذا فإنَّ الحديث عن صفاته سيكون في ضوء ما انتهت إلينا من نصوص عند مترجميه ، وإن كانت من الغلّة بحيث لا تصور لنا ملامح هذه الشخصية كاملة .
فما وصفه أنه كان ذكياً ، جيّد الفهم^(٢) . من الله طيبه بالعقل الصائب ، والذهن الثاقب ، فقد • كان يتكلم في العلوم بعقل صائب ، وذهن ثاقب • ، كما ذكر الذهبي نقلاً عن باقوت^(٣) .
وقال ابن النجار : • وله قريحة حسنة ، وذهن ثاقب ، وتدقيق في المعاني • .^(٤)

-
- (١) التكملة لكتاب الصلة ٢/٦٦٣ .
(٢) المعبر ٥/٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٥ .
(٤) العقد الثمين ٢/٨٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

وكان - رحمه الله - عدلاً ثقة^(١)، متين الديانة^(٢)، كثير الصلاح، والعبادة والحج^(٣)، يقول ابن عبد الملك: "... تَوَدَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ - كَرَمَها الله -، والشام وغيرهما من البلاد نحو خمسين سنة، فحج كل سنة، واستمر على هذه الأعمال الصبرية حتى شهر ذكركه، وعظم صيته، وكان كلما قدم على بلد احتفل الولاة والأكابر من السوءد^(٤) وغيرهم للقاءه ...".

ومن صفاته أيضاً ما ذكره ابن النجار، قال: "... وهو زاهد، متورع، فقير، مجرد، متعفف، نزيه، قليل المخالطة، حافظ لأوقاته، طيب الأخلاق، كريم، متودد ...".^(٥)

(٦)
كما كان رحمه الله تاركاً الرئاسة، حسن الطريقة، مقتصدًا في أموره.

هل كان السلي ضريراً ؟ :

حكى لنا ذلك ياقوت، قال: "... وكان نبيلًا، ضريراً، يحل بعض مشكلات أقليدس^(٧)، ونقله عن ياقوت السموطي، والداودي^(٨)،

-
- (١) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦.
 - (٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣.
 - (٣) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ٢٧/١.
 - (٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦.
 - (٥) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣، ونفح الطيب ٢٤١/٢.
 - (٦) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ٢٧/١.
 - (٧) معجم الأديب ٢١١/١٨، والمراد كتاب أقليدس اليوناني في أصول الهندسة والحساب، وقد وضعت له شروح بالعربية كثيرة، كشف الظنون ١٣٧-١٣٩.
 - (٨) بغية الوعاة ١٤٥/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٦٩/٢.

وذكر ذلك النزكي ، ويبدو^{*} أنه اعتمد على باقوت أيضا ، كما يظهر من
مما دره التي نَصَّ عليها . (١)

وهذا النص يتطلب منا الوقوف عنده قليلا ، ذلك أنَّ لدينا من
الشواهد ما يدفع القول بأنه كان ضريرا ، وهي :

أولا : أنَّ أحدا من ترجعوا للسلمي لم يشر إلى شي^{*} من ذلك - فيما أعلم -
بما فهم الذهبي الذي نقل - من باقوت أيضا - كما فعل
السيوطي والداودي ، وقد نقلَ عنه غيرُ نص . (٢)

ثانيا : أنَّ المؤرخ ابن النجار قد التقى بالسلمي ، - كما التقى به
باقوت ، بل كان اجتماعه به غير مرة ، كما سبقت الإشارة إليه - ،
وذكر لنا جوانب من شخصيته ، كالفهم الثاقب ، والقرحة الحسنة ،
والتدقيق في المعاني ، (٣) ولم يشر إلى أنه كان ضريرا ، فلو أنه
كان أمي لكان هذا الأمر قسنا بأن يذكره ابن النجار ، كغيره
من الصفات التي ذكرها .

وثالثا : وهو ما نجده على خلاف مخطوطة كتاب الضوابط الكلية من سماع
وإجازة بخط منسوب إلى مصنفه السلمي ، وكذلك إجازة التي في
آخر الكتاب فقد دُيِّلَتْ بالخط نفسه ، منسوبا إليه أيضا ، على
ما سيتهين عند وصف النسخة إن شاء الله .

-
- (١) الأعلام ٢٣٣/٦ .
(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ - ٣١٧ .
(٣) وانظر ذلك أيضا في رسم تلاميذ السلمي عند ذكر ابن النجار .
(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ ، والعقد الثمين ٨٢/٢ ،
وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ ، وطبقات الداودي ١٧٠/٢ .



بيد أن أقوى دليل يُعتمد عليه في إثبات أن السلمي كان بصيرًا ،
ولم يكن ضريبًا ما ورد في ترجمته عند ابن عبد الطوك ، قال : " . . . فلم
يتعرض إلى أحد من الناس طوى طبقاتهم لاستقصاء حاجة ، إلا الاطلاع
طوى ما في خزائنها من الكتب ، فيفتنمون المبادرة إلى براده ، فيستعير
منها ما له فيه غرض ، ويعكف طوى انتساخه أو تعليق ما اختاره منه ،
أو المعارضة به ، ويصرفه إلى ربه . . . " (١) وفي هذا النص كما ترى ما
يفيد أنه كان بصيرًا ، وإلا فكيف يعكف طوى الانتساخ والمعارضة ؟ .
ولو أن قائلًا قال : ربما أضرفي آخر حياته ، فإن هذا مردود ؛
لأمرين :

أما أحدهما : فإننا لو سلمنا بأنه كان كفيف البصر وأن باقوت
قصد هذا المعنى فإن ذلك يعني أن بصره قد كف قبل سنة ست
وعشرين وستائة ، لأنها السنة التي توفي فيها باقوت . وهو تاريخ
متقدم كما ترى ليس في آخر حياة السلمي المتوفى سنة خمس وخمسين
وستائة ، طوى ما سيذكر فيما بعد . (٢)

وأما الآخر : فإن السماع الذي في آخر مخطوطة الضوابط والذي
يحمل الخط المنسوب إلى المصنف تاريخه ثالث عشر ربيع الأول من
سنة ست وأربعين وستائة كما يظهر من صورة ذلك السماع .
ولا أرى سهلاً إلى القول بأن كلمة ضريب الواردة في طبعمة
معجم الأدباء محرفة من كلمة أخرى ، خاصة وأنها قد وردت منسوبة
السيوطي والداودي ، كما سبقت الإشارة إليه ، فلا شك أنها أيضاً في
نسختهما من معجم باقوت .

(١) الذيل والتكملة ٣٠٣/٦ .

(٢) انظر ص ٥٧ ما يأتي .

هذا وإنَّ من معاني " ضرير " في اللغة " صبور " ، يقول ابن منظور : " والضرير من الناس والدواب : الصبور طوى كل شيء " (١) .
فلعل ما قوت قد قصد هذا المعنى ، ولا نجد في السياق ما يدفعه ، إذ الصبر من الصفات التي يمكن أن يتحلّى بها الاشراف والعظماء من الرجال ، ثم إنه وصف عقب ذلك بأنه كان يحل مشكلات أقليدس في العلوم الهندسية والحساب ، وهو ما يقتضى أن يتحلّى صاحب ذلك بالانسياة والصبر ومراعاة النفس .

(١) اللسان (ضرر) .

شيوخه :

لقد حرص السلمي - رحمه الله - على تحصيل العلم ، والرحلة في طلبه ، فالتقى بجماعة من أعلام الشيوخ ، وأخذ عنهم ، سواء كان ذلك في الأندلس ، أو في بلاد المشرق . (١)

وسوف نرى من خلال ما تذكره عن شيوخه ، والإشارة إلى ما أخذه عن كل شيخ أنه لم يكن حبيسَ فنٍّ معيّن ، بل أخذ من كل علم ينصيب وافر ، على أنه من الملاحظ أنَّ غالبَ أخذه قد كان من المحدثين والنحاة ، وإنَّ كان قد أخذ عن سواهم من الأصوليين وغيرهم ، وهذه تراجم موجزة لهؤلاء الشيوخ ، وهم :

١ - أبو القاسم بن حبيش (٥٥٠ - ٥٨٤ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف ، أبو القاسم ابن حبيش .

نزل مرسية ، " برع في النحو ، وولي القضاء بجزيرة شقَر ، ثم بمرسية . وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغيره ولغته ، وله المغازي مجلدات " . (٢)

روى عنه السلمي بالأندلس . (٣)

(١) سيأتي الحديث من رحلاته في رسم ثقافته .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٨٥٠ (نقلا عن الصفدي) .

(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٢ .

٢ - الحَجَرِي (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) :

أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله الأندلسي ،
الرصيني ، الحَجَرِي (١)

نزل ستة ، أحد أئمة الأندلس ، عني بالحديث وتقدّم فيه ،
وكان موصوفاً بجودة الفهم ، والصلاح والورع والعدالة ، سمع الكثير .
وحدث عنه جماعة (٢) سمع منه السلمي الموطأ رواية يحيى بن يحيى
في سنة تسعين وخمسة (٣) .

٣ - عبد المنعم بن الفرس (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) :

عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد الخزرجي ، الغرناطي
أبو محمد بن الفرس .

من بيت علم وجلالة كان مستبحراً في فنون المعارف ، محققاً بها
نافذاً فيها . قيل : إنه أحفظ أهل الأندلس لمذهب مالك بعد ابن
زرقون .

استظهر أن طلبه الكتابين : المدونة ، وكتاب سيبويه ، وخرهما .
اعتنى بكتاب سيبويه ، ومصنفات الفارسي وابن جنس . وله مصنفات كثيرة
ومن أجلها مصنفه في " أحكام القرآن " ، وله اختصار المحتسب لابن جنس ،

(١) بفتح الحاء وسكون الجيم ، نسبة إلى حجر ذي رصين . الوافي بالوفيات

٥٥٧٥/١٧

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢١ ، والوافي بالوفيات ٥٥٧٥/١٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٢ ، والعقد الثمين ٨١/٢ .

وكتاب المسائل التي اختطف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة. (١)
ذكر سماع السلمي عنه الذهبي. (٢)

٤ - صفوان الكاتب (٥٠٠ - ٥٩٨ هـ) :

صفوان بن إدريس بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عيسى بن إدريس
التجيبى ، العرسى ، أبو بحر ، الكاتب .

كان أدبياً ، حسيباً ، مُتَعَمِّداً من الظُّرف ، رَئَّاناً من الأدب ، حافظاً ،
حسنَ الخط ، سريعَ البديهة .

روى عن أبيه ، وخاله ، وابن حبيش ، وغيرهم . وأجاز له ابن بشكوال .
وروى عنه اليافعي ، وأبو الربيع بن سالم ، وغيرهما .

له تواليف أدبية منها زاد المسافر ، وكتاب الرحلة ، وكتاب العجالة .
توفي سنة دون الأربعين . (٣)

أخذ عنه السلمي الأدب . (٤)

٥ - المندائي (٥١٢ - ٦٠٥ هـ) :

(٥)
محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد المندائي ، الواسطي .

-
- (١) الذيل والتكلمة ٥٨/١/٥ ، وإشارة التعمين ١٩٦ ، والإحاطة
٤٥١/٣ ، والديهاج المذهب ١٣٣/٢ .
(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
(٣) معجم الأدباء ١٠/١٢ ، والذيل والتكلمة ١٤٠/٤ ، والإحاطة ٣٤٩/٣ .
(٤) إشارة التعمين ٣١٩ .
(٥) ويقال : المندائي ، كافي معجم الأدباء ٢١١/١٨ ، وانظر
توضيح المشتبه ١٢٤/٣ .

كان جَيِّدَ المعرفة ، صحيحَ الأصول ، متيقظاً ، روى الكثيرَ وصار
أسند أهل زمانه ، وقُصِدَ من الآفاق .

قال عنه المنذري : * وكان بقية السلف ، وشيخ القضاة والشهود ،
(١)
وآخر من حدث بسند الإمام أحمد كاملاً من أبي القاسم بن الحصين . *
سمع منه السلمي * السند * ، ومات أثناء القراءة . (٢)

٦ - عبد الوهاب بن سُكينة (٥١٩ - ٦٠٢ هـ) :

عبد الوهاب بن طي بن طي بن عبد الله البغدادي ، المعروف
بأبن سُكينة .

إمام مقلد ، شيخ العراق في عصره . قرأ القرآن بالروايات ، وعنى
بالحديث فناية تامة ، وقرأ المذهب ، والخلاف ، والأدب . وقصده طلاب
العلم من سائر الأقطار ، وحدث بالشام ، ومصر ، والحجاز ، وبغداد . (٣)
(٤)
سمع منه السلمي ببغداد ، وحدث عنه بكتاب شمائل النبي للترمذي .

٧ - منصور الفُراوى (٥٢٢ - ٦٠٨ هـ) :

منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد الفُراوى . (٥)

(١) التكلفة لوغيات النقطة ١٥٨/٢ (١٠٦٤) . وانظر سير أعلام النبلاء

٤٣٨/٢١ ، وغاية النهاية ٥٦/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .

(٣) ذيل تاريخ بغداد ٣٥٤/١ - ٣٧٨ ، والتكلفة لوغيات النقطة

٢٠١/٢ (١١٤٦) ، وغاية النهاية ٤٨٠/١ .

(٤) انظر برناج الوادي آشي ٢٠٨ ، والعقد الثمين ٨١/٢ .

(٥) بفتح الفاء وضماً ، والأول أكثر ، نسبة إلى فراوة ، بليدة ما يلي

خوارزم . التكلفة لوغيات النقطة ٢٢٨/٢ ، وانظر معجم البلدان

٢٤٥/٤ (فراوة) .

كان ثقة ، مكرا ، صدوقا ، سمع من أبيه ، وجده ، وغيرهما . وحدث
عنه جماعة منهم ابن الصلاح ، وابن نقطة ، والمرسي ، وغيرهم . (١)

سمع منه السلمي بنيسابور ، وحدث عنه بالسنن الكبير للبيهقي ،
وغريب الحديث للخطابي . (٢)

٨ - يونس بن يحيى (٥٣٨ - ٦٠٨ هـ) :

أبو محمد يونس بن يحيى بن الحسن بن أبي البركات بن أحمد
الهاشمي البغدادي .

سمع من جماعة ، وحدث بمكة ، وصر . روى عنه البرزالي ، والتاج
القسطلاني ، وغيرهما . (٣)

سمع منه السلمي بمكة . (٤)

٩ - ابن دهاق (٠٠٠ - ٦١١ هـ) :

إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي ، الملقب ، المعروف
بأبن المرأة .

قال عنه الصفدي : " روى الموطأ من ابن حنبل ، وكان فقيها ،

(١) انظرها لإضافة إلى المصدرين السابقين - سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٢١ .

(٢) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والوافي بالوفيات ٣٥٤/٣ - ٣٥٥ ،

والعقد الثمين ٨١/٢ .

(٣) التكملة لوفيات النقلة ٢٢٨/٢ (١٢٠٣) وسير أعلام النبلاء

١٢/٢٢ .

(٤) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والذيل والتكملة ٣٠٢/٦ .

حافظاً للرأى ، وأمس في طم الكلام ، وشرح * الإرشاد * لإمام الحرمين ، وصنف كتاباً في الإجماع ... (١)

(٢) أخذ عنه السلي الأصول ، وذلك بمالقة سنة تسعين وستائة .

١٠ - ابن الفضل المقدسي (٥٤٤ - ٦١١ هـ) :

الإمام الحافظ أبو الحسن طي بن الفضل بن طي بن فرج المقدسي ، الاسكندراني .

تفقه بالاسكندرية طي مذهب الإمام مالك طي جماعة من الأئمة .

ورحل إلى مصر وسمع طي جماعة منهم عبد الله بن برى النحوى .

وحدث بالحرمين الشريفين ، والاسكندرية ، ومصر ، وغيرها . وحدث

عنه جماعة . له كتاب * الصيام * بالأسانيد ، والاربعون في طبقات الحفاظ . (٣)

سمع منه السلي بمصر . (٤)

(١) الوافي بالوفيات ١٧١/٦ . وانظر الإحاطة ٣٢٥/١ ، والديباج

المذهب ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٢) معجم الأديب ٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٣ .

والذى في طبعة معجم الأديب * دقاق * - بالقاف بعد الدال -

ولعله صحف من دهاق . وصوابه : دهاق - بالها - ، كما في

سير أعلام النبلاء ، والوافي ، والديباج المذهب ؛ فابن دقاق هو :

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن دقاق الحنفى الفقيه المؤرخ ،

المتوفى سنة تسع وثمانائة . الدليل الشافى طي المنهل الصافى

ص ٢٥ . ولا يجوز أن يكون السلي قد قرأ عليه ؛ لأنه متأخر عنه ،

كما ترى .

(٣) انظر التكملة لوفيات النفاة ٣٠٦/٢ (١٣٥٤) ، ووفيات الأعيان

٢٩٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٦٦/٢٢ .

(٤) العقد الثمين ٨١/٢ .

١١ - تاج الدين الكندي (٥٢٠ - ٦١٣ هـ) :

أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد تاج الدين الكندي .
شيخ القراء والنحاة بدشق ، حفظ القرآن الكريم في صغره ، وقرأ
بالقراءات وله عشر سنين ، أخذ النحويين ابن الشجري ، وابن الخشاب ، واللغة
من الجواليقي ، وكان مستحضراً لكتاب سيهويه ، له حواشي على ديوان المتنبي
و على ديوان ابن نباته . (١)

قرأ عليه السلي كتاب سيهويه بدشق . (٢)

١٢ - ابن قُلبون (٥٤٦ - ٦١٣ هـ) :

أبو محمد قُلبون بن محمد بن عبد العزيز بن قُلبون الأنصاري
المرسي .

إمام مروي ، أخذ القراءات من ابن هذيل وابن غريب . تصدّر
للقراءة بمدرسة ، وشهر بذلك . وأجاز له جماعة منهم ابن بشكوال والمسهلي ،
وأخذ الناس منه ، وكان راوية للحديث عدلاً ضابطاً ، شارك في المهرجينة
والأدب . (٣)

قرأ عليه السلي القرآن ببلديه . (٤)

(١) إنباء الرواة ١٠/٢ ، وإشارة التعمين ١٢٢ ، وغاية النهاية ١/١٨٠ ،
وغاية النهاية ١/٢٩٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ ، وانظر معجم الأدباء ١٨/٢١٠ .

(٣) الذيل والتكلمة ٥/٥٢٤ - ٥٢٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء
٢/٣ - ٤ .

(٤) معجم الأدباء ١٨/٢١٠ ، وذيل مرآة الزمان ١/٧٧ .

١٣ - الجاحزى (٠٠٠ - ٦١٣ هـ) :

معين الدين محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل السهلي ، الشافعي ،
الجاحزى .

كان إماما ، مفتيا ، مصفا ، صنف " الكفاية " في الفقه ، وإيضاح
الوجيز ، وشرح أحاديث المذهب ، وله طريقة في الخلاف . (١)
قرأ عليه السلمي الخلاف . (٢)

١٤ - ابن الحرستاني (٥٢٠ - ٦١٤ هـ) :

القاضي أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل ، الدمشقي ،
الشافعي ، ابن الحرستاني . (٣)

كان إماما ، فقيها ، ولي القضاة بدشق ، حدث بدلائل النبوة
للبيهقي ، وبصحيح مسلم . روى عنه خلق كثير . قال عنه ابن نقطة : " وهو
أسند شيخ لقينا من أهل دمشق " . (٤)
أخذ عنه السلمي ، ذكر ذلك الفاسي . (٥)

-
- (١) رويات الأمان ٢٥٦/٤ ، والوافي بالوفيات ٨/٢ ، وطبقات
الشافعية الكبرى ٤٤/٨ .
- (٢) معجم الأدباء ٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .
- (٣) نسبة إلى حرستا ، قال ياقوت : " بالتحريك وسكون السين ، وتا
فوقها نقطتان ، قرية كبيرة عامرة في وسط بماتين دمشق على طريق
حصن ، بينها وبين دمشق أكثر من فرسخ " . معجم البلدان ٢٤١/٢ .
- (٤) تكملة الإكمال ٣٣٩/٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٨٠/٢٢ ، وطبقات
الشافعية الكبرى ١٩٦/٨ .
- (٥) العقد الثمين ٨١/٢ .

١٥ - زينب بنت الشَّعْرَى (٥٢٤ - ٥٦١ هـ) :

أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الجرجاني ،
المعروف بالشَّعْرَى .

أدركت جماعة من العلماء ، وأخذت منهم رواية وإجازة ، ومن
أجازها عبد الغافر الفارسي ، وأبو القاسم الزمخشري ، وحدَّث عنها ابن
الصلاح ، والمرسي ، وغيرهما . (١)

سمع منها المرسى جزء ابن نجيد (٢) ، والاربعين حديثاً
للحسن الشيباني (٣) ، وفصل الزمخشري (٤) .

١٦ - العَبيديّ (١٠٠٠ - ٩١٥ هـ) :

أبو حامد محمد أو أحمد بن محمد بن محمد العَبيدي (٥) ،
السرقي .

صنف الإرشاد ، والنفاذ ، وغيرهما . كان بارعاً في الخلاف ،
والنظر ، وله طريقة في المباحة (٦) .
بحث معه السلمي في الإرشاد (٧) .

-
- (١) سير أعلام النبلاء ٨٥/٢٢ ، والوافي بالوفيات ٦٥/١٥ .
(٢) العقد الثمين ٨١/٢ . وانظر معجم الأديب ٢١١/١٨ . وابن نجيد
هو إسماعيل بن نجيد النيسابوري (ت ٣٦٦ هـ) من آثاره جزء في الحديث .
معجم المؤلفين ٢٩٨/٢ .
(٣) برنامج الوادي آشي ٢٦٦ .
(٤) ملء العيبة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .
(٥) بفتح العين المبهطة ، وكسر الميم ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، ومعدّها
دال مبهطة . كذا ضبطه ابن خلكان ، وقال : " ولا أمرف هذه النسبة
إلى ماذا ، ولا ذكرها السمعاني " . وفيات الأعيان ٢٥٨/٤ .
(٦) وفيات الأعيان ٢٥٧/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٩٧٠/٢٢ .
(٧) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ . وانظر معجم الأديب ٢١٠/١٨ .

١٧ - ابن ملاعب (٥٤٢ - ٦١٦ هـ) :

الشيخ الفاضل المسند داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب البغدادي .
سمع من طائفة منهم أحمد بن بختيار السدائي ، والقاضي الأرمني .
حدث ببغداد ، ودمشق . وحدث عنه جماعة منهم الهرزالي والمذري .^(١)
سمع منه السلمي بدمشق ، ذكر ذلك القاسي .^(٢)

١٨ - المؤيد الطوسي (٥٢٤ - ٦١٧ هـ) :

أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي بن حسن الطوسي ، الإمام ،
المقري .

روى القراءات من كتاب الغاية لابن مهران سمعا من أبي القاسم
ابن طاهر ، وسمع صحيح مسلم ، وصحيح البخاري ، والموطأ ، وتفسير الثعلبي ،
وحدث بالكثير ، ورجل إليه من الأقطار .^(٣)
سمع منه السلمي صحيح مسلم جميعه بنسابة سنة سبع وستائه ،^(٤)
وروى عنه الموطأ رواية أبي مصعب ، وجزء ابن نجيد .^(٥)

-
- (١) التكملة لوفيات النقلة ٤٧١ / ٢ (١٦٨٢) ، وسير أعلام النبلاء ٩٠ / ٢٢ .
(٢) العقد الثمين ٨١ / ٢ .
(٣) التكملة لوفيات النقلة ٢٦ / ٣ (١٧٦٥) ، ووفيات الأعيان ٣٤٥ / ٥ ،
وسير أعلام النبلاء ١٠٤ / ٢٢ ، وغاية النهاية ٣٢٥ / ٢ .
(٤) استفاد الرحلة والاعترا ب ٣٧٠ ، وبرنامج التجميعي ٨٤ ، وانظر
معجم الأدباء ٢١١ / ١٨ .
(٥) العقد الثمين ٨١ / ٢ .

١٩ - القطب المصري (٦١٨ - ٥٠٠ هـ) :

إبراهيم بن علي بن محمد السلمي ، الصغري ، المعروف بالقطب المصري .

قال عنه الصفدي : " قدم خراسان ، وقرأ على الإمام فخر الدين ، وكان من كبار تلامذته . وصنف في الحكمة ، وشرح " كليات القانون " بكالها . . .^(١)
بحث معه السلمي بنيسابور ، ذكر ذلك الذهبي .^(٢)

٢٠ - أبوروح النهروي (٥٢٢ - ٦١٨ هـ) :

أبوروح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد الخراساني ، النهروي .

سمع من جده لأنه عبد الله بن أبي قاصم ، وجامعة غيره . وله شذوذة في جزء . وسمع صحيح البخاري من خلف بن عطاء ، وروي كتاب الأنواع والتقسيم .^(٣)

^(٤) حدث عنه جماعة منهم البرزالي ، وابن النجار ، والهرسي ، وغيرهم .
سمع منه السلمي بهرة صحيح ابن حبان وغيره .^(٥)

(١) الوافي بالوفيات ٦٩/٦ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ١٢١/٨ ،

وحسن المحاضرة ٥٤٠/١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .

(٣) كتاب التقسيم والأنواع هو مسند أبي حاتم محمد بن حبان ، انظر

برنامج الوادي آشي ٢٠١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١١٤/٢٢ - ١١٥ .

(٥) برنامج التجيبي ١٢٧ ، والعقد الثمين ٨١/٢ ، وانظر معجم

الأدباء ٢١١/١٨ .

٢١ - الطبيب النحويّ (٥٥٨ - ٥٦١ هـ) :

أبو القاسم الطبيب محمد بن الطبيب بن الحسين الكناني ،
المرسيّ، النحوي .

من بيت علم مشهور ، كان فقيها مجتهدا ، أجاز له السهيلي وابن
خفا ، وابن بشكوال ، وغيرهم . روى عنه جماعة . وولي قضاء مرسية . (١)
أخذ عنه السلميّ النحو . (٢)

٢٢ - ابن الشريك الدانيّ (٥٥٥ - ٥٦١ هـ) :

أبو الحسن علي بن يوسف بن محمد بن أحمد الانصاريّ ، يعرف
بإبن الشريك الضرير .

دانيّ ، سكن مرسية ، كان مقرئا ، بارعا في علم العربية ، أخذ
القرآت من أبي إسحاق بن محارب ، والعربية من أبي القاسم بن تمام ،
وسمع من أبي عبد الله بن حميد ، وأبي القاسم بن حبّيش ، والسهيلي ،
وروى عنه جماعة . وذكر أنه كان نجارا ، فلما كف بصره انقطع إلى طلب
العلم فبرز في النحو . وكان آية من آيات الله في الفهم والذكاء . (٣)
أخذ عنه السلميّ النحو ، روى ذلك ياقوت من السلميّ نفسه . (٤)

-
- (١) انظر الذيل والتكملة ١٧١ / ٤ ، وبغية الوعاة ٢١ / ٢ .
(٢) معجم الأدباء ٢١٠ / ١٨ ، وبغية الوعاة ٢١ / ٢ .
(٣) انظر الذيل والتكملة ٢٥٥ / ٥ - ٢٢٦ ، وبغية الوعاة ٢١٣ / ٢ - ٢١٤ .
(٤) معجم الأدباء ٢١٠ / ١٨ .

٢٣ - ابن عبد السميع (٥٣٨ - ٦٢١ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد السميع القرشي ، الواسطي ، المقرئ ،
المحدث .

من بيت قراءة ، رواية ، وعدالة ، صلاح . سمع بواسط وبغداد عن
جماعة كثيرة ، وحدث بالكثير . له كتاب لباب المنقول في فضائل الرسول ،
والنخب في الخطب ، وغيرها . (١)

سمع منه الحلبي الحديث بواسط . (٢)

٢٤ - الشلوبين (٥٦٢ - ٦٤٥ هـ) :

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي ، الأزدي
الشلوبين .

كان إمام عصره في العربية بلا مدافع . روى عن السهيلي ، والجزولي ،
وغیرهما . وأخذ عنه شاهر النحو واللغة في القرن السابع ، أمثال ابن صفور ،
وابن الحاج ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم .
من مصنفاته التوطئة ، وشرح الجزولية ، وتعليق على كتاب سيبويه ،
وتقييد على الفصل . (٣)

قرأ عليه الحلبي كتاب سيبويه جسيمة ، وكتب له - الشلوبين -
بخطه : " غفقت مع فلان في كتاب سيبويه " . (٤)

(١) التكملة لوفيات النفاة ٣ / ١٤١ (١٩٦٢) ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٢ / ١٨٥ ،

وفاة النهاية ٣٧٧ / ١ .

(٢) معجم الأديباء ١٨ / ٢١١ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، ومقدمة محقق التوطئة .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٦ - ٣١٧ ، وانظر معجم الأديباء ١٨ / ٢١٠ .

طيمه وشقايفته :

لقد عاش السليُّ في فترة كانت العلوم الإسلامية فيها قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج . وقد هباً الله له الأسباب ، فأخذ من كل طيم بنصيب وافر ، يبدو ذلك جلياً في تنوع مصنفاته ، فلم يكن حبيصاً فمن معين^(١) . كما يتضح أيضاً من خلال نعت العلماء له والشنا عليه ، فقد أجمعوا على وصفه بالعلم والفضل .

فهذا ياقوت يترجمه بقوله : " الأديب ، النحوي ، المفسر ، المحدث ، الفقيه ، أحد أرباب مصرنا ، أخذ من النحو والشعر بأوفر نصيب ، وضرب فيه بالسهم النصيب " .^(٢)

وقال عنه ابن النجار : " وهو من الأئمة الفضلاء في فنون العلم : الحديث ، وطوم القرآن ، والفقه ، والخلاف ، والأصول ، والنحو ، واللغة ، ... وله مصنفات في جميع ما ذكرناه ... ما رأيت في فقه مثله " .^(٣)

وذكره السيوطي وأثنى عليه ، فقال : " كان من أعيان العلماء الأئمة الفضلاء ، ذا معارف متعددة ، بارعاً في علم العربية ، وتفسير القرآن الكريم " .^(٤)

ونعت الذهبي بالإمام العلامة ، البارع ، القدوة ، المفسر ، النحوي ، ذي الفنون .^(٥)

(١) انظر الحديث من مصنفاته ص ٥٨ ما يأتي .

(٢) معجم الأديب ٢٠٩/١٨ - ٢١٠ .

(٣) انظر العقد الثمين ٨٢/٢ ، طبقات النحاة واللغويين ١٤٣ ،

وطبقات المفسرين للداودي ١٧٠/٢ .

(٤) ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٣١٢/٢٣ ، والمعبر ٢٢٤/٥ .

وترجمه طبعه المحب الطبري * بالشيخ ، الفقيه ، الإمام ،
العالم ، المحدث ، . . . فخر الزمان ، طم العلماء ، زين الرواس ، إمام
النظار ، رئيس المتكلمين ، أحد طما الزمان ، المتصرف أحسن التصرف في
كل فن . (١)

ونذكره أيضا طبعه الآخر شرف الدين الديماطي في معجمه ،
فترجمه مع النحاة ، والأدباء ، والفقهاء ، والمحدثين ، والفسرين . (٢)

هذه نماذج من وصف العلماء له ، والثناء عليه ، يتبين لنا من
خلالها أنه لم يقتصر على طم معين ، بل كان - رحمه الله - بحر معارف ،
كما نعته الذهبي . (٣)

ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى أهم العوامل التي كانت
مراة تكون هذه الثقافة المتعددة الجوانب .

وأول هذه العوامل هو تلك البيئة الأولى التي نشأ فيها ،
وأمني بها أسرته فقد عرفت بالفضل ، ثم إن أباه كان فقيها . كما سبقت
الإشارة إليه . ونضيف إلى ذلك ما كان يتمتع به العلمي من عقلية تتسم بجودة
الفهم ، والذكاء والقرينة الحسنة .

ولا شك أن الرحلات كانت أحد روافد هذه الثقافة ، فلقد كان
من دأب طلبة العلم الاهتمام بمقابلة الشيوخ ، والانتقال إلى بلدانهم
للسماع والرواية ، لعلمهم أن لقاء الشيخة يزيد كمال في التعليم . . . ، وأن حصول
الطكاك من المباشرة والتطبيق أشد استحكما وأقوى رسوخا . (٤)

(١) العقد الثمين ٨٢/٢ . وانظر طبقات الفسرين للداودي ١٧٠/٢ .

(٢) طبقات الفسرين للداودي ١٧١/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٥ .

وقد أكثر السلمي من الرحلة في طلب العلم ، يقول منه الذهبي :
 " كان كثير الأسفار ، والتطواف ، جماعة لفنون العلم " (١) ، وقال غيره :
 " سمع الكثير بالمغرب والشرق " (٢) . وقد بدأ طلبه للعلم ببلدته
 مرسية ، فقرأ فيها القرآن والنحو ، والأدب ، ثم ارتحل إلى مالقة
 سنة تسعين وخمسائة ، فالتقى هناك بـابن دهاق ، وأخذ منه الأصول .
 ووصل في رحلته غرباً إلى سبتة ، حيث التقى بالحجري ، وسمع منه
 الموطأ (٣) . ثم بدأ بعد ذلك رحلاته إلى بلاد الشرق ، ولقد روت لنا
 كتب التراجم هذه الرحلة التي جمع فيها الأقطار ، يقول تلميذه المحب
 الطبري : " وجمع الأقطار في رحلته ، ارتحل إلى غرب بلاده ، ثم إلى
 الاسكندرية ، والديار المصرية ، والشام ، والعراقين ، ودخل بلاد المعجم ،
 وناظر ، وقرأ ، وأقرأ ، واستفاد ، وأفاد وجاور بمكة سنين كثيرة " (٤)
 وقد تيسر له في هذه البلدان الالتقاء بالشيوخ والأخذ عنهم ،
 فتحمل له بذلك جطة من المعارف ، فصاروا من الكتب في رحلات صحيح
 مسلم ، والموطأ ، وسند أحمد ، وإن لم يتمه فقد مات شيخه الحنفاشي
 أثناء القراءة ، وشاغل النبي للترمذي ، وصحيح ابن حبان ، وغيرها من
 الأجزاء في الحديث . كما بحث فيها الخلاف ، وقرأ الأصول وحديث
 بالسنن الكبير للبيهقي . وقرأ كتاب سيويه مرتين إحداهما بالمغرب

-
- (١) العبر ٢٢٤/٥ ، وانظر شذرات الذهب ٢٦٩/٥ .
 (٢) إشارة التعمين ٣١٩ ، والبلغة ٢٠٠ .
 (٣) تقدم هذا في رسم شيوخه .
 (٤) العقد الثمين ٨٣/٢ . وانظر الحديث من رحلات في معجم الأدباء
 ٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ فابعدها ، وطبقات
 الشافعية الكبرى ٦٩/٨ ، ونفح الطيب ٢٤١/٢ .

طن الشلمين ، والثانية بدشق طن التاج الكندي . كما قرأ الفصل للزمخشري ، وغريب الخطابي . وقد رأينا ذلك كله في رسم شيوخه .
وهناك أمر آخر له أثر كبير في تكوينه العلمي ، وهو حرصه على اقتناء الكتب ، فلقد كان معتنيا بها ، محصّلا لها ^(١) . ومهما فتش به عليه صرفه في ثمن الكتب . ^(٢) فاجتمع له منها قدر كبير ، فصار له في كل بلد ينتقل إليه من الكتب بحيث لا يستصحب معه كتباً في سفره اكتفاء بما له في البلد الذي يسافر إليه . ^(٣) ولما توفي كانت مودعة بدشق ، فرسم ببيعها ، فكان يساع منها في كل ثلاثة جطسة ، فبيعت في نحو من سنة ، وحرّزت ثمنها عظيماً . ^(٤)

تلك بعض اللحات من ثقافة السلمي ، وهي دالة على ما بذله في طلب العلم من جهود جعلته من أفاضل عصره ، الذين يؤخذ منهم .

شعره :

بقي أن نشير إلى جانب آخر متصل بثقافة السلمي ، وهو شعره ، أما نشره فلم يقع لي منه شيء ، وإن كان قد قيل عنه : * له النظم الرائق ، والنثر الفائق . ^(٥) ، ووصفه بالآديب غير عالم ، كما سبق .

(١) تراجم رجال القرنين ١٩٦ ، وذيّل مرآة الزمان ١/٧٧٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .

(٣) معجم الأديباء ١٨/٢١١ .

(٤) العقد الثمين ٢/٨٣ - ٨٤ .

(٥) معجم الأديباء ١٨/٢١٢ .

وإنَّ ما وصل إلينا من شعره عبارة من مقطوعات ، روتها لنا كتب
التراجم ، يصدق عليها - في نظري - ما قيل من العلماء من أنهم
لا يكادون يحسنون الشعر - طى أن منهم من حاز الأثر من ، فبرع
في الأدب والشعر براعته في العلم ، و منهم أبو العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ) -
ومن شعره قوله ، وقد تماروا عنده في الصفات : (١)

مَنْ كَانَ يَرْغِبُ فِي النِّجَاةِ فَمَا لَهُ
غَيْرُ اتِّبَاعِ الْمُصْطَفَى فِيمَا أَتَى
ذَلِكَ السَّبِيلُ السَّتِيمُ وَغَيْرُهُ
سَبِيلُ الضَّلَالَةِ وَالْغَوَايَةِ وَالْبُرْدَى
فَاتَّبِعْ كِتَابَ اللَّهِ وَالسَّنَنَ الَّتِي
صَحَّتْ فَذَاكَ إِذَا اتَّبَعْتَ هُوَ الْهُدَى
وَدَعْ السُّؤَالَ بِكُمْ وَكَيْفَ فَإِنَّهُ
بَابُ بَجَرٍ ذَوِي الْبَصِيرَةِ لِلْعَمَى
الَّذِينَ مَا قَالَ النَّبِيُّ وَصَحْبُهُ
وَالتَّابِعُونَ وَمَنْ مَنَّا هَجَبَهُمْ قَفَا
ومثل هذا بعيد من مجال الشعر ، وأقرب إلى أن يوصف بالنظم .
ونحو هذه الأبيات قوله ، وقد قيل له ، وهو مريض : ما هيأت
من الزاد ؟ ما بقي إلا الرحيل ، فقال ارتجالا : (٢)

(١) ذيل مرآة الزمان ٧٨/١ ، والأبيات في معجم الأدباء ٢١٢/١٨ ،
وسير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ ، والبيتان في معجم الأدباء ٢١٢/١٨ ،
والعقد الثمين ٨٥/٢ .

قالوا : محمدٌ قد كبرتَ وقد أتى

داعي الحمام وما اهتمت بسزا

قلتُ : القبيحُ من الكريمِ لضيفه

عند القدومِ مجيئه بالسزا

ومن هذا الباب أيضا قوله : (١)

قالوا فلانٌ قد أزالَ بهاءه

ذاك العذارُ و كان بدر تمام

فأجبتهم بل زادَ نورَ بهائه

ولذا تضاعفَ فيه فرطُ غرامِي

استقصرت الحاظه فتكاثرت بها

فأتى العذارُ بمدّها بسهام

ومنه قوله ، وقد دخل بعض بلاد العجم فلم يعبا به : (٢)

أجْهَلُ قَدْرِي فِي الْوَرَى وَمَكَاتِي

تَزِيدُ طِي مَرْقَى السَّامِكِينَ وَالنَّعْرِ

وَلِي حَسْبٌ لَوْ أَنَّهُ مُتَقَسِّمٌ

طِي أَهْلِي هَذَا الْعَصْرِ تَاهُوا طِي الْعَصْرِ

كَأَنَّ فَخْرِي ظَاهِرٌ لِذَوِي النَّهْنِ

وَهَلْ يَخْتَضِي عِنْدَ الْهَدْوِ سَنَا الْهَدْرِ

وَأَعْجَبُ أَنَّ الْفَرْبَ يَهْكِي لِفُرْقَتِي

أَسَى وَمُحَيَّا الشَّرْقِ يَلْقَى بِلَا بَشْرِ

(١) معجم الأديب ٢١٢/١٨ والأبيات في طبقات الشافعية الكبرى

٧٠/٨ ونفع الطيب ٢٤٢/٢

(٢) العقد الثمين ٨٦/٢ والأبيات في ذيل مرآة الزمان ٧٩/١

وله أبيات أخرى منشورة في كتب التراجم ^(١) ، وما انتهى
إليها من هذا الشعر لا ينظم صاحبه في سلك الشعراء ، ولكنه دال على
محاولات لصاحبه جرى فيها على نسق غيره من طائفة تلك العصور ، حين
كانوا ينظمون في العلوم ، وما أشبه ذلك .

(١) انظر ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ - ٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٦/٢٣
والعقد الثمين ٨٦/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

تلاميذه والرواة عنه :

إنَّ من الطبيعي ، وقد كان السلمي * متضلعا من العلم * (١) ، كما أنه قد جمع الأقطار في رحلته ، ولم يزل يقرئ ويدرس حيث حل * (٢) ، فحدث * بالكثير بحر ، والشام ، والعراق ، والحجاز * (٣) ، من الطبيعي أن يكثر تلاميذه ، والرواة عنه .

وقد وقع لي من أسما * هو * لا * التلاميذ ، والرواة عدد كثير . وفيما يلي أسماؤهم مرتبة ترتيبها معجبا ، حيث إننا نجهل تاريخ وفاة بعضهم ، مع الإشارة - ما أمكن - إلى طرف من ترجمة كل منهم ، وهم :

* ١ - إبراهيم بن عبد الرحمن بن نوح بن محمد ، بها * الدين المقدسي ،
الدشقي الشافعي (٦٣٩ - ٧٢٠ أو ٧٢١ هـ) :

تفرد بأجزا * . وكان ناظرا للمدرسة الرواحية وغيرها . سمع من
الرشيد بن سلعة ، وإسماعيل العراقي ، والمجد الاسفرائيني ، والمرسي
وغيرهم ، وأجاز له جماعة . (٤)

* ٢ - إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز بن الحسن القرشي (١٠٠٠ - ١٠٦٣ هـ) :
قال عنه الذهبي : " المحدث المتقن . . . كتب عن ابن صباح ، وابن اللتي ،
وكريمة فأكثر ، . . . " (٥)
ورد ذكره في الحماح الذي في آخر كتاب الضوابط .

-
- (١) سير أعلام النبلا * ٣١٣/٢٣ .
(٢) العقد الثمين ٨٣/٢ .
(٣) معجم الأديبا * ٢١١/١٨ .
(٤) معجم الشيوخ ١٤١/١ ، والدرر الكاشفة ٣٨/١ ، وذكره أيضا الذهبي
فيمن حدث عن السلمي ، سير أعلام النبلا * ٣١٣/٢٣ .
(٥) المعبر ٢٧٣/٥ ، وانظر شذرات الذهب ٣١٢/٥ .

« ٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري ، الحكي ، (٦٣٦-٧٢٢هـ) :

أخذ عن جماعة * منهم أبو الحسن علي بن هبة الله بن الجعفي ،
وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي ، ونجم الدين التلمساني بن خليل
العسقلاني ، وسواهم (١) . سمع علي ابن أبي الفضل مسند ابن حبان
سنة أربع وأربعين وستائة (٢) .

»

« ٤ - أبو الحرم بن رشيد بن عبد الوهاب الأنصاري ، الصالح الخباز

(٦٣٤ - ٧٠٨هـ) :

قال الذهبي : " إنسان جارك ، متعفف ، سمع المرسي ، وخطيب مردا " ،

وقال : " أخبرنا أبو الحرم بن رشيد ، و محمد بن عمر ، ويحيى بن محمد ،
وابن منعة ، ومحمد بن أحمد البجدي - بقراءتي عليهم - قالوا : أنا محمد
ابن عبد الله السلمي (٣) .

(١) برنامج الوادي آشي ٨٥ ، وانظر مستفاد الرحلة والاغتراب (٣٨١) .

(٢) مستفاد الرحلة والاغتراب ٣٨٥ .

(٣) معجم الشيوخ ٢/٤٢٤ .

✽ ٥ - أبو القاسم بن أبي بكر بن مسافر بن أبي بكر بن أحمد المالكي ،

الشهير بابن زيتون (٦٢٠ - ٦٦١ هـ) :

الفقيه الأصولي ، ولي قضاء تونس مرتين . رحل إلى الشرق ،
" روى فيه من جماعة كآبي عبد الله محمد بن أبي الفضل العرسّي ، وهزالدين
أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام ، وغيرها . . . " (١)

" كان إماماً عالماً ، ذا فضل ودين ، حسن الخلق والخلق . . .
وكان مجلسه يفتن بحدود طلاب العلم . . . " (٢)

✽ ٦ - أحمد بن إبراهيم بن صباح بن ضياء ، الإمام شرف الدين ، أبو

العباس الفزاري (٦٣٠ - ٧٠٥ هـ) :

المقرئ النحوي ، الشافعي ، خطيب جامع دمشق . قرأ القرآن
طن السخاوي ، وغيره . روى كتاب السنن الكبير للبيهقي . وقرأ العربية
طن مجد الدين الإربلي ، وكان أحسن أهل زمانه قراءة للحديث . أخذ
عنه العربية جماعة منهم التحفازي . (٣)

وحدث من السلي ، كما ذكر الذهبي . (٤)

✽ ٧ - جمال الدين أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي الدمشقي (٥٩٠ - ٦٦٤ هـ) :

المقرئ الأديب . لزم السخاوي مدة وأتقن القراءة ، وسمع من القاسم بن

(١) برنامج الواوي آشي ٤٤ ، وذكره ابن عبد الطوك من قبل فيمن رروا

من السلي . الذيل والتكلمة ٣٠٣ / ٦ .

(٢) الديباج المذهب ٣١١ / ١ .

(٣) معرفة القراء ٥٧١ ، وغاية النهاية ٣٣ / ١ ، والدرر الكاشفة ٩٤ / ١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣١٣ / ٢٣ .

عساكر، وطائفة^(١). ورد ذكره في السماع الذي في آخر كتاب الضوابط .

* ٨ - محب الدين أبو العباس وأبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن

أبي بكر الطبري المكي (٦١٥-٥٦٩٤هـ) :

خرّج لنفسه تخاريج من جطتها العوالي في جزء كبير، وألف

جلة تصانيف ..

سمع من عم أبيه جمال الدين بن أبي بكر الطبري، وجماعة غيره

منهم السلمي، قال ابن رشيد : " قرأت بخطه ما نصه : سمعت طس

الشيخ أبي الحسن طي بن أبي عبد الله بن المقر النجار البغدادي، والشيخ

الإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد المرسّي السلمي، والشيخ عبد الرحمن

ابن أبي حرمي الكاتب، وشيخ الحرم الإمام العالم بشير بن حامد الجعفري
التهريزي^(٢) .

قرأ طس السلمي صحيح مسلم، وصحيح ابن حبان^(٣) .

* ٩ - أحمد بن عبد النعم بن أبي الغنائم بن أحمد القزويني، المعروف

بالتاوسي (٦٠١-٥٧٠٤هـ) :

سمع في صفه من أبي بكر الشّاذلي، وسمع أبا عبد الله المرسّي

بالمدينة، ذكر ذلك الواري آشي^(٤) .

(١) المعبر ٢٧٦/٥، وشذرات الذهب ٥/٣١٥ .

(٢) ملّ العيبة ٥/٢٣٣-٢٣٥ . وانظر في ترجمته العقد الثمين :

٦١/٣ - ٧٢ .

(٣) العقد الثمين ٦٢/٣ . وانظر برنامج التجميعي ٨٤ .

(٤) البرنامج ١١١ . وانظر في ترجمته معجم الشيوخ ٧٢/١، والوافي

بالوفيات ١٥٨/٧، والدرر الكامنة ١/٢٠٦ .

٢٠ - ١) أحمد بن طي بن الحسن بن داود الجزري ، الصالحى

(٦٤٩ - ٧٤٣ هـ) :

أُحْضِرَ طي ابن عبد الهادي وخطيب مردا، وضمهما وأجاز له
المبارك سبط بن الجوزي ، وجماعة .

نقل ابن حجر من الذهبي قوله : " غرد وقصده الطلبة وكان
كثير الذكر والتلاوة " . (١)

كان آخر أصحاب السلفي بالإجازة ، ذكره الفاسي في ترجمة السلفي
قال : " وآخر أصحابه بالسماع : أيوب الكحال ، وبالإجازة : أحمد بن طي
الجزري ، وهما من شيوخ شيوخنا " . (٢)

١١ - أحمد بن طي بن مسكر القصري ، الجمال . . قال ابن حجر : وولد
سنة . . . ، وأُصِغَ طي محمد بن أبي الفضل المرسى ، وحدث
ومات سنة (٣)

١٢ - أحمد بن طي بن سمود الكبي ، الصالحى ، أبو العباس ، الطقب
مَيَّ (٦٤٢ - ٧٢٣ هـ) :

قال الذهبي : " سمع المرسى حضرا ، وخطيب مردا " . (٤)

(١) الدرر الكامنة ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) العقد الثمين ٢ / ٨٥ .

(٣) الدرر الكامنة ١ / ٢٣١ .

(٤) معجم الشيوخ ١ / ٧٧ .

* ١٣- أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاري ، القرطبي

مرفيا بن المزين (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ) :

نزل الاسكندرية ، من أعيان المالكية ، ومن المشهورين في علم
الحديث والعربية ، من مصنفات مختصر الصحيحين ، والمفهم شرح صحيح
مسلم ، وهو من أجل الكتب . (١)

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلمي . (٢)

* ١٤- أحمد بن محمد بن إبراهيم ، الفقيه ، المسند ، الطبري ، الحكي

(٦٣٣ - ٧١٤ هـ) :

كان ديناً خيراً ، قال الذهبي : " سمع الكثير من أبي الحسن بن
الجميزي ، وسمع صحيح البخاري من عبد الرحمن بن أبي حرمي صاحب بن
عمار ، وسمع من العرمي " . (٣)

* ١٥- أحمد بن نعمة بن سليمان الصرخدي ، المصنف (٦٣٤ - ٧١٣ هـ) :

قال الذهبي : " سمع من اليلداني ، والعمري ، وأجازله ابن القميطي ،
وطبقته " . (٤)

(١) الذيل والتكلمة ٣٤٨ / ١ ، والوافي بالوفيات ٢٦٤ / ٢ ، والديماج

المذهب ٢٤٠ / ١ ، ونفح الطيب ٦١٥ / ٢ .

(٢) الذيل والتكلمة ٣٠٣ / ٦ .

(٣) معجم الشيوخ ٨٤ / ١ ، وانظر الوافي بالوفيات ٣٢٠ / ٢ .

(٤) معجم الشيوخ ١٠٢ / ١ .

* ١٦- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهرّي ، أبو جعفر اللبليّ -

(٦٢٣ - ٥٦٩ هـ) :

الأستاذ ، المقرئ ، اللغويّ ، النحويّ ، المتفنّن ، أخذ العربية عن أبي علي الشلمين ، والدباج ، وغيرهما . (١)

سمع علي ابن أبي الفضل جامع الترمذي ، وشاغل النبي بالاسكندرية ، (٢)
وقرأ عليه الفصل جميعه بالاسكندرية أيضا ، وبنيسابور . (٣)

وروى عنه الأربعة حديثا للحسن الشيبانيّ . (٤)

* ١٧- أيوب بن نعمة بن محمد بن نعمة بن أحمد بن جعفر النابلسيّ ،

زين الدين الكحال ، الدمشقيّ (٦٤٠ - ٥٧٣ هـ) :

قال الذهبيّ : " حدث عن الرشيد العراقيّ ، والرسبيّ ، وعثمان

ابن خطيب القرافة ، وعبد الله بن الخشوميّ ، وتفرّد في زمانه ، وحدث بمصر مدة ... ثم تحول إلى دمشق ... وتقرّر في دار الحديث " . (٥)

ونذكر الواديّ آشي أنه قال : " ساعاتي علي ابن أبي الفضل الرسبيّ عام ستة وأربعين " . (٦)

(١) ملّ العيبة ٢٠٩/٢ - ٢١٢ . وانظر فهرست اللبليّ ٥ - ١٢ ، وبغية

الوعاء ٤٠٢/١ .

(٢) ملّ العيبة ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، برنامج الواديّ آشي ٥٨ ، ٢٠٨٠ .

(٣) ملّ العيبة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

(٤) برنامج الواديّ آشي ٢٦٦ .

(٥) معجم الشيوخ ١٨٦/١ ، وذكره أيضا في سير أعلام النبلاء ٢٣/٢١٨

في ترجمة الرسبيّ ، وانظر الدرر الكامنة ١/٤٦٤ .

(٦) البرنامج ٧٩ .

* ١٨- حمزة بن عبدالله بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ الحنبليّ
الوكيل (. . . - ٥٧١٦هـ) :

سمع الرسيّ ، وعلي بن يوسف ، وجماعة ، وذكر ذلك الذهبيّ (١) .

* ١٩- القاضي الحنبليّ ، كذا ذكره الذهبيّ فيمن حدث من السلي (٢) ،
ولعله سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ ، القاضي
تقي الدين * أبو الفضل (٦٢٨-٥٧١٥هـ) :

* قال الهرزاليّ : شيوخه بالسماح نحو مائة شيخ ، وبالإجازة
أكثر من سبعمائة . . . ، وكان شيخا جليلا فقيها كبيرا . . . (٣) .

* ٢٠- صدقه بن علي بن الحسين بن عبد العزيز بن سلامة اللخميّ ،
المغربيّ ، الدمشقيّ .

ذكره الواديّ آشي ، وقال : " يروي من ابن أبي الفضل الرسيّ ،
وأبراهيم بن خليل أخي يوسف " . (٤)

- (١) معجم الشيوخ ٢١٧/١ .
- (٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
- (٣) معجم الشيوخ ٢٦٨/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٧٠/١٥ ، وذيل طبقات
الحنابلة ٣٦٤/٢ - ٣٦٦ ، والدرر الكامنة ٢/٢٤١ .
- (٤) البرنامج ١٧٠ .

* ٢١- جمال الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن أبي بكر بن يشكر ،

الدمشقي الحنفى (٦٣٩ - ٧٢٨ هـ) :

"من أصحاب ابن [أبي] الفضل الرسى ، أخذ عنه ، وعن محمد
ابن أبي بكر البلخى ، وغيرهما" (١)

* ٢٢- عبد الرحمن بن محمد بن طي بن الحسين المكي المعروف بابن

الطبري (٦٣٢ - ٧٠١ هـ) :

كان فزيه العلم ، شديد الإقبال على فروع الفقه وغواضه ، سمع
من جماعة منهم أبو عبد الله بن أبي الفضل السلمي ، سمع عليه صحيح مسلم
كاملا ، وصحيح ابن جبان (٢)

* ٢٣- عبد الرحمن بن نصر بن عبيد ، زين الدين ، الدمشقي ، الصالحى ،

الحنفى (٦٣٩ - ٧٢٤ هـ) :

سمع من الرسى ، وخطيب مردا ، وغيرهما . ودرّس بالأسدية زمانا .
"ومن مسموعه على الرسى كتاب الأئمة للحسن بن سفيان ، والرايع
والخامس من فوائد عبادان" (٣)

(١) برنامج الوادى آشي ١٤٩ ، وانظر معجم الشيوخ ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ،
والدرر الكامنة ٤٣١/٢ .

(٢) انظر استفاد الرحلة والاغتراب ٣٦٢ - ٣٦٤ ، برنامج الوادى آشي
١٤٨ ، والعقد الثمين ٤٠٣/٥ - ٤٠٤ .

(٣) الدرر الكامنة ٤٥٨/٢ ، وانظر معجم الشيوخ
٣٨٣/١ - ٣٨٤ .

* ٢٤ - عبد الرزاق بن عبد الكريم بن علي الشافعي ، ابن الراقوا -

(٦١٥ - ... هـ) :

ذكره الوادي آشي ، وقال : " وبعضهم يجعل عوض الألف ها...
... سمع علي ابن أبي الفضل صحيح مسلم ^(١) ، وكتاب التقاسيم
والأنواع ^(٢) .

* ٢٥ - الإمام فخر الدين أبو محمد عبد الكريم بن عبد الله الكردي :

قرأ علي السلمي صحيح مسلم . ذكر ذلك التجيمي ^(٣) .

* ٢٦ - عبد الله بن أحمد بن تمام بن حسان النخعي ، الحنيلي -

(٦٣٥ - ٧١٨ هـ) :

قرأ النحو علي ابن مالك وولده . وسمع من ابن قمرة ، والحري ،
والبلداني ، وسمع منه الحافظ قطب الدين وحدث عنه ^(٤) .

* ٢٧ - عبد الله بن أحمد بن محمد بن مطية المالقي ، أبو محمد -

(٥٧٣ - ٦٤٨ هـ) :

نقل السيوطي عن ابن عبد الملك قوله : " كان بارعا في العربية ،
حافظا للغة ، راوية عدلا ، ضابطا متقنا " ^(٥) .

ذكره ابن عبد الملك فبين روى عن السلمي ^(٦) .

-
- (١) البرنامج ١٥١ ، وانظر برنامج التجيمي ٠٨٨ .
(٢) برنامج التجيمي ٠١٢٧ .
(٣) البرنامج ٠٨٤ ، وانظر مستفاد الرحلة والاغتراب ٠٣٧٠ .
(٤) معجم الشيوخ ٣١٧/١ ، وفوات الوفيات ١٦١/٢ ، وذيل طبقات الحنابلة
٣٧١/٢ ، والدرر الكامنة ٣٤٦/٢ .
(٥) بغية الوعاة ٣٣/٢ .
(٦) الذيل والتكملة ٣٠٣/٦ .

* ٢٨- عبدالله بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ،
شرف الدين بن الشيخ شمس الدين أبي الفرج المقدسي
(٦٣٩ أو ٤٠ - ٧٠٨ هـ) :

قال الذهبي : " سمع الضياء - حضورا - وابن قسرة ، والرشد
ابن مسلمة ، والشرف المرسى ، وجماعة . وكان فاقلا ، متواضعا ، طي زهده
شي من العلم " (١) حضر طي المرسى مجلس الصعلوكي ، وجزء إسحاق .
(٢)

* ٢٩- أبو محمد عبدالله بن محمد بن أحمد اللخمي ، الحجام . قال
عنه ابن الحاج ، وقد ذكره في شيوخه : " زاهد ، واعظ ، نزل
تونس ، وأصله من أُنش ، ونشأ بمراكش " (٢) ، كما ورد ذكره في مقدمة
شيوخ الأشعري . ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلي (٥) .
(٤)

* ٣٠- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين الديماطي
(٦١٣ - ٧٠٥ هـ) :

شيخ دار الحديث بالقاهرة ، أحد أئمة الحفاظ المشهورين بالدقة
والضبط ، قرأ الفقه ، واشتغل بالعربية ، ثم مال إلى الحديث ، فرحل في
طلبه وتحصيله . (٦)

-
- (١) معجم الشيوخ ٣٢٤/١ ، وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسى . سير
أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
(٢) الدرر الكامنة ٣٧٤/٢ .
(٣) ملء العيبة ١٣٢/٢ .
(٤) المصدر السابق ٤٠٩/٢ .
(٥) الذيل والتكملة ٣٠٣/٦ .
(٦) حصّه تحفيذه التجيبي بترجمة وافية . انظرها في استفاد الرحلة والاغتراب
٨٢٢-٣٧٠ . وانظر برنامج الوادي آشي ١٥٢ ، وطبقات الشافعية
الكبرى ١٠٢/١ ، والدرر الكامنة ٣٠-٣٢/٣ .

ذكره الذهبي فيمن حدث عن السلمي. (١)

وقد ذكر الدماطيُّ هذا شيخه السلميَّ في معجمه ، وترجمه بالنحو ،
والفقه ، والحديث ، والتفسير ، والزهد . (٢)

* ٣١ - شمس الدين أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع

ابن عبد الجليل الأبهريّ (١٩٩ هـ - ٦٩٠ هـ) :

* سمع من ابن رَوْزَه ، وابن الزبيديّ ، وطائفة ، وأجاز له أبو الفتح
السندائيّ ، والمؤيد بن الأَخُو ، وخلق * . (٣)

ذكره ابن عبد الطلح فيمن روى عن السلميَّ من أهل الشرق . (٤)

* ٣٢ - عثمان بن محمد بن شمع ، أبو عمرو البُشْطَارِيّ ، المصريّ ، المؤيد بن

(... - ٦٩٦ هـ) :

من أعيان المؤيد بنين ، روى عن الشرف المرسّي وغيره ، ذكر ذلك
الذهبي . (٥)

* ٣٣ - طي بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد الحسينيّ ، القَرَافِيّ ،

الاسكندرانيّ (٦٢٨ - ٧٠٤ هـ) :

حدّث فأكثر ، كان كثير التلاوة ، معمر الأوقات بالخير .

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٣ .

(٢) طبقات المفسرين للداوديّ ٢ / ١٧١ .

(٣) المعبر ٥ / ٣٦٨ وانظر معجم الشيوخ ١ / ٤٢٦-٤٢٧ .

(٤) الذيل والتكلة ٦ / ٣٠٣ .

(٥) معجم الشيوخ ١ / ٤٣٨ .

وطي دار الحديث النبهية بالاسكندرية . (١)

ذكره ابن عبد الطك فيمن روي عن السلي . (٢)

* ٣٤- طي بن أحمد بن مسكر ، أبو الحسن القصيري ، الصالح الحنّال
(..... - ٧٢٢ هـ) :

قال الذهبي : " شيخ صالح ، ينقل طي بهيمته ، ولد سنة
بضع وثلاثين وستمائة ، وسع من محمد بن سعد ، والمرسي ، وغيرهما . . . " (٣)

* ٣٥- طي بن جعفر بن طي بن إسماعيل الحلبي ، نزيل دمشق
(٦٣٠ - ٧٠٩ هـ) :

سعد ابن قبرة ، والرشيّد العراقي ، وابن سعد ، والمرسي . (٤)

* ٣٦- طي بن مريم أبي بكر الوائلي ، الشيخ المحدث ، الصوفي ،
المعروف بابن الصلاح (٦٣٦ - ٧٢٧ هـ) :

سعد من ابن رواج ، ويعقوب الشاوي ، وابن أبي الفضل المرسي ،
وغيرهم . ذكر ذلك الوادي آشي . (٥)

- (١) معجم الشيوخ ١٢/٢ ، والدرر الكاشفة ٨٥-٨٦/٣ والغرفاني :
" بغين معجمة مفتوحة ، وراء شدة بعدها ألف بعدها فاء ،
بعدها باء النسب ، والغرفاني نهر بالعراق من أعمال واسطه
مل العيبة ٥٣/٣ ، وانظر معجم البلدان ١٩٠/٤ .
- (٢) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .
- (٣) معجم الشيوخ ١٥/٢ ، وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسي . سير
أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ . وانظر في ترجمته الدرر الكاشفة ٨٧/٣ .
- (٤) معجم الشيوخ ٢٣/٢ ، والدرر الكاشفة ١٠٦/٣ .
- (٥) البرنامج ٧٩ ، وتبعه ابن القاضي في درة الحجال ٢١٢/٣ ،
وانظر الدرر الكاشفة ١٦٣/٣ .

* ٣٧ - علي بن محمد بن منصور المالكي ، ابن النضر (٦٢٩ - ٦٩٦ هـ) :

وَلِي قِضَاءَ الاسكندرية مدة ، وأفتى ودَّرَسَ ، وله شرح على البخاري في عدة أسفار . وكان من المجتهدين في مذهب مالك .^(١)

سمع على ابن أبي الفضل العرسي الموطأ ، وآية يحيى بن يحيى الليثي .^(٢)

* ٣٨ - أبو محمد يحيى بن سليمان بن عبد الله الرضيني ، المالقي :

(٥٨١ - ٩٣٢ هـ) :

كان محدثاً ضابطاً متقناً ، قائماً على معرفة الرجال ، مرزاً في طوابعه سمع بالانديلس من أبي محمد القرطبي ، وابن الجيَّار ، وغيرهما . ورُحِّلَ وحجَّ ، وأخذ بحكمة عن يونس القصار ، وروى بدمشق عن البرزالي وابن صصري ، وغيرهما . وعاد إلى مالقة وقَدَّم للإمامة بجامع مالقة ، فمضى قبل الصلاة فيه بالناس وتوالى مرضه إلى أن توفى .^(٣)

ذكره ابن عبد الطلح فيمن روى عن السلمي .^(٤)

(١) الديباج المذهب ١٢٣/٢ ، وانظر معجم الشيخ ٥١/٢ ، والوافي بالوفيات ١٤٢/٢٢ .

(٢) برنامج الوادي آشي ١٦٠ ، وذكره أيضاً ابن عبد الطلح في ترجمة العرسي . الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .

(٣) الذيل والتكلمة ٩٥/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٢٣ .

(٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .

* ٣٩- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد ، الموفق ، الخراساني -

(٦١٤-٧٠٤ هـ) :

سمع من جماعة من العلماء ، من صفاته «العمدة الكافية في طريق
أهل العافية» ، واللباب في تاريخ العلماء .

ومن مروياته صحيح مسلم ، سمعه كاملا طو ابن أبي الفضل
السلي ، ذكر ذلك التجميعي .^(١)

* ٤٠- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن طي بن سرور ، يعرف
بشَمَلَج الفقير (..... - ٧٠٥ هـ) :

سمع من ابن مسلمة ، والمرسي ، والخطيب المرداوي . وحدث .^(٢)

* ٤١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن زكريا الأنشي . ذكره ابن عبد الملك فيمن
روى عن السلي ، وقال في ترجمته : * كان من أهل الاعتناء التام بالقراءات ،
والتقدم في إتقان الآراء ، وحسن التجويد والإقراء ، . . . ناقدًا عارفاً بطرق
الروايات وأسانيدها .^(٣)

أخذ القراءات عن ابن مسلمة ، وابن مسعود الأنباري ، وحدث عن
ابن النخال النفزي ، وابن وضاح .^(٤)

(١) مستفاد الرحلة والاغتراب ٩٩ . وانظر أيضا في ترجمته الدرر الكامنة ٣/٣٩٠ .

(٢) معجم الشيوخ ٢/١٣٩-١٤٠ ، والدرر الكامنة ٣/٣٩٣ .

(٣) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٣ .

(٤) الذيل والتكلمة ٥/٦٣٩ .

(٥) المصدر السابق .

* ٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي أبو عبد الله البجدي ،

الحنبلّي ، المقرئ (..... - ٥٢٢٢هـ) :

(١)
سمع من المرسّي ، وخطيب مردا ، وإبراهيم بن خليل ، وأجاز له الكثير .

* ٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسيّ ، الحنبلّي

ضياء الدين (٦٤٤ - ٧١٣هـ) :

قال الذهبي : * حضر المرسّي ، وسمع من خطيب مردا ، وابن
خليل وجماة . (٢)

* ٤٤ - محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن إبراهيم ، الشيخ أبو عبد الله

المقدسيّ .

قال الذهبيّ : * سمع من الرشيد بن سلعة ، والمرسيّ ، والبلدانيّ
وجماة * . (٣)

* ٤٥ - محمد بن أحمد بن منعه (٤) بن منيع بن مطرف ، شمس الدين ،

أبو عبد الله القنويّ ، الصالحيّ ، الحنبلّيّ (٦٣٥ - ٧٢٧هـ) :

سمع من المرسّيّ ، والبلدانيّ ، وحضر على عبد الحق بن خلف ، وأجاز
له ابن يعيش النحويّ وجماة . (٥)

(١) معجم الشيوخ ٢/١٤٥-١٤٦ ، والوافي بالوفيات ٢/١٤٦ ، والدرر

الكامنة ٣/٤١٣ .

والبجديّ : بفتح الموحدة والجيم نسبة إلى بجد ، قرية من الزيدانيّ .
قاله ابن حجر . وقد وقع في طبعة معجم الشيوخ بكسر الباء وفتح
الجيم شذوذاً .

(٢) معجم الشيوخ ٢/١٤٦ ، وانظر الدرر الكامنة ٣/٤١٤ .

(٣) معجم الشيوخ ٢/١٦٧ .

(٤) بالنون الساكنة والعين المهملة . الوافي بالوفيات ٢/١٤٩ .

(٥) معجم الشيوخ ٢/١٦٣-١٦٤ ، والوافي بالوفيات ٢/١٤٩ ، والدرر

الكامنة ٣/٤٥٩ .

* ٤٦ - ابن التومنيّ ، ذكره ابن رشيد ، قال : * ومن لقيناه بشغرا لاسكندرية
: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن طي المعروف بابن
التومنيّ . أدب له نظم ، وله سماع وإجازات ، وخطه بارع .
قرأ على أبي الفضل المرسّي جامع الترمذی وأكثر صحيح مسلم ،
وأجاز له ... (١)

* ٤٧ - جمال الدين محمد بن سليمان بن سومر الزواويّ (٦٣٠ - ٧١٧ هـ) :
قاضي المالكية بدمشق ، سمع من أبي عبد الله المرسّي صحيح مسلم
جميعه . (٢)

* ٤٨ - محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن موسى شمس الدين أبو عبد الله
ابن التاج المقدسيّ ، الحنبليّ (٦٣٦ - ٧١٣ هـ) :
قال الذهبي في نعته : * الفقيه العالم الصالح بقية السلف .
... سمع من الحافظ الضياء * - حضرا - ومن محمد بن عبد الهادي ،
وخطيب مرزا ، والمرسيّ ، والرشيد بن سلعة ، وولي مشيخة دار الحديث
بالجبل ... (٣)

-
- (١) مل * العيبة ١٣/٣ ، وانظر برنامج الوادي آشي ١٤٠ .
(٢) برنامج التجميعي ٨٧ - ٨٨ ، وانظر معجم الشيوخ ١٩٤/٢ ،
والوافي بالوفيات ١٣٧/٣ ، والديباج المذهب ٣٢٠/٢ ، والدرر
الكامنة ٦٨/٤ .
(٣) معجم الشيوخ ٢/٢١١ ، وذكره أيضا في ترجمة المرسّي . سير أعلام
النبل ٣١٣/٢٣ .

* ٤٩ - محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنيلي

المعروف بابن نقطة (..... - ٦٢٩ هـ) :

أحد أقسة الحديث ، كان ضابطا ، متقنا ، مشبها فيما ينقده (١)

ذكر ابن الأثير أنه يروي عن السلمي (٢)

* ٥٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، البلسي ،

المعروف بابن الأثير (٥٩٥ - ٦٥٩ هـ) :

وصفه ابن عبد الطك بقوله : * كان آخر رجال الأندلس براعة

وإتقاناً ، وتوسعا في المعارف واقتنانا ، محدثا مكثرا ، ضابطا عدلا ثقة ،

ناقدا يقطا ، ذا كرا للتواريخ طو تباين أغراضها ، مستبحرا في علوم اللسان

نحو ولغة وأدبها ، كاتبها بليغا شاعرا مقلقا . . . (٣)

له تحفة القادم ، وإيضاح البرق ، والتكلمة لكتاب الصلة ، وغيرها .

قتل بتونس طي يد صاحبها .

أجاز له السلمي في سنة ثلاث عشرة ، ثم بعد الأربعين وستائة ،

قاله ابن الأثير نفسه (٤) وذكر ابن عبد الطك أنه كتب إليه مجيزا من

غير أن يلقاه . (٥)

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٣٤٧/٢٢ ، والوافي بالوفيات ٢٦٢/٣ .

(٢) التكلمة لكتاب الصلة ٦٦٣/٢ .

(٣) الذيل والتكلمة ٢٥٨/٦ ، وانظر أيضا في ترجمته الوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ .

(٤) التكلمة لكتاب الصلة ٦٦٣/٢ .

(٥) انظر الذيل والتكلمة ٢٥٦-٢٥٥/٦ .

* ٥١ - محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ، أبو عبدالله الطائي ، الجبائي

(٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) :

إمام زمانه في العربية ، مقدّم في القراءات . (١)

سمع طي ابن أبي الفضل العرسي الحديث . (٢)

* ٥٢ - محمد بن طي بن محمد بن طي بن منصور بن المؤمل البالسي ،

ثم الدشقي ، عماد الدين ، أبو المعالي (٦٣٨ - ٧١١ هـ) : ذكره الذهبي
فيمن حدث عن السلمي . (٣)

أخبر وأسمع طي السخاوي ، وابن الصلاح ، وابن طرخان ، وغيرهم

وأجاز له ابن القسبي وجماعة ، وحدث بالكثير وانتفعوا به بحضر والشام . (٤)

* ٥٣ - محمد بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهروي -

(٦٣٠ - ٧١٤ هـ) :

سمع من الضياء ، والعرسي ، وأجاز له جماعة منهم الكاشغري ، وابن

القسبي ، والصفاني اللغوي ، وغيرهم . (٥)

(١) انظر غاية النهاية ١٨٠/٢ ، ومقدمة محقق تسهيل الفوائد .

(٢) شيخة ابن جماعة ٤٩٣ ، وانظر غاية النهاية ١٨٠/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٤) معجم الشيوخ ٢٤٥/٢ ، والدرر الكامنة ٢٠١/٤ .

(٥) الدرر الكامنة ٢٣٢/٤ ، وانظر معجم الشيوخ ٢٥٧/٢ ، ٤٢٤ .

* ٥٤ - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله القسطلاني

(٥٩٨ - ٦٦٣ هـ) :

إمام خطيب المالكية بحكة . سمع من السهروردي ، وغيره . وحدث بحكة ، وكان شيخاً عالماً ، صالحاً وله نظم ^(١) .

سمع من ابن أبي الفضل المرسى الموطأ ^(٢) .

* ٥٥ - محمد بن محمد بن طي بن محمد بن سليم ، تاج الدين -

(٦٤٠ - ٧٠٧ هـ) :

* سمع من سبط السلفي ، والمرسي ، وله شعر حسن مدون ^(٣) .

انتهت إليه رئاسة عصره بحصر ^(٤) .

* ٥٦ - أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي ابن النجار

(٥٧٨ - ٦٤٣ هـ) :

الحافظ البار ، محدث العراق ، مؤرخ العصر صاحب ذيل تاريخ بغداد وغيره . " كان ثقة متقناً ، واسع الحفظ ، تام المعرفة بالفن " ^(٥) .

اشتلت شيخته طي ثلاثة آلاف شيخ ، وحدثت منه جماعة .

ذكره الذهبي فيمن حدث من المرسي ^(٦) ، وقال ابن قاضي شهبه

في ترجمة السلمي أيضاً : " وذكره ابن النجار في تاريخه ، وقال : اجتمعت به مرة ، وطلقت عنه شيئاً من شعره " ^(٧) .

(١) الوافي بالوفيات ٢٦١/٤ - ٢٦٢ .

(٢) مل العيبة ٤٠/٥ .

(٣) معجم الشيوخ ٢٧٥/٢ .

(٤) شذرات الذهب ١٤/١٥٠ ، وانظر النجوم الزاهرة ٨/١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) المعبر ٥/١٨٠ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣/١٣١ ، وطبقات الشافعية

الكبرى ٨/٩٨ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .

(٧) طبقات النحاة واللغويين ١٤٣ .

٥٢* - محمد بن موسى بن محمد بن خلف بن راجح ، أبو عبد الله شمس الدين ابن الصلاح (٦٤١ - ٧١٧ هـ) :

ذكره الذهبي ، وقال : " سمع ابن قنبر ، وابن سلطنة ، وإسماعيل ابن العراقي ، ومحمد بن عبد الهادي ، والعري ، والبلداني " . (١)

٥٨* - محمد بن نعمة بن سليمان بن سالم أوسليم الصالح ، الحجار (. . . - ٧١٩ هـ) :

ذكره ابن حجر ، وقال : " ولد سنة بضع وثلاثين ، وسمع من ابن أبي الفضل العري ، وحدث . . . " . (٢)

٥٩* - محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن المصري الأصل ، ابن المبتار ، الدمشقي (٦٣٧ - ٧١٥ هـ) :

سمع من ابن الصلاح ، ومكي بن فلان ، وابن خطيب القرافة ، وطائفة ، وأجازله السخاوي ، وجماعة .

سمع من ابن أبي الفضل العري كتاب الآداب ، والاعتقاد ، كلاهما للبيهقي ، وغير ذلك . (٣)

- (١) معجم الشيوخ ٢ / ٢٩١ ، وانظر شذرات الذهب ٦ / ٤٦٠ .
- (٢) الدرر الكامنة ٥ / ٤٧٠ . وانظر معجم الشيوخ ٢ / ٢٩٧ . وذكره الذهبي أيضا روى عن العري ، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٣ .
- (٣) الدرر الكامنة ٥ / ٢٩٩ - ٨٠ . وذكره الذهبي من قبل فيمن حدث عن السلمي ، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٣ .

* ٦٠- محمد بن يوسف بن يعقوب بن عثمان بن أبي طاهر بن فضل

الإربليّ، ثمّ الدشقيّ، الذهبيّ (٦٢٤ - ٧٠٤ هـ) :

أجاز له أبو محمد بن الحسن، وابن الزبيديّ، والمروسيّ وغيرهم،
من سمواته * المتن الكبير * عن المروسيّ (١)، سمعه منه كلّ في سنة
اثنين وثلاثين (٢).

* ٦١- محمود بن محمد بن محمود بن عبد النعم بن المراتبيّ، الصالحيّ،

البغداديّ، الأصمّ (٧١٦ - ... هـ) :

قال الذهبيّ : " قرأت عليه بأقوى صوت في أذنه ثلاثة أحاديث
... سمع الرشيد بن سلمة، والمروسيّ، والبلخيّ . وكان يجهر بالذكر
في الأسواق سامعاً الله " (٣).

* ٦٢- منصور بن أحمد بن عبد الحق المذّاليّ (٦٣٢ - ٧٣١ هـ) :

ذكره الواديّ آشي وقال : " ذو العلوم الجمة، أخذ عن الإمام
مزالدين بن عبد السلام، وشرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل

(١) معجم الشيوخ ٣١٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٦٥/٥، والدرر الكامنة
٥٨٢/٥

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٣) معجم الشيوخ ٣٣٥/٢، وذكره أيضاً في سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣
في ترجمة المروسيّ، وانظر الدرر الكامنة ١٠٦/٥، وفيه المدائني
مكان المراتبيّ، والصواب ما أشتناه.

- المرسي ... (١) أخذ عن المرسي صحيح مسلم كاملاً. (٢)
- * ٦٣ - نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي العز الشيباني الصقار (١٠٠٠ - ٦٥٦ هـ) :
قال منه الذهبي : " ولد بعد الثمانين وخمسة ، وسمع من حنبل ، وابن
طبرزد ، وخلق كثير ، وروى مسند أحمد ... (٣) . ورد ذكره في السماع
الذي في آخر كتاب الضوابط .
- * ٦٤ - يحيى بن أحمد بن نعمة بن أحمد ، أبوزكريا المقدسي (٦٢٩ - ٧١٦ هـ) :

إمام فقيه زاهد عارف بالذهاب ، " سمع أباه ، ومكي بن علان ،
والبلخي ، والمرسي ، والعراقي ، وخطيب مردا ، وجبارة " . (٤)
وأجاز له السقاوي ، وابن الصلاح ، وغيرهما .

- * ٦٥ - يحيى بن محمد بن الحسين بن عبد السلام السفاسي ، التميمي
الاسكندراني (٦٣٢ - ٧٢١ هـ) :

من فضلاء المالكية سمع من ابن أبي الفضل المرسي الموطأ . (٥)

-
- (١) البرنامج ١٤٣ . وانظر الدرر الكائنة ١٣١ / ٥ ، ودرة الحجال
٩ / ٣ . والشَّدَّالِيّ : يفتح الهم والمعجزة ، وتشديد الدال ،
نسبة إلى قبيلة من زواوة . ذكره ابن حجر . وهو في طبعة البرنامج
بالذال المعجمة ، وفيما عداه بالذال المهملة .
- (٢) برنامج التجميعي ٨٨ .
- (٣) المعبر ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وانظر شذرات الذهب ٦٨٥ / ٥ .
- (٤) معجم الشيوخ ٣٦٦ / ٢ . وانظر الدرر الكائنة ١٨٦ - ١٨٧ .
- (٥) معجم الشيوخ ٣٧١ / ٢ ، والدرر الكائنة ٢٠١ / ٥ .

٦٦* يحيى بن محمد بن سعد بن عبد الله بن سعد ، المقدسي ،
الحنيلي ، المقرئ (٦٣١ - ٧٢١ هـ) :

أُسمع في الخاصة وما بعدها على جعفر الهمداني ، والرمسي ،
وطائفة ، وأجاز له ابن رَوَزة وجماعة ، " روى الكثير ورجل إليه وعُفِّدَ
في زمانه ... ولَّى شيخه الضيافة مدة " . (١)

٦٧* يوسف بن عمر بن حسن بن أبي بكر الخُتَنِي ، المصري -
(٦٤٥ - ٧٢٣ هـ) :

سمع من جماعة منهم ابن رواج ، والزكي النذري ، والرمسي ،
غرد بأشياء ، وأكثر منه الطلبة ، وكان لا يُسمع إلا بالاجرة ، لا أنه كان
مُتلاً . (٢)

٦٨* يوسف بن محمد بن يوسف بن سعد النابلسي ، الدمشقي ، البار
(..... - ٧١٠ هـ) :

ذكره الذهبي ، وقال : " كان ذا دين ، وخير ، وتقوى ، وفواض ،
ومعرفة بالذهب ، سمع محمد بن محمد المجد الإسفراييني ، والشرف الرمي ،
وشيوخ الشيوخ ، وابن عبد الدائم " . (٣)

* هذا وهناك تلاميذ آخرون من ذكروا في السماع الذي في آخر كتاب
الضوابط لم أقع لا أحد منهم على ترجمة ، وهم : إبراهيم ... بن أبي الدر
المقرئ أبوه ، وإبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد بن الحسن ، وسلام بن إسحاق
ابن سلام بن عبد الوهاب بن علي ، وعلي بن إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب بن
علي ، وإمام الدين أبو حامد محمد بن الحسن بن الإمام الحموي ، وأبو علي الحسن
ابن المظفر بن رضوان النصيبي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله التبريزي .
كما أنَّ علي غلاف المخطوطة إجازةً لكامل الدين إسحاق بن علي بن سلام .
ولم أقع له على ترجمة أيضًا .

-
- (١) معجم الشيوخ ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، وانظر الدرر الكامنة ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .
(٢) الدرر الكامنة ٥ / ٢٤٢ ، وذكره أيضًا الذهبي - من قبل - فيمن روى عن
السلمي . سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٨ .
(٣) معجم الشيوخ ٣٩٤/٢ ، وانظر أيضًا في ترجمته الدرر الكامنة ٥ / ٢٥٨ .

وفاته وأثره

وفاته :

توفي أبو عبد الله السلمي - رحمه الله تعالى - في النصف من شهر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستائة ، بين العريش ^(١) والزَّعَّة ، وهو متوجه من حرا إلى دمشق ، ودفن من يومه بطل الزَّعَّة ^(٢) . وزار بعضهم تعيين اليوم الذي مات فيه ، وهو يوم الاثنين ^(٣) .

وأشار ابن عبد الطلح إلى أنه قد قيل : إنه توفي بالحرم الشريف ، قال : " ... توفي بالزَّعَّة من رطة الشام ، فيما ذكر ناصر الدين الفقيه المدرس أبو علي منصور بن محمد الزواوي الشداليّ مقيم بجاية ، وقال : إنه حضر وفاته حيث ذكر ، فلا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إلى قول من قال : إنه توفي بالحرم الشريف " ^(٤) . ولم يذكر لنا ابن عبد الطلح صاحب هذا القول كما أنه لم يقع لي فيما اطلعت عليه من المصادر .

-
- (١) العريش : مدينة من أعمال حرا من ناحية الشام على ساحل بحر الروم في وسط الرمل . معجم البلدان ١١٣/٤ .
- (٢) ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٨/٢٣ ، والمعبر ٢٢٤/٥ ، والعقد الثمين ٨٤/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبه ١٤٢ ، ونفح الطيب ٢٤١/٢ .
- (٣) نقل ذلك من القطب الحلبيّ القاسي في العقد الثمين ٨٤/٢ ، كما نقله أيضا من الحافظ الدميّاطي السيوطي في البغية ١٤٦/١ ، والداودي في طبقات المفسرين ١٧١/٢ .
- (٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ - ٣٠٤ .

آثاره :

لم يقتصر أبو عبد الله السلمي في تأليفه على فن معين ، بل صنف في غريباب من أبواب المعرفة ، فألف في التفسير ، والحديث ، والأصول والنحو ، والبلاغة ولقد أشارت كتب التراجم إلى هذه المصنفات ، وحيث إننا نجعل تاريخ تأليفها ، إذ لم يشر أحد من ذكرها إلى شيء من ذلك ، كما أنه لم يصل منها إلينا - فيما أعلم - سوى كتاب الضوابط الكلية ، ولو وصل إلينا شيء منها فلربما استنتج منه ما يشير إلى زمن تأليفه ؛ لذا فإنني سأذكرها مرتبة ترتيبها معجميا وهي :

- ١ - إملأ على ديوان المتنبي* :
- قال الذهبي* : وأملأ على ديوان المتنبي* . (١)
- ٢ - الإملأ على الفصل :
- ذكره باقوت^(٢) ، وقال قبل ذلك :* وتكلم (أى السلمي) على الفصل للزمخشري ، وأخذ عليه عدة مواضع ، بلغني أنها سيمون موضعا ، أقام على غلطها البرهان ، واستدل على سقمها ببيان* . (٣)
- ٣ - تعليق على الموطأ :
- ذكره باقوت ، وابن النجار . (٤)

-
- (١) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ . وانظر الوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ .
 - (٢) معجم الأديباء ٢١١/١٨ ، ونقله عن باقوت السيوطي والداودي .
 - بخية الوعاة ١٤٥/١ ، وطبقات المفسرين ١٢٠/٢ .
 - (٣) المصدر السابق ٢١٠/١٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ ، والوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ .
 - (٤) معجم الأديباء ٢١١/١٨ ، ونفح الطيب ٢٤٢/٢ .

- ٤ - التفسير الكبير، يزيد طي عشرين جزءاً، ساء * رى الظمان فسي
تفسير القرآن * (١) وقد ذكره بهذا الاسم ياقوت، وقال
منه : " كبير جدا قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض " (٢)،
ووصفه بعضهم بأنه في غاية الحسن والجودة . (٣) (*)
- ٥ - التفسير الأوسط : عشرة أجزاء .
ذكره ياقوت ، والمحـب الطبري . (٤)
- ٦ - التفسير الصغير : ثلاثة أجزاء .
ذكره أيضا ياقوت ، والمحـب الطبري . (٤)
- ٧ - الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ، وسيأتي الحديث
منه في فصل مستقل ، إن شاء الله .
- ٨ - الكافي في النحو :
ذكره ياقوت (٥) ، كما ذكره المحـب الطبري ، ووصفه بأنه في غاية
الحسن ، وقال : " ولم يتم ، بقي منه يسير " . (٦)
- ٩ - كتاب في أصول الفقه والدين :
كذا ذكره ياقوت ولم يسم اسمه . (٧)

-
- (١) الأعلام ٢٣٣/٦ .
 - (٢) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، وانظر نفح الطيب ٢٤٢/٢ ، وكشف
الظنون ٤٥٨ ، وإيضاح المكنون ٦٠٤/١ .
 - (٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤١ .
 - (٤) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والعقد الثمين ٨٢/٢ (نقل عن المحـب
الطبري) .
 - (٥) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، وانظر إيضاح المكنون ٢٥٩/٢ .
 - (٦) العقد الثمين ٨٢/٢ (نقل عن المحـب الطبري) .
 - (٧) معجم الأديب ٢١١/١٨ .
 - (*) يوجد في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى صورة لمخطوطة
في التفسير ، برقم (٨٢٢) وهي من دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٨٢) .

- ١٠- كتاب البديع والبلاغة :
- ذكره ياقوت ، ولم يُسَمِّن اسمه أيضا . (١)
- ١١- مختصر صحيح مسلم . ذكره ياقوت (٢) ، كما ذكره المحب الطبري حين أنه مفران . (٣)
- ١٢- المنتخب :

ذكره ابن قاضي شبهه ، كما ذكر أن أبا حيان ينقل عنه في تفسيره . (٤)

هذا ، وقد ذكر صاحب هدية العارفين في حنفات المسلمي كتاب " شرح الكافي لأبي جعفر النحاس في النحو " (٥) ولم يقع لي عند غيره من ترجعوا للمسلمي ، فعمل المقصود هو " الكافي في النحو " الذي ذكره ياقوت ، والمحب الطبري ، وأن ذلك سهو من البغداديين .

=== وتقع هذه الصورة في خمروستين وثلاثمائة ورقة ، تبدأ من أول سورة سبأ وتنتهي عند سورة الرسالات . وقد كتب على ورقتها الألف والسين ويخط مغاير - " الجلد الأخير من تفسير أبو [كذا] عبد الله المسلمي محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المسلمي الرساسي السمن رى الظمان " . وقد تبين لي أنها ليست للمسلمي ، وما يدل على ذلك ما نقل في الورقة السابعة من هذه الصورة من أبي حيان من أنه ذهب إلى أن الأصح إعراب " كافة " - من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ - حالا من " للناس " وهذا النقل موجود في البحر المحيط ٢٨١ / ٧ ، والمعروف أن أبا حيان متأخر من المسلمي ، فقد ولد أبو حيان سنة ٦٥٤ هـ ، لذا فإنها لعالم عاش بعد أبي حيان .

(١) معجم الأديب ٢١١ / ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) العقد الثمين ٨٢ / ٢ .

(٤) طبقات النحاة واللغويين ١٤١ - ١٤٢ .

(٥) هدية العارفين ١٢٦ / ٢ .

الفصل الثاني

آراءه واختياراته .

الفصل الثاني

آراء السُّلَمِيّ

لم يهد لي من خلال قراءتي لهذا النص أنَّ السُّلَمِيَّ كان صاحب رأي مشترك، بل له آراء وافق فيها جمهور النحاة، واختيارات وافق فيها بعض النحاة . ولا يعني ذلك عدم استقلاله بشخصيته العلمية ، فهذه الآراء والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه ، فهو لم يسلّم بكل ما قيل ، بل يوافق إن رأى الصواب في الموافقة ، ويخالف إن رآه في المخالفة . ولعل ذلك يسلكه في مدار المجتهدين في النحو . وسأقدم في هذا الفصل نماذج من آرائه واختياراته في :

“الأنبئة ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب ”

ثم أختتمه - إن شاء الله - بالحديث عن اتجاهه في النحو .

أولاً : آراء في الأبنية

« فَمَوَان » جمع بين المَوْضِ والمَعْوَضِ :

أصل « فَم » قَوَّه ، بدليل جمعه على أفواه . حذفت الهاء ، وأبدلت من الواو سيم عند الأفراد ، فقليل : فَمٌ . وثبتت على النقصان ، فيقال : فَمَان ، وروي من العرب « فَمَوَان » ، قال الفرزدق :

هَذَا نَفَا فِي عِيٍّ مِنْ قَمَوِيهِمَا

على الناهج العاوي أَشَدَّ رَجَامٍ^(١)

والعلماء في « فَمَوَان » هذه فريقان ؛ منهم من يرى أنه جمع بين المَوْضِ والمَعْوَضِ - أي : إِنََّّ العربَ جعلوا النعمَ مكان الواو ، وأثبتوا الواو - وأنه من الضرورة . وهو مذهب ابن السراج ، والزجاج^(٢) . وإليه ذهب السلي^(٣) .

وأجاز الفارسي أن تكون لغة ، أي : إِنََّّ الواو فيه لامٌ في موضع الهاء من أفواه ، فتكون الكلمة يعتقبها لاما ؛ ها مرة يواو أخرى^(٤) ، وهو ظاهر كلام سيهويه^(٥) .

(١) مجالس العلماء ٢٥٠-٢٥١ ، وانظر اللسان (قوه) .

(٢) الخصائص ١٤٧/٣ . وانظر مجالس العلماء ٢٥٠ ، والخزانة ٤٦٠/٤ .

(٣) الضوابط ٢٤ .

(٤) انظر البغداديات ١٥٨ ، واللسان .

(٥) التوطئة ١٥١ . وانظر الكتاب ٣٦٥/٣ .

* لا يقال في جمع " طلحة " : طَلْحُون :

منع السلمي أن يقال في جمع " طلحة " : طَلْحُون ؛ لأن فيه تاء التأنيث ^(١) ، والمشهور فيما ختم بالتاء من الأسماء كطلحة أن يجمع بالالف والتاء فيقال : طَلْحَات ، قال الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَفْظَمًا دَفَنُوهَا

بِجِسَّتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ ^(٢)

وما ذهب إليه الصنف من منع جمعه بالواو والنون هو ذهب البصريين ، قالوا : " الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون ؛ وذلك لأن في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لا تدى ذلك إلى أن يُجَمَّع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا يَرَجُلُ رُبْعَةً جمعوهم بلا خلاف فقالوا : رُبْعَاتٌ ، ولم يقلوا : رُبْعُون ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في جمع طلحة : طَلْحَات ، وفي جمع هُبَيْرَة : هُبَيْرَات ... ولم يسمع من أحد العرب أنهم قالوا : الطَّلْحُون ولا : الطُّلْحُون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز * . ^(٣)

وقد أجاز الكوفيون ذلك الجمع ، وإليه ذهب ابن كيسان إلا أنه التزم فتح العين ، فقال : الطَّلْحُون ، وهم يسكنونها . ^(٤)

*

*

*

- (١) الضوابط ٢٨ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة ١٣٧ . وانظر ابن كيسان النحوي ١١١ .
(٣) الإنصاف (٤١-٤٢) .
(٤) انظر الإنصاف ٤٠ (م ٤) ، والتبيين ٢١٩ ، والرضي على الكافية ٣٧٢/٣-٣٧٣ .

« كان وأخواتها لا صادر لها :

يمر السلي أن هذه الأفعال لا صادر لها ، فلذلك تسمى نواقص^(١) وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب جماعة منهم ابن السراج والفارسي ، وابن جني ، وابن برهان ، والشلوبيني^(٢) .

والدليل على أنه ليس في كان معنى الحدث : أن قولك : كان زيد قائما . بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، فهي مجردة عن الحدث دالة على الزمان فقط .^(٣)

وذهب ابن مالك إلى أنها تدل على المصدر والزمان إلا ليس ، وأنها إنما سميت نواقص لعدم اكتمالها بالمرفوع ، وذكر أن ما ذهب إليه من أنها دالة على المصدر هو ظاهر كلام سيبويه والبرد والسيرافي^(٤) . وإليه ذهب الرضي^(٥) . وقد رد ابن مالك على منكري المصدرية من عشرة أوجه .^(٦)

وهكذا يتضح أن الخلاف في سبب تسميتها ناقصة ناشي عن الخلاف في دلالتها على المصدر من عدمه ، فمن دلت عنده على المصدرية سماها ناقصة لعدم اكتمالها بمرفوعها ، ومن لم تدل عنده على المصدرية فهي بسبب ذلك ناقصة .

- (١) الخوابط ٥٤ .
 (٢) انظر الأصول ٨٢/١ ، واللمع ١١٩ ، والارتشاف ٢/٢٥ ، والجمع ٢/٢٤ .
 (٣) انظر حواشي الإيضاح ص ٩٥-٩٦ ، وشرح المقدمة المحببة ٣٤٩-٣٥٠ .
 (٤) انظر التسهيل ٥٢-٥٣ ، وشرحه لابن مالك ١/٤٦٣ .
 (٥) الرضي على الكافية ٤/١٨١-١٨٢ .
 (٦) انظر ذلك في شرحه على التسهيل ١/٤٥٩ فابعدها .

هذا وفي السألة رأي ثالث ، وهوانها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها ، ويُعزى هذا إلى ابن خروف وابن مصفور - وقد رُدَّ هذا بما سمع من نحو : وكونك إياه طيبك يسير ، وقولهم : " كونك طيباً مع الفقر خير من كونك غاصياً مع الغنى " . وفي هذا الرد رَدُّ أيضاً طس منكري الصدرية .^(١)

* * *

* الأُحسن تسكين العين * خُطوات :

يرى السلميُّ أنَّ تسكين العين من "فُعْلَة" - المجموع بالالف والتاء إذا كان واوياً اللام - هو الأُحسن ، كخُطوة وخُطوات .^(٢)

ولعله قد تأثر بالقراءة ، فالتسكين قراءة أكثر السبعة ، فقد قرأ به نافع وأبو عمرو وحزمة ، وبالضم قرأ ابن عامر والكسائي ، أما ابن كثير وعاصم فقد رويا عنهما القراءة ثان .^(٣)

وفي اللسان (خطأ) : " وخفف بعضهم وإنَّا ترك الثقل مَنْ تركه استقالاً للضة مع الواو يذهبون إلى أنَّ الواو أجزاءهم من الضة . "

أما سيهويه فلم ينصَّ على شيء من ذلك ، بل ذكر الضم أولاً ثم قال : " ومن العرب من يدع العين من الضة في "فُعْلَة" . "

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٧٥ ، والهمع ٢/ ٧٤ .

(٢) الضوابط ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٣) السبعة ١٧٤ . وانظر الإقناع ٦٠٥ - ٦٠٦ .

فيقول : عُرَوَاتٌ وَخُطَوَاتٌ * . (١)

وذكر الزجاجُ أَنَّ الضمَّ أَكثَرُ القراءَةِ (٢) . ولعلَّه يعني فسي السبعة وغيرها . كما ذكر صاحب اللسان أَنه المختار لما فيه من الإشباع . ولعل تجانس الحركات هنا يكون فيه تخفيف .

* * *

* جَمْعٌ * مَعْدَةٌ * في الكثرة * مَعْدٌ * :

ذهب السلمي إلى أَنَّ * فَعِلَةٌ * تجمع في الكثرة على * فَعَلَ * ، وذلك نحو : * مَعْدَةٌ * تجمع على * مَعْدٌ * . (٤) والقياس حذف التاء فقط ، فيقال : * مَعْدٌ * ، وهو ما ذكره سيبويه . (٥)

وهذا الذي ذهب إليه السلمي هو قول ابن جني كما نقل ابن سيده ، قال : * وَأَمَّا ابن جني فقال في جمع مَعْدَةٌ : مَعْدٌ ، قال : وكان القياس أَنْ يَقُولُوا : مَعْدٌ ، كما قالوا في جمع نَيْقَةٌ : نَيْقٌ ، وفي جمع كَلِمَةٍ : كَلِمٌ ، فلم يَقُولُوا ذلك وعدلوا منه إلى أَنْ فَتَحُوا المَكْسُورَ وكسروا المَفْتُوحَ ، قال : وقد طعننا أَنْ مِنْ شَرَطِ الجَمْعِ بَخْلَعِ الهَاءِ ، أَلَا يُغَيَّرُ مِنْ صِغَةِ الحُرُوفِ والحَرَكَاتِ شَيْءٌ ، ولا يَزَادُ على طَرَحِ الهَاءِ ، نحو : ثَرَّةٌ وَثَرٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ . فلولَا أَنَّ الكسرةَ والفتحةَ مَنَدُهُمَ تَجْرِيَانِ كالشَيْءِ الواحدِ لَمَا قالُوا : مَعْدٌ وَنَقَمٌ في جمع مَعْدَةٍ وَنِقْمَةٍ ،

(١) الكتاب ٥٨٠/٣ ، وانظر المقتضب ١٨٧/٢ ، والتكلمة ٤١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٤١/١ .

(٣) اللسان (خطأ) .

(٤) الضوابط ٢٨٩ .

(٥) الكتاب ٥٨٢/٣ ، وانظر نصَّ المحكم الآتي .

وقياسه : * نَقِمٌ وَمَعِدٌ * ، وَلَكِنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا لِقَرَبِ الْحَالَيْنِ طَبَقَهُمْ ،
وَلِيَعْلَمُوا رَأْيَهُمْ فِي ذَلِكَ ، فَيُؤْخَذُ نِسْوَاهُ بِمَوَاطِنَ لَهَا وَرَأْيُهَا . . . (١)

أَنَا السِّيرَانِيُّ فَبَرَى أَنَّ * مَعِدٌ * جَمْعٌ * مَعْدَةٌ * بِكسْرِ فَسكون ،
قَالَ : * وَإِنَّمَا جَمْعُ مَعْدَةٍ وَنَقْمَةٍ طَى * فَعَلَّ * بِكسر الفاء وفتح العين ؛
لأنهم يقولون فيها عند بني تميم وغيرهم : مَعْدَةٌ وَنَقْمَةٌ ، ككَثْرَةٍ ، نَحْوُ :
كَثِفَ فِي كَثِفٍ ، فَجَمَعَا طَى ذَلِكَ ، فَمَعِدٌ وَنَقِمٌ فِي الْحَقِيقَةِ جَمْعٌ
* فَعْلَةٌ * ، لَا جَمْعَ فَعْلَةٍ . . . (٢) . وَقَدْ وَرَدَ الْجَمْعَانِ فِي اللِّسَانِ
وَالْقَامُوسِ .

(١) المحكم ٢ / ٢٩ - ٣٠ .

(٢) الرض طى الشافية ٢ / ١٠٨ .

ثانيا : آراءه في الأدوات

« هل تقع (من) لانتها الغاية ؟ »

ذكر الطي أن بعض العلماء حكى أن من معاني " من " انتها الغاية كـ " إلى " مستشهدين بقول العرب : " رأيت الهلال من خلل السحاب " ، أي : إن انتها الروية خلل السحاب . وقد رد الحنف هذا الرأي ، قال : " وهذا عندي محتمل أن تكون " من " فيه لابتداء الغاية ، وأن ابتداء الروية كان من خلل السحاب ، فلا تثبت لها زيادة موضع مع الاحتمال " . (١)

يمرّ هذا القول - انتها الغاية - إلى الكوفيين ، وقد احتشدوا بهذا القول وقول العرب : شَمَتُ الرياحَ من الطريق ، فمن فهمها لانتها الغاية ، قالوا : لأن الابتداء لم يكن من الطريق ، ولا الروية من خلل السحاب ، وإنما من غيرها ، قالوا : صمّن ذلك أنك تقول : شَمَتُ الرياحَ من داري من الطريق ، ورأيت الهلال من داري من خلل السحاب ، فمن الأولى لابتداء الغاية ، والثانية لانتهاها . (٢) وذكر الرازي أن المغاربة قد ردوا هذا المعنى وتأولوه . (٣)

وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني " من " الغاية ، قال : " وتقول رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى " . (٤)

(١) الضوابط ١١٦ .

(٢) الارتشاف ٤٤٢/٢ .

(٣) الجنس ٣١٨ . وانظر شرح الجمل لابن صفور ٤٩٠/١ ، والبسيط ٨٤٥ .

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤ .

وقد وَضَّحَ ابن السراج مرادَ سيبويه بالغاية مينا أنَّ مِنْ .
حيث وقعت لا ابتداءً الغاية ، وأما قولهم : رأيتُ الهلالَ مِنْ خلالِ السحابِ ،
فإنَّه لَمَّا استغنَى الكلامُ من إلى ولم يُرِدْ التَّكْمُلُ انتهى أصبح مدخولُها
هو غاية حديثه (١) . وما ذكره المصنف من تخريج القول على ابتداء الغاية
لا يَخْرُجُ صَاحِبُ السراج . والله أعلم .

« حَقَّ العاطفة :

حَقَّ حرفٌ معناه الغاية . ومن أقسامها العاطفة . وقد أثبتتها
المصنف (٢) ، وهو بذلك موافق البصريين ، فالمعطف بها راء سيبويه
وأقصة البصريين (٣) إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُتَكِنَةٍ فِي بَابِ الْمُعْطَفِ : * لَأَنَّ الْفَرْضَ
مِنَ الْمُعْطَفِ إِدْخَالَ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَإِشْرَاكَهُ فِي إِعْرَابِهِ إِذَا كَانَ الْمُعْطُوفُ
غَيْرَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي جُزْءًا مِنَ الْأَوَّلِ فَهُوَ دَاخِلٌ
فِي حُكْمِهِ لَأَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الْجَمْعَ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ إِشْرَاكِ ... (٤) ظلم
يمكن في المعطف بها فائدة سوى إرادة التضخيم أو التحقير ؛ إذ إنَّ من
شروط المعطف بها أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا (٥) ، وإذا كان
جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِهِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ يَعْشَرَ سَابِقًا .

- (١) الأصول ١/٤١١ . وانظر ابن يَعْشَرَ ٨/١٣-١٤ ، والجنى ٣١٧-٣١٨ .
- (٢) انظر الضوابط ١٢٣ ، ١٥٣ .
- (٣) انظر الإيضاح ٢٩٣ ، والجنى ٥٠١ .
- (٤) ابن يَعْشَرَ ٨/٩٧ .
- (٥) الجنى ٥٠١ . وانظر ابن يَعْشَرَ ٨/٩٧ .

وإنَّما يتحقق العطف بها في حالة النصب ، يقول ابن يعيش :
 * وأظن أن * حَتَّى * إنَّما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير ،
 نحو : قولك : رأيت القوم حتى زيداً ، فالاسم بعد حتى داخل في حكم
 ما قبلها ، ولذلك تبعه في الإعراب ، فأما إذا قلت : قدم القوم حتى
 زيداً فإنه لا يتحقق ههنا العطف ؛ لاحتمال أن تكون حرف ابتداء - وهو
 أحد وجوهها - وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضت
 رَبَّما يتوهم فيها الغاية طى نحو قوله [تعالى] : * حَتَّى مَطْلَعِ
 الْفَجْرِ * ، وقال : * ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلا بصورة
 النصب ، فقال : نحو : قولك : ضربت القومَ حَتَّى زيداً ، ثم قفَّ
 ذلك بالنقل ؛ فلا يمنع المخالف هذه الصورة ، فقال : وقد رواه
 سيبويه ، وأبو زيد وغيرهما ، وكذلك رواه يونس * . (١)

هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنَّهم ينكرون العطفَ
 بها ، ويحرمون ما بعدها طى إضمار ما مل (٢) . ولعلَّ ما ذكره الشيخ
 عضيمة - من أنَّها لم ترد في القرآن - يقوِّي مذهبهم . (٣) ومع ذلك
 ليس من الممكن القول بإنكارها ما دام العطف بها سموعاً من
 العرب ، كما ذكر من سيبويه ، وغيره من أئمة البصريين .

* * *

(١) شرح الفصل ٨/٩٦-٩٧ . وانظر الإيضاح ٢٩٣ ، والكتاب ١/٩٦ .

(٢) المغني ١٧٣ .

(٣) دراسات لأجل القرآن الكريم ، القسم الأول ١٣٦/٢ .

* ليست * إنا * عاطفة :

* إنا * إذا ذكرت فلا بد من تكريرها ، وتلزم المكررة الواو ، (١)

نحو قوله تعالى : * إنا هدينا السبيل إنا شاكرًا وإنا كفورا * .

والنحاة يجمعون طي أن * إنا * الأولى ليست عاطفة ،

يقول ابن الشجري : * لأنها تقع بين العامل والمفعول ، كقولك : خرج

إنا زيدًا وإنا بكرًا ، ولقيت إنا زيدًا وإنا بكرًا غيل مطقة الفاعل طي

رافعه ؟ أو المفعول طي ناصبه ؟ (٢) وإنا تدخل لتنبه طي معنى

من المعاني التي تفيدها أو. (٣)

أما * إنا * الثانية ، فيرى بعضهم أنها عاطفة (٤) وأنكر

الآخرون كونها عاطفة ، وهو مذهب جماعة من المتقدمين منهم يونس

وابن كيسان والفارسي ووافقهم ابن مالك ، قال ابن هشام : * ونقل

ابن صفور الإجماع عليه ... وإنا ذكروها في باب العطف لمصاحبتها

لحرفه * . (٥)

وإلى هذا ذهب السلمي ، وظل ذلك بصحبتها الواو ، وقال :

* وحرف العطف لا يدخل طي حرف العطف ، فلا تولى أن تكون حرف شك

قرينة من العطف * . (٦)

* * *

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ٣٣٧/١ ، وانظر

المقتضب ٢٨/٣ .

(٢) الأماطي الشجرية ٣٤٤/٢ ، وانظر ابن يعيش ١٠٣/٨ ، والمفني ٨٥ .

(٣) ابن كيسان النحوي ١٤٩ . وانظر الأماطي الشجرية ٣٤٤/٢ .

(٤) الأماطي الشجرية ٣٤٤/٢ ، وصف الساني ١٨٣-١٨٤ . وانظر حواشي

التحقيق ص ١٥١ من الضوابط .

(٥) المفني ٨٥ . وانظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقرب ٢٥١ ، والتسهيل ١٧٤ ،

والهبع ٢٥٢/٥ ، وابن كيسان النحوي ١٥٠ .

(٦) الضوابط ١٥٢ . وانظر أسرار العربية ٣٠٦ .

« ليست * لَنْ * مركبة :

اختطف النحاة في * لَنْ * بين البساطة والتركيب ، فالخليل يرى أنها مركبة من * لا أَنْ * ، خفت همزة * أَنْ * بالتسهيل بالحذف فصار * لان * ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلت * هَلَّا * بمنزلة حرف واحد : إذ أصلها * هل ولا * . وذلك لكثرة في كلامهم ، قالوا : وَهَلَمْ ، يهدون : وَى لَأُثَّ ، وقالوا يَوْمَئِذٍ . (١) ووافقه الكسائي . (٢)

وذهب سيبويه إلى أنها غير مركبة ، وأنها وضعت من أول الأمر على حرفين كـ * لم * ، ووافقه المصنف (٣) ، وهو مذهب الجمهور .

وقد رَدَّ مذهب الخليل بجواز تقديم معول فعلها عليها ، نحو : زيدا لَنْ أَضرب ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ ما في صلتها عليها . (٤) ويمكن الاعتذار عن الخليل بتغيير حكم الحروف بعد التركيب ما كانت عليه قبله ، وذلك نحو (هل) فابعدها لا يعمل في ما قبلها ، فَإِذَا رُكِبَتْ مع * لا * ودخلها معنى التحضيض جاز ذلك ، نحو : زيدا هَلَّا ضربت ؟ فذلك الأمر مع * أَنْ * . وَرَدَّ هذا أيضا بذهاب معنى الاستفهام من * هَلَّا * ، فجاز تَغْيِيرَ حكمها ، أَنَّا * لَنْ * فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي أَلَّا يَتَغَيَّرَ حكمها . (٥)

(١) الكتاب ٥/٣ ، وانظر صف الماني ٣٥٥ .

(٢) الارشاف ٢/٣٩٠ ، والمغني ٣٧٤ .

(٣) الكتاب ٥/٣ . وانظر الضوابط ٢٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٥/٣ ، والمقتضب ٨/٢ ، والأصول ١٤٧/٢ ، وشرح

المقدمة المحسبة ٢٣١-٢٣٢ .

(٥) أسرار العربية ٣٢٩-٣٣٠ . وانظر الإنصاف ٢١٣ ، ٢١٦ ، ونتائج

الفكر ١٣٠ ، والرضي على الكافية ٣٩/٤ .

كما رَدَّ أيضا مذهبُ الخليل بأنَّ " لا " تصبح داخلَةً طوى المصدر المقدر ، فالتقدير في نحو : لن يقوم زيدٌ ، لا قيام زيد ، وطيه تكون داخلَةً طوى المعرفة من غير تكرير ، والداخلَة طوى المعارف أو ما في حكمها لا بد لها من التكرير ، كما أنَّ المبتدأ لا يكون له خبر ، وهو لا بد له من الخبر . (١)

وفي المسألة رأى ثالثٌ يُعزى إلى الفراء ، وهو أنَّ أصلها " لا " النافية أبدل من ألفها نون (٢) وقد رَدَّ هذا أيضا بأنَّ فيه إبدال الثقيل من الخفيف ، إذ النون مقطع والألف صوت ، والصوت أخف من المقطع (٣) . ويقصد بالمقطع الحرف الصامت ، وبالصوت مقابله وهو الصامت .

* * *

* " لَنْ " لا تقتضي التأبيد :

يرى السلميُّ أنَّ " لن " لا تقتضي التأبيد ، قال : " ولذلك قال تعالى : * ولن يتمنوه أبدا * ، ولو كانت للتأبيد لما جاء بقوله : أبداً ، والله أعلم " . (٤)

وقد سبقه السهيليُّ إلى القول بأنَّ " لن " لا تقتضي التأبيد معتدداً طوى أساس صوتيٍّ يبينه قوله : " ومن خواصها أنَّها تنفي ما قُرْبَ لا يمتد معن النفي فيها كاستدار معن النفي في حرف " لا " .

(١) رصف الماني ٣٥٦ .

(٢) الكشاف ٢٤٨/١ ، والرضي طوى الكافية ٣٨/٤ - ٣٩ .

(٣) رصف الماني ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٤) الضوابط ٢٤٠ .

إذا قلت : لا يقوم زيد أبدا . فحرف " لا " : لام بعدها ألف ، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس ، فاذن امتداد لفظها باستدار معناها ، ولن يحكس ذلك ... وقال : " وليس في قوله تعالى " أبدا " ما يناقض ما قلناه ، فقد تكون أبدا بعد فعل الحال ، تقول : زيد يقوم أبدا ، ويحلى أبدا ، ونحو ذلك " . (١)

والقول بأنها تقتضي التأييد منسوب إلى الزمخشري (٢) وذكر أبو حيان أنه رجح من مذهب في أن " لن " تقتضي النفي طو التأييد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه ، وقال : " وأما قوله : إن في " كن " تأكيدا وتشديدا ليس في " لا " فيحتاج ذلك إلى مستقرى اللسان " . (٣)

* * *

* " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام :

للعلماء في هل إذا وردت بمعنى " قد " مذاهب ، هل هي طو معناها الأصلية الاستفهام ، أو أنها خارجة عنه ؟ .

- (١) نتائج الفكر ١٣٠-١٣٢ . وانظر أبو القاسم السهيلي ٣٦١ .
 (٢) انظر التعليق طو هذه النسبة في حواشي التحقيق ص ٢٤٠ من الضوابط .
 (٣) البحر المحيط ٢٦٢/٨ . وانظر الكشف ١٠٣/٤ ، ودراسات لا سلوب القرآن الكريم / القسم الأول / ٢ / ٦٣٥ .

١ - منهم من يرى أنها بمعنى " قد " دون استفهام مقدر، أي إنها خبر، وهو مذهب الفراء، وعليه جماعة منهم المبرد والواحدي، وهو^(١) ما ذهب إليه المصنف، حيث يقول : " وقد ترد " هل " بمعنى " قد " فتخرج عن الاستفهام^(٢) " وأستشهد بقوله تعالى : " هل أتى على الإنسان " .

٢ - يرى الزمخشري أنها في الآية بمعنى " قد " وأنها مضمّنة الاستفهام المستفاد من الهمزة المقدرة، فهي عند، لا تكون بمعنى " قد " إلاّ ومعها استفهام لفظاً كقول الشاعر :

« أَهْلٌ رَأَوْنا يَفْجَحُ القاع ذى الأَكمِ »

أو تقديرا، كآية الكريمة، وتبعه البيضاوي، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣).

٣ - وذهب ابن مالك إلى أنها تتعین لمعنى " قد " إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وإن لم تدخل عليها الهمزة فقد تكون للاستفهام وقد تكون بمعنى " قد " .^(٤)

٤ - يرى بعضهم أنها لا تأتي بمعنى " قد "، بل هي مضافة على بابها من الاستفهام واختلف هو لا ؛ فمنهم من جعله استفهاما للتقرير، وهو مذهب الزجاج ومن وافقه، واختاره ابن جني، ومنهم من جعله استفهاما مخفا، وهو مذهب أبي حيان^(٥).

-
- (١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والمقتضب ٤٤-٤٣/١، ٢٨٩/٣، والخزانة ٢٦٤-٢٦٣/١١.
- (٢) الضوابط ٢٩٦.
- (٣) الخزانة ٢٦٣-٢٦١/١١، وانظر الكتاب ١٠٠/١، ١٨٩/٣، والكشاف ١٩٤/٤، والفصل ٣١٩، وابن يعيش ١٥٢/٨-١٥٣، والمغني ٤٦٠.
- (٤) الخزانة ٢٦٤-٢٦٥/١١، وانظر التسهيل ٢٤٣.
- (٥) الخزانة ٢٦٥-٢٦٦/١١، وانظر معاني القرآن وإمراة للزجاج ٢٥٢/٥، والخصائص ٤٦٢-٤٦٣/٢.

ثالثا : آراءه في العامل

« عامل الرفع في المبتدأ معنوي :

ذهب المصنف إلى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ معنوي^(١) . والقول بأنَّ رافع المبتدأ معنوي هو مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بالخبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما مترفعان .^(٢)

ويفسر المصنف العامل المعنوي بقوله : « وهو جعلك له في أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرّى من العوامل اللفظية ، التي هي كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها » .^(٣) وإلى هذا التفسير ذهب الجزولي من قبل ، حتى يسلّم من الافتراض بأنَّ التجريد أمر عديم فلا يؤثر .^(٤)

ولعل الجزولي قد تأثر بآراءهين بإشاذ الذي قال : « وذلك العامل المعنوي هو الابتداء » ، وذلك الابتداء هو الاهتمام ، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء « أولا لثان » ، يكون الثاني حديثا عن الأول البجرد من العوامل اللفظية » قال : « وهذا هو العامل المعنوي وقد دقّت معرفته على قوم من البصريين والكوفيين » .^(٥)

(١) الضوابط ٣٣ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ ، والإنصاف ٤٤ (م ٥) ، والتبيين

٢٢٤ ، وابن يعيش ٨٤/١ - ٨٥ .

(٣) الضوابط ٣٣ .

(٤) الرضي على الكافية ٢٢٧/١ ، وانظر المقدمة الجزولية ٩٣ . وهذا

الاعتراض هو اعتراض الكوفيين . الإنصاف ٤٥-٤٦ ، وإصلاح الخلل ١٤٨ .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ .

ومعنى هذا العامل المعنويّ أنه علة ذات وصفين ، التجرد من
العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ، والإسناد ^(١) فمن نظر إلى جزأي هذه
العلة اندفع عنه الاعتراض بأن التجرد عدم فلا يحوثر ، وهذا هو ما
ذهب إليه المؤلف ، إذ ذكر أنّ الابتداء كل اسم مرته من العوامل
اللفظية لتخبر عنه ^(٢) ، فالإخبار عنه هو الإسناد إليه .
هذا وللنحاة في حقيقة العامل المعنويّ أقوال أخرى ذكرها
ابن السيد . ^(٣)

* * *

* عامل الرفع في خبر " إِنَّ " وأخواتها :

رافع الخبر في باب " إِنَّ " وأخواتها مسألة خلافية بين نحاة البلدين .
وما ذهب إليه السليّ من أنّ هذه الحروف هي الرافعة للخبر ^(٤) - هو
مذهب البصريين ، وإنّا أمطوها فيه لقوة شابهتها للفعل ، حيث
أشبهت لفظاً ومعنى . ^(٥)

أما الكوفيون فيرون أنه باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وذلك
لأنّها إمّلت لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، فهي أضعف ،

- (١) شرح ألفية ابن معطي ٨١٤ ، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ .
- (٢) الضوابط ٣٣ .
- (٣) إصلاح الخلل ١٤٥ فما بعدها .
- (٤) الضوابط ٥٧ .
- (٥) انظر الإنصاف ١٧٧-١٧٨ ، وأسرار العربية ١٤٨ .

لأنَّ الفرع أضعفُ من الأصل ، فينبغي ألاَّ تعملَ في الخبر ، جريا على
القياس في حطِّ الفروع عن الأصول ، فوجب أن يكون باقيها على رفعه
قبل دخولها . (١) وقد رَدَّ عليهم ذلك ، قال ابن السراج : " الدليل
على أنها هي الرافعة للخبر أنَّ الابتداء قد زال ، وبه وبالابتداء كان
يرفع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه " . (٢)
وقد أخذ بهذاذهب الكوفيين - من المتأخرين - السهيلي (٣) .

* * *

* ناصب الصدر إذا كان نوعا من الفعل :

يرى السلي أنَّ الصدر منصوبٌ بالفعل المذكور إذا كان نوعا
له ، قال : " ولا يكون الصدر أبدا إلاَّ من لفظ الفعل ، وجاريا عليه
إلاَّ أن يكون نوعا له فقد لا يشترط أن يكون من لفظه ، كقولك : رجع
القهقري ، لأنه نوع من الرجوع ، واشتغل الصَّام ، لأنه نوع من الاشتغال " . (٤)
فالقَهقري والصَّام منصوبان عند " رجع واشتغل " ، وإن لم يكونا من
لفظيهما ، وهذا الذي ذهب إليه هورأى سيبويه والجمهور . (٥)

- (١) الإنصاف ١٧٦ ، وانظر التبيين ٣٣٣ ، وابن يعيش ١/١٠٢ .
- (٢) الأصول ١/٢٣٠ .
- (٣) انظر نتائج الفكر ٣٤٢ ، والارتشاف ٢/١٢٨ .
- (٤) الضوابط ٧٨ .
- (٥) الكتاب ١/٣٥ ، والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ، واللمع ١٣٢ .

وذهب المراد إلى أنه صفة لمصدر من لفظ الفعل محذوف ، أي :
الرجوع القهقري ، والاشتغال الصام .^(١) ونسبه ابن الأنباري إلى ابن
السراج أيضا ، وقال : " والذي عليه الأكثر مذهب سيبويه ، لأنه لا
يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفقر إلى تقدير
موصوف وما لا يفقر إلى تقدير موصوف أولى ما يفقر إلى تقدير موصوف ."^(٢)
ومعزى إلى بعض الكوفيين أنه منصوب بفعل مشتق من لفظه ،
وإن لم يستعمل ، كأنه قيل : تقهقر القهقري .

وقد ضَعَّفَ العلماء هذين المذهبين - مذهب المراد ، وهذا
الأخير - قال الرضى : " وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وحالشيء " ،
وعدم سماع أفعالها يُضَعَّفُ المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل ."^(٣)

* * *

* ضربا زيدا :

يرى السلي أن " زيدا " في هذا التركيب منصوب بالمصدر
" ضربا " ، لأنه نائب عن فعله المحذوف " اضرب " .^(٤) وهذا مذهب
سيبويه والجمهور ، قال أبو جعفر النحاس : " باب المصدر طى معنى
الفعل : تقول : ضربا زيدا ، طى معنى اضرب زيدا ، قال الشاعر :

(١) انظر الأصول ١٦٠/١ ، وابن يعمش ١١٢/١ .

(٢) أسرار العربية ١٧٦ .

(٣) الرضى ٢٩٩/١ - ٣٠٠ .

(٤) الضوابط ٢٢٣ .

يَضْرِبُ بِالسِّيفِ رُؤُسَ قَوْمٍ

أَزَلَّنا هَامُشَنَ مِنَ الْمَقِيلِ

طنى معنى : ضربُ بالسيفِ ، أقام الصدرَ مقامَ الفعل * (١) . وخالف
في ذلك السرافى فذهب إلى أنَّ ناصبه هو الفعل المقدَّر لا الصدر (٢) .
وظاهر كلام ابن يعيش أنَّه موافقه (٣) .

* * *

* عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي :

ذهب السلمي إلى أنَّ عامل الرفع في المضارع معنوي ، وهو
وقوعه موقع الاسم . (٤)

وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب جمهور البصريين الذين
احتجوا بقولهم : * إِنَّا قُنا : إِنَّه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك
من وجهين :

أحدهما : أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء ،
والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

والوجه الثاني : أنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ،

(١) شرح أمهات سبويه ٨٤ ، ١٢١ ، وانظر الكتاب ١ / ١١٥ - ١١٦ ،

١٩٠ ، والأصول ١ / ١٣٩ ، والهمع ٥ / ٧٦ .

(٢) الرض طى الكافية ٣ / ٤١٠ - ٤١١ .

(٣) انظر شرح الفصل ٦ / ٥٩ .

(٤) الضوابط ٢٣٣ .

فَلَمَّا وَقَعَ فِي أَقْوَى أَحْوَالِهِ وَجِبَ أَنْ يُعْطَى أَقْوَى الْإِعْرَابِ ، وَأَقْوَى الْإِعْرَابِ
الرَّفْعُ ، فَلِهَذَا كَانَ مَرْفُوعًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْأَسْمِ .^(١)

وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قِيَامُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَقَامَ الْأَسْمِ مُوجِبًا لَهُ الرَّفْعُ ؛
«لَا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ اسْتِحْقَاقُ جُطَةِ الْإِعْرَابِ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْعَامِلُ مُوجِبًا
لَهُ الرَّفْعِ ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْخَارِجِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ جُطَةَ
الْإِعْرَابِ ... فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا » .^(٢)

وَلَمْ يَسْلَمْ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، بَلْ قِيلَ : إِنَّ الْخَارِجَ
يَقَعُ مَوْجِعَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَخْفُوضِ وَمَعَ ذَلِكَ يَبْقَى مَرْفُوعًا ،
فَهَلَّا اخْتَلَفَ إِعْرَابُهُ حَسَبَ إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَهُ ؟ وَأُجِيبَ بِأَنَّ
مَوْجِعَهُ مَوْجِعَ الْأَسْمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ إِعْرَابِ الْأَسْمِ
فَحَسَبَ اخْتِلَافِ مَوَاطِنِهِ ، وَلَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي الْفِعْلِ ، فَلَا يَخْتَلِفُ إِعْرَابُهُ
بِاخْتِلَافِهَا .^(٣)

وَفِي السَّأَلَةِ مَذَاهِبٌ أُخْرَى ؛ فَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنْ رَافِعُهُ هُوَ تَجَرُّدُهُ مِنَ
النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَيُنْسَبُ مَذْهَبُهُ هَذَا إِلَى جِهْوَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ .^(٤)

(١) الْإِنْصَافُ ٥٥٢ . وَانْظُرْ ابْنَ بَعْثٍ ١٢/٧ - ١٣ .

(٢) أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٨ .

(٣) ابْنُ بَعْثٍ ١٢/٧ . وَانْظُرْ الْإِنْصَافَ ٥٥١ ، ٥٥٣ ، وَالرِّضَى طَبَسَى
الْكَافِيَةَ ٢٧/٤ .

(٤) انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٥٥٣/١ ، وَالْإِنْصَافَ ٥٥٠ (م ٧٤) ،
وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٧٢/٤ ، وَالتَّصْرِیحُ

بينما ذهب الكسائي إلى أنَّ رافعه هو حرف المضارعة. ^(١) وقيل
رافعه المضارعة نفسها، وينسب هذا إلى ثعلب والزجاج ^(٢).
هذا والمتأخرون على مذهب جمهور الكوفيين، قال ابن مالك
في الألفية:

ارفع مضارعاً إذا يُجَرِّدُ

من ناصبٍ وجازمٍ كَشَنَقَدِ ^(٣)

-
- (١) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧، والإنصاف ٥٥١، وابن يعمش ١٢/٧.
(٢) توضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتصريح ٢٢٩/٢.
(٣) وانظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩-١٥٢٠، وشرح ابن الناظم
٦٦٤، وأوضح المسالك ١٤١/٣، والتصريح ٢٢٩/٢.

رابعاً : آراءه في الإسماعيلية

* "مَنْ" - في قولك : مَنْ أَنْتَ ؟ - مبتدأ :

يرى السلمي أَنَّ "مَنْ" الاستغماية في قول القائل : مَنْ أَنْتَ ؟ مبتدأ^(١) . والجمهور على أَنَّها خبرٌ مقدَّم . وما ذهب إليه المصنف منيَّ على مذهب سيبويه ، يقول الرضي : * وذلك لأنَّه يُخبر عنه بمعرفة من نكرة مضمَّنة استغماها ، أو نكرة هي أفضل التفضيل مقدَّم على خبره ، والجملة صفة لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . وفيه سيبويه على أَنَّ مثلَ هذين خبران مقدَّمان ، وقال : * والمثال المصْفَق طيه في مثل هذا المقام : مَنْ قام ؟ وما جاء بك ... * (٢)

* * *

* العطف على موضع * أَنْ * المفتوحة الشددة :

اختلف العلماء في هذه المسألة ، فأجازها ابن جني ، لأنَّها تجري مجرى * إِنَّ * المكسورة^(٣) ، وقد أجازوا ذلك فيها . وهو اختيار المصنف^(٤) . وكذا ابن مالك في تسهيله^(٥) ، وفي ألفيته حيث قال :

(١) الضوابط ٣٨ .

(٢) الرضي على الكافية ٢٥٦/١ - ٢٥٧ .

(٣) انظر البسيط ٨٠٤ .

(٤) الضوابط ٦٠ .

(٥) التسهيل ٦٦ .

وجائزُ رَفْعُكَ معطوفًا على

منصوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَصْنَعُ كَيْلًا
وَأَلْحَقْتَ بِإِنَّ لَكُنَّ وَأَنَّ

من دونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أما الجهور فقد ذهبوا إلى المنع ، وصحَّحه الشلوهين (١) ،

فالرفع عندهم مطلق على الضمير المستتر في الخبر ، وهو قبيح حتَّى
يَوْءَ كَدَ . (٢)

وقد فصل بعضهم في المسألة فقال : إِنَّ حُلَّ مكانِ أَنْ .

الفتوحة "إِنَّ" المكسورة جاز العطف على الموضع ، وذلك نحو قوله
تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرُسُلُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ
بِرِئْءِ الْفَاسِقِينَ وَرُسُلُهُ ﴾ [التوبة : ٣] . وإن لم يطلع وقسوع
المكسورة مكانها امتنع ذلك ، من حيث إنه يوءى إلى توهم إسقاط
"أَنَّ" الفتوحة ، وإسقاطها يوءى إلى إسناد الفعل إلى الجطسة ،
وذلك نحو : أمجني أَنْ زيدا قائمٌ ومرو ، فلو أسقطت "أَنَّ" هنا
لاُسند الفعل "أمجني" إلى جملة "زيدٌ قائمٌ" ، وذلك لا يجوز ،
لأنَّ الفاعل لا يكون جملة . (٣)

هذا وقد وسَّع ابنُ بادشاهُ الكلامَ في هذه المسألة ، ورَدَّ مذهب

المجيزين . (٤)

*

*

*

-
- (١) السامد ١/٣٣٧ .
(٢) البسيط ٨٠٥ .
(٣) انظر البسيط ٨٠٥ ، والمخلص ٢٣٥-٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن
الفخيسار ٣٤٤ ، وتقييد ابن لب ٧٢٧-٧٢٨ .
(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢١-٢٢٦ .

* إعراب * أَفْعَلْ به * :

أجمع النحاة على فعلية * أَفْعَلْ * ثم اختلفوا في حقيقته ؛
فمنهم من يرى أنه أمر ، ومنهم من يرى أنه ماض .

ذهب جمهور البصريين إلى أنه ماض على صورة الأمر ، والبهاء
زائدة ، والمجرور فاعل ، وإليه ذهب الحنف (١) وذهب الفراء وابن كيسان
والزجاج وتبعهم الزمخشري وابن خروف إلى أنه فعل أمر لفظاً ومعنى ،
والفاعل ضمير مستتر ، والهمزة للنقل ، والبهاء أصلية تغيد التعدية ، والمجرور
مفعول في المعنى (٢) .

«وَوَدَّ كَوْنَهُ أَمْرًا بِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ، وَبِأَنَّهُ لَا يَجَابُ
بِالْفَاءِ» [فَلَا تَقُولُ: أَحْسِنْ بَزِيدٍ فَيُحْسِنَ بِكَ] ، وبأنه يلبس ضمير
المخاطب نحو : أَحْسِنْ بِكَ ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال
فعل واحد في ضمير فاعل ومفعول لست واحد ، وبأنه لو كان الناطق
به آمراً بالتعجب لم يكن متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالحلف ، والنسبة
والتشبيه حالفاً ، ولا مُنَادِياً ، ولا مُشَبَّهاً ، وقد أُجْمِعَ على أنه متعجب (٣) .

(١) الضوابط ١٩٦ .

(٢) انظر المنصف ٣١٧/١ ، والرضي على الكافية ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ ،

والارتشاف ٣٤/٣ - ٣٥ ، وتوضيح المقاصد ٥٧/٣ .

(٣) الجمع ٥٨/٥ ، وانظر توضيح المقاصد ٥٧/٣ - ٥٨ ، والتصريح

٨٩/٢ (مع حاشية يس) .

أما مذهب البصريين وإن كان قد ضَعُفَ باستعمال الأُمر بمعنى الماضي ، وليس بمعهود ، واستعمال أَفْعَلَ بمعنى صارداً كذا ، وزيادة الباء في الفاعل وهي قليلة (١) إِلَّا أَنَّهُمْ أَيْضاً قد تخلصوا ما طُلب به الآخرون من الإجابة من مرجع الضمير المستتر في " أَفْعَلَ " . فأجاب بعضهم بأنَّ الضمير للمخاطب المستدعي منه التعجب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل والاشكال لا تَغَيَّر ، وهو رأي الفراء ومن تبعه . أمَّا ابنُ كيسان فالضمير منه للمخاطب أيضاً لكن ذلك المخاطب هو المصدر المدلول عليه بالفعل ، كأنه قيل : أَحْسِنَ يا حَسَنُ بزيد ، فالضمير منه للمصدر لا للمستدعي منه التعجب ، لذلك لزم إفراده لأنَّ ضمير المصدر كالصدر . (٢)

ولعلَّ مذهبَ البصريين هو الأولي لسلامته ما افترض به على الآخرين .

* * *

« هذا الرجلُ زيدٌ » :

المشهور في المخصوص في هذا الأسلوب أن يعربَ مبتدأ ، أو خبرَ مبتدأ ، كما هو الحال مع " نعم " . وقد أجاز السلي في وجهها ثالثاً ، وهو أن يعربَ بدلاً من " الرجل " . (٣)

- (١) الرض طي الكافية ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ .
 (٢) التصريح ٠٨٨/٢ وانظر الارتشاف ٣٥/٣ وابن كيسان النحوي ١٤٠ .
 (٣) الضوابط ٢٠٦ .

ولعله إنما أجاز ذلك لأن هذا المخصوص يصلح أن يلي " هذا " من حيث إنَّ المرفوع بها لا يكون إلا معرفة ، أو نكرة قريبة من المعرفة ^(١) ، وزيدٌ معرفة ، فصلح أن يلي " هذا " والبدل محل محل البدل منه ^(٢) .

وهذه المسألة يمكن أن يقال فيها : إنه انفرد بها ؛ إذ لم يجد لهذا الإعراب ذكرا فيما تيسر لي الرجوع إليه ، واعتادا على قوله : " يجوز عندي أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل " .

* * *

* نعم الرجل زيدٌ :

منع المصنف أن يكون " زيد " في هذا التركيب بدلا من الرجل ؛ لأن البدل هنا غير صالح لمباشرة العامل وهو " نعم " ، قال : " لأن البدل محل محل البدل منه ، ولا يجوز أن يكون زيدٌ فاعلا بـ " نعم " ، لأنها لا ترفع إلا ما فيه الألف واللام ، وزيدٌ ليس كذلك " ^(٣) .
فزيدٌ عنده خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره في الجملة قبله ^(٤) .
وهو المشهور .

- (١) الضوابط ٢٠٥ .
- (٢) الصدر السابق ١٤٣ .
- (٣) الصدر السابق ٢٠٦ .
- (٤) الصدر السابق ٢٠٠ .

وهذا الذي منعه المصنف هو مذهب ابن كيسان ، واعتراض عليه
بما اعترض به المصنف . (١) وقد أُجيبَ من هذا الاعتراض " بأنَّه
يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي العامل ، بدليل : إِنَّكَ أَنْتَ . (٢)
وإذا صح مذهب ابن كيسان فهو بدل اشتغال ، لأنه خاص ، والرجل عام . (٣)

✱

✱

✱

-
- (١) انظر التصريح ٩٧/٢ (مع حاشية من) ، والأشعوني ٤٢/٢ ، وابن
كيسان النحوي ١٣٩ .
(٢) البهع ٤١/٥ .
(٣) المصدر السابق .

خامسا : آراؤه في التراكيب

* لا يخبر بالماضي من " كان " إلا مع " قد " :

يرى السليحي أَنَّ الماضي لا يخبر به من " كان " إلا مع " قد " .
 ظاهرة أو مقدرة ^(١) . ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، وحجتهم في ذلك :
 " أَنَّ كان وأخواتها إِنَّا دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان . فإذا
 كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ، ألا ترى أَنَّ المفهوم من :
 زيدٌ قام ، ومن : كان زيدا قائما شي واحد ، واشتراط " قد " لآتيها
 تقرب الماضي من الحال " (٢) .

أما البصريون فقد أجازوا ذلك مطلقا مستدلين بكثرة السماع
 بخبر " قد " كثرة . توجب القياس . ومن شواهدهم قوله تعالى :
 * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ * وقوله تعالى : * وَلَقَدْ كَانُوا
 عَاهِدُوا اللَّهَ * ، وقول زهير :

وكان طوى كشعا طوى مستكنة

فلا هو أبداها ولم يتقدم
 وحكى الكسائي : " أصبحت نظرت إلى ذات التناير " .
 ناقته ^(٣) . ولعل هذا المذهب هو الأولى لكثرة السماع في القرآن
 وفي أقوال العرب شعرا ونثرا .

*

*

*

(١) الضوابط ٥٢ .

(٢) البمع ٧٣/٢ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ١٦٦ ، والارتشاف ٨٥/٢ ، والبع ٧٣/٢ .

* كانت زيدا الحَسَّ تأخذ * :

* كانت زيدا تأخذ الحَسَّ * :

في هذين التركيبين "الحَسَّ" اسم كان ، و "تأخذ" الخبر ،
و "زيدا" معمول الخبر ، وقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة مذاهب ،
وهي :

الأول : الجواز مطلقا ، أي جواز الصورتين ، مع أنَّ فيها
الفصل بمعمول الخبر ، وهو غير ظرف ولا مجرور ، بين
كان ومعمولها ، وهو مذهب الكوفيين . وذلك لأنَّ معمولَ معمولها
في معنى معمولها . (٢)

الثاني : المنع مطلقا ، سواء تأخر الخبر كما في الصورة الأولى
أو تقدَّم كما في الصورة الثانية ، لأنَّ فيها الفصل بمعمول الخبر وهو
غير ظرف ولا مجرور ، وهو مذهب سيهويه وجنيد البصريين . (٣)

الثالث : جواز الصورة الثانية دون الأولى ، أي : جواز الفصل
بمعمول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور إذا تقدَّم الخبر على الاسم . لأنَّ معمول
من كمال الخبر وكالجزء منه . وهذا مذهب ابن السراج والفارسي ،
وطيه ابن صفور . واختاره المنف . (٤)

(١) انظر إصلاح الخلل ١٧١-١٧٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/١ ،

والتصريح ١٨٩/١ ، والأشعري ٤٠٤/١ (ط/ عبد الحميد) .

(٢) التصريح ١٨٩/١ .

(٣) انظر الكتاب ٧٠/١ ، والمقتضب ٩٩/٤ .

(٤) الضوابط ٥٣ .

والذى وقع لي في أصول ابن السراج منع الصورة الأولى على
إعرابها المتقدم، ولكنه أجازها إذا جعل في كان ضمير الشأن، والحسن
مبتدأ والفعل خبره، والجملة خبر كان. وتابعه على ذلك الفارسي في
الإيضاح (١).

* * *

* ما جاءني إلّا زهداً أحذّ :

الاستثناء في هذا التركيب منفى - كما ترى -، والمستثنى مقدم.
وقد ذهب المصنف إلى وجوب نصبه (٢)، أى : إنه يمتنع أن يقال :
ما جاءني إلّا زهداً أحذّ . وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب البصريين ،
وإنّا وجب النصب هنا ، " لأنه قد يطل البدل فلم يتقدّم ما يبدل
منه (٣) ، لأن البدل كالنعت إنّا يجري على ما قبله " . (٤)

والنصب هو اللغة العالية الفصيحة ، ومن العرب من يرفع
المتقدم (٥) وقد حكاه سيهويه من يونس (٦) وخرج على أنّه بدل في
نية التأخير . وقال ابن صفور : " ولا يقاس على هذه اللغة ، وقد
قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك " . (٧)

* * *

(١) الأصول ٨٦/١ ، والإيضاح ١٠٦-١٠٧ ، وانظر الرضي على الكافية
٢٠٦/٤

(٢) انظر الضوابط ١١١

(٣) في الأصول : " فيه " .

(٤) الأصول ٢٨٣/١ ، وانظر الكتاب ٢٣٥/٢ .

(٥) الإنصاف ٢٧٧ .

(٦) الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٧) الهمع ٢٥٧/٣ ، وانظر الأصول ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية
٧٠٤ ، والارتشاف ٣٠٧/٢ .

* • أَتَعَ • من أَلْفَاظ التوكيد :

أثبتَ السَلْمِيُّ في أَلْفَاظ التوكيد التابعة لِأَجْمَع • أَتَعَ • وما
تصرف منها ^(١) ، وهو مذهب بغداديّ ، يقول الرضي : • وَأَمَّا أَكْتَعَ
وَأَخَوَاهُ ، فالبصريون - طى ما حَكَّى عنهم الأندلسيّ - جعلوا النهاية
أَبَصَعَ وبتصرفاته ، ولم يذكروا أَتَعَ وبتصرفاته ،...، والبغدادية جعلوا
النهاية أَتَعَ وَأَخَوَاتِهِ ، فقالوا : أَجْمَع أَكْتَعَ أَبَصَعَ أَتَعَ • ^(٢)
وقد سبق المصنف إلى ذلك الزمخشريّ والجزوليّ وابنُ الحاجب ،
ومن قبلهم ابنُ جني ^(٣) . والمسألة سماعية .

* * *

* مرت مرت بهند رجل صالح ،

يَشْتَرطُ السَلْمِيُّ في بدل النكرة من المعرفة أَنْ تكون النكرة
موصوفة ، كما في هذا التركيب ، وقال : • أَوْ يَكُونُ البَدَلُ صِفَةً حُذِفَ
موصوفُها ، كقَوْلِكَ : مرت بهند رَاكِبٌ ، لِأَنَّهُ في الْأَصْلِ : رَجُلٌ رَاكِبٌ • ^(٤)
واشترط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة مذهب الكوفيّين
والبغداديين ، ووافقهم السهيليّ ^(٥) .

- (١) الضوابط ١٣٢ .
- (٢) الرضي طى الكافية ٣٧٦/٢ ، والسراد بأخوات أَتَعَ تصرفاته من
تشنية وجمع وتأنيت .
- (٣) الخصائص ٨٣/١ ، والمفصل ١١٤ ، والمقدمة الجزولية ٧٤ ، والكافية ١٣٥ .
- (٤) الضوابط ١٤٧ . وانظر ص ٢٠٥ .
- (٥) الارتشاف ٦٢٠/٢ . وانظر نتائج الفكر ٢٩٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٣ .

أما البصريون فلم يشترطوا ذلك ، قال سيبويه : " وإن شئت قلت : دخلوا رجلٌ فرجلٌ ، تجعله بدلاً كما قال عز وجل : * بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَانَتْهُ * ^(١) أبدل النكرة من الضمير ولم توصف . وقال : "وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، طى البدل ، كما قال تعالى جَدُّه : * بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَانَتْهُ * ^(٢) فرجلٌ بدلاً من معرفة .

ولعل الأولى ما ذهب إليه المصنف ؛ إذ لو لم توصف النكرة لم يقع بها فائدة ولم تكن بياناً لما قبلها ، كما قال السهيلي ^(٣) . فلا فائدة من قول القائل : جاء زيدٌ رجلٌ ، أما سيبويه فقد كرر النكرة المبدلة من الضمير ، فكانَّ المعنى : دخلوا رجلٌ بـ"يه رجلٌ" ، فهي في المعنى موصوفة ، طى أنَّه في قوله " هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ " قد وصفها ولم يبدلها السرُّ إلاَّ موصوفة أو مضافة ، والمضاف إليه هو في المعنى صفة للمضاف ^(٤) .

*

*

*

* ما قام زيدٌ لكنَّ صرَّو :

اختلف العلماء في المعطف بلكنَّ طى مذاهب ^(٥) .

١ - منهم من يمنع المعطف بها ، بل يجعلها حرفاً استدراكاً والمعطف بالواو . وينسب هذا الرأي إلى يونس . وصححه أبوحيان ،

(١) الكتاب ٣٩٨/١ .

(٢) المصدر السابق ٨٦/٢ .

(٣) نتائج الفكر ٢٩٨ .

(٤) أبو القاسم السهيلي ٣٩٩ . وانظر المقتضب ٢٩٦/٤ ، والأصول

٤٧/٢ .

(٥) انظر هذه المذاهب في الارتشاف ٦٢٩/٢ ، والجنى ٥٢٣-٥٣٤ ،

والمغني ٣٨٦ ، والتصريح ١٣٥/٢ .

قال : " وهو الصحيح ، لأنه لا يُحفظ من لسان العرب ... وأما ما يوجد في كتب النحويين - من قولهم : ما قام زيد لكنَّ عمرو ، وماضيت زيدا لكنَّ عمراً ، وما مررت بزيد لكنَّ عمرو - فهو من تشبيههم ، لا أنَّه مسموعٌ من العرب . " (١) فالتركيب الذي يجيزه يونس هو : ما قام زيدٌ ولكنَّ عمرو . وهو عنده عطفٌ غريبٌ على غرد . (٢) ووافق ابن مالك ، إلا أنه جعله من عطف الجمل ، فالتقدير عنده في نحو هذا : ولكنَّ قام عمرو . (٣)

٢ - ونهم من يرى أنَّها عاطفة ، إلا أنَّها لا تستعمل إلا بالواو قبلها ، والواو مع ذلك زائدة ، وصحَّحه ابنُ صفور ، وقال : " وطبها ينبغي أن يُحملَ كلامُ سيبويه والأخفش : لا أنَّها قالا : إنَّها عاطفة . ولما مثلاً للعطف بها مثلاً مع الواو . " (٤)

٣ - ويرى ابنُ كيسان أنَّها العاطفة أيضا ، صَحَّبَتْها الواو أم لا ، فهي العاطفة في التركيبين : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرو ، وما قام زيدٌ ولكنَّ عمرو . (٥)

٤ - أما الفارسي وأكثُرُ النحويين فيرون أنَّها عاطفة بشرط ألاَّ تدخلَ طبها الواو . وهذا المذهب هو ما يفهم من كلام الصنف حيث مثل العطف بها مجردة عن الواو ، قال : " تقول في العطف : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرو . " (٦)

(١) البحر المحيط ٣٢٢/١

(٢) الجنى ٥٣٤ . وانظر ابن كيسان النحوي ١٧٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧١٧/٢ ، والجنى ٥٣٤ .

(٤) الجنى ٥٣٤ . وانظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٩٠ .

(٥) ابن كيسان النحوي ١٧١ .

(٦) الضوابط ١٥٥ .

وقد ذكر الشيخ مضمرة أنها لم تقع في القرآن ، قال : * ولكن الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد ، لا تكون إلا بعد نفي ، ولم تقع في القرآن * . (١) فلعلم ما ذكره الشيخ مضمرة ما يقوي مذهب يونس ، كما أن في تعدد المذاهب دليلا له . ولا يعني ذلك أن إجازة العطف بها يعد تعديا على اللغة ، فهو تيسر على الناطقين ، وربما كان شائعا في ذلك الوقت فأجازه المجيزون . (٢)

*

*

*

* يشترط في العطف بلكن تقدم النفي :

المعطوف بلكن إما أن يكون مفردا أو جملة ، فإن مُطِف بها جملة جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ، يقال : قد جاءني زيدٌ لكن مرؤ لم يأتني .

أما إن كان المعطوف بها مفردا لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي ، فلا يقال : جاءني مرؤ ولكن زيدٌ ، بل يقال : ما جاءني مرؤ ولكن زيدٌ (٣) ؛ لأن الاستدراك يقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها ، والمغايرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي * . (٤) وإلى ذلك ذهب المصنف (٥) ، وهو مذهب البصريين ، قالوا : * إنما

(١) دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٥٨٣/٢ .

(٢) انظر ابن كيسان النحوي ١٧٢ .

(٣) انظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٥٨٣/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٧٨٤ ، وانظر الرضي على الكافية

٤١٩/٤ .

(٥) الضوابط ١٥٥-١٥٦ .

لا يجوز العطفُ بها في الإيجاب ، وذلك لأنَّ العطفَ بها في الإيجاب
إنَّما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أنَّكَ لو عطفتَ بها بعد الإيجاب
لكنتَ تقول : جاءني زيدٌ لكنْ مرَّو ، فكنتَ تثبتَ للثاني بملكنَ المجيءِ
الذي أثبتَّه للأولِ ، فيعلم أنَّ الأولَ مرجوعٌ عنه كالعطفِ بـ "هل" في الإيجاب
، نحو : جاءني زيدٌ هل مرَّو ، وإذا كان العطفُ بملكنَ في الإيجاب
إنَّما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجةَ إليهما ، لأنَّه قد استغنيَ عنه
بـ "هل" في الإيجاب ، لأنَّه لا حاجةَ إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد
يستغني بالحرف من الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ...
وإذا كان كذلك وجب أنْ تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا
خبرين مختلفين . (١)

أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك قياساً على "هل" ؛ لاشتراكهما في
المعنى ، إذ فيهما إثبات الحكم للثاني دون الأول ، ولا اشتراكهما في
العطف بها في النفي ، فكذلك في الإيجاب . (٢)
وعدمُ سماع المذهب الكوفيَّ برده (٣) ، وإنْ كان الفريقان قد
اعتمدا على القياس كما هو ملاحظ في احتجاجهما .

* * *

(١) الإنصاف : ٤٨٤ - ٤٨٥ ، ٤٨٧ .

(٢) المصدر السابق ٤٨٤ .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٤٢٠ / ٤ ، والبهع ٢٦٢ / ٥ .

* الصفة لا تُندَب :

ذهب السلمي إلى أنَّ الصفة لا تُندَب^(١) ، والقائم علامة الندبة على الصفة مسألة خلافية ، منهم من أجازها ، ومنهم من منعه ، وما ذهب إليه المصنف هو مذهب جمهور البصريين ، قالوا : " لأن علامة الندبة إنما تطلق على ما يلحقه تنبيه النداء " لمد الصوت ، وليس ذلك موجودا في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ، فوجب ألا يجوز...

أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك ، قياسا على المضاف إليه ، نحو : واحد زهاء ، والمضاف إليه من المضاف بمنزلة الصفة من الموصوف ، فكما ألحقت بالمضاف إليه فكذلك الصفة . وقد رُدَّ بأنَّ المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الصفة فالموصوف يتم بدون ذكرها ، فهنا الفرق بينهما .^(٢)

وأول من نهج للنحاة هذا الجواز هو يونس البصري^(٣) ، وقد عقب عليه السيرافي بقوله : لست أدري أُلحق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو ما حكاه عن العرب فنحتج له به .^(٤)

* * *

(١) الضوابط ١٦٦ .

(٢) انظر الإنصاف ٣٦٤ - ٣٦٥ (٥٢ م) ، وأسرار العربية ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) انظر ابن كيسان النحوي ١٨٩ .

(٤) انظر مذهب يونس وتعقيب السيرافي عليه في الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

اتجاهه في النحو

إِنَّ من يقرأ كتاب الضوابط الكلية يَتَمَيَّن له أَنَّ صنفه يغلب عليه المذهب البصريّ ، يبدو ذلك جليّاً من خلال آرائه ومصطلحاته ونقوله .

فمن خلال عرضنا لآرائه تَبَيَّن أنه كان - رحمه الله - يقول بآراء البصريين في غالب المسائل ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

١ - قوله بأنَّ عاملَ الرفع في المبتدأ معنويّ ، وهو مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّه مرفوع بالخبر ^(١) .

٢ - قوله بأنَّ خبر " إِنَّ " وأخواتها مرتفع بها ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنَّه باق على رفعه قبل دخولها . ^(٢)

٣ - مَنَعَ أَنْ يقال في جمع طلحة : طلحون ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك . ^(٣)

٤ - مَنَعَ العطفَ بلكنَ بعد الإيجاب ، كما هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك . ^(٤)

٥ - قوله بأنَّ " حتّى " تكون عاطفة ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنَّهم ينكرون العطف بها . ^(٥)

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٤ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٩٦ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٧٠ .

هذه بعض المسائل التي وافق فيها السلمي البصريين ، وقد
أشرت إلى كثير مما عداها في حواشي التحقيق . (١)

أما مصطلحاته فالغالب عليها أيضا أنها بصرية . ومن ذلك :

- ١ - البدل : يستخدم السلمي هذا المصطلح ، وهو
مصطلح بصري ، يقابله عند الكوفيين " الترجمة " أو " التبيين " ، كما
نقل عنهم الأخفش ، ونقل عنهم ابن كيسان أيضا تسميته " تكرارا " . (٢)
- ٢ - اسم الفاعل : استخدم السلمي هذا المصطلح البصري ،
والكوفيون يسمونه " الفعل الدائم " . (٣)
- ٣ - المفعول معه : استخدم السلمي هذا المصطلح ، وهو
مصطلح بصري ، يقابله عند الكوفيين " شبه المفعول " . (٤)
- ٤ - الصفة : يستخدم السلمي هذا المصطلح ، وهو مصطلح
بصري ، أما الكوفيون فيعمرون بالنعته . وربما قاله البصريون . (٥)
- ٥ - الفصل : استخدم السلمي هذا التعبير . (٦) وهو
تعبير البصريين ، أما الكوفيون فيسمونه عاددا . (٧)

-
- (١) انظر مثلا ص ١٢ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،
٢٣٥ ، ٢٣٦ .
 - (٢) التصريح على التوضيح ١٥٥ / ٢ ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .
 - (٣) مدرسة الكوفة ٣١٠ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .
 - (٤) مدرسة الكوفة ٣٠٩ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .
 - (٥) الجمع ١٧١ / ٥ .
 - (٦) الضوابط ١٨٤ .
 - (٧) الإنصاف ٧٠٦ ، وابن يعيش ١١٠ / ٣ ، والرضي على الكافية ٤٥٦ / ٢ ،
ومدرسة الكوفة ٣١٢ .

- ٦ - الظرف : وهو مصطلح بصريّ استخدمه السلميّ ، يقابله عند الكوفيين المحل أو الصفة . (١)
- ٧ - ضمير الأمر والشأن : استخدمه المصنف (٢) ، وهو من المصطلحات البصرية ، ويسميه الكوفيون المجهول . (٣)
- ٨ - الضمر : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين الكناية والمكني . (٤)
- ٩ - المفعول المطلق : استخدم هذا المصطلح البصريّ ، وهو عند الكوفيين " مُشَبَّهٌ بالمفعول " . (٥)

هذه بعض المصطلحات البصرية التي أخذ بها المصنف.

وبالإضافة إلى ذلك نجد ، يعرض آراء العلماء البصريين - يونس ، وسيبويه ، والأخفش ، والهرود ، وابن السراج ، والفارسيّ ، وابن جنسي - صراحة بأسمائهم في عدة مواطن من كتابه (٦) ، وربما وصف بعضهم بالحقّقين كما فعل مع الفارسيّ وابن جنبي (٧) .

كل هذا ما يؤيد كدليله إلى الذهاب البصريّ ، شأنه في ذلك شأن أكثر

المتأخرين .

(١) انظر الإنصاف ٥١ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٢) الضوابط ٥٥ .

(٣) شرح الفصل ١١٤/٣ ، ومدرسة الكوفة ٣١١ .

(٤) ابن يعيش ٨٣/٣ ، والارتشاف ٤٦٢/١ ، والجمع ١٩٤/١ ، ومدرسة الكوفة ٣١٤ .

(٥) الجمع ٨/٣ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٦) انظر مواقع النقل عنهم في فهرس الأعلام .

(٧) انظر الضوابط ص ١٣٣ .

ومع ذلك فقد وافق الكوفيين في بعض المسائل ، وهي :

١ - يرى أنَّ الماضي لا يكون خبراً من كان إلّا مع " قد " ظاهرة أو مقدرة ، وينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، أما البصريون فقد أجازوا ذلك لكثرة السماع (١) .

٢ - اشترط وصف النكرة إذا أهدلت من المعرفة ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين (٢) .

٣ - يرى أنَّ " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام ، وهو بذلك يوافق الكوفيين (٣) .

كما أنَّه استخدم مصطلح النسق (٤) ، وهو من عبارات الكوفيين ومقابلته عند البصريين العطف بالحرف (٥) .

وكما وافق الكوفيين في هذه المسائل فإنَّه قد أثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لا جمع ما هو بغداديّ ، وهو " أبتع وما تصرف منه " (٦) . هذا اتجاه السلمي في النحو كما يصوره لنا كتابه " الضوابط الكلية فيما تَمَسَّ الحاجة إليه من العربية " . وقد رأينا طلبة المذهب البصريّ عليه .

(١) انظر ما تقدم ص ٩٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٧٥ .

(٤) الضوابط ١٥٠ ، ١٥١ .

(٥) انظر ابن يعيش ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والارتشاف ٦٢٩/٢ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة
إليه من العربية .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية

* توثيق نسبه :

ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم للسلمي ، ذكره بعضهم باسم
" الضوابط النحوية في علم العربية " (١) ، وذكره آخرون باسم " الضوابط
الكلية في علم العربية " (٢) . والشيت على فلاف المخطوطة وفي مقدمة
المصنف : الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية * .

وقد يُستأنس في نسبه إلى مصنفه بأنَّ فلاف المخطوطة يحمل
اسم المولى لف ، وهو بخط ناسخ الكتاب ، كما أنَّ على هذا الغلاف أيضا
سماعا وإجازة بخط منسوب إلى المولى لف ، وكذلك في آخر المخطوطة . وهو
ما أبينه - إن شاء الله - عندما أصف هذه المخطوطة .

بيد أنَّ أقوى دليل يعتمد عليه هو نقل أبي حيان من هذا الكتاب ،
فقد قال في التذييل والتكميل : " . . . وقال صاحب الضوابط أبو عبد الله
(محمد) بن أبي الفضل السلمي ما معناه : تجرى " إلَّا " جري " غير "
فيوصف بها ، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة ، نحو : قام كلُّ أحدٍ
إلَّا زيداً ، فإن قلت : " قام إخوتك إلَّا زيداً " لم يجر إلَّا النصب ، ولا يجوز
الرفع على الصفة " (٣) .

وما نقله أبو حيان هو في الضوابط " باب الاستثناء " (٤) .

(١) انظر معجم الأدهاء ٢١١/١٨ .

(٢) انظر إشارة التعمين ٣١٩ ، والعقد الثمين ٨٢/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٦٠٣/٣ ، وانظر الارشاف ٣١٣/٢ .

(٤) انظر ص ١٠٩ - ١١٠ .

* مادة الكتاب ومنهجه :

ضمَّ كتاب الضوابط الكلية ستة وستين باباً ، جمع فيها حنُفهُ
بين النحو والصرف ، وجاءت أبواب الصرف في أواخر الكتاب ، وهو منهُج
السابقين ، يقول ابن جنِّي : " لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في
آخره " . (١)

وقد أغفل السلمي بعضَ الأبواب فلم يتحدث منها ، وأشار
إلى ذلك في مقدمته .

* ترتيب الأبواب :

بدأ السلمي بعد المقدمة بباب في ماهية الكلام ، وثقَّ بعده
بباب الإعراب والبناء ، وأقبله بباب التثنية ، فباب الجمع ، ثم باب أقسام
الأفعال . وقد تكلم بعد ذلك عن المرفوعات من الأسماء ، فذكر المبتدأ ،
والخبر ، والفاعل ، وما لم يسم فاعله ، صاب كان ، صاب إنَّ ، وما ولا المشبهتين
بليس . ثم أمقها بالمنصوبات ، فذكر المفعولات ، والحال ، والتمييز ،
والعدد ، صاب كم ، والاستثناء ، طتها المجرورات فذكر الجر بالحرص ،
ثم الجر بالإضافة ثم انتقل إلى التوابع ، وأمقها بالنداء ، وطلحات ،
والنفي بلا . ثم النكرة والمعرفة ، فباب الأفعال التي لا تتصرف
وتحدث بعد ذلك عن الأسماء العاطلة صل الفعل ، فذكر اسم الفاعل ،
والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل . ثم تحدث عن إعراب الأفعال .

ثم انتقل إلى الحديث عن الصرف ، فذكر باب النون ، والنسب ،
والتصغير ، والتكسير ، وجمع الجمع ، وألفات الوصل والقطع ، والوقف
، والإمالة . وقد جاءت هذه الأبواب في أواخر الكتاب كما سبق
الإشارة إليه ، تتخللها بعض أبواب النحو ، وهي : باب ما لا ينصرف ،
والاستفهام ، وما يدخل الكلام فلا يغير لفظه ، والمخاطبة ، والحكاية ،
ولعله رأى بعد أن تم الكتاب أن في هذه الأبواب زيادة فائدة فأضافها ،
وكان ينبغي أن تكون في أبواب النحو .

ملاحظ في ترتيبه أنه راعى نظرية العامل حين جعل الرفعات
في نظام ، وأتمها بالنصوبات ، ثم بالمجرورات ، ويبدو أنه قد تأثر
في هذا الترتيب بمنهج الفارسي وشمس ابن جنى في كتابيهما الإيضاح
واللمع - وهما من الكتب التي اشتغل الناس بها في المغرب وغيره من
القطار الإسلامية ^(١) وكان قد حمل صفات هذين العالمين إلى
الأندلس أبو الحسن طي بن إبراهيم التبريزي (ت ٤٢١) ^(٢) - وما
يوكد هذا التأثير في الترتيب ما سيذكر بعد من تأثيره بنصوص الكتابين .

ملاحظ أن المصنف قد تحدث عن العدد وكم مع النصوبات ،
ولعله إنما فعل ذلك لأن الغالب في هذين البابين الحديث من التمييز .
وداخل المصنف بين أفعال التفضيل والصفة المشبهة ، فلم يفرق
أفعال التفضيل بباب مستقل ، بل تكلم عنه في باب الصفة المشبهة .

(١) إنهاء الرواة ١٦١ / ٢ .

(٢) انظر أبو الحسين بن الطراوة ١٦ .

ملاحظ - أيضا - أنه قد يقسم الباب إلى أقسام كما فعل في باب الإعراب والبناء ، حيث قسمه أحد عشر قسما ، وربما جعل الباب الواحد أبوابا ، كما فعل في باب التكسير ، حيث جعله ثلاثة أبواب .

عرضه المادة العلمية :

وبما أن السلمي كان يؤلف مقدمة تعليمية فإننا نلاحظ التقارب بين كتابه وبين المقدمات الأخرى ، وهو أمر مألوف في هذا النوع من الكتب ؛ لأنها تعرض أفكارا مشتركة ، وقضايا عامة متفق عليها ، بعيدا عن نقل الآراء ومناقشتها والتعليل لها ، لأن ذلك يخل بالطابع الأساسي الذي تقوم عليه ، وهو الاختصار . وكتاب السلمي لا يخرج عن هذا النهج . ولم يقف تأثيره بهذه الكتب عند حد التقارب في المادة العلمية ، وطريقة عرضها فحسب ، بل تعداه إلى التأثير بنصوصها أحيانا .

فكتاب الجمل للزجاجي من المعروف أنه كان شاعرا في الأندلس ، ويبدو أن السلمي قد تأثر به . ومن أمثلة تأثيره ما نجده من تشابه بين الكتابين في حديثهما عن علامات الإعراب ، ولا سيما حصر هذه العلامات ، فإن عبارة المصنف في هذا الموضع تكاد تكون عبارة أبي القاسم ، فقول السلمي : " ... وحصل من ذلك أن العلامات تسع من غير تكرار : ثلاث حركات ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وأربعة أحرف : وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون ، وسكون ، وحذف ، وهو حذف أحد الحروف الأربعة " (١) - يكاد يكون بعينه ما قاله الزجاجي : " وجميع ما يعسر

(١) الضوابط ١٩٠ .

به الكلام تسعة أشياء : ثلاث حركات ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة .
وأربعة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والالف ، والنون ، وحذفه وسكونه (١) .
وقد ذكرت هذا المثال الذي وضع فيه التأثير بجمل الزجاجي ، وللسلي
في كتابه نصوص أعتقد أنه قد نحافها نحو الزجاجي (٢) .

وهناك كتاب آخر أفاد منه السلي ، وهو الإيضاح المعضي
لأبي علي الفارسي ، وهو من الكتب التي شاعت في الأندلس أيضا ، وقد
قد السلي أبا علي ، وتلميذه ابن جني من المحققين ، وأخذ بأرائه
في بعض المسائل ، وقد ظهر لي أنه كان ينقل بعضها من الإيضاح (٣) .
ورأيت تشابها بين الكتابين ، ومن أمثلة هذا التشابه المسألة التالية ،
يقول الفارسي في باب كم : " وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهي
بمنزلة عدد نون ، ولا تُبين إلا بالاسماء المفردة في قول البصريين ،
وذلك نحو : كم رجلا جاءك ؟ وكم غلاما طكت ؟ . ولا يجوز : كم
غلاما لك . كما لا يجوز : أمشرون دراهم لك . فإن قلت : كم لك غلاما ؟
جاز أن تنصب غلاما على الحال ، ويكون العامل فيه ما في " ذلك " من
معنى الفعل ، كأنك أردت : كم نفسا غلاما ، فحذف الفسر ... " (٤) .
هذا نص أبي علي ، وهارة السلي تحكى تأثره ، حيث يقول : " وفسرها
إذا كانت استفهاما منصوب فمرد ، لأنها بمنزلة العدد الذي يفسر بالمنصوب ،

(١) الجمل ٥٦ .

(٢) انظر مثلا ص ٨٠٠ ، ٥٢ من الضوابط ، وص ٣٢٠ ، ٣٢٣ من الجمل .

(٣) انظر على سبيل المثال ص ٣ ، ٦٢ ، ٢٤٧ من الضوابط .

(٤) الإيضاح ٢٢٠ - ٢٢١ .

كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يُفسَّر بجمع . فكذا هذا . وكون مفسَّرها مفردا هو قول البصريين . فأما قول العرب : كم لك ظمنا ؟ فإنَّ ظمنا حال ، والعامل فيه " لك " ، ومفسَّر كم محذوف ، تقديره : كم نفعا لك ظمنا " . (١)

وهناك مواطن أخرى أعتقد أنَّ السلميَّ قد أفاد فيها من نص الإيضاح . (٢)

أما اللمع لابن جنى فمن الواضح أنه قد تأثر أيضا بعبارة ، وطريقة عرضه ، فبينَ الكتابين في باب ألفات الوصل والقطع تشابه كبير ، لا أكاد استثنى إلا القليل .

كما أنَّ ما يحكي تأثره بعبارة الإيضاح واللمع جمعه في تعريف التمييز بين تعريفى الفارسي وابن جنى . (٣)

هذا بالإضافة إلى التقارب في التوبيخ كما سبقنا الإشارة إليه .

هذا ومن الكتب التي يلوح لي أنَّه قد تأثر بها المقدمة الجزولية .

يقول الجزولي في نواصب المضارع : " والموضع الذى تضرَّفه وتظهر هو بعد لام كي ، إذا لم يكن معها لا ، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المفعول به " . (٤) وبعبارة قريبة من عبارة الجزولي يعرض لنا السلمي هذه القاعدة ، فيقول : " وأما المضرة التي يجوز

(١) الضوابط ١٠٤-١٠٥ .

(٢) انظر مثلا باب كم نفسه ص ١٠٧-١٠٨ من الضوابط ، وص ٢٢٤-

٢٢٥ من الإيضاح .

(٣) انظر الضوابط ٩٦ .

(٤) المقدمة الجزولية ٣٧ .

إظهارها فبعد لام كي إذا لم يكن بعدها لا ، وبعد حرف العطف إذا
كان المعطوف عليه مصدرا مفعولاً به في الأكثر* . (١)

وقال الجزولي في باب أفعال المقاربة : * من لمقاربة الفعل في
الرجاء ...* (٢) ، وقد أخذ السلمي هذه العبارة ، قال : * ...* وهي
لمقاربة الفعل في الرجاء* . (٣)

ولعل كتاب التوطئة من المصادر التي تأثر بها أيضا ، يقول
الشلوبين في باب إنَّ : * كل موضع هو للمصدر الذي من معنى * أنَّ*
مع ما بعدها فإنَّ فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للجطة فهي فيه مكسورة (٤)
على أنَّ هذا الأصل الذي ذكره الشلوبين قد سبقه إليه الزمخشري* . (٥)
وعندما ذكره لنا السلمي لم يعزّه إلى عالم بعينه ، يقول : * وقال بعضهم
: كل موضع يصلح للاسم فإن فيه مفتوحة ، لأنَّ * أنَّ* وما بعدها تقدر
بتقدير اسم مفرد ، تقول : بلغني أنك منطلق ، كأنك قلت : بلغني
انطلاقك ، وكل موضع صلح للجطة فإن فيه مكسورة* . (٦)

(١) الضوابط ٢٣٤ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٠٣ . وانظر الرضي على الكافية ٢١٢/٤ .

(٣) الضوابط ٢٠٧ .

(٤) التوطئة ٢٢٣ .

(٥) الفصل ٢٩٣ .

(٦) الضوابط ٦٢-٦٣ .

طريقته في عرض المسائل والآراء :

عرضه للمسائل :

يلاحظ أنه قد يقتصر على ذكر القضية التي يراها هو أحقّ بالذكر ، ومن أمثلة ذلك :

١ - تحدّث من حذف المبتدأ أو الخبر جوازا ، ثم تحدث من حذف الخبر وجهاً (١) وترك الحديث من وجوب حذف المبتدأ - مع أنّ له من ذلك نصيبا - وإنّا يجب حذفه في مواضع ذكرها ابن مالك في تسهيله ، قال : " . . . ووجوب كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم ، أو ترحم ، أو يصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو بخصوص في باب " نعم " ، أو يصريح في القسم . . . " (٢)

٢ - تحدّث من تقديم الحال على فاعلها ، وأعرض عن الحديث من تقديمها على صاحبها ، أو توسطها . (٣)

٣ - تحدّث من كيفية تصغير جمع الكثرة الذي له جمع قلة ، وأعرض من تصغير جمع الكثرة الذي ليس له جمع قلة . (٤) وتصغيره إنّما يكون برّده إلى الواحد ، ثم يجمع بالآلف والتاء ، وذلك نحو قولك :
(٥) دربهات ، ومطابخات وقنيدلات في تصغير دراهم ، ومطابخ ، وقناديل .

(١) انظر الضوابط ٤٠ .

(٢) التسهيل ٤٥-٤٦ . وانظر شرح الكافية الشافية ٣٦٠-٣٦٢ ، والرضي

على الكافية ٢٧٢/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٣/١ .

(٣) انظر الضوابط ٩٤ .

(٤) انظر الضوابط ٢٨٢ .

(٥) التكلة ٥٠٣ . وانظر الكتاب ٤٩١/٣ ، والأصول ٥٢/٣ .

عرضه للآراء :

كذلك لوحظ أنه يغلب عليه عرض ما يراه راجعاً من الآراء ، واغفال غيره ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال في باب التوكيد : " والمعنوي لا يكون إلا في الأسماء ، وهو مختص بالمعارف منها " . وهذا الذي ذكره هو مذهب جمهور البصريين . (١)

٢ - قال في باب العطف : " ويشترط في العطف طو المضمع المجرور إعادة الجار ، لا يقال : مررت به وزيد ، ولكن : وزيد " ولم يشر إلى بقية الآراء . (٢)

٣ - قال في باب " نعم وبنس " : اعلم أن نعم وبنس فعلان ماضيان لا يتصرفان . ولم يذكر الرأي المقابل لهذا . (٣)

٤ - اختصاره طو القول بوجوب نصب المستثنى المتقدم طو المستثنى منه ، قال : " فإن تقدم المستثنى طو المستثنى منه وجب النصب ، نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحد " . (٤) ومن النحويين من أجاز رفعه .

(١) انظر حواشي التحقيق ص ١٣١ من الضوابط .

(٢) انظر حواشي التحقيق ص ١٥٨ .

(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٩٩ .

(٤) الضوابط ١١١ . وانظر ما تقدم ص ٩٢ .

٥ - قال في باب النسب : "... فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ اللَّامَ وَلَمْ يَحْوِ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ حَرْفَ طَرَفَةٍ رَدَّتْ اللَّامُ فِي النَّسَبِ لِغَيْرِهَا ، تَقُولُ فِي شَاءَ : شَاهِيٌّ... " وأعرض عن الرأي القائل : شَوْهِيٌّ (١) .

٦ - بين أَنَّ النسبَ إِلَى شُؤْءَةٍ شَنْئِيٌّ ، بِحَذْفِ الْوَاوِ - مع التاء - وقلب الضمة فتحة . وأعرض عن الرأيين الآخرين (٢) .

٧ - قال في باب البدل : "... الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَدَدِ مِنْهُ " ، وأعرض عن الرأي المقابل لهذا (٣) .

ومن الواضح أَنَّ الذي دعا المؤلف إلى هذا هو أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ كِتَابًا لِلْمُبْتَدِئِينَ ، وَمِنْ هُنَا مَالٌ إِلَى الْاِقْتِصَارِ طَى أَرْجَحَ الْآرَاءِ وَالْمَذَاهِبِ .

وطى الرغم من ذلك لم يقف عند حد الاقتصار طى ما يراه راجحاً من الآراء ، بل لوحظ أَنَّهُ قَدْ يَعْضُ لَذِكْرِ الْخِلَافِ ، وَقَدْ تَنَوَّعَ مَوْقُفُهُ مِنْهُ بِفَتَاةٍ يَشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَعْضُهَا مَجْرَدُ إِشَارَةٍ فَقَطْ ، وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ :

١ - قال في باب أقسام الأفعال : " وهل تَخَلَّصَهُ رَأْيٌ : الْفِعْلُ الْمَشْتَرَكُ بِالْوَضْعِ حَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ لِلْحَالِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ " . (٤)

(١) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٩ .

(٢) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٤ .

(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٤٥ .

(٤) الضوابط ٣٢ .

- ٢ - قال في باب ما ولا المشبهتين بليس : * واختطفوا في غير الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل به * . (١)
- ٣ - قوله : * ... والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وهذا فيه خلاف * . (٢)

وتارة - يفصل الآراء المختلطة في السألة الواحدة دون أن يختار منها أو يرجع ، ومن أمثلة ذلك :

- ١ - قال في باب ماهية الكلام * ... وواحد فيه خلاف ، وهو الحرف مع الاسم ، وذلك في النداء خاصة ، فمن النحويين من يجعله من ائتلاف الحرف مع الاسم ، ومنهم من يجعله من ائتلاف الفعل مع الاسم إلا أن الفعل حذف وجعلت * يا * موصفاً عنه * . (٣)
- ٢ - قال في باب المفعول به : * واعلم أن من النحويين من لا يميز الاختصار على واحد من الثلاثة دون الاثنين الباقيين ، ومنهم من أجاز الاختصار على الأول منهما دون الاثنين ، وعلى الاثنين دون الأول * . (٤)
- ٣ - ذكر في إعراب * حبذا * ثلاثة آراء ، ولم يرجح أحدها . (٥)

- (١) الضوابط ٧٢ .
- (٢) الضوابط ١٤٥ .
- (٣) الضوابط ٣-٤ .
- (٤) الضوابط ٨٥ .
- (٥) الضوابط ٢٠٤-٢٠٥ .

وقد يختار من الآراء التي يذكرها في المسألة ، ومن ذلك :

١ - قال في باب كان وأخواتها : " . . . فَإِنْ قُلْتَ : كانت زيدا تأخذ الحُسَّ ، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلا به ففيه خلاف ؛ منهم من أجازَه [أى الفصل بين كان ومعموليهما بخبر معموليهما ح] ، ومنهم من منعه ، ولا يظهر جوازه (١) .

٢ - قال في باب إِنْ وَأَخَوَاتِهَا : " واخْطِيفَ في جواز المعطف وغيره من التوابع على الموضع في " أَنْ " المفتوحة ، فأجازَه قوم ، ومنعه آخرون ، ولا يظهر جوازه " . (٢)

(١) الضوابط ٥٣ . وانظرا تقدم ص ٩١ .

(٢) الضوابط ٦٠ . وانظرا تقدم ص ٨٤ .

« شواهد » :

جرى المصنف على نهج النحاة السابقين ، فاستشهد بأدلة السماع المعتمدة لديهم ، وهي القرآن الكريم ، والحديث الشريف والأثر ، وأشعار العرب ، وأمثالهم ، وأقوالهم . بيد أن هذه الشواهد قليلة في كتابه ، إذ يغلب عليه أن يذكر أمثلة لما يسوقه من القواعد ، وعلى ذلك درج النحاة من قبل ، حيث يحتلون حين تكون القواعد مسلّمة ويستشهدون لما خولف فيه ، أو شدّ في العربية .

فلم يستشهد من القرآن الكريم إلا باثنتين وستين آية ، وقد يحتج بالشاهد من القرآن لإثبات ما خالف القياس ، ومن ذلك احتجاجه بالقراءة الشاذة في قوله تعالى : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » بالرفع ، شاهدًا على حذف الضمير المرفوع ، ومنه أيضا احتجاجه بقوله تعالى : « فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ » شاهدًا على حذف الضمير المجرور . مع مخالفة هذا الحذف للقياس ، فالذي يُحذف قياسا الضمير المنصوب ، نحو : الذي ضربت زيد^(١) . وهذا منهج القدماء في حذف العائد .

وقد يحتجّ بالشاهد أيضا من القرآن في الردّ على رأي معين ، كاحتجاجه بقوله تعالى « وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا » للردّ على الرأي القائل : « إِنَّ لَنْ تَقْتَضِيَ التَّأْيِيدَ » ، قال المصنف : « ولو كانت للتأيد لما جاء بقوله : « أَبَدًا » . »^(٢)

(١) انظر الضوابط ١٩٢ .

(٢) الضوابط ٢٤٠ وانظر ما تقدم ص ٧٤ .

كما أنه قد يأتي به شاهدا لقول من الأقوال ، كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ طى أن ﴿ هَلْ ﴾ بمعنى " قد " خارجة من الاستفهام . (١)

وقد يورد الآية شاهدا للغة من لغات العرب ، كاستشهاده للغة أهل الحجاز بقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ . (٢)

أما الحديث الشريف فلم يستشهد منه إلا لحدِيثين فقط ، أحدهما في باب اسم الفعل ، وهو قوله طى الله طيه وسلم : " طيكم معشر الشباب بالباء " ، فمن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء " . أما الثاني فأورده في الكلام طى أفعال التفضيل وهو : " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " وقد استشهد به المتقدمون ولم ينصوا طى كونه حديثا . (٤)

واستشهد بالأثر مرة واحدة ، من كلمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو قوله : " لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة " ولم ينسبه . (٥)

أما شواهد الشعر في هذا الكتاب فهي من القلة بحيث لم تتجاوز العشرة . ولم ينسب المصنف منها شيئا ، ولعله إنما امتنع من ذلك (٦)

-
- (١) الضوابط ٢٩٦-٢٩٧ . وانظر ما تقدم ص ٧٥ .
 (٢) الضوابط ٧٣ .
 (٣) الضوابط ٢٣١ .
 (٤) انظر حواشي التحقيق ص ٢٢١-٢٢٢ .
 (٥) الضوابط ١١٧ .
 (٦) منها اثنان استشهد المصنف بعبارة واحدة من كل منهما ، وقد أتممتها في الحواشي . انظر ص ٨٢ ، ١٢٠ من الضوابط .

خشيةً نسبته لغير قائله ، شأنه في ذلك شأن بعض النحاة المتقدمين
كسيبويه الذي قال عنه البغداديّ : " وإنّا امتنع سيبويه من تسمية
الشعراء لأنّه كره أن يذكر الشاعر ، و بعض الشعريّون لشاعرين ، بعضه
منحول لا يُعرف قائله ، لأنّه قدّم العهد به .. " (١)

وهذه الشواهد مشهورة متداولة في كتب النحو ، وقد بيّس
وجه الاستشهاد في شاهدين منها . (٢)

وكما استشهد السلميّ بأشعار العرب استشهد أيضا بعدد قليل
من أمثالهم وأقوالهم .

(١) الخزائن ١/٣٦٩ .

(٢) انظر الضوابط ٩٩ ، ١٤٨ .

مصادره :

لم يذكر المصنف المصادر التي اعتمد عليها ، شأنه في ذلك شأن كثير من الكتب التعليمية ، إلا أنه يورد أحيانا آراء منسوبة لأصحابها ، أشال يونس ، والخليل ، وسهبويه ، والآنحفض ، والبرد ، وابن السراج ، والفارسي وابن جني . (١) ربما وافقهم دون أن يشير إليهم . وقد يكفي أحيانا في نزو الآراء بقوله : عند بعضهم ، أو : وقال بعضهم ، أو : ومنهم ، ونحو ذلك . وقد خرجت هذه الآراء من مكانها في حواشي التحقيق - ما استطعت - ، وأشارت إلى بعضها في الفصل الذي سبق من آراء المصنف .

وقد ذكرت في منهجه أنه قد تأثر بجمل الزجاجي ، والإيضاح للفارسي ، وطبع ابن جني ، حتى إنّه كان يقتبس عبارات هؤلاء الأعلام .
تأثره بابن السيد :

أما المتأخرون فلم يصرّح بأحد منهم ، إلا ما كان من ذكره ابن السيد مرة واحدة في أواخر الكتاب . (٢)

طى أنّه قد أفاد من نقد ابن السيد للزجاجي ، يظهر ذلك في عبارته وإن لم يصرّح به .

فقد حدّ الزجاجي الحرف بقوله : * ما دلّ طى معنى في غيره ، نحو : من ، وإلى ، وثم ، وما أشبه ذلك . (٣) ، فيقول ابن السيد : * هذا

(١) انظر مواطن ذكرهم في فهرس الأعلام .

(٢) الضوابط . ٣٠٠ .

(٣) الجمل ص ١ .

الحَدُّ غيرُ صحيحٍ عند معالجته حتى يزداد فيه : " ولم يكن أحدَ جزأى الجِطة
 الخيدة . أو يقال كما قال سيبويه : ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل ...^(١)
 فيفيد السلي من هذا النقد ، ويضيف هذا القيد إلى تعريف الحرف ،
 بلفظه ، دون أن ينحبه .^(٢)

وإنَّ ما دعا ابن السيد إلى تعليل حدِّ الحرف بهذا القيد هو أنَّه
 رأى أنَّ مِنَ الأسماء ما معناه في غيره ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء المجازاة ،
 فهذه الأسماء لما نابت خاب الحروف جرت مجراها ، وكالأسماء الموصولة
 فإنَّ المعاني المقصودة في صلاتها .^(٣) فالقول بأنَّ الحرف ما دل على معنى
 في غيره لا يصلح لأنَّ يكون حدًّا له ، لأنَّه يشتمل الأسماء المذكورة ، لذلك
 قيد بهذا القيد ، حتى يخرج منه هذه الأسماء ونحوها .

ونراه أيضا متأثرا بابن السيد في موطن آخر ، وههنا القسم ،
 وكان ابن السيد قد تعقَّب الزجاجيَّ في قوله : " واطمأنَّ الواو والياء
 تدخلان على كل محلوف به " .^(٤) فيقول ابن السيد بعد أن أورد كلام
 الزجاجي هذا : "... فمرَّ أنَّ هذا له فيه عذر ، لأنَّ سيبويه قاله
 كذلك في كتابه . ينبغي أن يُتأوَّل على أنَّه أراد : يدخلان على كل
 محلوف به من الأسماء الظاهرة خاصة ، لأنَّ الباء تدخل على الظاهر

(١) إصلاح الخلل ٧٤ . وانظر الكتاب ١/١٢٠ .

(٢) انظر الضوابط ص ٨ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥ .

(٤) الجمل ٧١ .

والضمير ، والواو لا تدخل على المضمير ، تقول : **يُؤْخَرُجَنَّ** ، ولا تقول : **وَأُؤْخَرُجَنَّ** . . . (١) ، فيفيد السلمي أيضا من مقالة ابن السيد فيقول عن الواو : * وأما الواو فهي بدل من الباء ، ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر يُقَسَمُ بِهِ (٢) . والسلمي وإن كان قد حاول التخلص مما أخذ على الزجاجي هنا إلا أن عارضة غير دقيقة ؛ إذ قال : * ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر . . . ، ووجه عدم دقتها أنها لا تنفي ما عدا الاسم الظاهر . وسواءه أن يقول : * وإِنَّمَا يَجُوزُ دخولها . . . ، أو * ولا يجوز دخولها إلا على كل اسم ظاهر . . . والله أعلم بالصواب .

وقد أفاد السلمي كذلك من نقد ابن السيد للزجاجي ، وذلك عند حديثه من قطع النعت ، فقد حصر الزجاجي القطع عند تكرير النعت ، وذلك في قوله : * وإذا تكررت النعت ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْتَعِمْتَهَا الْأَوَّلَ ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهَا مِنْهُ . . . (٣)

فتعقبه ابن السيد وَبَيَّنَّ أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ فَنَاءً مِنَ الصِّفَةِ ؛ لِشَهْرَتِهِ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي الصِّفَةِ مَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ . وَسِوَاهُ تَكَرَّرَتِ الصِّفَةُ أَوَّلَ تَكَرَّرِ* . (٤)

(١) إصلاح الخلل ٢٠٣ . وانظر الكتاب ٤٩٦/٣ .

(٢) الضوابط ١٢٤ .

(٣) الجمل ١٥ . وانظر الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ .

(٤) إصلاح الخلل ١١٥ .

ولا يكاد يخرجُ كلامُ الحنف من هذا ، وذلك إذ يقول : " وقول من قال :
إِنَّ القطعَ لا يكون إلاَّ مع التكرار خطأ ، فإنَّ المفات إذا تكررت وكانت
لرفع الاشتراك لم يجز القطع ، وإن لم تتكرر ولم تكن لرفع الاشتراك
جار القطع .^(١)

هذا وقد تقدّم القول في منجه بأنَّ السلي قد تأثر
بالجزولي ، والشلهين ، وذكرت النصوص الدالة على ذلك .

(١) الضوابط ١٤١ .

نسخة الكتاب

هي نسخة وحيدة ، محفوظة في مكتبة برلين برقم (٦٦١٤) .
وتقع في أربع وأربعين ومائة ورقة (١٤٤) ، والورقة ذات صفحتين ،
والصفحة ثلاثة عشر سطرا (١٣) ، والسطر بمعدل ثمان كلمات (٨) ،
والكلمة اسم وفعل ، وحرف .

وهي مكتوبة بخط نسخي نفيس ، مضبوط بالشكل الكامل ، مع
الحرص على وضع علامات الإهمال تحت الحروف المبهمة .

ولكلها بخط ناسخ واحد ، إلا السماع الذي في آخرها ، فإنه بخط مغاير .
وقد سار ناسخها - في بعض الأوراق - على نظام التعقيب .

وتشتمل صفحة الغلاف على ما يلي :

١ - جاء في النصف الأول منها عنوان الكتاب واسم المؤلف

هكذا :

" الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

[تصنيف الفقيه الإمام العلامة شرف الدين أبي عبد الله

محمد بن عبد الله بن أبي الفضل الأندلسي المرسّي أمتع الله المسلمين
بطول بقاءه .

٢ - يلي ذلك في النصف الأسفل من الصفحة إجازة بخط

منسوب إلى المؤلف ، هذه صورتها :

" [قرأ] عليّ الولدُ الموفقُ السعيدُ كمال الدين [أبو] إبراهيم

إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب [بن] [علي] بن سلام - وفقه الله - جميع هذه

المقدمة على الأصل المكتوب بخطي ، وأذنتُ له أن [يروي] بها مني .
وكتب الفقير إلى رحمة الله - تعالى - [محمد] بن عبد الله بن محمد
ابن أبي الفضل [السل] [ص] . . . من شهر صفر من سنة . . . *

ومن هذين النصين يتضح لنا أنَّ النسخة مكتوبة في حياة
المؤلف ، كما أنَّها مقابلة على الأصل المكتوب بخطه . وقد ظهرت عبارة
* بلغت المقابلة * على جوانب بعض الأوراق .

٣ - في الجبهة اليسرى منها تُلُكَّان ، أحدهما هذه صورته :
* دخل في ملك درويش على الحاج حسين . . . سنة ١٢٤٣ * . أما الآخر
فلم أتمكن اسم صاحبه .

وهذه الصفحة آثار ترسيم أدَّت إلى طمس أوائل الأسطر ، وآخر
السطر الأخير منها ، بحيث لم تظهر فيه سنة الإجازة .

وتبدأ النسخة - بعد المقدمة - بباب في ماهية الكلام وأجزائه
التي يأنلف منها . . . ، وتنتهي عند باب الإمالة .

وعلى حواشي بعض أوراقها تعليقات قليلة ، رسم فوق بعضها
الحرف (ح) ، وقد أثبتُ منها في صلب النص ما رأيت أنَّ الأُولى
إثباته ، شيراً إلى ذلك في تعليقاتي .

وقد سقط من النسخة حديثُ المصنف عن القسمين الرابع
والخامس من باب الإعراب والبناء ، وقد أشرت إلى ذلك في مكانه
من النص . (١)

(١) انظر حواشي ص ١٢ .

وهي آثار رطوبة أدت إلى طمس بعض كلمات النص ، كما
أدت إلى طمس الصفحة (ب) من الورقة السادسة والعشرين بعد
المائة ، فلم يبق منها سوى كلمات لا تقبل جطة ، وقد أشرت إلى ذلك
أيضا في مكانه من النص . (١)

وفي آخر النسخة - في الورقة الثالثة والأربعين بعد المائة ،
الصفحة (ب) منها ، وبخط مغاير - صورة سماع طي المؤلف وإجازة
لطبقة من التلاميذ . وكتب صحة ذلك بخط منسوب إلى المسلمين . (٢)

أما الورقة الرابعة والأربعون بعد المائة فعلى صفحاتها (أ)
مطالعة في الكتاب هذه صورتها : " طالع في هذا الكتاب المبارك أقل
عبد الله - تعالى - وأضعفهم محمد ... ففر الله له ولوالديه ولمن
قرأ ودعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين " .
يلي هذه المطالعة العبارة التالية : " الكلام ... المتكلم رحم الله
من تكلم بخير أو صمت " .
يلي ذلك تليق نصه : " قد تملكه الفقير إلى الله - تعالى -
سعد بن علي بن سيف بن علي " .

أما الصفحة (ب) منها فعليها تليق نصه : " في قبضة
الجاني الراجي عفوره اللطيف محمد حسين الشريف بن الشريف
سنة ١٢٤٢ " .

(١) انظر ص ٢٨٠ .

(٢) انظر نص هذا السماع ص ٣١٤ ما يأتي .

منهج التحقيق :

لقد حاولت في تحقيق هذا النص أن يخرجَ وَفَقَ ما أرادَه مصنفه ،
أو قريبها من ذلك ، وقام منهجي في التعليق على ما يلي :

- ١ - راعيتُ في ذكر المصادر الترتيبَ التاريخيَّ لها .
 - ٢ - عرفتُ ببعض المصطلحات كـ شبه المعتل ، والإشام ، والتضعيف في
الوقف ، ووزنيَّ الفعل المختص والغالب .
 - ٣ - حاولت - ما أمكنني - التمثيل لما ذكره المصنف من القواعد
مجردة من الأمثلة .
 - ٤ - الاستشهاد بالشعر إذا أشار المصنف إلى أنَّ القاعدة لا تجوز إلا فيه .
 - ٥ - أشرت - كثيرا - إلى المسائل الخلافية سواء أشار إلى ذلك المصنف
أم لا .
 - ٦ - حاولت ربطَ مسائل الكتاب بشيلائها في الكتب الأخرى .
- هذا بالإضافة إلى تخريج شواهد النص ، وأقوال العلماء ، وهزو ما لم
يُعزَّز منها ، وإضافة ما رأيت إضافته بين مركبين .
- وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ .

صَاحِبُ الْاَلاَئِ فِي مَدِينَةِ الْحَرَمِ

إِلَهُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ

وَالْفَقِيهِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَسَنِ
بَيْنَ يَدَيْ عِلِّيِّ اللَّهِ مُحَمَّدٍ نِعْمَ اللَّهُ
وَالْأَمَلُ الْمَشْرِقِيُّ أَمَعَ اللَّهُ

الْمُسْلِمِينَ بِطَوْلٍ بِفَائِدِهِ
Bibliographia
Reordin

عَلَى الْوَلَدِ الْمَوْجُودِ فِي الْمَدِينَةِ كَمَا أَلَّفَ

بِرَبِّهِ اسْكُنْ رِجْلَهُ رِجْلَهُ

بِالسَّيِّدِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَجَمِيعِ صَلَواتِهِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَنِعْمَ الْكَافِي وَالْمُؤْتَمِنُ لَهُ

هَذَا عَمَلِي وَرِجْلِي السَّيِّدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَحِمَهُ اللَّهُ سَمِعْتُ بِرَأْسِ الْاَلاَئِ الْعَمَلِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَنِعْمَ الْكَافِي وَالْمُؤْتَمِنُ لَهُ

→ (صفحة غلاف المخطوطات)

ونور من نورهم وشجرت من ثمره معمله افا
 ونور الوطن وعرف الاقل واليكن التي نود ما طمنا
 طويلا لم احيد الى الجيد عما يات به سبيلا فافضلنا
 وسراده تشبه على ما يحتاج اليه وما فضل دوره
 لم يخرج عليه لئلا يسوءه الناظر ويحزن منه الناظر
 ومبها الصواب الحقة فيما تمس الحاجة اليه من
 العربية ولعل من يعف عنها ويرى فيها خلا بسط
 اليهود وهو صا وازة على احوال اليهود يظن ذلك
 لجهل صنيعها وقلة معرفته مواعدها ولا يعلم ان ذلك
 لتسلة الاجنح اليه في الامر الا غلب ولضعف
 يرك قاربها لو استوفيت القبول المنيك الاصغر
 ولهذا العلم تكت عرج له من الابواب وصرت منها قوت
 قاربها بحاجب فانه قد يودي الاستغناء الى الاهل والضيعة

الحمد لله الذي فضل لسان العرب على كل لسان
 ونصبه بالثبات النقص في البلاغة والبيان
 وقام له اسئلة منسوبة المنجيب من سلاله عنان ولؤلؤ
 به كانه الذي هو لؤلؤ شبه بنبأ فتحة سدي به فصحاء
 العرب الملهي سبهم والمان فكل عرج من عرجه
 وقال ما يند لك يدان صلى الله عليه وعلى اله الطيبين
 الطاهر من خاتمة الملوانه وعرفنا بعض
 من ناسك لم يتعندي في ذات الله احسونه
 سالي سوا لا يات فيه صدفه في الطلب وقته
 بان صنف له وقت لمدة تستعمل على ما تفسر الجاهل
 اليه من العينة لتكون عونا لمن اها على حجر العلوم
 عيشته فانك اطله في ذلك لما ان سبيله من
 بلاط

من اجزائه وذو كمالاً ما فيه
 اما الكمال فهو عبارة عن الجمال المستغلة بالافادة
 من الجبر ولا يستخبروا الامور والهي كقولنا من كماله
 وارتبوا فابهم وقولوا لا تسمروا واما اجزائه
 منها فلا تسمروا وسمروا وحرف تسمروا واما ما
 ابتلا فيه منها فاربعة بالاختلاف وهي التسمير
 والاسم مع الفعل والحرف مع الاسم ومع الفعل
 والاسم فلهذا الاربعة من الاختلاف لا خلاف فيها
 واحداً فيه خلافت وهو الحرف مع الاسم وذلك
 في الابداء خاصة فمن النحويين من يجعله من الاختلاف
 مع الاسم ومعه من يجعله من الاختلاف الفعل مع
 الا ان الفعل ظرف وجعلت باعوضا عنه لانه يرتفع
 في قوله بانذا انما نزلوا وادعوه واما كعبية

في كونه زيادة البعض سبباً للتركيب على ان
 اشتتملت عليه هذه الاوراق للقبائل لا يوجد كثرة
 في المصنفات الكثيرة الجلية ولن تعرف لها قدراً وتظهر
 من هذا الاطلاع على المصنفات الكثيرة من هذا الصنف
 ودارينها غير منجني البصاغة والله سبحانه يوفق
 من يوليها منكم وحفظها احسن من يوفق ويسهل له
 بالمعترفة ما تشتمل عليه اسر سبيل وايسر طريق

باب في ما هيته
 الايام واجزائه التي تانلف منها
 وما يجوز ان تانلف منها وما لا يجوز
 واهية ابتلا في شمسها وحرف كل واحد

وقد جاءت الإمالة في حروف لا موجب للإمالة
 بها واكتروا ما في ذلك في الأعلام نحو الجحاح
 فقد أملوه وهو شاذ لا يفتسر عليه
 هذا ما يتعلق بالجوهر هذا الباب وللآية والإمالة
 من هذه المتعلقة بالقرآن في بئرنا موضع أرواحها
 فإنها مكتبة الفزاة البتق وهذا القدر المستعمل
 بالرسالة كاف والله الموفق للصواب بحمده
 لا رب غيب

والحمد لله وحده وصلى على سيدنا محمد وآله وسلم

(الصفحة الأخيرة من الكتاب)

وكتوبها في حركات المنفصلة نحو جيل الأنا شغل
 في الشبهة والإمالة للإمالة نحو كتبت كتابا
 فأملوا الألف الثانية التي هي ياء من الثعوب لا إمالة
 الأولى وإنما هو الأولى لأجل اليقين وتسمع من
 الإمالة حروف الاستعلاء وهي سبعة الصاد
 والضاد والطاء والظاء والغين والحق والثاق إذا
 كانت مفتوحة في الألف أو بعد ما نحو في
 أو حرف في الألف أو ثانيا عن هذا لا كثر فلا يملأ
 ولا صلا ولا ضابرا ولا ظالما ولا هابطا ولا غائبا
 ولا وائضا ولا تافعا ولا فافا ولا غائبا
 ولا متابع فانه كانت حروف الاستعلاء مملوءة
 نحو صاف وضا في أو ما قبلها كغلاة أو بكر فعلى
 ما يكتسب نحو ضارب وصان لم يفتح الإمالة

البركة

وہی ہے جس نے اس کو افسوس

محمد بن عبد الله بن محمد

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْمَقَالَةِ

الحمد لله رب العالمين

2091450

قد علمك القبر الاله في استغفار
على سيف الاله

علی حسین اویسی

七

4

[illegible]

الملك على يد الملك

[illegible]

والله اعلم بالصواب

上卷

١٧١٢

مسجد جامع امامزاده شاه محمد باقر

مجلسه اول

مع الدخول في البيت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

١٠

سید الشهدا علیهم السلام

[illegible]

卷之三

١٠٠

۵۰

11

100/100

وذكر
عنه

لَوْ نَزَّلْنَاهُ بِآيَاتٍ مُّتَنَزِّهَاتٍ لَّأَنبَرُوا بِهَا كَذِبًا

۱۸۰۰

112

Figure 6

النص المحقق

1/1

/الضوابط الكلية فيما تهم الحاجة إليه من العربية

تصنيف الفقيه الإمام العالم العلامة
شرف الدين أبي عبد الله محمد بن
عبد الله بن أبي الفضل الأندلسي
العرسبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسْر

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي فُتِلَ لسانَ العرب طي كلَّ لسان ، وحَقَّه بالنهاية
القصى في البلاغة والبيان ، وجعله لسانَ رسوله المنتخب من سلالته
عدنان ، وأنزل به كتابه الذي هو لكلَّ شيء رتيان ، فتَحَدَّى به فصحاء
العرب القاصي منهم والدَّان ، فكلُّ قَجَز من معارضة ، وقال : مالي بذلك
يدان ، صلى الله عليه و طي آله الطيبين الطاهرين ماتعاقب الكَلَوَان ^(١) .

وبعدُ فَإِنَّ بعضَ مَنْ تَأَكَّدَت عندي في ذات الله أخَوْتُهُ سألني
سواءً أَلَا بَانَ لي فيه صدقُه في الطلب وقوَّتُه ، أَنْ أَصَنَّفَ له مقدِّمةً تشتمل
طي ما تَمَسُّ الحاجةُ إليه من العربية ، لتكونَ مونا لِمَنْ قرأها طي فهم العلوم
الشرعية ، فما زلتُ أَطَاظُهُ ^(٢) في ذلك إِنَّمَا أَنَا بسبيله من / شؤون ^(٣)
مفترقةٍ وشجونٍ ^(٤) مجتمعةٍ معظقةٍ ، أَظْهَرُ نزوحَ الوطن ، وبُغْدُ الأهلِ
والسكن . لكنني بعدما ما طلَّ طويلاً ، لم أجد إلى التَّخَيُّرِ قَمّاً سألنيه سهيلاً ،
فَأَلْفَتْهَا طي وَفَّقِ مرادِهِ ، تشتمل طي ما يحتاج إليه . وما يَقِلُّ دورُهُ لم تُعَرِّجْ
عليه ، لئلا يَمَأَّه الناظر ، ويضجرَ منه الخاطر . وسَمَّيْتُهَا الضَّوَابِطَ الكَلِمَةَ

(١) في الهامش : * الكَلَوَان أي : الليل والنهار .

(٢) في الهامش كلمتان لعلهما : * أي : أَكاسِلُهُ .

(٣) نُتِّه في الهامش - وكأَنَّهُ بخط مغاير - إلى أَنَّ المعنى : * من أمور .

(٤) نُتِّه في الهامش - وكأَنَّهُ بخط مغاير - إلى أَنَّ المعنى : * حاجة :

(٥) في الهامش : * الحميد : العمل من الطريق .

فيما تَمَنَّى الحاجةُ إليه من العريَّةِ . . ولعلَّ مَنْ يقف عليها ويرى فيها
إخلالا ببعض القيود ، ونقوضا واردةً على آحاد العقود ، يظن ذلك
لجهل مصنِّعها ، وقلَّة معرفة مواعدها ، ولا يعلم أنَّ ذلك لقلَّة الاحتياج
إليه في الأعمِّ الأغلب ، أولصعوبته فَمَرَكَبُ قَارُونِها لو استوفيت القيودُ
المركَّبُ الأصعب . . ولهذا العلة خلَّت من جطة من الأبواب ، وضُربَ
بينها وبين قارونِها بحجاب ، فإنَّه قد يورى الاستيفاءُ إلى الإهمال
والتضييع / ، فتكون زيادة البعض سببا لترك الجميع .

٢/ب

على أنَّ ما اشتطت عليه هذه الأوراقُ الظليلةُ ، لا يوجد أكثره في
المنشآت الكبيرة الجليلة . . ولن يعرف لها قدرها ، ويُعظَّم إذا طالعها
أمرها ، ويغلب من الاجتهاد في تكرارها وفيها مبرها إلاَّ مَنْ اطلَّع
على المنشآت الكبيرة من هذه الصناعة ، وكان فيها غير مزجج البضاعة
والله - سبحانه - يوفق مَنْ قرأها إلى فهمها وحفظها أحسن توفيق ،
ويُسَهِّلُ له إلى معرفة ما تشتمل عليه أسدَّ سبيل ، وأيسر طريق ،
بمنه وكرمه .

بَابُ

في ماهية الكلام ، وأجزائه التي
يألف منها ، وما يجوز أن يـألف
منها ، وما لا يجوز . وكيفية اختلافها .
وحدّ كلّ واحدٍ / من أجزائه . وذكر علامات

١/٣

أما الكلام فهو عبارة عن الجمل المستقلة بالإفادة ، من الخبر ،
والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، كقولك : زيدٌ قائمٌ ، و : أريدُ قائمٌ ؟ ،
و : قم ، و : لا تقم .

(١) وأما أجزاؤه . التي يـألف منها ثلاثة : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ .

وأما ما يجوز اختلافها فيها فأربعة بلا خلاف . وهي الاسمُ مع
الاسم ، والاسمُ مع الفعل ، والحرفُ مع الاسم ، و مع الفعل والاسم .
(٢)

فهذه الأربعة من الاختلاف لا خلاف فيها ، وواحد فيه خلاف ،
وهو الحرف مع الاسم ، وذلك في النداء خاصة ، فيمن النحويين من يجعله
من اختلاف الحرف مع الاسم (٣) ، ومنهم من يجعله من اختلاف الفعل

(١) عنده في الهامش : (ح) " جاء " لمعنى من معاني الكلام العشرة ، وهي
الخبر والاستخبار والأمر والنهي ، وكذا الطلب والعرض والتفنى
والتعجب والنداء والقسم . وانظر الاقتضاب ١/٥٨-٥٩ .

(٢) رسم فوقه ، وخط مغاير : " الحرف " يريد : والحرفُ مع الفعل
والاسم .

(٣) هذا مذهب الفارسي . الإيضاح ٩ ، والعسكريات ٨٢ ، والمقتصد
٩٥ - ٩٦ ، والجمع ١/٣٤ .

مع الاسم، إِلَّا أَنَّ الفعلَ حذف وجعلت * يا * عوضاً عنه، لَأنَّه يريد
- في قوله : يا زيدا - : أناادي زيدا، أو : أدعوه. (١)

وَأما كَيْفِيَّةُ / اختلافه فيها فَأَنَّ يسند اسمٌ إلى اسم
كقولك : زيدا قائمٌ، أو فعلٌ إلى اسم كقولك : يقومُ زيدا، ثم يدخل
الحرف على كلِّ واحدة من الجطتين، بالإثبات، أو النفي، أو الاستفهام،
أو غير ذلك من معاني الحروف، فتقول : إِنَّ زيدا قائمٌ، و : ما يقومُ زيدا،
و : أيقومُ زيدا .

وَأما ما لا يجوز اختلافه فما عدا ما ذكرنا، وهو أربعة :
الفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، والفعل مع الحرف (٢)،
والحرف مع الاسم طلقاً، أو في غير النداء على الخلاف المذكور.
وَأما حَدُّ كل واحد من هذه الثلاثة - وهي الاسم، والفعل،
والحرف - وعلاماته .

فحدُّ الاسم : كل كلمة دالة على معنى في نفسها فمجرد
مقترن بزمان مَحْصَلٌ. (٣)

-
- (١) انظر الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ١٨٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٢، والأصول
١/ ٣٤٠، وأسرار العربية ٥٠١.
- (٢) في الجمع ١/ ٣٤ : وزعم بعضهم أَنَّ الفعل مع الحرف يكون كلاماً
في نحو : ما قام، وبناءً على أَنَّ الضمير المستتر لا يعد كلمة*.
- (٣) قيده السيرافي في شرحه على الكتاب ١/ ٥٣ بقوله : * من مُضَيٍّ وغيره*.
وقد نسب هذا الحد إلى ابن السراج . التبيين: ٢٢٠١ . على أَنَّ له في حد
الاسم غير تعريف . انظر الأصول ١/ ٣٦، ٣٨، والموجز ٢٧.

وأما علاماته فكثيرة، ومواقعها خمسة : أوله ، وآخره ، وحشوه ، وجملته ، ومعناه .

فالعلامات / التي تطحق أوله : الألف واللام في نحو : ١/٤
الرجل ، والفلام . وحروف الجر في نحو : عجت من زيد ، وقصدت
إلى عمرو . وحروف النداء في نحو : يا زيد ، يا عمرو . وحروف النصب ، نحو :
إن زيداً قائم ، وكأنَّ عمراً منطلق .

والعلامات التي تطحق آخره :

التنوين في نحو : رجلٌ ، وفرسٌ . والتنوين نونٌ ساكنةٌ تطحق
الاسم بعد تمامه ^(١) ، لغضله من غيره . ^(٢)

(١) في نتائج الفكر ٨٦ : " التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنةً ، لأنَّ
التنوين صدرٌ نَوَتْ الحرفَ أي ألحقته نونا ، كما أنَّ التثنية صدرٌ
نَعَلَتْ الرَّجُلَ ، إذا جعلت لها نَعْلًا ، وليس التثنية هو النعل ،
وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ها ، وهذا يطرد في الحروف ،
تقول : " سَيِّئَتِ الْكَلِمَةُ " أي ألحقت بها سينا ، " وَكَوَّفَتِهَا " أي ألحقت
بها كافاً "

وقد ظب هذا الصدر حتى صار اسماً لهذه النون ، وإنما خصَّها
النحويون بهذا اللقب ليفرقوا بينها من النون الزائدة المتحركة
التي تكون في التثنية والجمع .

انظر الأصول ٤٦/١ ، وابن يعيش ٢٩/٩ .

(٢) انظر الإيضاح في طل النحو ٩٦-٩٩ ، وأسرار العربية ٣٦ ، وأمالى
السهملي ٢٤-٢٦ ، ونتائجه ٨٧ .

والجُرُّ الذي من علامات الكسرة في نحو : مرت بنذر ، صمرو .
وحروف التشنية ، والجمع الذي على حدّها في نحو قولك : الزيدان ،
و : الزيدون .

وباءُ النسب في مثل « علويّ » ، وهاشميّ .
وألفا التأنيث ، المقصورة في نحو : حُلِّي وسكّري ، والسدودة في
نحو : حمراء ، وصفراء . وتاؤه التي تنقلب في الوقف هاء في نحو : فاطمة ،
وطلحه .

والعلامات التي تلحق حشوّه :

ألفُ التكسير في نحو : مساجد / ومصابيح .

ب/٤

وباءُ التصغير في نحو : رجيل ، وقلبيس .

والعلامات التي تلحق جملته :

التكسير ، نحو : رجال ، وقلوس .

والتصغير ، نحو : رجيل ، وقلبيس .

والعلامات التي تلحق معناه :

كوْنُهُ مبتدأ ، في نحو قولك : الله ربُّنا ، و : محمدُ رسولُنا .

وكوْنُهُ فاعلا في نحو قولك : قام زيدٌ .

وكوْنُهُ مفعولا في نحو قولك : رأيت زيدا .

وكوْنُهُ مضافا ومضافا إليه في قولك : غلامُ زيدٍ .

وكوْنُهُ منعوّتا في قولك : رجلٌ مائلٌ .

وكوْنُهُ مضمرا في نحو قولك : زيدٌ مرت به .

وكوْنُهُ صارة من شخص ، كرجلٍ ، و فرسٍ .

وحدُّ الفعل : كلُّ كلمة دالة على معنى في نفسها مقترن بزمان
مَحْصَل (١).

وعلامات كثيرة ، ومواضعها أربعة : أوله ، وآخره ، وجطته ، ومعناه .
فالعلامات التي تلحق أوله :

" قد " في قولك : قد قام زيد ، وقد يقوم .

و" السين " ، وسوف " في / قولك : سوف يقوم ، وسيقوم .

١/٥

ووقوع إحدى الزوائد الأربع في أوله ، وهي التي يجمعها
لفظ " نأيت " ، في نحو قولك : أنفعل ، ونفعل ، ونفعل ، ونفعل .

وحروف الجزم في نحو قولك : لم يقم ، و : لم يضرب .

وأدوات الشرط في نحو قولك : إن تقم أقم ، و : مهما تقم أقم .

وحروف النصب في نحو قولك : لن تضرب ، و : إن أكرمك .

والعلامات التي تلحق آخره :

الجزم ، وهو سكون الآخر أو حذفه ؛ بدخول حروف الجزم في نحو

قولك : لم تضرب ، و : لم تدع .

واتصال تاء الضمير ، وألفه ، وواؤه ، ونونه به ، في قولك : قمتُ ،

و : قاما ، و : قاموا ، و : قمن .

وبدخول (٢) النون الخفيفة ، والشديدة في نحو قولك : اضربن ،

و : اضربن .

(١) انظر التبصرة ٧٤ ، والحلل في إصلاح الخلل ٧٣ ، وابن يعيش ٢/٧ .

(٢) " وبدخول " . كذا في النسخة . والأولى : حذف حرف الجر .

ودخولُ تاءِ التأنيتِ الساكنةِ التي لا تنقلبُ في الوقفية ، نحو قولك : نعمتُ ، و : قامتُ .

٥/ب / والعلاماتُ التي تحققُ جطته :
التصرفُ ، وهو اختلافُ الصيغ من الماضي ، والمضارع ، والأمر
في نحو قولك : قامَ ، و : يقومُ ، و : قُم .

والعلاماتُ التي تحققُ معناه :
كونه أمراً ، ونهياً في نحو : قُم ، و : اقمِ ، و : لا تقمِ ،
و : لا تقعدِ .

وحدُّ الحرفِ كُلِّ كلمةٍ دالةٌ على معنى في غيرها ، ولم تكن أحسنَ
جزأَي الجُملَةِ المفيدةِ ^(١) ، مطلقاً ، أو في غير النداءِ على الخلاف المتقدم ^(٢) .
وعلاماته خلوه من علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، نحو : من ،
و : إلى ، و : هل ، وما أشبه ذلك .

(١) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥ .

(٢) انظر ص ٣ - ٤ ما سبق .

باب

الإعراب والبناء والمعرب والصني

الكلام في هذا الباب ينحصر في أحد عشر قسمًا :

الأول في اشتقاق الإعراب والبناء .

والثاني في / حذّهما ، وحذّ المعرب والصني . ١/٦

والثالث في فائدة دخول الإعراب الكلام .

الرابع أين يدخل الإعراب ، وأين يدخل البناء ، ومنه تُتبيّن أقسام

المعربات من الكلام ، والصنفيات منه .

(١) الخامس ما حرف الإعراب ؟ وما حرف البناء ؟ .

السادس أين يكون الإعراب أصلًا ؟ وأين يكون فرعًا ؟ وأين يكون

البناء أصلًا ؟ وأين يكون فرعًا ؟

السابع حصر أقسام الإعراب ، والبناء ، ومنه تُتبيّن ألقابها .

الثامن اشتراكهما ، واختصاصهما .

التاسع معرفة علامات الإعراب .

العاشر حصر أقسام المعربات من الأسماء .

الحادي عشر حصر أقسام المعربات من الأفعال .

القسم الأول : في اشتقاق الإعراب والبناء .

/ قيل : اشتقاق الإعراب من أعرب الرجل من حاجته ، إذا أمان ١/٦

عنها ، فسُمّي اختلاف الحركات والحروف إعرابًا ، لأنها تُتبيّن الفاعل من

المفعول إلى غير ذلك من المعاني .

(١) سقط من المخطوطة حديث المصنف عن القسمين الرابع والخامس .

انظر التعليق على ذلك ص ١٢ ما يأتي هامش (١) .

وقيل : هو مشتق من قرئت معدة الرجل إذا فسدت ، فلمّا
تَغَيَّرَت أواخرُ الكلمِ لاختلافِ العواملِ سُمِّيَ إعراباً ؛ لأنَّ كلَّ عاملٍ مُفسِدٌ
لعملِ العاملِ الآخرِ . (١)

وأما البناء فهو من بنيت الدار وغيرها ، إذا جعلتها على هيئة
لا تتغير غالباً ، فسمي بقاءً أواخرِ الكلمِ على حالةٍ واحدةٍ مع تَغْيِيرِ العاملِ
بناءً ، تشبيهاً ببناء الحائط وغيره .

القسم الثاني : في حد الإعراب والبناء والمعرب والمبني .

حدُّ الإعراب : تَغْيِيرُ أواخرِ الكلمِ لفظاً ، أو تقديرًا ؛ لتَغْيِيرِ / ١/٧
العواملِ الداخلةِ عليها . (٢)

مثال التغير لفظاً : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، فقد
اختلف آخرُ زيد لفظاً ، لتَغْيِيرِ العواملِ فيه ، وهي : هذا ، ورأيت ، والباء .
ومثال التغير تقديرًا : هذه حبلٌ ، ورأيت حبلٌ ، ومررت بحبلٍ ،
فآخر حبلٍ لم يتغير لفظاً ، ولكنه تغير تقديرًا ؛ لأنَّه ليس بمبني .
وحدُّ البناءِ عكس حدِّ الإعراب وهو : ألاَّ يتغيرَ أواخرُ الكلمِ
لا لفظاً ولا تقديرًا لتَغْيِيرِ العواملِ الداخلةِ عليها .

-
- (١) انظر في معاني الإعراب واشتقاقه الخصائص ٣٦/١ - ٣٧ ، وأسرار
العربية ١٨ - ١٩ ، واللسان (عرب) .
(٢) انظر الإيضاح ١١ ، وأسرار العربية ١٩ ، وابن يعيش ٤٩/١ - ٥٠ .

وحدُّ المعرَّبِ : كلُّ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ من الكلمِ؛ لتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليه . والمنبُيُّ : ما لم يتغير آخره من الكلم لتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليه .

القسم الثالث : في فائدة دخول الإعراب في الكلام.

فائدة دخول الإعراب في الكلام بيانُ المعاني التي / تحدث ٧/ب
بالموامل ، فلولم يدخل الإعراب في الأسماء لالتبسَ معانيها على
المخاطب في نحو قول القائل : ما أحسن زيد ، دون إعراب ، فكان يلتبس
التعجب بالاستغهام ، والاستغهام بالتعجب ، والنفي بهما ، فكان لا يُعْلَمُ
مرادُ المخاطب بالخطاب ، فلما دخل الإعراب بينَ كلِّ واحدٍ من هذه المعاني .
فإذا أراد التعجبَ قال : ما أحسنَ زيداً ، فدخول النصب في «زيد»
بينَ التعجب . وإذا أراد الاستغهام قال : ما أحسنُ زيد ؟ ، يرفع
نون أحسن وجره زيدا ، وذلك بينَ الاستغهام . وإذا أراد النفي قال :
ما أحسنَ زيدٌ ، يرفع «زيد» ، وذلك بينَ النفي . فتبين أنَّ فائدة الإعراب
بيان المعاني . (١)

- (١) انظر تأويل شكل القرآن ١٤ - ١٥ ، والإيضاح في طل النحو ٦٩ ،
والصاحبي ٤٢ ، ١٦١ ، والتبصرة ٧٦ ، وأسرار العربية ٢٤ ،
ونتائج الفكر ٨٢ ، وابن يعيش ٤٩/١ .
هذا ولقطرب رأي في فائدة الإعراب خالف فيه النحويين ، فذهب
إلى أنَّه إنما دخل الكلام تخفيفاً على اللسان .
انظر رأيه هذا والردُّ عليه في الإيضاح في طل النحو ٢٠ - ٢١ ،
والتبين ١٥٦ - ١٦٠ .

القسم الرابع : أين يدخل الإعراب؟ وأين يدخل البناء؟ (١)

.....

/ مِنْ كُلِّ هُنَّيَّ آخَرَهُ ، كَالثَّاءِ مِنْ «حَيْثُ» ، وَالْبَاءُ مِنْ «ضَرْبٍ» ، وَاللَّامُ ٨/أ
من «هَلْ» .

السادس : أين يكون الإعراب أصلاً ؟ وأين يكون فرعاً ؟
وكذلك البناء .

الإعراب أصل في الأسماء و فرع في الأفعال ، والبناء أصل في
الأفعال والحروف و فرع في الأسماء . (٢)

وإنما كان الإعراب أصلاً في الأسماء و فرعاً في الأفعال ؛ لوجود
طلة الإعراب في الأسماء ، وهو اتحاد الصيغ ، واختلاف المعاني ، وندسها
في الأفعال والحروف .

(١) سقط من المخطوطة حديث المصنف عن القسمين الرابع والخامس
اللذين ذكرهما في أول باب الإعراب والبناء ، ولم يبدؤا منهما سوى
عنوان القسم الرابع في آخر صفحة "ب" من الورقة "٧" و سطر ونصف
من آخر القسم الخامس في أول الصفحة "أ" من الورقة "٨" .

(٢) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّ أصلَ الإعراب للأسماء
والأفعال ، وأصلَ البناء للحروف .

انظر الأصول ١/٥٠ ، ٢/١٤٦ ، والإيضاح في طل النحو ٧٧-٨٢ ،
والتبيين ١٥٣ .

هذا وقد نسب السيوطي في الهمع ١/٤٤ - ٤٥ إلى بعض المتأخرين
أنَّ الفعلَ أحقُّ بالإعراب من الاسم .

المابع : أقسام الإعراب، وأقسام البناء .

أقسام الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وهذه
ألقابها .

وأقسام البناء أربعة : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف . وهذه
ألقابها .

الثامن : في المشترك من الإعراب والمختص منه
وكذلك من البناء .

المشترك من الإعراب اثنان : / الرفع والنصب ، تشترك
فيهما الأسماء والأفعال ، تقول : يقوم زيدٌ ، وإنَّ زيدا لن يقوم .
والمختصُّ منه اثنان : الجرُّ ، بالأسماء ، نحو : قلام زيدٍ ،
وإنما اختص بالأسماء ؛ لأنَّه لا يكون إلا بإضافة ، وهي لا تصح في
الأفعال .

والجزم ، بالأفعال ، وإنما اختص بها ؛ لأنَّه يكون بحروف الجزم ،
ولا معنى لها في الأسماء . (١)

والبناء ليس فيه مختص بواحد ، بل فيه ما يشترك فيه الجميع ،
وهو الوقف ، والفتح ، تشترك فيهما الأسماء والأفعال والحروف .

(١) انظر الكتاب ١ / ١٤ ، والجمل ٢ ، والإيضاح في طل النحو ١٠٢ ،
١٠٢ ، وشرح السيرافي طل الكتاب ١ / ٩٥ - ٩٦ ، والمصايف
المسكيات ١٥٦ - ١٥٩ ، ونتائج الفكر ٩١ - ٩٢ .

فالوقف في الأسماء : مَنْ ، وَكَمْ ، وَإِذْ . وفي الأفعال جميع
أحثة الأمر التي ليس في أول واحد منها حرف ضارعة ، نحو : قُمْ ، واقْعُدْ ،
واضْرِبْ . وفي الحروف : مِنْ ، وَهَلْ ، وَقَدْ .

والفتح في الأسماء : أَيْنَ ؟ ، وكيف ؟ . وفي الأفعال جميع
أحثة الماضي ، نحو : ضَرَبَ ، وخرَجَ . / وفي الحروف : إِنْ ، وَلَيْتَ . ١/٩
وفيه ما يشترك فيه اثنان ، وهو الكسر ، والضم ، تشترك فيهما
الأسماء ، والحروف . ولا يدخلان الفعل ، لأنه لا يكون فعلٌ منيٌّ طس
الكسر ، ولا طس الضم .

فالكسر في الأسماء : هو لا ، وأَسِرَ . وفي الحروف لام الجر ،
هاوٍ ، في قولك : هذا لزيدٍ ، و : مررت بزيدٍ .

والضم في الأسماء : قَبْلُ ، وبعْدُ . وفي الحروف : مِنْذُ ، فَمِنْ
جَرَّيْهَا . (١)

التاسع : في معرفة علامات الإعراب . (٢)

وهي ثلاث : حركاتٌ ، وحروفٌ ، وحذفٌ .
فالحركات ثلاث : ضَمَّةٌ ، وفتحةٌ ، وكسرةٌ .
والحروف أربعة : واوٌ ، وألفٌ ، وهاءٌ ، ونونٌ .
والحذف اثنان : حذفٌ حركةٍ ، ويسقٌ سكوناً ، وحذفٌ حرفٍ ،
ويسقٌ الحذف .

(١) الكتاب ١٢/١ .

والجربها لغة أهل الحجاز ، حكاه الأُخفش . انظر الرضي طس الكافية

٢٠٩/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٩ .

(٢) في النسخة : " ثلاثة " .

فالضمة من الحركات تكون علامة للرفع فقط في الأسماء والأفعال .

وتكون علامة في الأسماء المتكسرة في ثلاثة / مواضع : في الأسماء / ب
الفردة غير الممتدة المضافة بالشروط التي تأتي ^(١) ، نحو زيد ، وعسرو .
وفي الجموع المكسرة نحو رجال وزيود . وفي جمع المؤنث السالم ،
نحو الهندات ، والهنات .

وتكون علامة في الأفعال في موضع واحد ، وهو الفعل المضارع
إذا لم تدخل عليه النون الخفيفة ، ولا الشديدة ، ولا اتصل به (ألف) ^(٢)
الثنية ، ولا (واو) ^(٢) الجمع ، ولا نون جماعة المؤنث ، ولا ياء
المخاطبة . فإنه مع النونين ونون المؤنث مني ، ومع الهواقي إمرأه
بالنون ، لا بالحركة ، وذلك نحو قولك : تضرب ، وتخرج .

وهي على ضربين : مفوظ بها ، ومقدرة .

فتكون مفوظاً بها في الأسماء والأفعال التي ذكرنا ، ما لم يكن
آخر الاسم ، أو الفعل ألفاً ، نحو : عصاً ، وخشياً ، أو ياءً مكسوراً ما قبلها ،
نحو : قاضٍ ، وجوارٍ ، ويرمي ويردي ، أو آخر الفعل واواً مضموماً ما قبلها ،
نحو : يدمو / ، فإنَّ الضمة مقدرة في هذه المواضع .

١/١ .

(١) انظر ص ١٦ ما يأتي .

(٢) في صلب النص : " علامة الثنية ... علامة الجمع " . وبخط
مغاير صُحِّحَتْ في الهامش بما أثبت ، وهو الراجع ، لأنَّ الألف
والواو هنا ضميران ، وليستا علامتين .

وأما الفتحة فتكون علامة النصب وعلامة الجر . فأما كونها علامة النصب ففي كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع ، ما عدا جمع المثنى السالم . وأما كونها علامة الجر ففي جميع الأسماء التي لا تنصرف ، المفردة والمجموعة جمع التكسير ، ما لم يضافا ، أو يعرّقا بالالف واللام .

وتكون مفعولاً بها إلا فيما آخره ألف في الأسماء والأفعال .

وأما الكسرة فتكون علامة الجر وعلامة النصب ، فأما كونها علامة للجر ففي كل موضع تكون الضمة فيه علامة الرفع من الأسماء المنصرفة أو غير المنصرفة إذا كانت مضافة إلى غيرها المتكلم ، أو دخل عليها الألف واللام . وهي مفعولاً بها إلا فيما آخره ألف ، أو ياء مكسورة ما قبلها ، نحو : حبلى ، وقاضٍ .

وأما / كونها علامة النصب ففي جميع المثنى السالم خاصة . ١٠ / ب

وأما الحروف ، فالواو تكون للرفع ^(١) خاصة وذلك في موضعين :

أحدهما : الأسماء الستة المعطية ، إذا كانت مفردة ، مكبرة ، مضافة إلى غير ياء المتكلم ، في أشهر اللغات ^(٢) ، نحو قولك : هذا أخوك ، وأبوك ، وحَنُوك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال .

والثاني : جمع المذكر السالم نحو قولك : هؤلاء الزهدون ،

والعسرون .

(١) في النسخة : " الرفع " .

(٢) انظر ما يأتي ص ٢٠ .

والألف تكون علامة للرفع والنصب ، فأما كونها علامة للرفع ففي موضعين :

أحدهما : تثنية الأسماء ، نحو قولك : هذان الزيدان ، وهاتان الهندان .

والثاني : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر ، تقول : جاء نسي الرجلان كلاهما .

وتكون علامة النصب في موضع واحد ، وهو الأسماء الستة ، بالشروط التي تكون الواو فيها / علامة الرفع .

١/١١

وأما الباء فتكون علامة الجر ، وعلامة النصب ، فأما كونها علامة الجر ففي أربعة مواضع :

الأول : الأسماء الستة بالشروط المذكورة . والثاني : التثنية .
والثالث : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر . والرابع : جمع المذكر السالم .

وأما كونها علامة النصب ففي ثلاثة مواضع :

أحدها : التثنية . والثاني : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر . والثالث : جمع المذكر السالم .

والنون تكون علامة الرفع خاصة في الفعل ، وذلك في ثلاث مواضع : وهو إذا اتصل بالفعل المضارع (ألف)^(١) التثنية ، أو (واو)^(١) جمع المذكر ، أو ياء المخاطبة ، إذا مرى الفعل في المواضع الثلاثة عن دخول

(١) في صلب النص : " علامة التثنية . . . علامة الجمع " . والمثبت عن الهامش . وقد تقدم التعليق على مثله في ص ١٥ .

التونين ، الخفيفة ، والشديدة . ويحصل من ذلك خمسة أشكال ، وهي :
 غمellan ، وفعellan ، وغمعللون ، / وفععللون ، وغمعللين ، وشالان
 مع علامة التننية ، مخاطب ، وغائب ، وشالان مع علامة جمع المذكر ،
 مخاطب ، وغائب ، وشال واحد مع يا* المخاطبة .

وحذف الحركة وهو السكون يكون علامة الجزم في موضع واحد ،
 وهو الفعل المضارع الصحيح الآخر ، إذا كان مسنداً إلى ظاهر ، أو ضمير
 (١-) متكلم مطلقاً ، أو غائب ، أو غائبة ، وعمرى عن النونين (١-) ، نحو
 قولك : لم يضرب زيد ، أو الزندان ، أو الهندون عمراً ، ولم أضرب ، ونضرب ،
 وزيد لم يضرب عمراً ، وهند لم تقم .

وحذف الحروف ينقسم إلى : ما يكون علامة للجزم ، وعلامة
 للنصب ، وإلى ما لا تكون إلا علامة للجزم فقط .
 فالذى يكون علامة لهما فحذف النون ، وهي علامة للجزم والنصب
 في كل فعل كان رفعه بثبوتها .

وأما الذى يكون علامة للجزم فقط فحذف الواو والياء والالف ،
 وهو علامة الجزم في كل فعل / آخره واحدة منها ، وكان مسنداً إلى ١/١٢

(١-١) مكانه في صلب النص " واحد " ، وضروب عليه ، والمثبت من
 الهامش ، ويخط مفاير . وبقي عليه استدراك ، وهو الفعل المضارع
 المسند إلى ضمير المخاطب ، نحو : لم تضرب .

ظاهرٍ ، أو ضميرٍ واحدٍ ، وعري من النونين كقولك : لم يَغْزُ زيدٌ ، ولم يرمِ ، ولم يَخْشَ .

هذا حصرُ علامات الإعراب في الأسماء والأفعال ، وحصل من ذلك أَنَّ العلامات تسع من غير تكرار : ثلاث حركات : وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وأربعة أحرف : وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون . وسكونٌ . وحذف . وهو حذف أحد الحروف الأربعة .

وهي مع التكرار أربع عشرة :

أربع للرفع ، وهي الضمة ، والواو ، والألف ، والنون .

وخمس للنصب ، وهي الفتحة ، والألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف

النون .

وثلاث للجبر ، وهي الكسرة ، والياء ، والفتحة .

واثنان للجزم ، وهما السكون ، والحذف .

فهذه جميع العلامات . / والمتكرر منها جميع علامات النصب ، ١٢/ب

وقد ذكرنا حيث تكررت .

العاشر : المعربات من الأسماء .

الأسماء المعربة تنحصر في نوعين : الأول ما إعرابه بالحركات ،

والثاني ما إعرابه بالحروف .

فالذي إعرابه بالحركات ينقسم إلى خمسة أقسام :

الأول : ما تدخله جميع الحركات لفظاً ، وهو كل اسم متمكنٍ ،

صحيح الآخر أو شبه الممثل^(١)، إذا كان فردا أو مجموعا جمع تكسير،
نصرفين، أو غير نصرفين، إذا كانا ضافين إلى غير باء المتكلم، أو دخل
عليهما الألف واللام.

والثاني : ما تدخله الضمة والفتحة فقط، وهو ما ذكرناه، إذا
كان غير منصرف، ولم يضاف، ولا دخله الألف واللام.

والثالث : ما / تدخله الضمة، والكسرة فقط، وهو كل ما جمع ١/٣
بالألف والتاء.

والرابع : ما تدخله الفتحة فقط لفظاً، والضمة والكسرة تقديرًا،
وهو كل اسم متكن إذا كان آخره ياءً مكسورا ما قبلها، وهو المنقوص.
والخامس : ما لا تدخله حركة لفظاً، بل تقديرًا، وهو كل
اسم متكن آخره ألف، وهو المقصور.

والنوع الثاني : ما إعرابه بالحروف، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
الأول : ما رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء^(٢).

(١) شبه الممثل : هو ما جاء في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها،
شددتان أو مخففتان، وما في آخره همزة. المقدمة الجزولية ٤٦.
وانظر الكتاب ٣/٣١٠، والإيضاح ١٧-١٨، والتوطئة ١٥٠-١٥١.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة. وحكي عن بعض العرب إعرابها بالحركات،
كما حكي عن بعضهم أيضا إلزامها الألف، رفعاً ونصباً وجراً،
وتعزى هذه اللغة إلى بلحارث.

انظر مجالس العلماء ٢٥٢، وأسرار العربية ٤٦، والإنصاف ١٨،
وابن يعيش ١/٥٣. وانظر تفصيلاً أكثر في الرضي على الكافية
٢٧٢/٢ - ٢٧٤.

وهو الأسماء الستة ، وهي أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، إذا كانت مفردة ، مكبرة ، مضافة إلى غيرياء المتكلم .

الثاني : ما رفعه بالآلف ، ونصبه وجره بالياء ، وهو كل اسم مشئى ، وكلا وكلتا إذا أضيفا إلى (مضر ، نحو قولك : ^(١) هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، / وجاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت ^(٢) الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

الثالث : ما رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، وهو جمع المذكر السالم ، كقولك : جاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين .
فانحصرت المعربات من الأسماء في ثمانية أقسام ، خمسة إعرابها بالحركات ، وثلاثة إعرابها بالحروف .

الحادى عشر : حصر أقسام المعربات من الأفعال .^(٣)

اعلم أن الأفعال المعربة تنحصر في ثلاثة أنواع :

الأول : ما إعرابه بالحركات ، والسكون .

والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف .
^(٣)

والثالث : ما إعرابه بالـ (لحروف و) حذفها .

(١) غير واضحة في النسخة .

(٢) بإزائه في الهامش : (حث) : المضارعة .

(٣) غير واضحة في النسخة .

فما إعرابه بالحركات والسكون كلُّ فعل مضارع صحيح الآخر ، لم
 ٩/١٤ تتصل به علامة التثنية ، ولا علامة / جمع المذكر العاقل ، ولا
 علامة جمع الموءنث ، ولا ضمير المخاطبة ، ولا دخلت عليه النون الشديدة ،
 ولا الخفيفة ، فإنه يكون في الرفع بالضم ، وفي النصب بالفتح ، وفي الجزم
 بالسكون ، كقولك : يضرب زيد ، ولن يضرب ، ولم يضرب .

والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف ، وهو ينقسم إلى قسمين :
 أحدهما : ما تدخله الفتحة لفظاً في حال النصب ، والضممة
 تقديرها في حال الرفع ، والحذف في حال الجزم ، وهو كل فعل مضارع
 آخره ياء مكسور ما قبلها ، أو واو مضموم ما قبلها ، ولم تتصل به علامة
 التثنية ، ولا علامة جمع المذكر العاقل وهو الواو ، ولا علامة جمع الموءنث ،
 وهو النون ، ولا ضمير المخاطبة ، وهو الياء ، وعرى عن النونين ، الخفيفة
 والشديدة ، كقولك : هو يقضي ، ويدعو ، ولن يقضي / ويدعو ، ولم
 ١٤/ب يقضي ، ويدع .

والثاني : ما تدخله الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ،
 تقديرها لا لفظاً ، والحذف جزماً ، وهو كل فعل مضارع آخره ألف ، ولم
 يتصل به ما ذكرنا من العلامات والنونين ، كقولك : هو يخشى ، ويرضى ،
 و : لن يخشى ويرضى ^(١) و : لم يخشَ ، و : لم يرضَ .

(١) كذا في النسخة بدون " لن " قبلها ، عطفاً على " لن يخشى " .

والثالث : ما إعرابه بالحروف والحذف ، وهو كل فعل مضارع اتصل به علامة التثنية ، أو علامة جمع المذكر العاقل ، أو ضمير المخاطبة ، ولم تدخل عليه النونان ، الشديدة والخفيفة ، كقولك : هما يفعلان ، وتفعلان ، وأنتما تفعلمان ، وأنتم تفعملون ، وهم يفعلون ، وأنت تفعلين ، ولم تفعلا ، ولن يفعلا ، ولم تفعلا ، ولم تفعلا ، ولم تفعلي ، (فإعرابه)^(١) في الرفع بالنون ، وفي النصب ، والجزم بحذفها.^(٢)

(١) غير واضحة في النسخة.

(٢) نسب السيوطي في الهمع ٢٦/١ إلى الأخفش أنها معرفة بحركات مقدر قطن اللام ، وإليه ذهب السهيلي . وهو خلاف ما في معاني الأخفش ، قال في ص ٣١١ : " ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنين بشبكات النون " . وانظر ١٦٤ منه ، والإيضاح في علل النحو ١٣٨ ، ونتائج الفكر ١١٠ .

التشنية أن تضم اسماً إلى مثله لفظاً ، وتجعل في آخر أحدهما ألفاً في حال الرفع ، وهاءً مفتوحاً ما قبلها في حال الجر ، والنصب ، ومعدهما نوناً مكسورة ، وتحذفها في الإضافة ، كقولك : جاءني الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين ، وهذان فلاناً زيد ، ورأيت فلاناً زيد ، ومررت بفلاني زيد ، فتسقطها في الإضافة .

وإن كان الاسم محذوف اللام ، فإن كان من الأسماء الستة ، التي منها «أخوك» ردت المحذوف فقلت : أخوان ، وأهوان ، وحسوان ، وهنوان ، إلّا في " ذى مال " فإنك لا ترد ، تقول : ذوا مال ، وكذلك في " فيك " لا ترد ، إلّا أنك تقلب العين ميماً ، فتقول : فميان . وقد ورد في الشعر إثبات العين مع الميم ، فجاء بين العوض والمعوف منه ، وهما الواو / (والميم ، فقل) (١) : فميان (٢)

(١) مطبوس في النسخة .

(٢) شاهده قول الفرزدق :

هُمَا تَفْتَاغِي فِيَّ مِنْ قَتَوَيْهِمَا * قَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

انظر الخصائص ١٤٧/٣ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والإنصاف ٣٤٥ . ويجوز أن تكون " قَمَوَان " لغةً في " قَمَان " وهو ظاهر كلام سيبويه . كذا في التوطئة ١٥١ .

وانظر الكتاب ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ ، ومجالس العلماء ٢٥٠ - ٢٥١ ،

والمسائل البغداديات ١٥٨ - ١٥٩ ، واللحان (فوه) .

وإن كان المحذوف اللام من غير الأسماء الستة فإنه لا يرد ،
تقول في دم ، ويد : دمان ، و : يدان (١) .

وإن كان آخر الاسم ياءً مكسورا ما قبلها أثبتتها ، وألحقت بعدها
ألفا ونونا ، أو ياء ونونا ، كما تفعل بالصحيح ، فتقول في قاض وقاضيان
وقاضيين ، وغازيان وغازيين .

وإن كان آخره ألفا ، فإن كانت ثالثة رددتها إلى أصلها ،
إلى الياء إن كانت من الياء ، وإلى الواو إن كانت من الواو ، تقول فسي
رحى : رَحَيَّان ، وفي صفا : مَصَوَّان .

وإن كانت رابعة فصاعداً قلبتها ياء لا غير ، تقول في شئى :
شئيان ، وفي مصطفى ، مصطفىان ، وفي حبلى : حبلان ، وفي قَعَثَرَى :
قَعَثَرَيَّان . (٢)

(١) أصله "يَدَى" و "دَمَى" ، ساكن العين . أما "يَدَيَّان" و "دَمَيَّان"
فعلى لغة من قال في المفرد : يَدَى ودَمَى ، بتحريك العين ،
كرهى .

انظر النصف ١٤٨/٢ ، والرضي على الكافية ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ .
وراجع المقتضب ١/٢٣١ - ٢٣٢ ، ومجالس العلماء ٢٥٠ - ٢٥١ .
(٢) القَعَثَرَى : الجمل الضخم الشديد ، والآنثى القَعَثَرَاة . النصف
١٢/٣ .

وفي اللسان (قبعث) : " جمل قَبَعَثَى : ضخم الفراسن ،
قبيحها ، والآنثى ، بالهاء ، ناقة قَبَعَثَاة في نوق قَبَاعث . ورجل
قَبَعَثَى : عظيم القدم " .

وإن كان آخره همزةً قبلها ألف ، فإن كانت أصلية تركتها
همزةً على حالها ، تقول في قُرَأَ : (١) قُرَأَانٌ وقُرَاءَيْن .

وإن كانت / بدلا من ألف التانيث قلبها واوا لا غير ، ١/١٦
تقول في حِراءَ : حَرَأَوَان ، وحرأوين ، وفي صفراءَ : صفراءَوَان ، وصفراوين .

وإن كانت بدلا من حرف أصلي ، أو حرف زائد للإلحاق جاز
إبقاءها همزة ، وجاز قلبها واوا ، تقول في كراءَ : كراءَان ،
وكراءَيْن ، وكراءَوَان ، وكراءوين ، ودرأَان ودرأَيْن ، ودرأَوَان ، ودرأوين ،
وفي طَبَّاءَ (٢) وحرأَ : طَبَّاءَان ، وطبَّاءَيْن ، وحرأَان ، وحرأَيْن ،
وطبَّاءَوَان ، وطبَّاءوين ، وحرأَوَان ، وحرأوين ، إِلَّا أَنَّ القَبْ طَبَّاءَ واوا فيها
كان بدلا من حرف زائد للإلحاق أحسنُ من القَب فيها كان بدلا من
حرف أصلي ، فعلماءَوَان أحسن من كراءوين . (٣)

(١) القَرَاءُ ، كَكَتَّان : الحسنُ القراءة ، وكَرَمَان : الناسكُ المتعبد .
القاموس (قرأ) .

(٢) العِلْبَاءُ : عصبٌ في العنق ، يأخذ إلى الكاهل ، والجمع :
العلباءُ . اللسان (طب) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والأصول ٢ / ٤١٨ ، والتوطئة

باب الجمع

وهو ينقسم إلى قسمين ، جمع تكسير ، وهو ما لم يعلم فيه / ١٦٦ ب
نظم الواحد ، بل يُقَرَّر إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو نقصانها ، وله
باب سيأتي ذكره فيه . (١)

وجمع سلامة ، وهو ما سلم فيه نظم واحد ، وهو طي ضربين ، جمع
مذكر ، وجمع مؤنث .

»

باب جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو أن تضمَّ اسماً إلى أكثر منه لفظاً ، وتجعل
في آخر أحدها واوا (مفتوحاً ما قبلها في المقصور) (٢) ، مضموماً ما قبلها
(فيما عدا المقصور) (٣) في الرفع ، وياءاً (مفتوحاً ما قبلها في
المقصور) (٣) ، مكسوراً ما قبلها (فيما عدا المقصور) (٤) في الجر والنصب .
وبعدها نونا مفتوحة ، وتحذفها في الإضافة .

وليس كل اسم مذكر يجوز جمعه جمع السلامة إلا بشروط :

فإن كان جامداً اشترط في جواز جمعه جمع السلامة أربعة شروط :

(١) انظر ص ٢٨٥ فما بعدها ما يأتي .

(٢) عن الهامش ، ورسم فوقها « حـ » ، ولعل الأولى إثباته .

(٣) عن الهامش ، ولعل الأولى إثباته .

(٤) زيادة رسمت بين أسطر النص في هذا الموضع .

الذكورة، والعقل، والعلمية، وخلوه من تاء التانيث، تقول في زيد : ١/١٧ :
نبدون، ونبدين، لأنه مذكر، علم، عاقل، ليس فيه تاء التانيث.

فإن نقص من هذه الشروط واحد، لم يجوز أن يجمع جمع العلامة،
لا يقال في رجل : رجلون، لأنه ليس علما، ولا في زنب : زنبون، لأنه
ليس مذكرا، ولا في طلحة : طلحون^(١)، لأن فيه تاء التانيث، ولا في
أهوج : أهوجون - وهو اسم طم لفرس -، لأنه ليس عاقلا.

وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط أيضا : العقل،
والذكورة، وخلوه من تاء التانيث، وأن يجوز أن يجمع مؤنثه بالالف
والتاء^(٢). تقول في قائم : قائمون، وقائمين، لأنه عاقل، مذكر،
يجوز أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء، فتقول : قائمة، وقائسات.

فإن نقص شرط من هذه الشروط لم يجمع جمع سلامة.

وما كان آخره ياء مكسورا ما قبلها، أو ألفا حذفتهما، / ١/٧ ب
أنك بعد حذف الياء تضم ما قبل الواو وتكسر ما قبل الياء، وبعد حذف
الألف تترك ما قبل الواو والياء مفتوحا، تقول في قاضي : قاضون، وقاضين،
وفي مصطفى : مصطفون، ومصطفين.

- (١) أجاز الكوفيون هذا الجمع، وهو ذهب ابن كيسان إلا أنه يفتح
العين. انظر الإنصاف ٤٠ (٤م)، والرضي طي الكافية ٣/٣٧٢.
- (٢) هذا الشرط الأخير هو المراد بقول النحويين : ألا يكون من باب
أفعل فعلا، ولا فعلا فعلن، لأن هذين البابين لا يجمعان
بالالف والتاء عند الجمهور.

ولا ترد المحذوف من الأسماء الستة فيما يجوز جمعه منها جميع
السلامة ، تقول في أخ : أخون وأخين ، وفي أب : أبون وأبين .

*

باب جمع الموءنت السالم

جمع السلامة من الموءنت أن يُضمَّ إلى الاسم ^(١) أكثر منه لفظاً ،
ويجعل في آخر أحدها ألفٌ وتاءٌ تضبطها في الرفع وتكسرهما في الجر
والنصب. ^(٢)

وللمجموع بالألف والتاء أربع شرائط ، وهي :

أَلَّا يكونَ فعلاً أفعل كـ «أفعل كـ» وأحمر ، ولا فعلن فعلان كـ «كـ»

/ وسكران .

١/١٨

وَأَلَّا يكونَ وصفا يقع على الموءنت والمذكر بلفظ واحد كقولك :

رجل صبور ، وامرأة صبور .

وَأَلَّا يكونَ خاصاً بالموءنت وليس فيه علامة تأنيث ، كقولك :

حائض ، وطامث .

(١) عنده في الهامش : (حـ) «الفرد الموءنت النكرة» وهو تنقيح
للاسم .

(٢) بعد كلمة * والنصب * في الهامش : «وذلك لأنَّ [جمع
الموءنت] فرع جمع [المذكر] وحمل نصبه [على]
جره ، فلا [تكون] الفتحة علامة [لنصبه] * . وانظر
أسرار العربية ٦٢ .

جميع هذه الأربع لا تجمع بالالف والتاء ما دامت أوصافاً (١) .
فإن نقل شيء منها إلى العِلْمَةِ جاز جمعه بالالف والتاء .
واعلم أنَّ المؤنث لا يخلو إما أن يكون مارباً من علامة التأنيت ،
أو غير ماربٍ منها .

فإن كان مارباً زيدت عليه الألف والتاء من غير تغيير . وإن كان
فيه علامة تأنيت ، فإن كانت تاءً حذفت ، وزيدت الألف والتاء ، وإن كانت
ألفاً قلبت ياءً ، وزيدت العلامتان ، وإن كانت همزةً قلبت واواً ، وزيدت
العلامتان أيضاً ، تقول في زنب : زنبات ، وفي قائمة : قائمات (٢) ،
وفي حبل : / حبلات (٣) ، وفي أساء : أساوات (٤) .

ب/١٨

-
- (١) القياس جمع أفعل فَعْلًا على فَعَّلَ . الرضي على الشافية ١٦٦/٢ .
وَفَعْلان فَعْلَى على فَعَّالٍ . المصدر السابق ١٦٢/٢ ، ١٤٤ .
وصبور على صُبْرٍ . وقد يجمع مؤنثه على فعائل ، كمجوز ومجائز .
المصدر السابق ١٣٩/٢ . وحائض وطامت على فواعل وفُعِّلَ .
المصدر السابق ١٥٨/٢ ، والرضي على الكافية ٣٩٠/٣ .
(٢) عنده في الهامش : (ح) "يحذف تاء التأنيت" .
(٣) عنده في الهامش : (ح) "يقلب ألفه المقصورة ياءً" .
(٤) عنده في الهامش : (ح) : "صحراء صحراوات يقلب ألفه
المدودة واواً" .

باب

أقسام الأفعال

اعلم أنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ ، كما أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ : ماضي ، ومستقبل ، وحال .

فالماضي : ما اقترن به أس ، أو ما في معناه ، تقول : ضربَ أس ، وخرج قبل .

والمستقبل : ما اقترن به فـ ، أو ما في معناه ، تقول : يخرج ، غدا ، ويقوم بعد .

والحال : ما اقترن به الآن ، أو ما في معناه ، تقول : يقوم الآن ، ويخرج الساعة .

فالذي وضع للماضي «فَعَلَ» ، وما على وزنه مفتوح الآ خر .

والذي وضع للمستقبل «فَعُلَ» ، وما كان على وزنه من الأ مـر .

وفعل الحال لم يوضع له فعل خاص به ^(١) ، بل وضع «يَفْعَلُ»

مشاركاً بين الحال والمستقبل ، وكذلك كل ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، التي يجمعها قولك " نأيت " إذا كان مجرداً من المخلص لا أحد الزمانين .

(١) أنكر بعضهم وجود فعل الحال ، وقال : إنَّ كان قد وجد فهو ماضي ، وإلَّا فهو مستقبل .

انظر الحل في إصلاح الخلل ٦٦ فابعدها ، والاعتضاب ٦٠/١ ، وابن يعيش ٤/٧ .

/ فالموضوع للماضي له قرائن تصرف معناه للمستقبل ، وهي ٩/١
أدوات الشرط كلها العاطلة .

والموضوع للمستقبل بالوضع ، وهو الأمر ، ليس له قرينة تصرف
معناه من الذي وضع له .

والشترك بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المستقبل ، وهي
السين ، وسوف ، والنونان ، الخفيفة والشديدة ، ولام الأمر والدعاء ، ولا في
النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا في النفي ، وأدوات الشرط العاطلة ،
وحروف النصب ، وعمله في الظرف المستقبل .

وله قرائن تصرف معناه إلى الحال ، وهي عمله في الظرف الذي
معناه الحال . وهل تخلصه لام الابتداء للحال ؟ فيه خلاف . (١)

وله قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي لم ، ولما ، ولو ،
وربما .

(١) قال الشلوين في التوطئة ١٣٤: ويجرى مجراها [أي : الآن وما في
معناها] في تخليصها للحال لام الابتداء في الإيجاب ، نحو :
إِنَّ زَيْدًا لِمَقُومٍ ، في الأكثر من كلام العرب ، في ظاهر كلام سيبويه ،
وأبداً ، في مذهب أبي علي ، ويمكن أَنْ يتأَوَّلَ كلامُ سيبويه على
مذهب أبي علي .

هذا وابن مالك لا يجعلها مخرجة للحال مطلقاً ، بل قد يرد معها
للمستقبل ، ومنه قوله تعالى في سورة يوسف آية (١٢) : ﴿ إِنِّي
لَمَخْزَنِي أَنْ تَذْهَبَ بِهِ ﴾ ، قال : فَمَخَّنْ مَقْرُونٌ بلام الابتداء ،
وهو مستقبل ، لأنَّ فاعله الذَّهَابُ ، وهو عند نطق يعقوب - عليه السلام -

باب

المرفوعات من الأسماء

وهي ثمانية : / المبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والمفعول
الذي لم يسم فاعله ، واسم كان وأخواتها ، وخبر إنَّ وأخواتها ،
واسم " ما " و " لا " المشبهتين بليس .

■

باب المبتدأ

المبتدأ : كل اسم قرئته من العوامل اللفظية ، لتخبر عنه ، وهو
معتد البيان ، كما أنَّ الخبر معتد الفائدة .

■

[رافع المبتدأ]

وهو مرفوع أبداً ، ورافعه معنوي^(١) ، وهو جعلك له في أول
الكلام لفظاً ، أو تقديراً ، معرّئ من العوامل اللفظية ، التي هي كان وأخواتها ،
وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

=== " يحزن " غير موجود ، فلو أريد " يحزن " الحال لزم سبق معنى الفعل
لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال . شرح التسهيل ١/ ٢٣٠ .
وانظر المسائل العسكرية ١٦٠ ، والبسيط ٢٤١ ، والمغني ٣٠٠ -
٣٠١ ، واللمع ١/ ٢٠ .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ٢/ ٤٨ ،
١٢/٤ ، ١٢٦ ، والأصول ١/ ٥٨ ، واللمع ١٠٩ .
وانظر في المسألة : الحل في إصلاح الخلل ١٤٥ - ١٤٩ ، والإنصاف
٤٤ (٥٤) ، وابن يعين ١/ ٨٤ - ٨٥ ، والرض على الكافية
١/ ٢٢٧ . والتصريح على التوضيح ١/ ٥٨ - ١٥٩ .

[الابتداء بالنكرة]

و حَقُّ المبتدأ أَنْ يكون معرفة . ولا يكون نكرة إِلَّا بشروط .

منها أَنْ يكون موصوفاً بكوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ . (١)

ومنها أَنْ يكون خبره ظرفاً ، أو مجروراً / مقدماً عليه ، ١/٢٠ .
كقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ . (٢)

ومنها أَنْ يكون عامّاً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ . (٣)

ومنها أَنْ يدخلَ عليه حرف استفهام ، أو حرف نفي ، كقولك :
أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ وما أحدٌ خيرٌ منك ، ولا رجلٌ في الدار
ولا امرأةٌ .

ومنها أَنْ يكونَ في معنى ما يجوز أَنْ يكونَ نكرةً ، كالدعاء فسي
قولك : سلامٌ عليك ، وويلٌ له ؛ لِأَنَّهُ في معنى : سلاماً عليك ، وويلٌ له (٤) .

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٢١ .

(٢) سورة النحل ، من الآية ٣٠ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٨٥ .

(٤) في الخصائص ٣١٨/١ : " أَي : لِيَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلِيُلْزِمَكَ
الْوَيْلَ " .

وانظر الكتاب ٣٣٠/١ ، والرضي على الكافية ٢٣٥/١ - ٢٣٦ .

وَقَوْلِهِمْ : « شَرُّ أَهَرَّ ذَانَابٍ » (١) ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا أَهَرَّ ذَانَابٍ إِلَّا شَرُّ .

ولا يشترط في المنصوب ، ولا في الفاعل أَنْ يكون معرفة .

✽

باب خبر المبتدأ

خبر المبتدأ كل ما حدثت به من المبتدأ ، به تقع الفائدة .

وهو على ضربين : مفرد ، وجملية .

فالمفرد على ثلاثة أضرب .

/ الأول : ما هو المبتدأ في المعنى ، وهو على ضربين : ٢٠/ب

مشتق ، وغير مشتق .

فالمشتق : كقولك : زيد قائم ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ .

وغير المشتق : كقولك : أخوك زيد ، ولا ضمير فيه . (٢)

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

أَهَرَّ : إِذَا حَتَلَهُ عَلَى الْبَهْرِ ، وَهُوَ صَوْتُ دُونِ نَاجِ الْكَلْبِ ، وَذُو

الذَنَابِ : السَّيِّعُ . مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ،

واللسان (هـ) .

وانظر الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٩/١ ، وابن يعيش ٨٦/١ ،

والتوطئة ٢٠٣-٢٠٤ . هذا ويرى بعضهم أن سَوْخَ الْإِبْتِدَاءِ به هو

الوصف ، ، والتقدير : شَرُّ عَظِيمٍ أَهَرَّ ذَانَابٍ . انظر المغني ٦٠٩ ،

والأشعري ٣٠٢/١ (طه عبد الحميد) .

(٢) ذهب الكوفيون والرامانيُّ إلى أَنَّهُ يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ .

انظر الإنصاف ٥٥ (٧م) ، والتبيين ٢٣٦ ، وابن يعيش ٨٨/١ .

والثاني : ما أقيم مُقام ما هو المبتدأ في المعنى مبالغة فـسي التشبيه ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة^(١) ، تريد : مثل أبي حنيفة ، فحذفت الضاف الذي هو المبتدأ في المعنى ، وهو «مثل» ، وأقيمت الضاف إليه مُقاه ، وهو أبو حنيفة .

والثالث : ما أقيم مُقام ما هو المبتدأ في المعنى ، لأنَّه معمولٌ له ، ولا يكون إلاَّ ظرفاً أو مجروراً ، كقولك : زيد عندك ، تريد : كائنٌ أو مستقرٌ ، فكائن أو مستقر هو الخبر ، وهو المبتدأ في المعنى ، وعندك معمولٌ له ، فحذفت الخبر وأقيم معمولُه مُقاه . وكذلك المجرور في قولك : زيد فـسي الدار ، تقديره : كائن في / الدار .

١/٢١

والجملـة طى ثلاثة أضرب .

من فعل وفاعل ، كقولك : زيد قام أبوه .

ومن مبتدأ وخبر ، كقولك : زيد أبوه قائم .

و من شرط وجزاء ، كقولك : زيد إن تكرهه يكرهك .

وَأَلْحَقَ بعضهم الظرفَ والمجرورَ بالجمـل^(٢) . ومذهب سيبويه

أنهما من المفردات^(٣) ، كما ذكرناه .

(١) انظر الإيضاح ٠٤٩ .

(٢) هذا مذهب الفارسيّ والزمخشريّ . انظر الإيضاح ٤٣ ، ٤٧ ،

والمفصل ٢٤ ، وابن جني ١/٨٨ .

(٣) كذا . ولعله قد اعتمد طى بعض نصوص الكتاب .

وقد نسب الأنباريُّ إلى سيبويه أنهما بعدان من الجمـل ، وصحح

هذا المذهب . أسرار العربية ٧٣ .

ولا بُدَّ في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ ، إلا إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى ، كالجملة التي تكون خبر المبتدأ الذي هو ضمير الأمر والشأن كقولك : هو زيد منطلق ، فـ "زيد" منطلق "خبر" هو ، ولا ضمير فيه ؛ لأنه هو في المعنى ، فلم يُحْتَجَّ فيه إلى ضمير .

وقد يحذف الضمير من اللفظ إذا دلَّ الدليل عليه ، كقولهم :
 "السن عنوان بدرهم" ^(١) ، فـ "السن" مبتدأ ، و"عنوان" مبتدأ ثان ،
 و"بدرهم خبر" عنوان ، والجملة / في موضع خبر السن ، ولا ضمير فيه ٢١/ب
 في اللفظ ، بل في التقدير ؛ لأنَّ التقدير : عنوان منه ^(٢) بدرهم ، فحذف
 للعلم به .

=== وفي الكتاب ما يؤيد مقالة الأنباري ، قال سيبويه في ٨٧/٢ :
 "وذلك أنك إذا قلت : فيها زيد فكانك قلت : استقر فيها
 زيد ، وإن لم تذكر فعلاً" وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٢٩ .
 وما نسبته المصنف هنا إلى سيبويه هو مذهب ابن جني والعمد
 وغيرهما . انظر حواشي الإيضاح ٤٧ .

هذا وقد جعله ابن السراج ، والزجاجي ، والصيرفي قسماً برأسه .
 انظر الأصول ١/٦٥ ، والجمل ٣٦-٣٧ ، والتبصرة ١٠٠ ، والمسكرات
 ٨٤ ، والارتشاف ٢/٤٥ ، والجمع ٢/٢٢ .

على أننا نجد ابن يعيش في شرح الفصل ١/٩٠ ينسب إلى ابن
 السراج أنه عنده من قبيل المفردات ، فعمله ذكره في مكان آخر .
 انظر الأصول ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، والإيضاح ٤٤ ، والألماني الشجرية
 ١/٢٤٦ .

(٢) عنده في الهامش ، وخط مغاير : "و" منه " موضعه رفع لأنه صفة
 عنوان ، وفيه ضميران ، أحدهما : مرفوع يعود إلى الموصوف ، وهو

[رتبة المبتدأ]

واعلم أنَّ حقَّ المبتدأ أن يكون مقدما في اللفظ على الخبر
كقولك : زيد منطلق ، ويجوز تأخير ، فتقول : منطلق زيد ^(١) ، إلَّا
في خمسة مواضع ، فإنَّه يجب فيها تقديم المبتدأ على خبره ، ولا يجوز
تأخير عنه ، وهي :

- ١ إذا كان المبتدأ ضمرا لآخر والشأن ، كقولك : هو زيد منطلق .
- ٢ وإذا كان المبتدأ متضمنا معنى ماله صدر الكلام ، كاستفهام ،
والشرط ، كقولك : من أنت ؟ ^(٢) ، و : من تضرَّبه أضرَّبه .
- ٣ وإذا كان مضافا لما تضمن ماله صدر الكلام ، كقولك : غلام
من أنت ؟ .

====
النون ، [وهو] مقدَّر ومطابق للموصوف ، والثاني : مجرور ،
وهو السبأ ، وهي تعود إلى السمن . ولا بد من هذا التقدير ،
لأنَّه ينقطع الخبر عن المبتدأ ولا يتصل به . هـ
وهذا الكلام مذكور في ابن يعيش ١ / ٩١ ، مع تغيير يسير . وانظر
الأصول ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(١) انظر الكتاب ١٢٧ / ٢ ، والمقتضب ١٢٧ / ٤ ، والأصول ١ / ٥٩ - ٦٠ .
وقد منع الكوفيون ذلك . انظر الإنصاف ٦٥ (٩٣) ، والتبيين
٢٤٥ ، وابن يعيش ١ / ٩٢ .

(٢) ما ذكره المصنف هنا هو مذهب سيبويه ، ويرى غيره أنَّ " مَنْ " خبر
مقدم . انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وإذا كان خبر المبتدأ فعلا كقولك : زيد قام .

وإذا كان الخبر مساويا للمبتدأ في التعريف ، أو التكرير ، كقولك :

زيد / أخوك ، و : خيرٌ مِنْ زيد رجلٌ عالم . ١/٢٢

ويجب تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاثة مواضع :

إذا كان الخبر متضمنا لما له صدر الكلام ، كاستغناء ، نحو :

أَيْنَ زَيْدٌ ؟

وإذا كان المبتدأ قد اتصل به ضميرٌ يعود على الخبر ، كقولهم :

" طَى الثَّغْرَ مِثْلَهَا زَيْدًا " . (١)

وإذا كان المبتدأ نكرة ، وخبره ظرف أو مجرور ، لا يجوز الابتداء

بها إلا أن يتقدما ، كقولك : في الدار رجل ، وعندك امرأة .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الخبر .

(١) انظر الفصول الخمسون ٢٠٠ ، والتوطئة ٢٠٦ ، وكافية ابن الحاجب

٧٨ ، واليسيط ٥٨٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٤١ .

وأورده الموصلي في شرح ألفية ابن معطي ٨٣٩ بنص : " على

الترية زيدٌ مِثْلَهَا " ، وقال " فعلى الترية : خبر مقدم ، وزيدٌ :

مبتدأ ، ومِثْلَهَا : بدلٌ منه ، والبدل هو المقصود بالنسبة ، فيكون

المبتدأ بالحقيقة " . وجعل الرضي " مِثْلَ " في هذه الصورة

" صفة " فأجاز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وبين

صفته ، نحو : زيدٌ على الترية مِثْلَهَا . الرضي على الكافية

١/٢٦١ . هذا وانظر الكتاب ٢/١٨١ - ١٨٢ .

[حذف المبتدأ والخبر]

وقد يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ، وحذف الخبر وإبقاء المبتدأ إذا دلَّ الدليل على المحذوف منهما .

فمثال حذف المبتدأ وإبقاء الخبر قول السَّوَّعِ لِلْهَلَالِ : «الْهَلَالُ وَاللَّهُ» أي : هذا الهلالُ ، فحذف المبتدأ ، الذي هو " هذا " . (١)
ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنَأْنِيئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ (٢) أي : هو النار ، وهو يعود على الشرِّ ، / وهو المبتدأ والنار خبره . فحذف المبتدأ ، الذي هو " هو " .

ب/٢٢

ومثال حذف الخبر وإبقاء المبتدأ قولك جواباً لمن سأل مَن مَعَكَ ؟ ، فقلت : زيدٌ ، أي : زيد عندي ، فحذفت " عندي " ، الذي هو الخبر .

وقد جاء الخبر محذوفاً لا يجوز إثباته ، وذلك خبر الاسم المبتدأ الواقع بعد " لولا " في قولك : لولا زيد لكان كذا . وكذلك خبرُ لعمرُك ، وأَيْمَنُ اللَّهِ فِي الْقَسَمِ ، تقول : لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنْ ، وَأَيْمَنُ اللَّهُ لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنْ ، تريد : لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، و : أَيْمَنُ اللَّهُ قَسَمِي . (٣)

- (١) الكتاب ١/ ١٣٨ ، والأصول ١/ ٦٨ ، وابن جني ١/ ٩٤ .
- (٢) سورة الحج ، من الآية ٧٢ .
- (٣) من النحاة من يرى أنَّه لا يتعين كون المحذوف مع " أَيْمَنُ " خبراً ، لجواز كونه مبتدأ ، بخلاف " لَعَمْرُكَ " فَإِنَّ المحذوف معه يتعين كونه خبراً ، لدخول لام الابتداء عليه ، وحققا الدخول على المبتدأ . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

[اقتران الخبر بالفاء]

ويجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولا ،
أو موصوفا ، وكانت الصلة ، أو الصفة فعلا ، أو ظرفا ، أو مجرورا ، كقولك : الذي
جاءني قلته درهم ، أو الذي في الدار ، و : كلُّ رجل جاءني ، أو : نفسي
الدار فمكرم .

»

[الإخبار بالظرف والمجرور]

والظرف والمجرور إذا كانا للزمان لا يكونان خبرا عن الأشخاص ،
ويكونان / خبرا عن المصادر ^(١) ، لا يجوز : زيدٌ اليوم ، ولا : في
اليوم ، ويجوز : الخروجُ اليوم ، و : في اليوم وأما قولهم : " البهلالُ
الليّلة " ، فعلى حذف مضاف ، تقديره : حدوثُ البهلالِ وظهورُه الليّلة .
^(٢)

(١) طل ذلك النحاة بأنَّ الأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ،
لا اختصاص لها بزمان دون زمان ، أما المصادر فليست أموراً ثابتة
في كل الأحيان ، بل هي أمراض متقضية تحدث في وقت دون
وقت . ابن يعيش ٨٩/١ ، وانظر حواشي الكتاب ٤١٨/١ ، وأسرار
العربية ٧٥ .

(٢) انظر المقتضب ٢٧٤/٣ ، والأصول ٦٣/١ ، والإيضاح ٤٩ ،
والتمصرة ١٠٣ ، واللمع ١١٢ ، وابن يعيش ٩٠/١ . وفيها كلها
" الليّلة البهلال " ، وما أثبتته المصنّف هنا هو في شرح الحاشية
للمرزوقي ٩٨٢ ، والبسيط ٦٠١ ، واللمح ١٧٠ ، وقد وردت

باب الفاعل

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسم يعمل عمل الفعل
مقدما عليه وفرا له ، على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، كقولك : قام زيد ، و : قم ،
و : لا تقم ، و : زيد قام أبوه . فقام أسند إلى زيد ، وقُدِّم عليه ، وفَرَّغَ
له ، على طريقة فَعَلَ ، وكذلك قام أسند إلى الأب ، وقُدِّم عليه ، وفَرَّغَ
له على طريقة فاعل .

فإن شئت الفاعل أو جمعته لم تُطِحْ الفعل علامة التثنية ولا علامة
الجمع في اللغة الفصحى المشهورة ، تقول : قام / الزيدان ، وقام
الزيدون ، ولا تقول : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون . إِلَّا أَنَّهُ قد جاء
في لغة غير فصحية ، قالوا : " أكوني البراهيث " ^(١) ، وكان القياس :

== الصيغتان في الكتاب ١/٤١٨ . هذا وذكر في الارتشاف ٢/٥٦ .
أَنَّ " الهلالَ الليلةَ " عند أبي الحسن بن عبد الوارث [ت ٢١٤هـ]
على ظاهره ، لأنَّ الهلالَ يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر باختلاف
الأحوال ، فجرى مجرى الأحداث التي تقع مرة وتزول أخرى ، فجاز
جعل الزمان خبرا عنه . وإليه ذهب ابن مالك . انظر التصهيل
٤٩ ، وشرحه لابن مالك ١/٤٣٤ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١ .
(١) هذه العبارة معنوة إلى أبي عمرو الهذلي ، ذكر ذلك أبو عمدة
في مجاز القرآن ١/١٠١ ، ١٧٤ ، ٢/٣٤ . وهي في الكتاب
١/١٩ - ٢٠ ، ٧٨ ، ٣/٣٠٩ ، والأصول ١/٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ،
٢/٣٤٧ ، والإيضاح ٤١ ، والألماني الشجرية ١/١٣٢ . وتناسب
هذه اللغة إلى طيبي ، وأزد شنودة ، وصفي الحارث بن كعب .
انظر البحر المحيط ٦/٢٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢/٧ ، وشرح ابن
مقيل ٢/٨٠ .

أَكَلَّتْنِي الْبَرَاغِثُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَحَقُّوا عَلَامَةً لِلْجَمْعِ (١) .

»

[إلحاق علامة التأنيت بالفعل]

وأما إذا كان الفاعل مؤنثا ، فَإِنْ كَانَ حَقِيقًا ، وكان ظاهرا ،
فردا أو شتى أو جموعا جمع سلامة ، ولم يفصل بينه وبين فعله بشيء
أَلَحَقَتَ الْفِعْلَ قَبْلَهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيتِ ، تقول : قَامَتْ هِنْدُ ، وقَامَتِ
الهِندَانُ ، وقَامَتِ الْهِنْدَاتُ .

فَإِنْ فُصِّلَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ شَيْءٌ جَازَ إِلْحَاقُ الْعَلَامَةِ
وحذفها ، وإِلِلْحَاقِ أَحْسَنَ ، تقول : قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدُ ، وقَامَ الْيَوْمَ
هِنْدُ . والحذف مع طول الفصل أحسن منه مع قصره (٢) .

== وذكر سيبويه أَنَّهَا قَلِيلَةٌ ، ولم يسمها بعدم الفصاحة ، قال في ٢ / ٤٠ :
" وأعلم أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ ، وضرباني أخواك ،
فَشَبَّهُوا هَذَا بِالتَّاءِ الَّتِي يَظْهَرُونَ فِيهَا فِي " قَالَتْ فُلَانَةٌ " ، وكانهم
أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمْعِ عَلَامَةً كَمَا جَعَلُوا لِلْمَوْثُوتِ ، وهي قَلِيلَةٌ .
وقال ابن عيش : هي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم
وأشعارهم . انظر شرح الفصل ٨٧ / ٣ .

(١) وقيل : ويحوز أَنَّ تكون الواو ضميرا والبراغيث بدلا منه ، أو أن
البراغيث مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبر مقدم . انظر الأمامي

الشجرية ١ / ١٣٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٨ .

وإن كان مجموعاً جمع تكسير جاز إلحاقها وحذفها تقول :
قامت الهنود ، وقام الهنود .

وإن كان غير حقيقي جاز / إلحاق العلامة وحذفها ١/٢٤
تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس .

وإن كان ضميراً متصلاً بالفعل ثبتت العلامة سواء كان الموصوف
حقيقياً ، أو غير حقيقي ، تقول : موعظة جاءتنا ، وهند جاءتنا . ولا يجوز
: موعظة جاءنا ، ولا هند جاءنا ، إلا في الشعر . (١)

»

[رتبة الفاعل مع المفعول]

وإذا اجتمع مع الفاعل مفعول فحقَّ الفاعل التقديم إلا في
سنة مواضع ، فإنه يجب فيها تقديم المفعول .

الأول : أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول ، كقولهم
تعالى : ﴿ وَإِنْ أَهْلَكَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ (٢) ، و ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ (٣)

(١) قال سيبويه : " وقد يجوز في الشعر : موعظةً جاءنا ، كأنه اكتفى
بذكر الموعظة عن التاء " . ومن شواهد قول الأفضى :

فَإِنَّمَا تَرَى لَيْسَ بِذَلِكَ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

الكتاب ٢/٤٥ - ٤٦ . وانظر نتائج الفكر ١٦٨ ، وابن عمير :
٩٤ / ٥ - ٩٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٨ .

والثاني : أَنْ يكون الفاعل مقرونا بإِلَّا ، كقولك : ما ضَرَبَ زيدٌ
إِلَّا عمرو ، وفي معنى المقرون بإِلَّا ، كقولك : إِنَّمَا يضربُ زيدٌ عمرو .

والثالث : إذا كان الفعل ضميرا متصلا ، والفاعل ظاهرا ،
أو ضمير منفصل ، كقولك : ضَرَنِي زيدٌ .

/ والرابع : إقامة الوزن .

ب/٢٤

والخامس : تصحيح القافية .^(١)

والسادس : إذا كان الفعل ^(٢) مضافا إليه ، وهذا لا يكون
إِلَّا مع المصدر .^(٣)

ويجب تقديم الفاعل في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا لم يضمن بهنه وبين الفعل قرينة لفظية ولا معنوية ،
كقولك : ضَرَبَ موسى موسى ، فلا يُعرَفُ الفاعلُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا بالتقديم ،
فوجب التقديم .

(١) وذلك أَنْ تكونَ القافية مرفوعةً فَيُؤَخَّرُ الفاعلُ ضرورةً ، كقول النابغة:

وكانت له رُبْعَةٌ يحذرونها إذا خضخت ماء السماء القابلُ

انظر الحل في إصلاح الخلل ١١ ، والقرب ٥٦ .

(٢) في النسخة : " الفاعل " .

(٣) مثاله : هجبت من ضربٍ زيدٍ عمرو .

والثاني : إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفعول ظاهرا ، أو ضميرا متصلا ، كقولك : ضربتُ زيدا ، وضربتُكَ .

والثالث : إذا كان الفاعل مضافا إليه ، وهذا لا يكون إلا مع المصدر ، كقولك : صجبت من ضرب زيدٍ مرًا .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الفاعل على الفعل .

باب

١/٢٥

المفعول / الذي لم يُسمَّ فاعله

اعلم أنَّ الفعل لا بد له من مرفوع ، فَإِنْ كان له فاعل ارتفع به ، فَإِنْ حذفته فلا بد ما تقيم مقامه .

فإِنْ^(١) كان للفعل مفعولٌ به لم يجز مع وجوده إقامة غيره مقامه^(٢) .

والمفعول به لا بد أَنْ يكونَ واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، وهو الغاية لا يتجاوز ذلك .

فإِنْ كانَ واحداً أقمتَه لا غير ، تقول في ضرب زيد صراً إذا رددته إلى ما لم يُسمَّ فاعله : ضَرَبَ صَرّاً .

وإِنْ كان يتعدى إلى اثنين ، فَإِنْ كانا ما يجوز الاختصار على أحدهما دون الثاني ، فَإِنْ كان الأول ما يلتبس بالثاني ، كقولك : أعطيتُ زيدا صراً ، فلا يُدرى المُعطى من العطية إلّا بترتيب اللفظ أقمتَ مقام

(١) "فإِنْ" مكررة في النسخة .

(٢) أجاز الكوفيون إقامة الظرف والمجرور مقامه ، كما أجاز الأَخفش إقامة الظرف والمصدر إذا تأخر المفعول به في اللفظ .

انظر التبيين ٢٦٨ ، والرضي على الكافية ٢١٩/١ - ٢٢٠ والجمع

٢٦٥/٢ - ٢٦٦ . وراجع ابن عميش ٧٤/٢ - ٧٦ .

(٣) حذف المفعولين ، أو أحدهما لغير دليل يسن اقتصاراً ، ولدليل يسن

اختصاراً . انظر الجمع ٢٢٤/٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية

والصرفية ٧٤ ، ١٨٨ .

الفاعل الأول لا غير ، تقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ مِرًّا ، وإن كان مِرًّا لا يلبس فيه الأول بالثاني / كان الوجه إقامة الأول ، تقول في قولك : ٢٥/ب «أعطيت زيدا درهما» : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهما ، ويجوز إقامة الثاني فتقول : أُعْطِيَ درهمٌ زيدا . (١)

وإن كان مِرًّا لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر أقست الأول منهما لا غير ، تقول في رطمت زيدا عالما : طَلَمَ زَيْدٌ عالما . (٢)

وإن كان مِرًّا يتعدى إلى ثلاثة أقست الأول ، ويجوز إقامة الثاني ما لم يقع اللبس (٣) ، تقول في «أعطيت زيدا مِرًّا عالما» : أُعْطِيَ زَيْدٌ مِرًّا عالما .

✽

[إقامة غير المفعول به مقام الفاعل]

وإن لم يكن للفعل مفعول به منصوب ، وكان له مجرور وظرف زمان وظرف مكان ومصدر ، كنت مخيراً في إقامة أيها شئت مقام الفاعل من

(١) انظر الأصول ٢٩/١ ، وابن جني ٢٢٧/٢ .

(٢) أجاز المتأخرون إقامة الثاني في نحو هذا المثال ، إن إنَّه لا لابس هنا ، لأنَّ التكثير دليل على أنَّ الخبر في الأصل . انظر الرضوي الكافية ٢١٢/١ .

(٣) مثَّل في الهمع ٢٦٥/٢ لإقامة الثاني حيث لا لابس بالثال : أُطِمَ زَيْدًا كَبْشُكَ مِثْنًا . ونص الهمع : أُطِمَ زَيْدٌ كَبْشُكَ مِثْنًا . وهو خطأ .

المجرود والظرفين والمصدر^(١) . ويشترط في الظرف أَنْ يكون متكاملاً ،

وفي المصدر أَنْ يكون لبيان النوع ، أو لعدد المرات ، تقول في قولك :

سارَنيذٌ بمِمْوٍ يومَ الجمعةِ / فرسخاً سِراً شديداً : سِمْوٍ بمِمْوٍ ١/٢٦

يومَ الجمعةِ فرسخاً سِراً شديداً ، إِنَّ أَقْتَّ بمِمْوٍ ، و : سِمْوٍ يومَ الجمعةِ ،

إِنَّ أَقْتَّ ، و : سِمْوٍ فرسخٌ ، أو سِمْوٍ شديداً ، أَيُّهَا أَقْتَّ رفعت . إِلَّا المجرود

فِيَّائِهِ يُتْرَكُ على حاله ، وَإِنَّمَا يختلف في التقدير ، فكان مع الفاعل في موضع

نصب ، وكذلك إِذَا أَقْتَّ غيره . يكون أيضاً في موضع نصب ، وَإِذَا أَقْتَّ

كان في موضع رفع .

ولا يجوز أَنْ يُقامُ مقامُ ما لم يُسمَّ فاعله الحال ، ولا المفعول من

أجله ، ولا المفعول معه .^(٢)

✽

[كيفية بناء الفعل لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله]

وكيفية بناء المفعول لما لم يُسَمَّ فاعله أَنْ تضم أول الماضي وتكسر

ما قبل آخره ، إِنَّ كان صحيح العین ، تقول في «ضَرَبَ» : ضَرَبَ ، وفي «طَلَمَ» : طَلِمَ .

(١) انظر أسرار العربية ٩٥ ، وابن يعيش ٧/٢٦٠ .

(٢) انظر الأصول ٨١/١ ، والتبصرة ١٢٥ ، والرضي على الكافية

وإن كان معتلاً الميم سَكَّنَهَا وكسرت ما قبلها ، فتقول في «قال» :
 قِيلَ^(١) . ويجوز الإشمام ، فتقول في «قال» : قِيلَ^(٢) ، ويجوز ضم
 ما قبلها وقلبها / واوا ، وهي أَرْدَى^(٣) اللغات ، فتقول في «قال» : ٢٦/ب
 قُؤِلَ^(٤) .

وتضم أول المضارع وتفتح ما قبل آخره ، فتقول في يضرب ، ويقول :
 يُضْرَبُ ، ويُقال .

(١) وهي لغة قريش ومن جاورهم من كنانة . البحر المحيط ١/٦٠ .

(٢) الإشمام : هو الإتيان بفاء الكلمة بحركة بين الضم والكسر ، وذلك
 بضم الشفتين مع النطق بالفاء . انظر التصريح على التوضيح
 ١/٢٩٤ .

وهو لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد . إعراب القرآن للنحاس
 ١/١٨٨ ، والبحر المحيط ١/٦٠ - ٦١ .

(٣) كذا في النسخة ، وليس قياس الهزة المضمومة أن تقلب ألفا ، بل
 قياسها أن تكون بين بين ، أي : بين الهزة والضم . انظر
 السروض على الشافية ٣/٥٠ .

على أنه يقال في اللغة : رذِي - بالذال المعجمة - فهو رذِيٌّ ،
 والرذِيُّ هو الضعيف من كل شيء ، يقال : رذِيَّ يرذِي رذاوةً ،
 فيكون منه أَرْدَى . اللسان (رذِي) .

(٤) تنسب هذه اللغة إلى هذيل ، وهي تُبَيَّر من بني أسد ، وهي
 فقعس . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٨ ، والبحر المحيط ١/٦١ .
 وذكر سيبويه أن الأصل الكسر ، وأن هذه اللغات دواخل طس
 (قيل) . الكتاب ٤/٣٤٢ . وانظر الجمل ٢٦-٢٧ .

باب

كان وأخواتها

وهي : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى
وليس ، وما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتى^(١) . وما تصرف منها ،
كمكون ، ومصر ، وما يزال ، ولا يبرح .

اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فيرفع بها
ما كان مرفوعاً بالابتداء^(٢) ، وينصب بها ما كان مرفوعاً على خبر المبتدأ .
ويشترط في مرفوعها ما اشترط في المبتدأ من التعريف أو القرب منه .^(٣)

وكل ما كان خبراً للمبتدأ من مفرد ، وظرف ومجرور ، وجلة يجوز
أن يكون منصوباً بهذه الأفعال ، إلا الجمل التي لا يدخلها /الصدق ١/٢٧
والكذب ، كالامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتعظيم ، والعرض ، والتضيي ،
فإنها تكون أخباراً للمبتدأ ، ولا يجوز أن تكون أخباراً لهذه الأفعال ،

(١) لم يذكر المصنف " ما دام " . وشرطها أن تسبق بـ " ما " المصدرية
الظرفية ، نحو قوله تعالى : * وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت
حياً * .

(٢) هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها
لا تعمل في المرفوع ، وأنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .
انظر التصريح على التوضيح ١/ ١٨٤ .

(٣) تقرب النكرة من المعرفة بالوصف أو الإضافة ، فيجوز أن يخبر عنها ؛
لأنها حينئذ مفيدة ، وذلك نحو : كان رجل من آل فلان فارساً .
انظر الكتاب ١/ ٥٤ ، والمقتضب ٤/ ٨٨ ، وابن معيش ٢/ ٩١ .

(٤) سبق أن جعل المصنف الظرف والمجرور من أضرب المفرد . انظر
ما تقدم ص ٣٥ - ٣٦ .

تقول : زَيْدٌ اضره و : زَيْدٌ هل ضربته ؟ ، ولا تقول : كان زَيْدٌ اضره ،
ولا : هل ضربته ؟ .

وكذلك الماضي يكون خبرَ المبتدأ ولا يكون خبرَ كان ، إِلَّا مع " قد " .
ظاهرة أو مقدرة . (١)

ويسمى المرفوع بهذه الأفعال اسمًا لها ، والنصب بها خبرًا
لها .

ويجوز تقديم أخبار جميعها على أسائها ، تقول : كان زيد
قائمًا ، وكان قائمًا زيد ، وكذلك البواقى .

ويجوز تقديم أخبارها عليها ، إِلَّا ما في أوله منها " ما " قائم
لا يجوز تقديم أخبارها عليها ، تقول : قائمًا كان زيد . وكذلك البواقى ما
ليس في أوله " ما " . ولا يجوز : قائمًا ما زال زيد . وكذلك البواقى
ما في / أوله " ما " . (٢)

٢٧/ب

(١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين . الارتشاف ٨٥/٢ ، والهمسج
٧٣/٢ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين والفراء ، وأجازوه الكوفيون وابن كيسان
في خبر " ما دام " وفي تقديم خبر " ليس " خلاف ، أجازوه جميعهم
البصريين ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين .

انظر الإيضاح ١٠١ ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٥ ،
والحلل في إصلاح الخلل ١٦١-١٦٢ ، وأسرار العربية ١٣٨-١٤٠ ،
والإنصاف ١٥٥-١٦٤ (١٨٠١٧م) ، والتبيين ٣٠٢ ، ٣١٥ ،
والتوطئة ٢١٤ ، وابن عميش ١١٣/٢-١١٤ ، والرضي على الكافية
٢٠٠/٤ - ٢٠١ .

ولا يجوز أَنْ تفصلَ بين هذه الأفعال وما عطلت فيه بغير معمولها ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظرفاً أو مجروراً . لا يجوز أَنْ تقول : كان زيداً الحسن تأخذ ،
طى أَنْ تجعل الحسن اسم كان ، وزيدا مفعول ، تأخذ . فَإِنْ قلت : كانت
زيداً تأخذ الحسن ، فأنيت بالخبر بعد معموله متصلاً به ففيه خلاف ،
منهم مَنْ أجازوه ، ومنهم مَنْ منعه ، والأظهر جوازه . (١)

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة كان الاسم المعرفة والنكرة
الخبر ، كما في باب المبتدأ . ويجوز في الشعر أَنْ تكون النكرة الاسم والمعرفة
الخبر ، كقوله : (٢)

كَأَنَّ سَبِيلَهُ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا صَلٍّ وَمَاءٌ

(١) منع سيبويه المسألة سوا تقدم الخبر أو تأخر ، وعدّه قبيحاً ، وهو
مذهب جمهور البصريين ، والكوفيون يجيزونه . وقصّل ابن السراج
والفارسي وابن صفور ، فأجازوه ، إِنَّ تقدّم الخبر ، وضعوه ، إِنَّ تقدّم
المعمول وحده . وهو ما ذهب إليه المصنف .

انظر الكتاب ٧٠/١ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٧١-١٧٢ ، وأوضح
المسالك ٢٤٨/١ ، والأشعوني ٤٠٤/١ (طه عبد الحميد) .
وراجع المقتضب ٩٩/٤ ، والأصول ٨٦/١ ، والإيضاح ١٠٦-١٠٧ ،
والمقرب ١٠٦ .

(٢) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه . ديوانه ٧١ ، والكتاب ٤٩/١ ،
والأصول ٨٣/١ ، والجمل ٤٦ .
والشاهد نصب " مزاج " طى أَنَّ الخبر ، ورفع " صل " طى أَنَّ
الاسم .

ورواه المازني - برفع " مزاجها " طى أَنَّ اسم ليكون ، ونصب " صلًا "

طى أَنَّ الخبر . ابن يمين ٩٤/٧ .
كما يروى برفعها " مزاجها صل " طى أَنَّها مبتدأ وخبر ، واسم
يكون ضمير الشأن . انظر شرح ألفية ابن معطي ٨٨٠ ، والمغني ٩١٢ ،
والخزانة ٢٢٥/٩ .

وإذا كانا معرفتين ، أو نكرتين قريبتين من المعرفة كنت مخيراً
في جعل أيهما شئت الاسم وأيهما شئت الخبر .

/ واعلم أَنَّ جميعَ هذه الأفعال إذا رفعت ونصبت تسمى
نواصب ، لأنَّها لا مصادر لها ^(١) ، لأنَّها طلبت مصادرهما وجعلت أخبارها
بدلاً من مصادرهما ، فلا يجوزُ أَنْ تقول : كان زيد قائماً كوناً ، كما تقول : ضربت
زيداً ضرباً .

*

[ورود بعض هذه الأفعال ثانياً]

وقد يستعمل مِنْ هذه الأفعال ما يرفع فقط ، ويسمى مرفوعاً
فاعلاً ، وتُجرى تُجرى سائر الأفعال غير المتعدية ، وتسمى ثامةً ، لأنَّ لها
مصادر كما لغيرها من الأفعال .

وهي كان ، إذا كانت بمعنى : حَدَثَ ، أَوْجَدَ ، أَوْقَعَ ، أو ما أشبه
ذلك ، قال تعالى : * وَإِنْ كَانَ ذُو قُسْرَةٍ ^(٢) * معناه : وَإِنْ وُجِدَ
ذو قُسْرَةٍ .

(١) هذا مذهب كثيرين منهم ابن السراج ، والفارسي ، وابن جنى . وابن
برهان ، والجرجاني ، والشلصين . وذهب ابن مالك إلى أنَّها تدل على
المصدر والزمان إلّا لهن ، وذكر أنَّه ظاهر كلام سيبويه ، والمصدر ،
والسيراني . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٥٩/١ - ٤٦٣ ،
والجمع ٢٤ / ٢ - ٢٥ .

وراجع الأصول ٨٢/١ ، والإيضاح ٩٥ - ٩٦ ، واللمع ١١٩ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٠ .

وكذلك أصبح ، وأمس ، وأضحى تكون تامة إذا كانت بمعنى: دخل في الصباح. والساء. والضحى . هات إذا كانت بمعنى: قرّس . وصار إذا كانت بمعنى: انتقل ، وتعدّى به " إلى " . (١)

/ وقد ترد كان بمعنى «صار» وتكون ناقصة (٢) ، وقد ترد كان زائدة ، كقوله: (٣)

طَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ

يريد : طلى المسومة فزار " كان " .

فلكان إذا ثلاثة معان : الدالة على الضي من الزمان ، ناقصة وتامة ، ومعنى صار ، وزائدة .

وأما التي تدخل على ضمير الأمر والشأن فيصير مستترا فيها فهي الناقصة بمعنىها (٤) ، إِلَّا أَنَّهَا تارة يكون اسمها غير ضمير الأمر

(١) ومنه قول امرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ :

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى قَرَقَى كَلَانَا
انظر البسيط ٢٥١ .

(٢) ومنه قول ذي الرمة :

يَتَبَيَّنَاءَ قَهْرٌ وَالْمَطِيُّ كَاتِبُهَا
قَطَا الْحَنْزِلُ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا

انظر الحل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، واللسان (كون) .

(٣) لم أضر له على قاتل . صدره :

سَرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَاقِ

انظر اللع ١٢٢ ، وسر الصنافة ٢٩٨ ، والتبصرة ١٩٢ ، والحلل في

إصلاح الخلل ١٧٥ ، وابن يعين ٩٨/٧ - ١٠٠ ، والخزانة ٢٠٧/٩ - ٢١٠ .

(٤) انظر الحل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، وابن يعين ١٠١/٧ ، والرضى على الكافية ١٩٠/٤ .

والشأن ، تقول : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وثارة يكون اسمها ضمير الأمر والشأن
فيمستتر فيها ، وتكون الجملة بعدها خبرها ، فتقول : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ،
تريد : كَانَ الْأَمْرُ أَوِ الشَّأْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا (١) .

ومتى كانت الجملة خبرَ كان وأخواتها فلا بد فيها من ضمير كما
كان ذلك في خبر المبتدأ ، إِلَّا أَنَّ تكون الجملة هي الأول كما في ضمير
الأمر / والشأن فلا يُحْتَاجُ فيها إلى ضمير .

١/٢٩

(١) خالف في ذلك الكسائي ، فذهب إلى أَنَّهَا ملغاة ، وتبعه ابن الطراوة .
الارشاف ١٠١/٢ .

باب إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(١) وهي ستة : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .
فإنَّ وَأَنَّ معناهما التأكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأَنَّ للتشبيه ،
وليت للمتني ، ولعلَّ للترجي .

اعلم أنَّ هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتصحب ما كان
مبتدأ ، وترفع ما كان خبرا للمبتدأ . (٢)

(٣) وإِنَّمَا صلت لأنَّها أشبهت الأفعال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّها على ثلاثة أحرف كالأفعال . (٤)

والثاني : أَنَّها مفتوحات الآخر كالأفعال الماضية .

والثالث : أَنَّ معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتشبيه ،

والترجي ، والتضي ، والاستدراك . فلما أشبهت الأفعال صلت عليها إلا
أَنَّها شُبِّهَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ / بما قُدِّمَ فَعُولُهُ على فاعله ، فشُبِّهَتْ
«إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ» بِ«ضَرَبَ زَيْدًا عَصَا» ، إِلَّا أَنَّهَا لَزِمَتْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ،
وهو تقديم منصوبها على مرفوعها ، لِأَنَّهَا (ما) (٥) لم تتصرف فصي

(١) عدها سيبويه خمسة على اعتبار أَنَّ * أَنَّ * المفتوحة الهمزة والمكسورة

واحدة . الكتاب ١/١٣١ ، وانظر الأصول ١/٢٢٩ .

(٢) يرى الكوفيون أنَّه باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وَأَنَّها لم تعمل فيه .

ووافقهم السهيلي . انظر الأصول ١/٢٣٠ ، والإنصاف ١٧٦ (٢٢م) .

ونتاج الفكر ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) انظر أسرار العربية ١٤٨ ، وابن جني ١/١٠٢ .

(٤) منها ما هو على أكثر من ثلاثة ، وكان الأولى أن يضيف : فأكثر بعد قوله :
«ثلاثة أحرف» .

(٥) من الهاش ، وقد أشير إلى أَنَّ موقعها قبل * لم * الثانية .

نفسها لم تتصرف في معمولها ، فلا يجوز تقديم مرفوعها على منصوبها
ولا عليها ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فيجوز تقديمه على منصوبها
لا عليها ، تقول : إِنَّ فِي الدار زيدا ، وَإِنَّ مَعَكَ مراً .

ولا يجوز أَنْ تَعَصَلَ بينها وبين معمولها بأجنبي ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
ظرفاً أو مجروراً ، تقول : إِنَّ فِي الدار زيدا قائماً ، وَإِنَّ مَعَكَ مراً مقبلاً .^(١)

وكل مبتدأ وخبر تدخل عليه كان وأخواتها تدخل عليه إِنَّ
وأخواتها ، إِلَّا المبتدأ الذي خبره مفرد وفيه معنى الاستفهام ، كقولك :

كيف زيد ؟ ، وَأَيْنَ زيد ؟ ، فَإِنَّ كان ، وأخواتها / التي ليس في
أولها " ما " يجوز دخولها عليها ، ولا يجوز دخول إِنَّ وأخواتها
عليها ، ولا ما في أوله " ما " من أخوات كان ، تقول : كيف كان زيد ؟ ،
ولا تقول : كيف إِنَّ زيداً ؟ ، ولا : كيف ما زال زيد ؟ .

وإنما لم يجر لأن أخبار إِنَّ وأخواتها وما في أوله " ما " من
أخوات كان لا يجوز تقديمها ، والاستفهام يقتضي التقديم لأنَّ له صدر
الكلام ، فلذلك لم يجر . وكان وأخواتها ما ليس في أوله " ما " يجوز
تقديم أخبارها عليها ، فلذلك جاز دخولها عليها .

واعلم أَنَّ " إِنَّ " تختص من بين جميع أخواتها بدخول السلام

(١) انظر الكتاب ١٣٢/٢ ، والمقتضب ١٠٩/٤ .

على خبرها ^(١) ، كقولك : إِنَّ زيدا قائم . وعلى معمول خبرها إذا تقدم على الخبر ، نحو : إِنَّ زيدا لفي الدار قائم ، وعلى اسمها إذا فصل بينه وبينها بظرف أو مجرور ، وكان خبرها ، كقولك : إِنَّ في الدار لزيدا ، وإِنَّ عندك لعمرا ، أو معمول خبرها ، كقولك / : إِنَّ في الدار لزيدا قائم .

ب/٣٠

ولا يجوز دخولها على معمول الخبر إذا تأخر عن الخبر ، لا تقول : إِنَّ زيدا قائم لفي الدار . ^(٢)

وإذا جئت لأسمائها بتوابع قبل مجيء أخبارها لم يجز في التوابع إلا النصب لا غير ، كقولك : إِنَّ زيدا الظريف قائم ، وإِنَّ عمرا أخاك مقم ، وإِنَّ زيدا وعمرا ^(٣) قائمان ، وإِنَّ الزيد بن أجمعين ذاهبون . فَإِنْ تأخرت التوابع بعد الخبر جاز فيها النصب على اللفظ ، والرفع على موضع إِنَّ واسمها ، ولكن واسمها فقط ، تقول : إِنَّ زيدا قائم وعمرا ، وعمرو ، وكذلك البواقي من التوابع . ولا يجوز العطف ولا غيره من التوابع

- (١) أجاز الكوفيون دخولها على خبر لكن . انظر الحل في إصلاح الخلل ١٨٢ ، والإيناف ٢٠٨ (٢٥ م) ، والتبيين ٣٥٣ ، وابن يعمش ٦٤ / ٨ .
- (٢) الإيضاح ١١٩ . وانظر المهم ١٧٣ / ٢ - ١٧٤ .
- (٣) أجاز الكوفيون الرفع هنا . انظر معاني القرآن للفراء ٣١١ / ١ ، والأصول ٢٥٦ / ١ - ٢٥٧ ، والإيناف ١٨٥ (٢٣ م) ، والتبيين ٣٤١ ، وابن يعمش ٦٩ / ٨ .

على الموضع في ليت ، وكانَّ ، ولعلَّ ، لأنَّ بدخولها تَغَيَّرَ معنى الابتداء^(١).

واخْتُفِيَ في جواز العطف وغيره من التوابع على الموضع في "أَنَّ".

المفتوحة؛ فأجازه قوم / ، ومنعه آخرون ، والأظهر جوازه^(٢).

١/٣١

فإنَّ جاء الرفع بعد ليت وأخواتها فيكون محمولا على المضمر في الخبر ، كقولك : ليت زيدا قائمٌ وعمرُو ، بالرفع مطلقا على المضمر في قائم ، وهو قبيح ، إلاَّ أنَّ يَوْءَ كَدَ فيقال : قائمٌ هو وعمرُو ، فإنه يصير حسنا^(٣).

ويجوز حذف أخبار هذه الحروف إذا دل الدليل عليها ، قالوا : «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا ، أَيْ : إِنَّ لَنَا^(٤)» ، وقالوا : «ليت شعري هل كان كذا؟» ، فحذفوا الخبر ، ولم يجي في كلامهم مظهرها ، و "هل كان كذا" في موضع مفعولي شعري ، وهو معلقٌ من العمل ، لأنَّ الشعر بمعنى العلم ، فمعلق كما يعلق العلم^(٥).

(١) انظر الجمل ٥٤ - ٥٦ .

(٢) هذا مذهب ابن جني ، واختاره ابن مالك . وذكر ابن لب أنه ظاهر كلام

الزجاجي ، وهو خلاف ما في الجمل ٥٦ ، والجمهور على المنع .

انظر التسهيل ٦٦ ، والبسيط ٨٠٤ ، وتقييد

ابن لب على بعض جمل الزجاجي ٧٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، والأصول ٢٤١/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، والنكت على الكتاب

٥١٦ ، وابن عميش ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٥) يفهم من كلام سيبويه في ٢٣٦/١ أنه يجيز أن تكون جملة الاستفهام

في موضع خبر ليت . وكذلك قال الفارسي في البصريات ٧٢٠ ، وقد

عقب على هذا الإعراب بقوله : إِنَّ هذا ليس بالسهل ، لأنه ليس فيه

ما يعود على "شعري" ، وقوى القول بإضمار الخبر وقدره "ثابت"

أورواق ، أو نحو ذلك . وانظر ابن عميش ١٠٥/١ .

وكلُّ ما كان خبرَ كان و أخواتها يجوز أن يكون خبرَ هذه الحروف،
إلا ما كان فيه معنى الاستغناء كما تقدّم. (١)

وقد تدخل " ما " على هذه الحروف فتكفُّها عن العمل فهي
اللغة / المشهورة (٢) ، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتصير ٣١/ب
هذه الحروف حروف ابتداء ، فتقول : إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَكَأَنَّما زَيْدٌ مُقِيمٌ ،
وكذلك البواقي ، ويجوز أن يقع بعدها الفعل ، فتقول : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ .

وقد تكون " ما " أيضا غيرَ كافّة ، بل تكون زائدة ، تقول : إِنَّمَا
زَيْدًا قَائِمٌ ، فتصحب زيدا بـ " إِنَّ " و " ما " زائدة .

وقد ترد " إِنْ " بمعنى " نَعَمْ " فلا تعمل ، وتدخل عليها
هاـ السكت إذا وقعت ، فتقول : إِنَّهُ . (٣)

(١) انظر ص ٥٨ .

(٢) في الجمل ٣٠٤ : " ومن العرب من يقول : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ ،
ولعلّما بـ كرا مقيمٌ ، فيلغى " ما " ، وينصب بـ " إِنْ " ، وكذلك
سائر أخواتها .

وهذا الإصـال حكاه الكسائي والـخفش . الارتشاف ١٥٨/٢ .
وانظر التمهـدة ٢١٥ ، والمـلخص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٣) ومنه قول ابن قيس الرقيات :
ويقلن شَيْبٌ قَدْ مَلَأَ كَ وَقد كَبُرَتْ فقلتُ إِنَّهُ

انظر اللـمـع ١٢٦ ، والخزانة ٢١٣/١١ .

باب كسر إنَّ وفتحها

قال أبو طي : إنَّ تكسر في كلِّ موضع اعتقب عليه الاسم والفعل ، وفتح في كلِّ موضع اختص بأحدهما . (١)

فتكسر في الابتداء ، فتقول : إنَّ زيدا قائمٌ ، لأنَّ هذا موضعٌ يصلح فيه وقوع الاسم ووقوع الفعل ، فتقول : زيد قائم ، ويقوم / زيد . ١/٣٢
وُفُتَحَ بعدها لو ، فتقول : لو أنَّ زيدا جاءني لأكرمه ، لأنَّ "لو" لا يقع بعدها إلاَّ الفعل .

وكذلك تُفُتِحُ بعدها لولا ، فتقول : لولا أنَّ زيدا عندى لفعلت كذا ، لأنَّ "لولا" لا يقع بعدها إلاَّ الاسم .

فهذا ضابطٌ في الكسر والفتح .

وقال بعضهم : كلُّ موضع يصلح للاسم فإنَّ فيه مفتوحة ؛ لأنَّ "أنَّ" وما بعدها تقدر بتقدير اسم مفرد . (٢) تقول : بلغني أنَّك منطلقٌ ،

(١) انظر الإيضاح ١٢٩ . وهذا الأصل الذي قاله الفارسي سبق إليه ابن السراج في أصوله ٢٦٢/١ . وانظر الحلل في إصلاح الخلل ١٩٥ .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك ٥٢٢/١ : " وذكر المصدر أولي من ذكر الاسم المفرد لمسلم من نحو : بِحَسْبُنَا إِنَّا بِطَاءٌ ، لأنَّ "أنَّ" فيه واقعة موقع مفرد وفتحها مستنع لامتناع قيام المصدر مقامها ، وللنوم تأويل المصدر بعد "لو" و"لولا" لزِمَ الفتح ، نحو : ﴿ ولوأنَّهم صبروا ﴾ ، ونحو : ﴿ فلولا أنَّه كان من المسيحين ﴾ . وانظر شرح ابن عقيل ٣٥١/١ . هذا وسيدكر المصنف المصدر قريباً .

كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَلَّغْنِي انْطِلَاقَكَ ، وكلُّ موضع صالح للجملة فإنَّ فيه
مكسورة . (١)

وقال آخرون : إِنَّ تكسر في مواضع الابتداء ، (٢) ، وهي سبعة :

أحدها : أَنْ تكون مبتدأة ، كقولك : إِنَّ زيدا منطلقٌ .

والثاني : إذا دخل اللام في خبرها ، كقولك : طمئت إِنَّ زيدا
لمنطلقٌ .

والثالث : إذا كانت جواباً للقسم ، كقولك : والله إِنَّ زيدا قائمٌ . (٣)

والرابع : إذا كانت / صلة لموصول ، كقوله تعالى : ب/٣٢

وَمَا تَنبَأُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ كَفَاتِهِ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ . (٤)

والخامس : أَنْ تكون بعد واو الحال ، نحو قولك : رأيت وإنَّ

صالح .

(١) انظر الفصل ٢٩٣ ، والتوطئة ٢٢٣ ، وكافية ابن الحاجب ٢٢٠ ،

والرض طوى الكافية ٣٤١/٤ .

(٢) انظر الجمل ٥٧ ، والتبصرة ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والحلل في إصلاح

الخلل ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي والبغداديون الوجهين ،

وأوجب الفراء الفتح . السمع ١٦٦/٢ ، وانظر الجمل ٥٨ .

(٤) سورة القصص ، من الآية ٧٦ .

والسادس : إذا كانت بعد القول المجرد من الظن ، كقولك :
قال زيد : **إِنَّ** عمرا منطلقاً . (١)

والسابع : إذا كانت بعد حروف الاستفتاح ، كقولك : **أَلَا** إِنَّ
زيدا منطلق .

وُفُتِحَ فيما سوى هذه المواضع .

وهذا ليس بحاصر ، والضابطان الأولان أحصر .

وتكون **أَنَّ** مع ما بعدها فاعلةً وفعولةً ومجرورةً ، لأنها مع

ما بعدها بتأويل المصدر ، تقول : بلغني أنك منطلقٌ ، و : علمت أنك

منطلقٌ ، و : عجبت من أنك منطلقٌ . **إِلَّا** إذا كانت بمعنى **لَعَلَّ** فإنها

لا يحكم على موضعها بشيء ، ولا تكون في تأويل المصدر ، بل تكون مع ما

بعدها في تأويل جملة ، **كَانَ** / المكسورة ، قال الله تعالى : ١/٢٢

﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ، قال الخليل :

(١) قُدِّمَ بالمجرد من الظن ، لأنَّ للعرب في التي بعد القول الذي

يصحبه اعتقاد ثلاث لغات ، منهم مَنْ يفتحها مطلقاً ، ومنهم

مَنْ يكسرها مطلقاً ، ومنهم مَنْ يفتحها بشروط . انظر البسيط

٠٨١٨

(٢) سورة الأنعام ، من الآية ١٠٩ .

وفتح الهمزة قراءة نافع ، وفاصم في رواية حفص ، وحمزة ،

معناها لعلها ، وحَكُوْا من العرب : " ابتِ السَّوْقَ أَنْتَ تشتري
لنا سَوِيْقًا " ، أي : لَعَلَّكَ (١) .

=== والكسائي ، وابن عامر ، والأفمش . وقرأ مجاهد ، وابن كثير ،
وأبو عمرو بكسر الهمزة . ومن أبي بكر الوجهان . انظر : السبعة
٢٦٥ ، وإعراب النحاس ٩٠/٢ ، والكشف ٤٤٤/١ . وهي
في قراءة أبيّ " لَعَلَّهَا " . معاني الفراء ٣٥٠/١ .

(١) انظر الكتاب ١٢٣/٣ ، ومعاني الأفخش ٢٨٥ ، والأصول
٢٧١/١ ، ومشكل إعراب القرآن لحكي ٢٦٥/١ ، وابن يعيش

باب إِنَّ وَأَنْ الخفيفة (١)

إِنَّ المكسورة الخفيفة لها أربعة مواضع :

تكون مخففة من " إِنَّ " الشددة ، وإذا خففت جاز إلحاقها ، وهو الأحسن ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ولا يسد معها من اللام ، فرقا بينها وبين إِنَّ النافية ، تقول : إِنَّ زيدا قائمٌ ، وإِنَّ كان (٢) زيد لقائنا .

وجاز إعمالها ، وهو قليل ، تقول : إِنَّ زيدا قائمٌ (٣) وتكون مع الإعمال مخففة في إدخال اللام وحذفها .

الثاني : أَنْ تكون نافية بمعنى " لا " ، تقول : إِنَّ زيدا قائمٌ (٤)

(١) انظر الكتاب ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، والمقتضب ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، والأصول ٢٣٦/١ - ٢٣٨ ، والتهصرة ٤٥٦ .

(٢) يرى جمهور البصريين أَنَّ الفعل إذا وليها لزم كونه من النواسخ كما مثل المصنف هنا . وأجاز الكوفيون والأخفش دخولها على الفعل مائة . انظر التوطئة ٢١٨ ، وابن يعيش ٧٢/٨ ، والرضي على الكافية ٣٦٦/٤ ، والمغني ٣٧ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيون إلى أَنَّها لا تعمل . انظر الإنصاف ١٩٥ (م ٢٤) والتبيين ٣٤٧ ، والرضي على الكافية ٣٦٥/٤ - ٣٦٦ .

(٤) جرى المصنف في رفع الخبر على مذهب سيبويه والفراء . وأجاز البرد والكسائي نصب الخبر بعدها على التشبيه بـ " ليس " . انظر الكتاب ١٥٢/٣ ، والمقتضب ٣٥٩/٢ ، والأصول ٢٣٥/١ - ٢٣٦ ، والتهصرة ٤٥٩ ، والمغني ٣٥ .

بمعنى : ما زيدٌ قائمٌ / قال الله تعالى : * إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ * . (١)

الثالث : أَنْ تكون شرطاً ، تقول : إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو .

الرابع : أَنْ تكون زائدة ، وموضع زيادتها بعد * ما * النافية ، تقول : ما إِنْ زيدٌ قائمٌ ، أي : ما زيدٌ قائمٌ . (٢)

وَأَمَّا أَنْ الْفَتْوحَةُ فلها أيضا أربعة مواضع :

أحدها : أَنْ تكون مخففة من * أَنْ * الشددة ، وإذا خففت جاز إلغاؤه ، وهو الأحسن ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، إِلَّا أَنْ الفعل إذا وقع بعدها فُصل بينه وبينها - إِنْ كان متصرفا - بالسين ، وسوف ، وقد ، في الإيجاب ، وبـ * لا * في النفي .

تقول إذا وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ : علمت أَنْ زيدٌ منطلقٌ ، فتكون عاطلة

في المعنى دون اللفظ ، فيكون اسمها محذوفاً والجلة في موضع الخبر .

وهذا الفرق بين * إِنْ * المكسورة إذا ألغيت وبين * أَنْ * / ١/٣٤
الفتوحة إذا ألغيت ، فَإِنَّ * إِنْ * المكسورة إذا ألغيت لا تعمل في اللفظ ولا في المعنى ، و * أَنْ * الفتوحة إذا ألغيت تعمل في

(١) سورة الطك ، من الآية ٢٠ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنها بمعنى * ما * جاءت

لتأكيد النفي . الإنصاف ٦٣٦ (٨٩ م) .

المعنى وإن لم تعمل في اللفظ . (١)

وتقول إذا وليتها الأفعال : قد طمت أن قد ذهب صرو، وأن سيذهب ، وأن سوف يذهب ، وأن لا يذهب . فاستُها أيضا محذوف ، والأفعال في موضع خبرها .

وإذا أُعِلَّت جرت مجرى المفتوحة المشددة ، تقول : طمت أن نداء قائم ، كما تقول : أن نداء قائم .

والثاني : أن يقع بعدها الفعل ، وتكون معه بتأويل المصدر ، وتنصبه إن كان مضارعا ، تقول : أرجو أن تقوم .

والفرق بين هذه و«أن» المخففة الطغاة أن تلك تقع بعدها الجملتان، الاسمية والفعلية ، وهذه لا يقع بعدها إلا الفعل .

والمخففة يلزمها الفعل بالحروف الأربعة ، وهذه لا يلزمها والمخففة تعمل فيها / أفعال التحقيق ، نحو : طمت وتَحَقَّقْتُ ، وهذه تعمل فيها أفعال الطمع والخوف ، تقول في الناصبة للفعل :
ب/٣٤

(١) أجاز سيبويه أن تكون طغاة لفظا وتقديرا كالمكسورة . التوطئة

٠٢١٩ . وانظر الكتاب ١٦٥/٣ - ١٦٦ .

هذا ومذهب جمهور الكوفيين أنها لا تعمل ، وذكر الفراء إعمالها في المكتن . انظر ابن يعيش ٧٤/٨ ، والارتشاف ١٥١/٢ - ١٥٢ والمغنى ٤٧ ، والجمع ١٨٤/٢ .

أرجو أن تقوم ، وفي المخففة : طمت أن ستقوم^(١) .

والثالث : أن تكون غسيرا ، بمعنى : أي ، قال الله تعالى :
* وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ اشْؤُوا *^(٢) ، معناه : أي اشوا .

والرابع : أن تكون زائدة . ومواقع زيادتها بعد " لَمَّا " وكاف التشبيه ، وقبل " لو " و " لا " ، قال تعالى : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ^(٣) *
أي : * فَلَمَّا^(٤) جَاءَ ، * وَالْوَأَسْتَقْتُوا^(٥) * ، * وَمَا لَنَا إِلَّا نُقَاتِلَ^(٦) * .

(١) انظر التنصرة ٤٦٢ - ٤٦٤ ، وابن جني ٢٢٧/٨ .

(٢) سورة " ص " ، من الآية ٠٦ .

وذكر الصيرى أن هذا الوجه في " أن " تفرد به البصريون ،
وسموها " أن " التي للعبارة ، ولم يعرفه الكوفيون ، " وأن " في
الآية عندهم في موضع نصب ، بتقدير : بأن اشوا ، أي :

انطلقوا بالشيء . التنصرة ٤٦٦ ، وانظر معاني الفراء ٣٩٩/٢ ،
والمغني ٠٤٧ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية ٠٩٦ .

(٤) في النسخة : " وَلَمَّا " .

(٥) سورة الجن ، من الآية ٠١٦ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية ٠٢٤٦ .

هذا وذهب الأخفش إلى أنها تنصب المضارع وهي زائدة ، وجعل
من ذلك هذه الآية ، وقال غيره هي في ذلك مصدرية .

انظر معاني الأخفش ١٨٠ ، والتهبان للعكبري ١٩٦ - ١٩٧ ،
والمغني ٠٥١ .

وقال الشاعر: (١)

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعَطُّوْا إِلَيَّ وَارِفِ (٢) السَّلَمِ

فمن رواه بجرّ ظبيّة، أراد : كظبيّة فزاد "أَنَّ".

(١) نسب البيت إلى غير شاعر، ورجّح ابن بري أنّه لعليّ بن أرقم
المشكوك. انظر الخزانة ٤١٣/١٠ - ٤١٤.
وصدّره :

وَمَا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ

والبيت في الكتاب ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والأصول ٢٤٥/١ ،
وسر الصناعة ٦٨٣ ، والتبصرة ٢٠٨ ، وغير ذلك.
ويروى أيضا برفع " ظبيّة " ، ونصبها . انظر الكامل للمبرد ١١١ -
١١٢ ، والنخسف ١٢٨/٣ - ١٢٩ ، والخزانة ٤١١/١٠ - ٤١٣ .
(٢) كذا في النسخة ، بالفاء ، ومعناه : ناضر شديد الخضرة ، وقد روى
- كما في الخزانة ٤١٦/١٠ - : ناضر السَّلَم . والرواية المشهورة
" وارق " بالقاف .
وانظر اللسان (ورف ، قسم) .

باب " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس "

اعلم أنَّ أهل الحجاز يعطون " ما " صل " ليس " ، لأنَّها
أشبهتها في أنَّها للتَّفي كما أنَّ ليس للتَّفي ، وأنَّها لنفي الحال كما
أنَّ ليس كذلك / ، وأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنَّ ليس
كذلك .

فلَمَّا أشبهتها من هذه الأوجه أعطوها صلَّها ، فرفعوا بها
المبتدأ ونصبوا الخبر ^(١) ، كما تعمل ليس . ولعطاها صل ليس ثلاثة
شروط :

أحدها : أن يتقدم اسمها على خبرها . ^(٢)
والثاني : ألاَّ يفصل بينها وبين اسمها بشيء غير الظرف
والمجرور .

(١) يرى الكوفيون أنَّها لا تعمل في الخبر ، بل هو منصوب بحذف حرف
الخفي .

انظر الإنصاف ١٦٥ (١٩م) ، والتبيين ٣٢٤ ، وابن يعيش
٥١٠٨/١

(٢) في التسهيل ٥٧ : " وقد تعمل متوسطا خبرها ، ووجهاً بـ " إلا " ،
وفاً لسبويه في الأول ، وليونس في الثاني " .
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٠٩/١ - ٥١١ ، وشرح الكافية
الشافعية ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٥٩٥/١ ،
والرضي على الكافية ١٨٢/٢ ، والجنى ٣٢٥ .

واختطفوا في [غير] (١) الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل به ؟ .

والثالث : ألا يدخل على الخبر " إلا " .

فإن انخرم شرط من هذه الثلاثة (٢) بطلَ قَلْبُها ، وارْتَضَعَ ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتوافقت اللفتان ، الحجازية والتسمية ، فإن بني تميم لا يعطونها بحال ، وهو القياس ؛ لأنَّ الحرف إذا دخل على الاسم وعلى الفعل فتحته ألاَّ يعمل شيئاً ، وإنَّما يعمل الذي يدخل على أحدهما . (٣)

(١) تكملة يستقيم بها السياق ، إذ لا أعلم خلافاً بين النحويين في الفصل بمفعول الخبرين " ما " واسمها إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً ، يقول أبو حيان في الارتشاف ١٠٤ / ٢ : " فإنَّ تَوَسَّطَ المفعول الذي للخبر بين " ما " والعرفوع ، وهو ظرف أو مجرور جازنحو : ما اليوم زيدٌ ذاهباً ، وما بسيف زيدٌ ضارباً . أو غيرها نحو : ما طعامك زيدٌ أكلاً لم يجز ، خلافاً لابن كيسان ، فإنه يجيز نصبه " . وانظر الجنى ٣٢٩ .

(٢) لم يشترط المصنف عدم الفصل بينها حين اسمها به " إن " الزائدة . ولعلَّه وافق الكوفيين الذين لم يأخذوا بهذا الشرط وزعموا أنَّها النافية جيء بها بعد " ما " تأكيداً ، فأجازوا النصب معها . وقد ردَّ ابن مالك عليهم ذلك في شرحه على التسهيل ٥٠٧ / ١ ، وانظر الرضي على الكافية ١٨٥ / ٢ - ١٨٦ ، والارتشاف ١٠٥ / ٢ ، ورأي الكوفيين في الإنصاف ٦٣٦ (٨٩م) . وراجع الكتاب ١٥٣ / ٣ ، وشرح المقدمة المحسَّنة ٢٧٧ ، وأسرار العربية ١٤٥ ، والمقرب ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣١ ، واللمح ٢٦٦ ، وصف الساني ٣٧٨ ، والجنى ٣٢٨ .

(٣) انظر الكتاب ٥٧ / ١ ، والأصول ٩٧ / ١ ، والخصائص ١٢٥ / ١ ، ١٦٧ ، وأسرار العربية ١٤٤ - ١٤٥ .

فَإِنْ قَلَّتْ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، و : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، رفعت عند
الجميع (١) ، لعدم الشرائط .

/ وتقول في الحجازية : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وبها نزل القرآن ، ٣٥/ب
قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) . وتقول في التميمية : مَا زَيْدٌ
قَائِمٌ .

وتدخل الباء في خبر الحجازية باغراق ، فتقول : مَا زَيْدٌ
بِقَائِمٍ . وفي دخولها في خبر المبتدأ مع التميمية خلاف . (٣)

(١) انظر ما نقل عن التسهيل قريباً ، عند الشرطين الأول
والثالث .

(٢) سورة يوسف ، من الآية ٣١ .

(٣) منعه الفارسي ، وتبعه الزمخشري . وهو مذهب الكوفيين .
البخداديات ٢٨٤ ، والفصل ٨٢ . وقال ابن يعيش بعد أن
ذكر ما ذهب إليه الزمخشري هنا : " يريد أن ما بعد (ما)
التسمية مبتدأ وخبر ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ . وهذا
فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين ، وليس بسديد ، وذلك لأن الباء
إن كان أصل دخولها على (ليس) و (ما) محولة عليهم
لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك ،
وإن كانت دخلت في خبر " ما " بإزاء اللام في خبره ، فإن التميمية
والحجازية في ذلك سواء " . شرح الفصل ١١٦/٢ .
وانظر شرح الكافية الشافية ٤٣٥-٤٣٩ ، والجنى ١١٥ ، وشرح ابن
عقيل ٣٠٩/١ . هذا وقد نسب أبوحيان في الارتشاف ١١٢/٢ هذا
المذهب إلى ابن السراج أيضاً ، ولم أجده في أصوله ١٢٣/١-١٢٥ ،
فلعله في مكان آخر .

فإن مَطَفَتَ طى الخبر المجرور خبراً آخر جاز فيه الجر والنصب :
الجر طى اللفظ ، والنصب طى الموضع ، تقول : ما زيدٌ بجبان ولا بهيلى ،
بالجر طى اللفظ ، ولا بهيلاً ، بالنصب طى الموضع ، لأنَّه فى موضع
نصب .

وإن جَوَّزْنَا دخولَ الباء طى التسمية ، جاز الرفع طى الموضع
إن جعلناها تسميةً ، فتقول : ولا بهيلى ، أو طى خبر مبتدأ محذوف
إن جعلناها حجازية ، أى : هو بهيلى .

فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب لم يجز إلا الرفع
لا غير ، كقولك : ما زيدٌ بقائمٍ بل ^(١) قائمٌ ، بالرفع لا غير .
/ وكذلك إن كان بلا " باء " ، كقولك : ما زيدٌ قائماً بل قائمٌ . ١/٣٦
هذا إذا كان المعطوف للأول .

فإن كان بعد المعطوف اسم هو من سبب الأول ، ومعنى سبب
الأول أن يكون فيه ضمير يعود إلى الأول ، جاز في المعطوف طى المجرور
الجر ، والنصب ، والرفع . تقول : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قائمٍ أبوه ، بالجر
مطفاً طى لفظ قائم ، وأبوه فاعل بقائم ، ولا قائمٌ ، بالنصب مطفاً طى الموضع ،
وأبوه أيضاً فاعل ، ولا قائمٌ أبوه ، بالرفع ، ويكون أبوه مبتدأ وقائمٌ خبرٌ
مقدم ، والجملة معطوفة طى : ما زيد بقائمٍ ، ويجوز أن يكون قائمٌ ، بالرفع
مطفاً طى موضع بقائم ، إن جعلناها تسميةً وأجزنا دخولَ الباء طى الخبر
فى التسمية .

(١) عنده فى الهاش ، ويخط مغاير " حرف إضراب " .

فإن قَدَّمتَ السَّبَبَ وأَخَرْتَ الْخَبَرَ جاز النصب، والرفع، ولم يجز
الجَر، فتقول : ما زَيْدٌ بِقَاتِمٍ وَلَا / أبوه قَاعِدًا، فيكون أبوه مرفوعاً ٣٦/ب
" ما " وقاعدا منصوباً بها، كأنك قلت : وما أبوه قاعدا . ويجوز :
ولا أبوه قاعداً، بالرفع، على " أن يكون أبوه مبتدأ، وقاعداً خبره، والجملة
معطوفة على الجملة .

وإن كان بعد المعطوف أجنيئاً لم يجز إلا الرفع لا خبر، تقول :
ما زَيْدٌ بِقَاتِمٍ وَلَا قَاعِدٌ عمرو، بالرفع فيكون قاعداً خبراً مقدماً، وعمرو
مبتدأ .

فإن تَقَدَّمَ الأَجْنِيئُ جاز الرفع والنصب، الرفع على المبتدأ والخبر،
والنصب على خبر " ما " تقول : ما زَيْدٌ بِقَاتِمٍ وَلَا عمرو قَاعِدٌ، وقاعداً .
و " لا " المشبهة بليس تجرى مجرى " ما " في جميع ما ذكرنا،
إلا أنها لا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين (١)، كقولك : لا رجلٌ في
الدار .

(١) أجاز ابن جنى، وابن الشجرى إعمالها في المعرفة . ووافقهما ابن
مالك .

انظر الأمامي الشجرية ٢٨٢/١، والتسهيل ٥٧، وشرحه لابن مالك
٥١٥/١، والارتشاف ١١٠/٢، والمغني ٣١٦ .

وَعَمَلٌ " لا " عمل ليس قليل ^(١) ، لَأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 «ليس» أَقْلَ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي بَيْنَ " ما " وليس ، لَأَنَّ " ما " / و " ليس " ١/٣٧
 كلاهما لنفي الحال ، و " لا " ليست لنفي الحال ، فلم يشتبه إلا في
 النفي والدخول على المبتدأ والخبر . وقد جاءَ عَطْفُهَا عَمَلٌ ليس في قول
 الشاعر: ^(٢)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

-
- (١) منع الاختصاص ذلك ، وإليه ذهب الرضي . انظر ابن يعيش ١/١٠٩ ،
 والرضي على الكافية ٢٩٣/١ ، والجنى ٣٠١ .
- (٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي . كما في سيبويه ١/٥٨ ،
 ٢/٢٩٦ ، والأصول ١/٩٦ ، والتهمة ٣٩١ ، والألماني الشجرية
 ١/٢٨٢ ، وابن يعيش ١/١٠٩ ، وشرح الحاشية للمرزوقي ٥٠٦ ،
 والخزانة ١/٤٦٧ - ٤٧٤ .

باب المنصوبات

وهي نوعان : مفعول ، وشبه المفعول .

فالمفعولات خمسة : مفعول مطلق ، وهو المصدر ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه .

والشبه المفعول أيضا خمسة : الحال ، والتعريض ، والاستثناء ، وخبر كان ، واسم إنَّ ، وقد مضى .

*

باب المفعول المطلق وهو المصدر

اعلم أنَّ المصدرَ لَمَّا اشتقَّ منه الفعل ^(١) تعدَّى إليه فنصبه ،
/ متعديا كان الفعل إلى مفعول به ، أو غير متعدٍّ إليه ، وذلك لقوة ٣٧/ب
يُؤَلِّتُ عليه ، لأنَّه من لفظه ، فيعمل فيه على ثلاثة أنواع : بهم ، ومعدود ،
ومختص .

فالبهم : النكرة إذا كانت غير مضافة ، ولا موصوفة ، ولا محدودة
بالحال ، وذلك قولك : ضربتُ ضربًا .

والمعدود : ما فيه تاء التانيث ، كقولك : ضربت ضربتين ،
وضربات .

(١) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدرَ شتق من
الفعل . انظر الإيضاح في ظل النحو ٥٦ ، وأسرار العربية (١٧) ،
والإنصاف ٢٣٥ (٢٨٨) ، والتبيين ١٤٣ ، وابن يعيش ١/ ١١٠ .

والمختص : المعرفة كقولك : ضربت الضرب .
والنكسرة الموصوفة كقولك : ضربت ضرباً شديداً .
والنكسرة المضافة كقولك : ضربت ضرباً معاقبةً ، وضرب
محبة .

وفائدة الصهم التأكيد . وفائدة المختص بيان النوع . وفائدة
المعدود عدد المرات .

ولا يكون المصدر أبداً إلا من لفظ الفعل ، وجارياً عليه ، إلا أن
يكون نحوه فقد / لا يشترط أن يكون من لفظه ، كقولك : رجس
القهرى ^(١) ، لأنه نوع من الرجوع ، و : اشتعل القمّاء ^(٢) ، لأنه
نوع من الاشتعال . ^(٣)

-
- (١) القهرى : هو الشيء إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى
جهة شبه . اللسان (قهر) .
(٢) اشتعل القمّاء : هو أن يرد الكساء من قبل يمنة على يده اليسرى
وعاتقه الأيسر ، ثم يرد . ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن .
فيخطيهما جميعاً . اللسان (صم) .
(٣) ما ذهب إليه المصنف هنا هو مذهب سيهويه ، وعليه الأكثر .
انظر الكتاب ٣٥/١ ، والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ، واللمع ١٣٢ . وذهب
البرد إلى أنه صفة لمصدر محذوف ، أي : الرجوع القهرى ، وينسب
هذا إلى ابن السراج أيضاً ، ومذهب أكثر الكوفيين أنه منصوب بفعل
شتق من لفظه ، كأنه قيل : تقهر القهرى .
انظر الأصول ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٧٦ ، وابن يعيش ١١٢/١ ،
والرض على الكافية ٢٩٩/١-٣٠٠ .

وإن جاء بمعناه ، كقولك : قَعَدَ جلوسًا ، فمذهب سيمويه أَنَّ
جلوسًا منصوب بفعل من لفظه ، دلَّ عليه قعد ، كأنَّه قال : قعد جلس
جلوسًا . (١)

ومذهب غيره أَنَّ العامل فيه " قعد " لَأَنَّهُ في معناه . (٢)

[وقوع غير المصدر وقع المصدر]

وقد يوضع موضع المصدر ما ليس مصدرًا ، إما لَأَنَّهُ يضاف إليه ،
كقولك : ضربته كلَّ الضرب ، أو : بعضَ الضرب .
وإما لَأَنَّهُ عدد له ، كقولك : ضربته عشرين ضربة .

(١) انظر ابن يعيش ١١٢/١ ، والرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

هذا وفي الكتاب ٨٢/٤ ، " . . . وشل هذه الأشياء " : يدعه
تركًا ، لأنَّ معنى يدع ويترك واحد " . فظاهره نصبه بالمذكور
لَأَنَّهُ بمعناه .

(٢) هذا مذهب جماعة ، منهم المازني ، والسيرافي ، ونسبه
الرضي إلى المبرد أيضا ، وظاهر كلامه في مقتضبه أَنَّهُ يجيـز
الوجهين ، قال في ٧٣/١ - ٧٤ " وأطم أَنَّ الفعلين إذا اتفقا
في المعنى جاز أن يحملَ مصدر أحدهما على الآخر ، لأنَّ الفعل
الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . وذلك نحو قولك :
أنا أَرَدُكَ تركًا شديدًا . . . " . ففي هذا جواز أن يحملَ نصب المصدر
على الفعل المذكور وجواز أن يحملَ على فعل محذوف . وانظر
ابن يعيش ١١٢/١ ، والرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

وإِذَا لَا تَهْ أَلَهُ ، كقولك : ضربته سوطاً .
 وإِذَا لَا تَهْ وصف له ، قولك : ضربته طويلاً . إِنْ جعلته للضرب ، وَإِنْ
 جعلته للزمان كان ظرفاً .
 وَإِذَا لَا تَهْ موصوفٌ به ، أو إشارة إليه ، كقولك : ضربته ذلك
 الضرب .

فكُلٌّ ، وبعضُ ، وعشرون ، وسوطٌ ، وطويلٌ ، وذلك صادرٌ ، / لِمَا ب/٣٨
 ذكرنا .

واعلم أَنَّ المصدرَ لا يثنى ولا يجمع ؛ لِأَنَّهُ يدل على الجنس ،
 والجنس لا يثنى ولا يجمع ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ محدوداً بالهاءِ ، كضربتهِ
 وقوةِ ، أو تختلف أنوعه كالعلوم ^(١) والأشغال ، فَإِنَّهُ يجوز تثنيته
 وجمعه . (٢)

(١) العلوم : جمع حِلْمٍ ، بالكسر : الاثناة والعقل ، وجمع أَيْضاً على
 أحلام . اللسان (حلم) .

(٢) انظر الجمل ٣٢-٣٣ ، واللمع ١٣٢ . وراجع الكتاب ٣ / ٤٠١ ، ٦١٩ .

باب المفعول به

اعلم أَنَّ الأفعالَ طينَ ضربين : لازم، ومتعد .
فاللّازم ما له فاعل فقط ، وينصب مع ذلك المصدرَ ، والظرفين ،
والفعلَ له ، والفعلَ معه ، والحالَ ، والتَّمييزَ ، والاستثناءَ . ولا يَتعدى
إلى مفعول به إلَّا بعدَّ . والمتعدّي هو الهمزة ، والتضعيفُ ، وحسْرُ
الجر ، تقول في « قام زيد » إذا عدَّيته بالهمزة : أقمتُ زيدا ، وإذا عدَّيته
بحرف الجر : قام عمرو إلى زيد . وفي « فرح زيد » إذا عدَّيته بالتضعيف :
فرحتُ زيدا .

والمتعدّي [ما] ^(١) جاوز الفاعل ، والنصوباتِ الثمانية

إِنْ ذكرت معه ، / أو بعضها . ١/٣٩

وهو ينقسم إلى ما يَتعدى إلى واحد ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة .
فالتعدّي إلى واحد ضربت وبابه ، وهو كلُّ فعلٍ يطلب مفعولا واحدا
فقط .

[ما يَتعدى إلى مفعولين]

والتعدّي إلى اثنين ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما يجوز فيه الاختصار طينَ أحدِ مفعوليه دون الآخر .

والثاني : ما لا يجوز الاختصار فيه على أحدهما .

(١) غير واضحة في النسخة .

فالذي يجوز الاقتصار فيه على أحدهما ينقسم إلى قسمين :
أحدهما : ما هو في الأصل متعمد إليهما بنفسه ، ككسوت ، وأعطيت ،
وما أشبه ذلك ما يطلب مفعولين .

والثاني : ما هو في الأصل متعمد إلى أحدهما بنفسه وإلى الثاني
بحرف جر ثم حذف الجر منه اتساعا ، كقولك : اخترت الرجال زيدا ،
واستغفرت الله ذنبي ، وأمرتُك الخير^(١) ، أي : من الرجال ، و من
ذنبي ، وبالحير ، إلاَّ أنَّه حذف حرف الجر . والحذف في / مثل ٣٩/ ب
هذا لا يجوز قياسا ، وإِنَّمَا يقتصر فيه على السماع .^(٢)

وهذان القسمان يجوز فيهما الاقتصار على أحدهما دون الآخر ،
تقول : كسوت زيدا ، وتسكت ، و : كسوت ثوبا ، وتسكت . وكذلك
البواقي .

(١) هذه العبارة جزء من بيت ينسب إلى عمرو بن معد يكرب ، وغير واحدٍ
من الشعراء . وهو بتمامه :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْتُ مَا أُمِرْتُ بِهِ

فقد تركتُك ذاك مال وذا نَشَب

وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والأصول ١٢٨/١ ، والجمل ٢٨ ،

والأُمالي الشجرية ٣٦٥/١ ، وابن عميش ٥٠/٨ ، وغيرها .

والنَّشَبُ : هو المال الثابت كالضياح ونحوها .

(٢) انظر الكتاب ٣٨/١ ، والأصول ١٨٠/١ .

وبالجملة كلُّ ما يتعدَّى إلى فعولين والاول منها غير الثاني ،
يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر .

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى فعولين ولا يجوز الاختصار
على أحدهما دون الآخر ، وهو الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .
وهي : ظننت ، إذا لم ترد بها معنى : انتهت ، وحسبت ، وعلت ، وعلمت
إذا لم ترد بها معنى : عرفت ، ووجدت ، بمعنى : علمت ، وزعمت ، بمعنى :
اعتقدت ، ورأيت بمعنى : علمت .

فهذه الأفعال وما بمعناها تنصب فعولين ، ولا يجوز الاختصار
على أحدهما دون الآخر ، تقول : ظننت زيداً قائماً ، و : علمت / زيداً
أخاك . وكذلك البواقى .

ويجوز أن يقع موقع الفعل الثاني من هذه الأفعال كلُّ
ما يجوز وقوعه موقع خبر " كان " و " إِنَّ " من المفردات ، والجملة ،
والظروف ، والمجرورات .

*

[الإلغاء والتعليق]

وهذه الأفعال الأصل فيها تقديمها على الفعولين . ويجوز
توسيطها ، وتأخيرها .

فإذا تقدّمت على الفعولين نصبتها لا غير^(١) . وإذا توسّطت

(١) انظر الجمل ٢٩ ، واللمع ١٣٦ ، والتبصرة ١١٣ ، وأسرار
العربية ١٦٠ . وأجاز الكوفيون ، والأخفش ، وابن الطراوة إلغاء
المتقدّم . الجمع ٢٢٩/٢ .

بينهما ، أو تأخرت جازإعمالها ، وإلغاؤها ، تقول : زيدا ظننت منطلقاً ،
إذا أُعِلت ، وزيدٌ ظننت منطلقٌ ، إذا أُلغيت ، ترفع زيدا بالابتداء ،
ومنطلقٌ خبره ، وظننت مفعولٌ ، كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ في ظني ،
وكذلك تقول في التأخير : زيدا منطلقاً ظننت ، إذا أُعِلت ، وزيدٌ
منطلقٌ ظننت ، إذا أُلغيت . (١)

فإن تقدمت هذه الأفعال ووقع بعدها لامُ الابتداء ، أو ماله
صدر الكلام ، كـ " ما " النافية ، والاستفهام / طَقَّتْهَا (٢) من العمل . ٤٠ ب
ومعنى التعليق : ألاَّ تعملَ في اللفظ وتعملَ في الموضع .
ومعنى الإلغاء : ألاَّ تعملَ في اللفظ ولا في الموضع .

تقول في التعليق : ظننت لزيدٌ منطلقٌ ، و : طمت هل زيدٌ
قائمٌ ؟ وحسبت ما زيدٌ قائمٌ .

ولا يُعَلَّقُ من العمل من الأفعال إلاَّ الداخلة على الابتداء والخبر .
فإنَّ لهذه الأفعال ثلاثة أحوال :

العمل إذا تقدمت ، والتعليق إن وقع بعدها ماله صدر الكلام ،
والإلغاء إن توسَّطت ، أو تأخرت .

- (١) الإلغاء مع التأخير أقوى . الكتاب ١١٩/١ ، والأصول ١/١٨١ ،
وأسرار العربية ١٦٢ .
ونذهب إلاَّ خفش إلى أنَّه على سبيل اللزوم ، واختاره ابن أبي الربيع .
الجمع ٢٢٨/٢ .
(٢) عنده في الهامش : " أي : مَنَعَتْهَا " .

[مايتعدى إلى ثلاثة مفعولات]

والقسم الثالث : المتعدّي إلى ثلاثة ، وهو : أَطَمَ . وأرى ،
المنقولتان من بركم ورأى ، المتعدّيتان إلى مفعولين ، وَأَنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وَأَخْبَرَ ،
وغيره ، وحدّث .

وهذه الأفعال الخمسة الأصل فيها أَنْ تتعدّى إلى مفعول
واحد بنفسها ، وإلى الاثنين الباقيين بحرف جرّ ، فتقول : نَبَأَنِي زَيْدٌ
من صرو بكذا ، وقد جاء في القرآن معدّي / إلى واحد ، قال تعالى : ١/٤١
نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ * (١)

هذا هو الأصل فيها ، إِلَّا أَنَّهَا قدّيت إلى ثلاثة حملاً على أَطَمَ ؛
لأنّها في معناها ، لأنّ الإنباء والإخبار إعلام .

وأطم أنّ من النحويين مَنْ لا يجيز الاقتصار على واحد من الثلاثة
دون الاثنين الباقيين . ومنهم مَنْ أجاز الاقتصار على الأول منهما دون
الاثنين ، وعلى الاثنين دون الأول ، فيجيز : أَطَمْتُ زَيْدًا ، وَأَطَمْتُ عَصْرًا
قائلاً . (٢)

(١) سورة التحريم ، من الآية الثالثة .

(٢) في الكتاب ١/٤١ : * هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى
ثلاثة مفعولين ولا يجوز أَنْ تقتصر على مفعول منهم واحد دون
الثلاثة . . . *

مِنْ النحويين مَنْ أجراه على ظاهره فمنع الاقتصار على أحدهما ، وهو
مذهب ابن الباز ، وابن خروف ، وابن عصفور ، ومنهم من ذكر أنّ
مراداً منجوبه أنّه لا يَحْمَنُ ، لا أنّه لا يجوز ، وهو قول السيرافي في
شرحه على الكتاب ١/٢٩٢ .

ولا يجوز الاقتصار على الأول والثاني دون الثالث بإجماع ، فلا يجوز : أعطت زيدا مراً ، وتسكت .

وجميع الأفعال المتعدية إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة يجوز أن يُقتصر على الفاعل دونها ، فتقول : شربت ، وكسوت ، وعلمت ، وأعطت ، ولا تذكر مفعولاً .

== هذا وقد أجاز حذف الأول ، أو الآخرين كثير منهم ابن كيسان ، وابن السراج ، وخطاب ، وابن مالك ، وابن أبي الربيع . ونسبه السيوطي إلى المبرد أيضاً ، وهو خلاف ما في المقتضب ١٢٢/٣ حيث ذكر المبرد أنه لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض .

ونذهب الجرميُّ إلى جواز حذف الآخرين فقط ، كما ذهب الشلويني إلى جواز حذف الأول فقط .

انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤ ، وابن يعيش ٦٨/٧ ، والتوطئة ١٩٥ ، والمقرب ١٣٥ ، والرض على الكافية ١٤٥/٤ ، والبسيط ٤٥٠ ، والهمع ٢٥٠/٢ ، وابن كيسان النحوي ١٨٥-١٨٦ .

باب المفعول في

وهو الظرف من الزمان ، والظرف من المكان .

والظرف صارة / من اسم زمان ، أو مكان منصوب مقدّر به " في " (١) ب
فإن ظهرت " في " كان مجروراً ، ولم يسمَ ظرفاً عند النحويين إلاّ تجوّزاً .
واعلم أنّ ظروف الزمان تنقسم إلى مبهمة ، ومعدودة ، ومختصة .
وثلاثها ينصبها الفعل المتعدّي ، وغير المتعدّي ، وما يعمل عمل الفعل ،
وما فيه راحة من روائع الفعل .

فالسهم نحو : زمان ، وحين ، ووقت ، وما أشبه ذلك .

والمعدود نحو : يوم ، وليلة ، ويومين ، وليلتين .

والمختصّ : ما كان معرفة ، نحو : اليوم ، والليلة ، أو نكرة موصوفة ،
نحو : يوماً طويلاً ، وليلة قصيرة .

ومنهم من قال : المختصّ : ما كان جواباً لمتن ، والمعدود :

ما كان جواباً لكم ، والسهم ما عداهما ، تقول : متى قديمت ؟ ، فيقول :
اليوم ، وتقول : كم سرت ؟ فيقول : يومين . (١)

و من الظروف ما يصلح أن يكون جواباً لمتن وجواباً لكم ، نحو :

الشتاء / ، والصيف ، فيجوز أن تقول في جواب متى سرت ؟ : (٢)
الشتاء ، والصيف ، وفي جواب كم سرت ؟ . (١)

(١) انظر التوطئة ١٩٨ .

(٢) انظر الإيضاح ١٧٩ .

ثم اطمأنَّ ظروفَ الزمان منها منصرفة متصرفة، ومعنى منصرفة التي يدخل التنوين فيها، ومعنى المتصرفة التي يجوز زوالها عن الظرفية، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً، تقول : أمجيني اليوم، وشاهدت اليوم، وعجبت من اليوم . فمثال المنصرفة المتصرفة : يوم، وليلة، وساعة. ومنها لا منصرفة ولا متصرفة، وهي ما لا يدخله التنوين، ولا يكون أبداً إلا منصوباً على الظرف، وذلك نحو : سحر، إذا أردت سحر يوم بعينه .

ومنها منصرفة غير متصرفة، وهي ما لزم الظرفية، ويدخله التنوين، وذلك نحو : سحرًا، إذا أردت ليوم بعينه، وكُرًا، وعشاءً، وعشيّةً لا تكون أبداً إلا ظرفاً. (١)

ومنها متصرفة غير منصرفة، وهي ما لا / يدخله التنوين، وينقل ٤٢/ب من الظرفية فيرفع ويجر، وذلك فُدوةً، ومُكرَةً، إذا أردت بهما فُدوةً يوم بعينه ومُكرَةً .

وأما ظروف المكان فتتنقسم أيضاً إلى : جهة، ومختصة، ومعدودة. فالصهم : ماله اسم بالإضافة إلى غيره، نحو : أمامك، وخلفك. وكذلك جميع الجهات الست .

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٥-٢٢٦، والاصول ١/١٩٢ .
وحكى سيبويه في ٣/٢٩٤ عن بعض العرب ترك التنوين في
" عشية " . وانظر التسهيل ٩١ .

والمختص : ماله اسم من جهة نفسه ، نحو الدار ، والغرفة ،
وقيل : المختص ماله حدود محصورة .

والمعدود : ماله قدر معلوم من الساحة ، كقولك : سرت
ملاً ، وفرسخاً ، وهريدا (١) .

ويتعدى الفعل التعدي ، وضمير التعدي ، وما يعمل عملهما ،
وما فيه راحة منهما إلى السهم والمعدود .

وأما المختص فلا يتعدى إليه إلا الفعل المتعدى تعدى المفعول
به ، لا تعدى الظرف . وضمير المتعدى لا يتعدى إليه إلا بحرف جر . تقول :
رأيت السوق / ، فالسوق مفعول به ، لا ظرف ، وتقول : جلست ١/٤٣
في السوق ، ولا يجوز : جلست السوق . وكذلك جميع المختصة .

(١) البريد : فرسخان ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف
ذراع . اللسان (برد) .

والميل برى وحرى ، فالبرى يقدر الآن بما يساوى تسعمائة
وستمائة وألفاً من الأمتار ، والبحرى بما يساوى اثنين وخمسين
وشانمائة وألفاً من الأمتار . المعجم الوسيط ٨٩٤ .

باب

الفعول له وَيُسَمَّى أيضا : الفعول من أجله

الفعول له : هو غرضٌ للفعْل وعلّة له ، وهو جوابٌ لِمَ ؟
والأصل فيه أن يَتَمَدَّى باللام ، لكنّها حُذِفَتْ ، ولحذفها ثلاث
شروط :

أن يكون مصدرًا ، وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلومِ ، ومصاحبا له
في الوجود ، وذلك قولك : جئتُك ابتغاءَ الخيرِ . فابتغاءُ الخيرِ مصدر ،
وهو فعلُ الجائي ، وهو مصاحبٌ للجائي في الوجود .

فإن نقص من هذه الشروط شرطٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اللام ، كقولك :
جئتُك لمخاصتك زيدا ، فالمخاصة من غير الجائي ، أو : جئتُك اليسومَ
لابتغاءَ الخيرِ زيدا ، فليس مصاحبا له في الوجود ، وجئتُك لِلسَّمنِ / واللبنِ ، ٤٣/ب
لأنّهما ليسا مصدرين .

وهذا الفعول يكون معرفةً ونكرةً ^(١) ، فالنكرةُ كقولك : جئتُك
إكرامًا لك ، والمعرفةُ : جئتُك ابتغاءَ الخيرِ .
ويعمل فيه أهدًا فعلٌ من غير لفظه .

(١) هذا مذهب الجمهور ، وخالف في ذلك الجرميُّ ، والرهاشيُّ فذهبوا
إلى أنّه لا يكون إلّا نكرةً . انظر الكتاب ٣٦٧/١ - ٣٧٠ ، والأصول
٢٠٨/١ - ٢٠٩ والإيضاح ١٩٧ ، والفصل ٦٠ ، وأسرار العربية
١٨٦ - ١٨٨ وابن عميش ٥٤ / ٢ ، والرض طي الكافية ٥٠٩/١ ،
٥١٣ .

باب المفعول معه

المفعول معه : هو الاسم الذي فُعِلَ معه الفعل .

وشروطه أَنْ يكون بعد الفعل ، أو ما يعملُ عملَ الفعل . وتدخُلُ عليه واوٌ معناها " مع " ، ويصح في الاسم الذي تدخُلُ عليه أَنْ يُعْطَفَ بها على ما قبله .

ولا يصح تقديمه على عامله ، ولا مفعولٍ عامله ، وذلك قولك : قَتُّوْهُنَّ . فزيد مفعولٌ معه .

وانتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو (١) .

ويصح العطف بهذه الواو ، فتقول : قَتَّ أَنَا وَزَيْدٌ .

ولو قلت : انتظرْتُك وطلوعَ الشمس ، لم يجز ، لأنَّه لا يصح

العطف بها ، فلا يجوز : انتظرْتُك وطلوعَ الشمس ؛ لأنَّ / طلوعَ ١/٤٤ الشمس لا يَنْتَظَرُ (٢) .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩٧/١ ، والأصول

٢٠٩/١ ، والإيضاح ١٩٣ ، واللمع ١٤٣ . وفي السألة مذاهب

قال ابن مالك " وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ ، أو عاملٍ

عَلَيْهِ ، لا يحضر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولا بها ، خلافا للجرجاني

ولا بالخلاف ، خلافا للكوفيين " . التسهيل ٩٩ .

وانظر الإنصاف ٢٤٨ (٣٠ م) ، والتبيين ٣٧٩ ، وابن يعيش

٤٩/٢ ، والرضي على الكافية ٥١٧/١ - ٥١٨ .

(٢) انظر الخصائص ٣٨٣/٢ .

ولا يجوز : وزيدا قمت ، فتقدّمه على عامله ولا : قام وزيدا
صرو ، فتقدّمه على معمول عامله . (١) وتقول : استوى الماء والخشبة ،
و : سرت والنيل .

وأكثر ما يكون العامل (٢) فيه فعل أو ما يعمل فعل الفعل .
وأما المعاني فلا تعمل فيه . وقد جاء منه شيء قليل ، قالوا : مالك
وزيدا ، وما غائبك وعرا . (٣)

فإن لم يكن في الكلام فعل ، ولا ما يعمل فعله ، ولا معنى ،
لم يجز إلا الرفع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعته ، بالرفع لا خبر ، وهو
معطوف على " كل " ، وخبر " كل " محذوف استغني عنه بالواو ، لا تنها
بمعنى " مع " ، وتقديره : كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونان (٤) . وشبهه :
أنت أعلمُ وربك ، لأنَّ معناه : أنت أعلمُ مع ربك .

(١) أجاز ابن جني تقدّمه على معمول . انظر الخصائص ٢/٢٨٢ ،
والرضي على الكافية ١/٥١٨ .

(٢) حُصِّطَتْ في النسخة بالضم (العامل) وهي خبر يكون ، واسمها
ضمير يعود على " ما " والتقدير : وأكثر شيء يكون هو العامل
فيه فعل .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٠٧ ، والجمل ٣١٨ .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠-٣٠١ . وخالف في ذلك الصبري فأجاز
نصبه ، بمعنى : مع ضيعته ، وتبعه الشلوين . التنصير ٢٥٧ ،
وحواشي الفصل ١٩٤ . وقد ردَّ العلماء هذا الرأي ، قال
الرضي في شرحه على الكافية ١/٥٢٥ : " ويجب على مجبز
النصب إضمار الخبر قبل الواو ، أي : كل رجل مقرون وضيعته ،
فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه . "
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٨٨ .

باب الحال

الحال : هيئة الفاعل في حال وقوع الفعل منه ، / وهيئة
الفعل في حال وقوع الفعل عليه . تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فالركوب
هيئة للفاعل ، الذي هو زيد ، في حال وقوع الفعل منه الذي هو الجي .
وتقول : ضربت زيدا قائماً ، فقيام زيدٍ هيئة له في حال وقوع الضرب
عليه .

وللحال سبعة شروط ، وهي :

- ١- أن تكون مشتقة ، أو في حكم المشتق .
- ٢- ومنشقة ، أو في حكم المنتقة .
- ٣- ونكرة ^(١) ، أو في حكم النكرة .
- ٤- وبعد كلام تام . أو في حكم التام .
- ٥- وأن تكون من معرفة ^(٢) ، أو في حكم المعرفة ^(٣) .
- ٦- وأن تكون مقدرة بـ " في " .
- ٧- وأن تكون منصوبة .

-
- (١) انظر الكتاب ٤٤ / ١ ، والأصول ٢١٤ / ١ ، وأسرار العربية ١٩٣ .
وأجاز بعضهم مجيئها معرفة . الارتشاف ٣٣٧ / ٢ .
 - (٢) أجاز جماعة منهم الخليل ، وابن الطراوة ، والسهيلي مجيئها من النكرة .
الكتاب ١١٢ / ٢ ، ونتائج الفكر ٢٣٤ . وانظر سر الصناعة ٦٤٤ ،
وابن يمين ٦٣ / ٢ .
 - (٣) مثاله قوله تعالى : " فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ " أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا .
انظر ما يأتي ص ١٧٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١٤٤ .

والعامل فيها الفعل ، وما يعمل فعله ، وما فيه معنى من معاني
الفعل .

فإن كان العامل فيها فعلاً جاز تقديمها عليه ، تقول : جاء زيدٌ ركباً ، أو : ركباً جاء زيدٌ . (١)

وإن كان العامل فيها معنى لم يجز تقديمها عليه ، تقول :
زيدٌ / في الدار قائماً ، فـ " قائماً " منصوبٌ بـ " في الدار " . ١/٤٥
وهو معنى : لا تَنُ نَاب من مستقر ، أو استقر ، فلا يجوز : قائماً زيدٌ في
الدار ، ولا : زيدٌ قائماً في الدار . (٢) وكذلك : هذا زيدٌ ركباً ،
العامل في " ركب " ما في " هذا " من معنى التشبيه أو الإشارة (٣) ،

(١) منع الكوفيون ذلك إلا مع المضر ، نحو : ركباً جئتُ . انظر
الأصول ٢١٥/١ ، والإنصاف ٢٥٠ (م ٣١) ، والتبيين ٣٨٣ .
(٢) أجاز الأحنف هذه الصورة الأخيرة . وما ذهب إليه المنصف
هو مذهب سيبويه . الرض طى الكافية ٢٤/٢ . وانظر الكتاب
١٢٤/٢ - ١٢٥ .

(٣) انظر الكتاب ٧٨/٢ ، والمقتضب ١٦٨/٤ ، ٣٠٧ ، وابن يعيش
٥٨/٢ .

وذهب السهيلي إلى أَنَّ العاملَ في مثله ليس المعنى ، وإنَّما
العامل فعلٌ مضر تقديره : " انظر " . انظر نتائج الفكر
٢٢٩ - ٢٣٠ ، والارتشاف ٢/٣٥١ .

فلا يجوز : قائمًا هذا زيد .

(١) وقد يقع موقع الحال الجمل كلها ، والظروف ، والمجرورات . ولا بُدَّ
فيها من ضمير يعود إلى ذي الحال ، تقول : جاء زيدٌ يركب فرسه ،
و : جاء زيدٌ قد أجهَدَ نفسه ، - ولا بُدَّ مع العاضِي مِنْ " قَدْ " ظاهرة ، أو
مقدرة ، و : جاء زيدٌ أبوه قائمٌ . (٢)

وقد ينوب عن الضمير الواو ، فتقول : جاء زيدٌ والحرُ شديدٌ . (٣)

وقد يجمع بين الواو والضمير ، فتقول : قام زيدٌ وغلائه قائمٌ .

(١) أي : في الجمل فقط . أما الظروف والمجرورات فلا تحتاج إلى رابط ،
ولذلك لم يشل لها المصنف .

(٢) انظر الأصول ٢١٦/١ . وأجاز ذلك الأخفش ، والكوفيون إلاَّ الفراء
من غير تقدير . انظر المقتضب ١٢٣/٤ - ١٢٤ ، والإنصاف ٢٥٢
(٣٢٢) ، والتميم ٣٨٦ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، والرضي على
الكافية ٤٥/٢ .

(٣) ذهب ابن جني إلى وجوب تقدير الضمير الرابط مع الواو ، والتقدير
: وقت مجيئه . الارتشاف ٣٦٦/٢ .

باب التَّمْيِيز

التَّمْيِيز : تَغْلِيصُ الْأَجْنَانِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ أَنْ يَحْتَمِلَ
/ الشَّيْءُ وَجُوهًا فَتَبَيَّنَتْ بِأَحَدِهَا ^(١) . وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ^(٢) .

ب/٤٥

وَهُوَ إِذَا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى شَغَلَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِمَا يَلَا بِمُسَدِّهِ ،
كَقَوْلِكَ : غَفَا زَيْدٌ شَحْمًا ، فَإِنَّ الْمَعْنَى : غَفَا شَحْمٌ زَيْدٍ ، فَلَمَّا شَغَلَ
" غَفَا " بِزَيْدٍ انْتَصَبَ " الشَّحْمُ " عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى شَغَلَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِمَا يَلَا بِمُسَدِّهِ ،
كَقَوْلِكَ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، فَإِنَّ الْمَعْنَى : غَرَسْتُ شَجَرًا فِي الْأَرْضِ ،
فَلَمَّا شَغَلَتِ الْفِعْلَ بِالْأَرْضِ انْتَصَبَ " شَجَرٌ " عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَا يَصْلُحُ فِيهِ " مِنْ " كَقَوْلِكَ : امْتَلَأَ الْحَوْضُ مَاءً ،
أَي : مِنْ الْمَاءِ ، وَ : عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، أَيْ : مِنْ الدِّرَاهِمِ .

[قِسْمَا التَّمْيِيزِ]

وَالْمُنْتَصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

إِنَّمَا مُنْتَصِبٌ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الْكَلَامِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
قَدْ أَخَذَ مَرْفُوعَهُ .

(١) انظر الإيضاح ٢٠٣ ، واللمع ١٤٧ .

(٢) أجاز الكوفيون ، وابن الطراوة مجيئه معرفة . انظر الرضي على الكافية

٧٢/٢ ، والبسيط ١٠٨٣ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، والجمع ٧٢/٤ .

[المنتصب من تمام الاسم]

وإِذَا منتصب من تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أَنْ يكون فيه تنوين ، / أو تقديره ، أو ما يقوم مقامه ، أو نون .

٢/٤٦

والانتصاب من تمام الاسم يكون في الأعداد والمقادير ، أو ما يجري مجراها .

والمقادير ثلاثة : مسوح ، ومكيل ، وموزون .

فالأعداد كقولك : عندي عشرون درهما ، والمسوح : ما فسي السماء قدر راحةٍ سحاباً . والمكيل : عندي قفيزان ^(١) برأ . والموزون : عندي منوان سمناً .

وما يجري مجراها : لي مثله رجلاً ، ولله دره فارصاً . ^(٢)

والمنتصب من تمام الاسم لا يكون إلا بعد التنوين ، كقولك : عندي راقود ^(٣) خلا . أو بعد تقدير التنوين ، كقولك : عندي خمسة عشر درهماً . أو بعد النون أو الإضافة . وقد تقدّم .

(١) القفيز من المكاييل : ثمانية مكاكيل عند أهل العراق ، والمَكْشُوك صاع ونصف ، وهو من الأرض قدر ستة وأربعين ذراعاً . اللسان (قز ، كرر) . ويعدل الآن نحو ستة عشر كيلوجراماً . المعجم الوسيط ٧٥١ .

(٢) الكتاب ١٧٤ / ٢ ، ١٨١ .

(٣) ثَبَّهَ عنده في الهامش - وبخط مغاير - إلى أَنَّ المعنى : " قرينة " . وفي القاموس (رقد) : " الراقود : دُنْ كبيرٌ ، أو طويلُ الأشغلِ يُسَيِّعُ داخلُه بالقار " .

[المنتصب عن تمام الكلام]

وما ينتصب عن تمام الكلام يكون مفردا وجمعا ، تقول : طَهَّنَ بِهِ
نَفْسًا ، وَ : أَنْفَسًا . (١)

وما ينتصب عن تمام الاسم يكون مفردا لا غير ، كقولك : عِنْدِي عَشْرُونَ
دِرْهَمًا ، / وَلَا يَجُوزُ : دِرْهَامٌ . (٢)

٤٦/ب

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى عَامِلِهِ ، كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا ،
أَوْ مَا يَعْمَلُ مَعَهُ ، أَوْ مَعْنًى ، بخلاف الحال ، فلا يجوز : شَحَا غَفَاتٌ . هذا
مذهب سيبويه . (٣) وَمِنَ النُّحَوِّينَ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا ،
أَوْ مَا يَعْمَلُ مَعَهُ ، وَضَعَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ مَعْنًى ، وَأَجْرَاهُ مُجْرَى الْحَالِ ،
وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتِهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ

(١) انظر الكتاب ٢١٠/١ ، والأصول ٢٢٣/١ .

(٢) انظر المقتضب ٣٤/٣ .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

والمجيزون هم المازني ، والكسائي ، والسردي ، والجري . انظر المقتضب
٣٦/٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والفصل ٦٦ ،
والإنصاف ٨٢٨ (م ١٢٠) ، وأسرار العربية ١٩٦ ، والتبيين
٣٩٤ ، وابن عبيش ٢٣/٢ - ٢٤ ، والرضي على الكافية ٧١/٢ ،
والارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٤) هو المُخَبِّلُ السَّعْدِيُّ . كما في الخصائص ٣٨٤/٢ ، ===

فَقَدَّمَ * نفسا * والعامل فيها * تطيب * . والرواية الصحيحة في البيت:
«وما كان نفسى» (١)

- === وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩ ، واللسان (حب) .
وينسب أيضا إلى أئمة هُتَدَان . انظر الحل في شرح أبيات الجمل
٣٣١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٦/٢ . وقد وَرَدَ غَرْدًا
في ديوانه ٧٥ ، والمصحح النمر ٣١٢ .
كما نسبته ابن سيده في شرحه لأبيات الجمل (ق ٨٥) إلى قيس بن
الطوح العامري ، وليس في ديوانه المطبوع .
(١) الإنصاف ٨٢١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥١ . وانظر
الإيضاح ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وابن معيشي ٢/٢٤ .
وأورد الزجاجي في الجمل ٢٤٣ رواية بالرفع من غير إضافة ، لا ما
كان نفسى . وليس في هاتين الروايتين شاهد .

باب العدد

وهو على أربعة أضرب : آحاد ، عشرات ، ومئون ، وألوف .

والكلام عليها في ثلاثة أحكام .

الأول : مبيّنها ، والثاني : تذكرها وتأنّسها ، والثالث : تعريفها .

[تمييز العدد]

/ أما مبيّنها : فَإِنَّ الواحد والاثنتين لا يحتاجان إلى مبيّز ، بل ١/٤٧

هما مبيّزان أنفسهما ، تقول : رجل ورجلان ، وامرأة وامرأتان ، ولا تقول : واحد رجلين ، ولا اثنا رجلين .

وأما من ثلاثة إلى عشرة فَإِنَّ مبيّزها جمع قلة مجرور ، وإن وجد ، ولا يجوز جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، تقول : عندي ثلاثة أثواب ، وخمسة أفلس . ولا يجوز : ثلاثة شباب ، ولا خمسة فلوس ، إِلَّا أَنْ يَجْزِيَ مِنْهُ شَيْءٌ نَادِرٌ ^(١) . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ أَضَفْتَهُ إِلَى جَمْعِ الْكَثَرَةِ ، كَقَوْلِكَ : عندي خمسة شُجُوعٍ ^(٢) ، لَا تَنْهَمُ لَمْ يَجْمَعُوا شَيْعًا

(١) مثاله قوله تعالى في سورة البقرة آية ٢٢٨ : * ... ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ * .

انظر الرض على الكافية ٣/٣٠١ .

(٢) في الهامش : * شَيْعٌ : أي السُّيُور (كذا) الذي يعلق على

الشَّارِك ، وهو الذي يدخل بين أَصْبَعَيْنِ ، بين الإبهام والسبابة

في الرَّجُل * . وانظر اللسان (شمع) .

جمع قَلَّة ، لم يقولوا : أَشْعَاع . (١)

وأما العشرات فسميها واحد منصوب ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .

وتنبي من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومن إحدى عشرة إلى تسع عشرة طى الفتح ، إِلَّا اثني عشر، واثنيتي / عشرة فَإِنَّكَ تعرب الأول منها وتنبني الثاني طى الفتح ، تقول في الرفع : عندي اثنا عشر غلامًا ، وفي النصب والجبر : رأيت اثني عشر غلامًا ، ومررت باثنى عشر غلامًا ، ترفعه بالالف وتجره وتنصبه بالياء . فتقول : عندي أحد عشر غلامًا ، وعشرون درهمًا . وكذلك البواقي .

وأما مئزر المئين والالوف فواحد مجرور ، تقول : عندي مائة درهم ، و : ألف درهم .

(١) القياس جمع فَعَلَ طى أَفْعَال ، كَجِئِل وَأَحْمَال ، لَكُنْهُمْ قالوا : شُئُوع ، فاستغنوا بها عن أَشْعَاع . انظر الكتاب ٥٢٥/٣ ، والرضي طى الشافية ٩٣/٢ .

هذا وحكى عن الأَخْفَض أَنَّهُ أَثَبَتْ " أَشْعُع " قال ابن يعميش : وهو شأن قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأنَّ فَعَلَ - بكسر الفاء - لا يجمع طى أَفْعُل ، بل طى أَفْعَال ، كجِئِل - وَأَنْدَال . وأما الاستعمال فما أقله ، شرح الفصل ٢٥/٦ .

[تذكير العدد وتأنيسه]

وأما تذكيرها وتأنيسها : فَإِنَّ الواحد والاثنين على أصل باب التذكير والتأنيت ، تذكرهما مع المذكر ، وتو^١نشها مع المؤنث ، إِلَّا أَنْكَ تو^٢نث أَحَدًا على غير لفظه ، فتقول : إحدى .

وأما من ثلاثة إلى عشرة فَإِنَّك تثبت التاء مع المذكر ، وتحذفها مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة . ويعتبر في التذكير والتأنيت الواحد لا الجمع ، فتقول : ثلاثة حَمَامَات ، فتثبت التاء ، لِأَنَّ / الواحد - حَمَام - مذكر . وكذلك ثلاثة أَهْزَة ، لِأَنَّ الواحد قهيز .
١/٤٨ وتقول : ثلاث شرائط ، لِأَنَّ الواحد - شريطة - مؤنث^(١) .

فإِنَّ رَكبت من ثلاثة إلى تسعة مع العشرة حذفت التاء مع المؤنث في الأول وأثبتها في الثاني ، وتكسر شين " عشرة " أو تسكَّنْها ، فتقول : عِشْرَة أو : عِشْرَة^(٢) ، تقول : عندي ثلاث عِشْرَة جارِسة ، وتسع عِشْرَة امرأة ، وتعكس ذلك مع المذكر ، فتثبتها في الأول وتحذفها في الثاني ، وتترك الشين من عشرة غتوحة ، فتقول : عندي ثلاثة عِشْرَة غلامًا ،

(١) انظر الكتاب ٥٥٧/٣ ، والبغداديون يعتبرون لفظ الجمع .

الارتشاف ١/٣٦١ .

(٢) الكسر لغة بني تميم ، والتسكين لغة أهل الحجاز . الكتاب ٥٥٧/٣ ،

ومعاني الأَخفش ٩٨ ، والرض على الكافية ٣/٢٩٤ . وانظر ابن

بمعش ٧/٦ .

و : تسعة عشر درهماً ، وكذلك البواقي (١) .

ومن العشرين إلى التسعين يستوى فيها المذكر والمؤنث ،
تقول : عندي عشرون درهماً ، وعشرون جاريةً .

والمائة مؤنثة ، فتضيف إليها كما تضيف إلى المؤنث ، فتقول :
ثلاث مائة .

/ والألف مذكر فتضيف إليه كما تضيف إلى المذكر ، فتقول :
ثلاثة ألف . (٢)

[تعريف العدد]

وأما تعريفها : فإنك تدخل حرفَ التعريف في غير المضاف على
الأول ، فتقول : العشرون ، والخمسة عشر . (٣)

وفي المضاف على الثاني ، وهو المضاف إليه ، فتقول : ثلاثة آلاف ثوب ،
و : خمس الجوارى . (٣) وطن هذا فقس .

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٨-٥٥٩ .

(٢) يجمع " ألف " على ألف ، وآلاف ، وألوف ، قال الشاعر ، وهو بكسر أصم
بني الحارث بن عباد :

قَرَبًا ثَلَاثَةَ أَلْفٍ وَكَتِيبَةً أَلْفَيْنِ أَفْجَمَ مِنْ بَنِي الْفَدَّامِ
اللسان (ألف) .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠٦ ، والمقتضب ٢/١٧٣ .

وأجاز الكوفيون دخول الألف واللام عليهما . انظر الأصول ١/٣٢١ ،
والجمل ١٣٠ ، والإنصاف ٣١٢ (م ٤٣) ، والتبيين ٤٣٤ ، وابن
عمير ٢/١٢١ ، ٢٣/٦٠ ، والرضي على الكافية ٢/٢١٦ ، ٣/٣١٠ .

بَابُ كَمْ

اعلم أنَّ " كم " اسم لعددٍ كثيرٍ منهم ، وهو منيَّ على السكون وله صدر الكلام .

ولا يعمل فيه إلَّا الابتداء . ولا يعمل فيه ما قبله ، إلَّا أن يكون حرف جر أو مضافاً ، ويكون العامل في حرف الجر والمضاف ما بعده ، كقولك : بِكُمْ رجلاً مرت ٢ ، وغلّامَ كم رجلاً رأيت ٢ .

فإن لم يرفع بالابتداء ، ولا دخل عليه حرف جر ، / ولا مضاف ١/٤٩ كان منصوباً بما بعده ، كقولك : كم غلاماً ملكت ٢ ، فـ " كم " مفعولة بـ " ملكت " .

وـ " كم " في كلام العرب معنيان : أحدهما الاستفهام ، والثاني الخبر . وهي في كلا المعنيين مفتقرة إلى مفسرٍ .

[تمبير كم]

ومفسّرها إذا كانت استفهاماً منصوبٌ مفردٌ ، لأنّها بمنزلة العدد الذي يفسّر بالانصبوب ، كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يفسّر بجمع . فكذا هذا .

وكونُ مفسّرها مفرداً هو قول البصريين ^(١) . فأما قول العرب :

(١) أجاز الكوفيون جمعه ، حكاه عنهم الأَخفش . الأصول ٣١٢/١ . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ ، والرضي على الكافية ١٥٥/٣ .

«كم لك ظماناً؟» فإنَّ ظماناً حالٌ، والعامل فيه «ك» وضمَّركم محذوف، تقديره : كم نفساً لك ظماناً؟ (١)

وضمَّرها إذا كانت خبراً مجزئاً ويكون مفرداً، ويكون جمعاً، تقول : كم غلامٍ لك، و : كم ظمانٍ لك . ومعناه : كثيرٌ من الغلمان. (٢)

هذا الأصل فيهما، أعني النصب في الاستفهامية؛ لأنَّها / أجريت ب/ع ب مجرى عشرين، والجرف في الخبرية؛ لأنَّها أجريت مجرى ما.

وقد تحمَّل «كم» الخبرية على الاستفهامية فتجرى مجرى عشرين، فتتصب ما بعدها، فتقول : كم رجلاً عندك، وأنت تريد : كثيرٌ من الرجال عندك. (٣)

وقد تحمَّل الاستفهامية على الخبرية، فتجرى مجرَّها، وذلك إذا دخل على الاستفهامية حرف الجر، تقول : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟، وأنت تريد الاستفهام. (٤)

-
- (١) الإيضاح ٢٢١. وانظر الكتاب ١٥٩/٢، والأصول ٣١٢/١، والرضي على الكافية ١٥٥/٣.
- (٢) انظر الأصول ٣١٨/١، والإيضاح ٢١٩. وراجع الكتاب ١٦١/٢.
- (٣) انظر الكتاب ١٦١/٢، والأصول ٣١٨/١. والنصب بها لغة بني تميم. ابن يعيش ١٣٠/٤، والمغني ٢٤٥.
- (٤) ويجوز فيه النصب على أصل الاستفهام. انظر الكتاب ١٦٠/٢، والجمل ١٣٥، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩، والرضي على الكافية ١٥٤/٣، والمغني ٢٤٥.

وإذا فُصل بين الخبرية ومفترها وجب النصب، وسأوت الاستفهامية لا ضم، تقول : كم لك فلاناً . ولا يجوز الجر إلا في الشعر . (١)

وجوز الفصل بين * كم * ومفترها المنصوب في الكلام ، تقول : كم لك فلاناً ؟ ، ولا يجوز الفصل بين عشرين ومفترها في الكلام ، لا تقول : عندي عشرون لك درهما ، وإنما يجوز ذلك في الشعر . (٢)

وجوز حذف مفتر كم إذا دلَّ الدليل عليه / وأكثر ١/٥٠ ما يجي * الحذف في مفتر الاستفهامية ، تقول كم مالك ؟ تريد : كم درهماً مالك ؟ (٣)

(١) مثاله قول الفرزدق :

كم في بنو سعد بن بكر سبيرو ضخم الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نفاع
انظر الكتاب ١٦٦/٢ - ١٦٨ ، والمقتضب ٦٠/٣ - ٦٢ ، وابن معيش ١٣٢/٤ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين . وأجساز الكوفيين الجرفي الاختيار . انظر الإنصاف ٣٠٣ (٤١ م) ، والتبيين ٤٢٩ ، والرضي على الكافية ١٥٥/٣ .

(٢) مثاله قول العباس بن مرداس :

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، والمقتضب ٥٥/٣ ، والأصول ٣١٥/١ - ٣١٦ ، والإيضاح ٢٢٤ .

(٣) حذف سبَّ الاستفهامية أكثر لأنها في صورة الفضلات . الرضي على الكافية ١٥٤/٣ . أما الخبرية فلا يحسن حذف سبَّها لأنها مضافة وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح . ابن معيش ١٢٩/٤ .

[إعراب كم]

وقد تقدّم أنّه يجوز أن تكون مبتدأة ، كقولك : كم رجلاً في الدار ؟ ،
ومفعولة ، كقولك : كم عبداً ملكت ؟ .

وتكون ظرفاً إذا وقع بعدها جملة مستقلة لا تحتاج إلى ما قبلها ،
كقولك : كم جاءك رجل ؟ ، أي : كم مرة جاءك رجل ؟ ، فتكون منصوبةً
على الظرف . (١)

واعلم أنّها إذا كانت مبتدأةً يجوز أن يعود عليها ضميرٌ مفردٌ حملاً
على لفظها ، وضميرٌ جمعٌ حملاً على معناها ، تقول : كم رجل جاءك ،
وجاؤوك . (٢)

[كَأَيِّنْ ، وَكَذَا]

وسا يجرى مجرى " كم " في أن المراد به التكثير " كَأَيِّنْ " - في
قولهم : كَأَيِّنْ رجلاً جاءك . وأكبر ما تستعمل مع " مِنْ " ، قال
تعالى : * وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ قَتَلَتْ مِنْ أَمْرِ رَبِّهَا * (٣)

وسا ينتصب الاسم بعده كما ينتصب بعد العدد / الضمّون ٥٠ / ب

(١) انظر الإيضاح ٢٢٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٢٢/٤ - ١٢٣ ، والرضي على الكافية ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٣) سورة الطلاق ، من الآية ٨ .

وانظر الكتاب ١٧٠/٢ ، والإيضاح ٢٢٥ .

هذا وزعم ابن مسعود لزوم جر مستزهاً من " ، وهو مردود بنقل سيبويه

في ١٧٠/٢ النصّب بها من يونس . انظر الرضي على الكافية

١٦٥/٣ ، والمغني ٢٤٦ .

قولهم : عندي كذا وكذا درهمًا ، بالعطف ، كنايةً من العدد من أحد
وعشرين إلى تسعة وتسعين . وإذا كان بخمرواو فقال : عندي كذا كذا
درهمًا ، فهو كناية من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر . وكلاهما
مميّزه منصوب .

باب الاستثناء

الاستثناء : إخراج بعض من كل "إلا"، أو بكلمة بمعنى "إلا".
ومشروط أن يكون الخارج أقل من الباقي ، كقولك : عندي عشرة إلا ثلاثة ،
وإن كان مساوياً ففي جوازه خلاف ، وإن كان أكثر لم يجز باعقاً (١).

والاستثناء على ضربين : متصل ، ومنقطع .

فالم متصل : ما كان يعطى الأول ، وهو على ضربين : موجب ومنفي .

فالموجب قَصْبٌ لا غير ، نحو قولك : قام القوم إلا زيداً ، ولا يجوز
الرفع على / البدل (٢) ، ويجوز على العفة ، فتجري "إلا" تجري
غير " ، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة ، نحو : قام كلُّ أحدٍ إلا زيداً ،
على الصفة ، وإلا زيداً ، على الاستثناء . وإذا كان فيه الألف واللام
للجنس ، كقولك : قام القوم إلا زيداً ، بالرفع على العفة ، و : إلا زيداً ،
بالنصب على الاستثناء . (٣)

-
- (١) في التسهيل ص ١٠٣ مع حاشيتها : " ولا يستع استثناء النصف
خلافاً لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفقاً للكوفيين . وبه
قال أبو عبيد السمرقي واختاره ابن خروف والشلومين ، ومنعه
البصريون " . وانظر شرحه لابن مالك ١ / ٩٤٤ ، والرضي على الكافية
١١٤ / ٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٥٩٢ ، والارتشاف
٢٩٥ - ٢٩٦ ، والجمع ٢٦٨ / ٣ - ٢٦٩ .
- (٢) انظر الكتاب ٣٣١ / ٢ ، وأسرار العربية ٢٠٦ ، وابن يعين ٨٢ / ٢ .
- (٣) انظر المقتضب ٤٠٨ - ٤١١ ، والأصول ٢٨٥ / ١ ، والإيضاح ٢٠٩ ،
وابن يعين ٨٩ / ٢ - ٩٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَامَ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ لَا خَيْرَ ،
وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ ؛ لِأَنََّّهُ لَيْسَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَكْرَةً وَلَا فِيهِ الْإِلْفُ
وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ (١)

وَالْمُنْفَى يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ إِنْ كَانَ
الْأَوَّلُ مَرْفُوعًا ، أَوْ النَّصْبُ أَوْ الْجُرْطِيَّةُ ، إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، تَقُولُ :
مَا جَاءَ نِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ وَ : إِلَّا زَيْدًا ، بِالنَّصْبِ عَلَى
الْإِسْتِثْنَاءِ . وَالْبَدَلُ أَحْسَنُ . (٢)

وَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، بِالنَّصْبِ لَا خَيْرَ ، / إِنَّمَا عَلَى ٥١/ب
الْبَدَلِ وَهُوَ أَحْسَنُ ، وَإِنَّمَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . وَتَقُولُ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ،
بِالْجُرْطِيَّةِ الْبَدَلِ ، وَ : إِلَّا زَيْدًا ، بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَ نِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، كَانَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ
مِنْ مَوْضِعِ " مِنْ أَحَدٍ " ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجُرْطِيَّةُ
الْبَدَلِ مِنْ لَفْظِ " مِنْ أَحَدٍ " ، لِأَنَّ الْبَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ الْبَدَلِ مِنْهُ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَحُلَّ زَيْدٌ مَحَلَّ أَحَدٍ ، لِأَنَّ " مِنْ " لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعَارِفِ ، وَإِنَّمَا
تَدْخُلُ عَلَى النِّكَرَاتِ . (٣)

(١) نَقْلٌ هَذَا مِنَ السَّلْمِيِّ أَبُو حَنِانٍ . انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ
نَسْبَةِ الْكِتَابِ ص ١٠٤ .

(٢) انْظُرْ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وَابْنُ يَعْشَرَ ٨٢/٢ .

وَبَرَى الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ أَنَّهُ مِنْ قَبْلِ الْعَطَفِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ :

كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا ، وَ"أَحَدٌ" مُنْفَى وَمَا بَعْدَ إِلَّا مُوجِبٌ ؟ . الرُّضِيُّ عَلَى

الْكَافِيَةِ ٩٦/٢ - ٩٧ .

هَذَا وَيَجُوزُ جَعْلُ إِلَّا مَعَ الْمُسْتَثْنَى نَعْتًا . انْظُرْ الْكِتَابَ ٣٣٤/٢ ،

وَالْمَقْرَبُ ١٨٦ .

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ ٣١٥ - ٣١٦ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٢٠ ، وَالْأَصُولُ ٢٨٤/١ ،

وَالْإِبْضَاحُ ٢٠٦ - ٢٠٧ .

فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب ، نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، و : مالي إلا زيداً صديقاً (١) .

والمنقطع : ما لم يكن بعض المستثنى منه ، وكانت إلا فيه بمنزلة " لكن " (٢) ، كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، و : ما زاد إلا ما نقص (٣) . يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وهو أحسن (٤) ،

/ ويجوز الرفع على البدل ، وهو على جهة المجاز ، كأنه جعل الحمار من إحدى (٥) الدار .

(١) الأصول ٢٨٣/١ ، والإيضاح ٢٠٦ . وهذه هي اللغة العالية الفصيحة ، ومن العرب من يرفعه . الإنصاف ٢٧٧ . وحكاة سيبويه من يونس . الكتاب ٣٣٧/٢ .

وأجازه الكوفيون والبغداديون . انظر الأصول ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٤ - ٧٠٥ ، والارتشاف ٣٠٧/٢ ، والهمع ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، ٣٢٥ . وهي عند الكوفيين بمعنى " سوى " . الأصول ٢٩٠/١ .

(٣) أتممت في النسخة كلمة " أي " قبل كلمة " نقص " ، وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٢ ، والأصول ٢٩١/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ - ٤١٣ ، والأصول ٢٩٠/١ ، والجل ٢٣٥ . وهي لغة أهل الحجاز ، والرفع لغة بني تميم . (المراجع السابقة) .

(٥) يجمع أحدٌ على آحاد وأحداً ، ويقال : فلانٌ أحدٌ الأُحدين ، أي : لا مثال له ، فجمع أحدٌ كما يجمع جمعُ المذكر السالم . اللسان (واحد) .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَفْرُغًا لِمَا بَعْدَ " إِلَّا " عمل فيه عمله لولم تكن
 " إِلَّا " ، نحو : ما قام إِلَّا زيدٌ ، فزيد فاعل " قام " ، و : ما ضربت
 إِلَّا زيدًا ، فزيد مفعول " ضربت " ، ولم تعمل " إِلَّا " شيئًا . (١)

[أدوات الاستثناء]

وأدوات الاستثناء من الحروف : إِلَّا لا غير .

ومن الأسماء غير الظروف : غير، وبغير لا غير . ومن الظروف : سوى
 وسوى وسواء ، وهذه الثلاثة لا تكون إِلَّا ظرفًا . (٢)

ومن الأفعال : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا .

وما يكون تارة فعلا وتارة حرف جر عند بعضهم (٣) عدا وخلا .
 دون " ما " - وحاشا .

(١) قال سيبويه في ٣١٠/٢ ، وهو يوجه طلب ما قبل إِلَّا لما بعدها :
 "... ولكنك أدخلت إِلَّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتتفي
 ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة " .

وانظر المقتضب ٣٨٩/٤ ، والأصول ٢٨٢/١ ، والإيضاح ٢٠٥-٢٠٦ .
 (٢) في التسهيل ١٠٧ : " والأصح عدم ظرفيته ولنزومه النصب " .
 وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى
 أنها تكون اسمًا وتكون ظرفًا . انظر الكتاب ٣١-٣٢ ، ٤٠٧ ،
 ٤٠٨ ، والإنصاف ٢٩٤ (م ٣٩) ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦-٧٢٠ ،
 والمغني ١٨٨ .

(٣) هذا مذهب البصرى والجرمى ، والبغداديون أيضا يجيزون النصب

فَأَمَّا * ضُرُ * فإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد * إِلَّا * كقولك :
ما جاءني أحدٌ ضُرُ زيدٍ ، وضُرُ زيدٍ ، بالنصب على الاستثناء .

/ وَأَمَّا * بَيَدَ * فلا تكون أهدًا إِلَّا منصوبةً .

٥٢/ب

وَأَمَّا الأفعال فينتصب ما بعدها أهدًا ، ومرفوعة ضُرُ فيها
لا يجوز إظهاره ، تقول : جاء القوم ليس زيدًا ، أي : ليس بعضهم
زيدًا ^(١) ، وكذلك البواقي .

والتي تكون فعلا مرة ، وحرف جر مرة ينتصب ما بعدها إذا
كانت فعلا ، وينجر إذا كانت حرف جر .

==== والجَرَء * حاشا * . والتزم سيجويه فعلية * فدا * وحرفية * حاشا * .
وذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماضٍ .
انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والاصول ٢٨٨-٢٨٩ ،
والإنصاف ٢٧٨ (٣٧٤) ، والمقدمة الجُزئية ١٢٣ ، والتبيين ٤١٠ ،
وابن يعش ٨٤/٢ - ٨٥ ، والتوطئة ٢٧٩ ، والتسهيل ١٠٥ ، والمغنى
١٦٥ .

(١) هذا تقدير البصريين ، والكوفيون يقدرون : لا يكون فعلهم فعلَ
زيد . ابن يعش ٧٨/٢ .

باب الجر

اطمأنَّ الأسماءُ المجرورة على ضربين : ضرب يجرُّ بحرف جر ، وضرب يجرُّ بإضافة اسم مثله إليه .

[حروف الجر]

وحروف (١) الجرِّ تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا يكون أبداً إلا حرفاً فقط .

والثاني : ما يكون تارة حرفاً ، وتارة اسماً .

والثالث : ما يكون تارة حرفاً ، وتارة فعلاً . (٢)

فالذى لا يكون إلا حرفاً فقط : مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، / ، وَالْهَاءُ ١/٥٣ واللام الزائدتان ، وَرُبَّ ، وَحَتَّى ، وَوَاوُ الْقِسْمِ ، وَتَاوُ ، وَوَيْنُ فِي الْقِسْمِ .

فأما " مِنْ " فلها أربعة مواضع :

ابتداءً الغاية ، كقولك : خرجت من الدار .

والتبعيض ، كقولك : أخذت من المال .

وتبيين الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (٣)

(١) مكرر في النسخة .

(٢) أشار المصنف إلى هذا القسم ضمن أدوات الاستثناء . انظر ص ١١٢ ما سبق .

(٣) سورة الحج ، من الآية ٣٠ .

والزيادة في غير الواجب ، كالنفي والاستغناء ، كقولك في النفي :
 ما جاءني من أحدٍ ، أى : أحدٌ ، وفي الاستغناء : هل في الدار من
 أحدٍ ؟ ، أى : أحدٌ . وأجاز الأَخفش زيادتها في الإيجاب ، وحكى :
 قد كان من مطر ، أى : قد كان مطرٌ . (١)

وحكى بعضهم لها موصفاً خاصاً ، وهو انتباه الغاية (٢) ،

- (١) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨ - ٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ،
 والفصل ٢٨٣ ، والإنصاف ٣٧٦ .
- وذكر الشلوين أن بعض البغداديين حكى : قد كان من مطر ،
 فزادها في الإيجاب ، قال : وهو عند البصريين غير الأخفش
 مؤول طى أن هناك فاعلاً مضراً دلت عليه " كان " كأنه قال :
 كان كائن من مطر ، ثم أضمر " كائن " لدلالة كان عليه . التوطئة ٢٢٧ .
- (٢) أثبت لها هذا المعنى الكوفيون ، وابن خروف ، وابن مالك . انظر شرح
 الجمل لابن خروف (حروف الجر) ، وشرح التسهيل
 لابن مالك ٣١٩ / ٢ ، والارتشاف ٤٤٢ / ٢ ، والجني ٣١٧ - ٣١٨ .
- وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني " من " الغاية ، قال في
 ٢٢٥ / ٤ : " وتقول رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غايةً
 رؤيته كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء والمنتهى " .
- وقد وضح ابن السراج مراد سيبويه بالغاية ، حيناً أن " من " حيث
 وقعت لابتداء الغاية .
- وأما قولهم : " رأيك الهلال من حلال السحاب ، فإنه لما استغنى
 الكلام عن إلى ولم يرد المستكلم منتهى ، أصبح مدحولها هو غاية
 حديثه . الأصول ٤١١ / ١ ، وانظر ابن يعيش ١٣ / ٨ - ١٤ ، وما ذكر
 المصنف من تخريج القول طى ابتداء الغاية لا يخرج عما قاله
 ابن السراج .

كـ " إلى " ، وحكى أَنَّ العربَ تقول : نظرت إلى الهلال من خلل السحاب .
تردد : أَنَّ انتباه الرواية خَلَّلُ السحاب . وهذا عندي محتملٌ أَنْ تكونَ
مِنْ فيه لا ابتداءً الغاية ، / وَأَنَّ ابتداء الرواية كان مِنْ خَلَّلِ السَّحَابِ ، ٥٣/ب
فلا ثبت لها زيادة موضع مع الاحتمال .

وَأَنَا " إلى " فلانتباه الغاية ، تقول : جئت مِنْ الدارِ إِلَى
المسجدِ ، وقد تكون بمعنى " مع " عند بعضهم ^(١) ، كقوله تعالى :
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٢) .

وَأَنَا " في " فَلِلْوَعَا " ، تقول : المال في الصندوق ، وقد تكون
بمعنى " طى " عند بعضهم ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلَبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ
النَّخْلِ ﴾ ^(٤) ، أى : طى .

(١) ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين ، وبعض البصريين . الارتشاف ٢/٤٥٠ ،

والمغني ١٠٤ . وانظر معاني الفراء ١/٢١٨ ، وتأويل شكل القرآن

٥٧١ ، وتفسير الطبري ٤/٢٣٠ ، وحروف المعاني للزجاجي ٦٥ .
وتأوله بعض البصريين على تضمين العامل ، وإيقاع " إلى " على أصلها .
الجنى ٣٧٣-٣٧٤ .

(٢) سورة النساء ، من الآية الثانية .

(٣) انظر معاني الفراء ١/٦٣ ، ٢/١٨٦ ، ٢٦١ ، وتأويل شكل القرآن

٥٦٧ ، والمقتضب ٢/٣١٨ ، وحروف المعاني للزجاجي ١٢ ، والامالي
الشجرية ٢/٢٦٧ . وذكر الزمخشري في فضله ٢٨٤ أَنَّ هذا المعنى

إِنَّمَا هو عَمَلٌ على الظاهر . والحقيقة أَنَّها على أصلها ، لِتَمَكُّنِ
المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الطرف فيه . وانظر ابن عمير

٢٠/٨ - ٢١ . هذا وراجع الخصائص ٢/٣٠٦ " باب فسي

استعمال الحروف بعضها مكان بعض " .

(٤) سورة طه ، من الآية ٧١ .

وَأَمَّا الْبَاءُ فَتَكُونُ لِلإِلصَاقِ ، كَكَتَبْتَ بِالْقَمِّ (١) ، وَلِلإِسْتِعَانَةِ ،
كَخَضِرْتَ بِالسَّيْفِ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ (٢) ، كَمَرَرْتَ بِزَيْدٍ ، وَبِمَعْنَى " فِي " كَقَوْلِهِمْ
: لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، وَلَا شَرَّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ (٣) ، أَيْ : فِي خَيْرٍ
وَفِي شَرٍّ ، وَتَكُونُ لِلْعَلَّةِ وَالسَّبَبِ ، كَقَوْلِكَ مَوْتَبَ الْكَافِرِ بِكَفَرِهِ ، أَيْ : بِسَبَبِ كَفَرِهِ .
وَقَدْ تَزَادَ فِي الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ : بِحَسَبِكَ قَوْلُ السَّوِّ (٤) ، وَفِي
الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : كَفَى / يَا لَلَّهِ شَهِيدًا (٥) ، وَفِي ١/٥٤

(١) ذَكَرَ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّ الإِلصَاقَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ اسْتِعَانَةٌ ، وَنَسَّلَ
لَهُ بِهَذَا الْمَثَالَ ، وَجَائِزٌ أَلَّا يَكُونَ مَعَهُ اسْتِعَانَةٌ ، نَحْوُ : مَرَرْتَ بِزَيْدٍ .
الْأَصُولُ ٤١٢/١ - ٤١٣ ، وَالتَّنْصِيرُ ٢٨٥ .
وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٢١٧/٤ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣٩/١ ، وَالْجَنَى ١٠٢ - ١٠٣ ،
وَشَرَحَ الْفَرِيدَ ٢٢٦ فَمَا بَعْدَهَا .

(٢) فِي الرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٨٠/٤ : " جَمِيعُ حُرُوفِ الْجَرِّ لِمَعْدِيَةِ الْفِعْلِ
الْقَاصِرِ مِنَ الْفِعُولِ إِلَيْهِ ، لَكِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ الْمَطْلُوقَةُ : أَنَّ يَنْقُضَ
[أَيَّ الْحَرْفِ] مَعْنَى الْفِعْلِ ، كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ ، وَيَخْفِئُهُ ، وَهَذَا
مَخْتَصٌ بِالْبَاءِ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ : ذَهَبْتَ بِهِ ، وَقَتَ بِهِ ،
أَيْ : أَذْهَبْتَ ، وَأَقَمْتَ " .
وَانْظُرِ الْجَنَى ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) هَذَا الْقَوْلُ مِنْ كَلَامِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَمَا فِي نَهْجِ
الْبَلَاغَةِ ٤١٦ ، وَشَرَحَهُ لَابِنْ أَبِي الْحَدِيدِ ٣٣٥/١٩ .

(٤) الْكِتَابَ ٢٩٣/٢ ، وَابْنُ يَعْشَى ٢٣/٨ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٩ .

المفعول في قوله تعالى : ﴿ تَنْبِتُ بِالذُّهْنِ ﴾ ^(١) في من قرأ بهم
التاء ، وفي الخبر في النفي ، كقولك : ليس زيدٌ بمقاسم .

وأما اللام * فتكون للطك ، كقولك : الغلام ليزيد ، وللتخصيص :
هذا مسجدٌ للشافعيين ، وللاستحقاق ، كقولك : الثواب له والعقاب له .
ويدخلها معنى التعجب في القسم . ^(٢)

وأما * رَبَّ * فمعناها التثنية ^(٣) ، ولا تدخل إلا على النكرات ،
أو الضمر الذي يغمره النكرات ، كقولك : رَبَّهُ رجلاً ، و : رَبَّهُ فارساً .
ويلزم مجروره النكرة الوصف عند بعضهم ، تقول : رَبَّ رجلٍ شجاع ،

(١) سورة المؤمن ، من الآية ٢٠ .

وانظر معاني القرآن للأخفش ١٦١-١٦٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٨ .

وضم التاء وكسر الباء قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة
بفتح التاء وضم الباء . انظر السبعة ٤٤٥ ، والكشف ١٢٧/٢ ،
والإقناع ٧٠٨ .

وقرأ الزهري والحسن والأعرج * تَنْبِتُ * ، برفع التاء ، ونصب الباء ،
المحتسب ٨٨/٢ .

وقال ابن جني : وهي عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة
، وإثباتاً تأويله - والله أعلم - تثبت ما تثبت والدهن فيها * . سر
الصناعة ١٣٤ .

(٢) انظر ما يأتي ص ١٢٥ .

(٣) هذا مذهب الجمهور . قال في المغني ١٨٠ : * وليس معناها التثنية

دائماً ، خلافاً للتكثير ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه
وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتثنية قليلاً * . وانظر الأصول

٤١٨/١ ، والبسيط ٨٥٩ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ - ٤٥٦ ، والجنى ٤١٧ .

قَدَّبَ رَجُلٌ كَرِيمٌ (١)

ولها صدر الكلام ، فلا تتعلق إِلَّا بفعل متأخر عنها ، وقد يحذف ذلك الفعل في الأكثر (٢)

وتدخل عليها ما فتكفها عن العمل ، وتقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية ، تقول : رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ (٣) ، وَرُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ . ولا يكون / الفعل ب/ ٥٤ الواقع بعدها إِلَّا ماضيا لفظا ومعنى ، كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، أو معنى دون لفظ ، كقولك : رُبَّمَا يَقُومُ ، لَا تَنْهَا تَصْرِفُ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي (٤)

وأما «حَتَّى» ، وواو القسم ، وتاؤه ، و «مِنْ» فيه فتذكر فيما بعد في باب يَخْمَصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا (٥)

- (١) هذا مذهب ابن السراج ، والفارسي ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا . انظر الأصول ٤١٨/١ ، والإيضاح ٢٥١ ، وابن يعيش ٢٧/٨ - ٢٨ ، والمقرب ٢١٩ ، والرض طي الكافية ٢٩٢/٤ ، والبسيط ٨٦٤ - ٨٦٥ ، والارتشاف ٤٥٢/٢ ، ونسبه الرازي في الجنى ٤٢٥ إلى البرد أيضا .
- (٢) انظر الأصول ٤١٧/١ ، والإيضاح ٢٥١ - ٢٥٢ ، وابن يعيش ٢٨/٨ - ٢٩ .
- (٣) يرى سيبويه أَنَّ المكفوفة خاصة بالفعل ، وما ذهب إليه المنصف هنا هو مذهب قوم منهم الزمخشري ، والجُزُولِيُّ . انظر الكتاب ١١٥/٣ ، والفصل ٢٨٦ ، والتوطئة ٢٢٨ ، والرض طي الكافية ٢٩٥/٤ .
- (٤) انظر الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠ ، والإيضاح ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والرض طي الكافية ٤٩٥/٤ - ٤٩٦ .
- (٥) سيأتي قريبًا ص ١٢٣ فما بعدها .

وأما ما يكون تارة حرفاً ، وتارة اسماً فَعَلَى ، وعن ، وكاف التشبيه ،
وَسُنْدُ ، وَنُذ .

فأما " على " فمعناها المملو ، وتكون حرفاً في قولك : على زهدٍ
ثوب ، واسماً إذا دخلت عليها " مِنْ " في قولك : قدت مِنْ عليه ^(١) ؛ أى :
من أملاه ، ومن فوقه .

وأما " من " فمعناها التجاوز من الشيء ، وتكون حرفاً في قولك :
أطعمته من جوعٍ ، واسماً في قولك : جئت مِنْ من يمينه . ^(٢)

وأما " الكاف " فتكون حرفاً إذا كانت صلة لموصول ، كقولك :
جاءني الذي كزبد ، وإذا كانت زائدة ، كقوله تعالى : لَنَحْنُ كَثِيرٌ
/ شَيْءٌ ^(٣) .

١/٥٥

(١) هذا جزء من بيت لمزاحم بن الحارث العُقيلي ، وهو بتمامه :

قَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ غُشُّهُمَا

تَمَلُّ وَهَنْ قَهْصِي بَيِّنْدَاءَ مَجْهَسِلِ

انظر الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والجمل ٦١ ، والإيضاح

٢٥٩ ، وابن يعين ٣٨/٨ ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/٤ ، والأصول ٤٣٧/١ ، والجمل ٦٠ .

ونذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنها باقية على حرفيتها

مع دخول " مِنْ " عليها ، الجنى ٢٦٠ .

(٣) سورة الشورى ، من الآية ١١ .

وانظر سر الصناعة ٣٠١ ، والبحر ٥١٠/٢ .

وتكون اسما في الشعر خاصة عند سيمويه بمعنى " شل " (١) ،
وعند الأخفش تكون اسما في غير الشعر كقولك : زيد كصرو ، أي : شل
صرو . (٢)

وأما " مُنْذُ " و " مُذْ " فيكونان حرفين جارَّين . ومعناها
مع الماضي " مِنْ " ، ومع الحاضر " فِي " ، كقولك : ما رأيته مُذْ أمس ،
أي : مِنْ أمس ، و مُنْذُ الساعة ، أي : فِي الساعة . ولا يجرَّان إِلَّا الزمان .
ويكونان اسمين فيكونان مبتدئين وما بعدهما خبرهما (٣) ، ولا
يخبر عنهما إِلَّا بالزمان . ولهما إذا كانا مبتدئين معنيان :
أحدهما : أول الوقت ، كقولك : ما رأيته مُذْ يوم الجمعة ،
أي : أول ذلك يوم الجمعة .

-
- (١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، وانظر المقتضب ١٤٠/٤ - ١٤١ ، والاصول
٤٤٠ - ٤٣٧/١
- (٢) انظر التوطئة ٢٢٦ ، والرضى على الكافية ٣٢٤/٤ .
ووافق ابن جني الأخفش . انظر سر الصناعة ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وحواشي
المقتضب ١٤١/٤
- وينسب هذا الرأي إلى الفارسي أيضا . الارشاف ٣٧/٢ ،
والجني ١٣٢ ، والمغنى ٢٣٩ . وهو خلاف ما في العضديات
٢١٩ - ٢٢٠ حيث صرح بأن ذلك في ضرورة الشعر .
- (٣) الإيضاح ٢٦١ .
وزهب الزجاجي إلى أنه مبتدأ و " مذ " هي الخبر ، ومذهب الفراء
أنَّ المرفوع خبر مبتدأ محذوف ، وجسهور الكوفيين على أنه مرفوع
بإضمار فعل .
انظر الجمل ١٤٠ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٤٣ - ٢٤٤ ،
والإنصاف ٣٨٢ (٥٦ م) ، وابن يعيش ٤٥/٨ - ٤٦ ، والرضى على الكافية
٢٠٩/٣ - ٢١١ .

والثاني : الأَمَدُ ، وهو أول الوقت وآخره ، نحو قولك : ما رأيته
مذ يومان ، أى : أَمَدُ ذلك يومان (١) .

والكلام مع الجر في تقدير جملة واحدة ، ومع الرفع في / تقدير ٥٥/ب
جملتين .

والأَظْب على «مذ» الاسمية ، وعلى «مُنْذُ» الحرفية . والاختيار في «مُنْذُ»
أَنْ يُجَرَّ بها ما مضى ، وما لم يَمْضِ ، نحو : ما رأيته منذ أمس ، ومنذ الساعة .
وفي «مذ» أَنْ يرفعَ بها ما مضى ، ويجرَّ بها ما لم يَمْضِ ، نحو : ما رأيته
مذ الغداة ، وما رأيته مذ الساعة (٢) .

(١) انظر الإيضاح ٢٦١-٢٦٢ .

(٢) ما اختاره المصنف هنا هو اللغة الفصيحة الكثيرة . وللعرب فيها
لغتان أخريان ، منهم من يرفع بهما على كل حال ، ومنهم من
يخفض بهما على كل حال . الحل في إصلاح الخلل ٢٤٢ .
وانظر الجمل ١٣٩ - ١٤٠ ، والرضى على الكافية ٢٠٩/٣ .

باب حتّى

اعلم أنّ حتّى حرفٌ معناه الغاية أبداً ، وله ثلاثة أحوال ،
يكون جاراً ، وعاطفاً ، وحرفاً ابتداءً .

فإذا كان جاراً فقد يكون مع ما بعده جزءاً ما قبله ، نحو :
قام القوم حتّى زيدٍ ، بالجبر ، وقد لا يكون ، نحو : صمت حتّى الليل .

والذى يقع بعده الفعل المنصوب هو الجار ، والفعل بعده
منصوب بإضمار أنّ ، وأنّ والفعل في موضع جرٍّ بـ " حتّى " ^(١) ، ولها
بعده معنيان : أحدهما معنى " إلى " / أنّ " ، كقولك : سرت حتّى
أدخل المدينة . والثاني معنى " كي " ، كقولك : تبت حتّى يغفرَ
الله لي ، أى : كي يغفر الله لي .

وإذا كان عاطفاً فلا يكون ما بعده إلا جزءاً ما قبله ، ويكون فيه
معنى التعظيم ، أو التحقير ، أو القوة ، أو الضعف ، كقولك : مات الناسُ
حتّى الأنبياءُ ، وقدم الحاجُ حتّى الشاةُ ^(٢) .

وإذا كان حرفاً ابتداءً وقع بعده جملةٌ مبتدأ والخبر ، والفعل
والفاعل ، تقول : قام القوم حتّى زيدٌ قائمٌ ، وسرت حتّى تطلع الشمسُ . ومتى
وقع الفعل المضارع بعده مرفوعاً فهو حرفٌ ابتداءً .

(١) الإيضاح ٣١٦ ، وانظر ما يأتي ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) أنكر الكوفيون العطف بها ، وأعمروا ما بعده على إضمار فاعل . الجنى

الدانى ٥٠١ ، وانظر حواشي التحقيق ص ١٥٤ ما يأتي .

باب القسم

اعلم أنَّ القسمَ جملةٌ خبريةٌ توكِّدُ بها جملةٌ أخرى خبريةٌ.

وحروفه التي توصل فعل القسم / إلى القسم به خمسة (١) :

الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، و **وَيْن** ، بكسر الهمزة وضمة الباء .

والأصل من هذه الحروف الباء ، لا تنهأ تدخل على الظاهر والمضمر ، فتقول : **بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ** ، وبه **لَا فَعَلَنْ** ، صاقي الحروف لا تدخل إلا على الظاهر فقط ، ولا تدخل على المضمر . ويجوز إظهار فعل القسم مع الباء ، ولا يجوز مع سائر حروفه ، فتقول : **أَحْلَفُ بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ** ، و : **أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ** ، ولا تقول : **أَحْلَفُ وَاللَّهِ** ، ولا : **تَاللَّهِ** ، وكذلك البواقي . وتدخل إلا بعد الاسم المجزئ بها ، فتقول : **بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ** ولا تقول : **وَاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ** ، وكذلك البواقي .

وأما " الواو " فهي بدل من الباء ، ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر يقسم به . (٢)

وأما " التاء " فهي بدل من الواو ، ولا تدخل إلا على " الله " خاصة ، (٣)

(١) الأصول ٤٣٠/١ ، وعدّها الزجاجي أربعة ، فأسقط منها " وَيْن " ، فتعقبه ابن السيد . انظر الجمل ٢٠ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٦ .

(٢) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٣ ، والمغني ٤٧٣ .

(٣) انظر سر الصناعة ١٢١ ، ١٤٦ ، وحكى الأَخفش " تَرَبَّ الكعبة " .

ابن يعيش ٣٤/٨ .

وكذلك / اللام لا تدخل أيضا إِلَّا على الله خاصة ، ويكون في الكلام ١/٥٧
معنى التعجب . (١)

وأما " مِنْ " فلا تدخل إِلَّا على الرَّب خاصة ، ويجوز ضمُّ ميمها
في القسم خاصة . (٢)

وجوز حذف هذه الحروف وإبقاء ميمها ، وهو قليل ، تقول : اللَّهُ
لَا فَعَلَنَّ . (٣) والأحسن بعد حذفها وإبقاء ميمها أن يعوّض منها ،

(١) لا ندرى أبصر الموضع معنى التعجب على القسم باللام وحدها ،
أم يدخل معها في إفادة هذا المعنى القسم بالتاء . وقد
أفرد الزجاجي اللام بالتعجب دون التاء ، فتعقبه ابن السيد
بقوله : وكلاهما فيه معنى التعجب ، واستدل بقوله تعالى :
﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ ، وقول الهذلي :
لِللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذَوْ حَسَبٍ
يُشْخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَمْسُ

الجميل ٧٢ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٢ . وانظر الكتاب ٩٧/٣ ،
والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والأصول ٤٣٠/١ . ويروى البيت أيضا " تَاللَّهِ " .
انظر الجمل ٧١ ، والخزانة ٩٥/١٠ .

(٢) مثاله : مِنْ رَبِّي لَا فَعَلَنَّ ذلك ، وَمِنْ رَبِّي إِنَّكَ لَا شِرْرَ . الكتاب
٤٩٩/٣ . وانظر الأصول ٤٣١/١ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٦ .
(٣) انظر الكتاب ٤٩٨/٣ ، والأصول ٤٣٣/١ ، والإيضاح ٢٦٥ .
وراجع الإنصاف ٣٩٣ (٥٧٢) .

والذي يعوّضُ منها أحد ثلاثة أشياء ، وهي : همزة الاستضام ، وها التي للتّسبيه ، وقطع ألف الوصل من الله خاصة . تقول في همزة الاستضام : **اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ** ٢ ، وفي ها التي للتّسبيه : **ها الله لَا فَعَلَنَّ** ، يحدّ ألف ها ، وهو الأحسن ، ويجوز حذفها لالتقاء الساكنين . وتقول في قطع ألف الوصل : **أفأله لَا فَعَلَنَّ** ، يقطع ألف الله . (١)

ويجوز مع حذف حروف القسم وترك الأعراف منها النصيب ، فتقول / : **اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ** (٢) ، وكأنك لما حذف حرف الجر عدّيت ٥٧ ب الفعل إليه فنصبته على الفعل به ، كما تفعل ذلك في : **أمرتك بالخير** ، إذا قلت : **أمرتك الخير** . (٣) ويجوز الرفع على الابتداء وحذف الخبر للدلالة عليه ، فتقول : **اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ** ، تريد : **اللَّهُ قَسَمِي** .

وقد وردت في القسم أسماء مرفوعة لا غير ، كقولك : **لعمرُكَ** ، و : **أيمُنُ الله** ، وفيه لغات (٤) ، وأخبارها محذوفة لا يجوز إظهارها كخبر الاسم الواقع بعد لولا في قولك : **لولا زيدٌ لكان كذا** ، أي : **لولا زيدٌ حاضراً** أو **موجوداً** ، ولا يجوز إظهاره . (٥)

(١) انظر الكتاب ٣/٤٩٩ - ٥٠٠ ، والأصول ١/٤٣١ - ٤٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٩٧ - ٤٩٨ ، والأصول ١/٢٣٢ - ٤٣٣ ، والإيضاح ٢٦٥ .

(٣) سبق التعليق على هذه العبارة ص ٨٢ .

(٤) ذكر ابن السيد أنّ فيها ثماني لغات . انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٥ .

وأوصلها السيوطي إلى عشرين لغة ، ونسب بعضها . الهمع ٤/٢٣٨ .

(٥) الإيضاح ٢٦٤ .

[جواب القسم]

والقسم لا بُدَّ له من جوابٍ ، وجوابه في الإيجاب «إِنْ» مشددةً ومخففةً ، تقول : وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ . واللام مع الابتداء والخبر ، أو مع الفعل المضارع مقرونًا بإحدى نوني التوكيد ، أو بلانون ، / وهو قليل في الكلام ، أو مع الفعل الماضي ولا بد من «قد» ١/٥٨ ظاهرة أو مقدرة . تقول في اللام مع الابتداء : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ومع الفعل المضارع : وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ لَيَقُومَنَّ ، أَوْ لَيَقُومُ . ومع الماضي : وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ ، وَ : لَقَامَ ، مع تقدير «قد» . ويجوز في الشعر حذف اللام التي في المضارع مع إبقاء إحدى النونين . (١)

وجوابه في النفي « مَا » ، وَ : « إِنْ » مخففة بمعناها ، وَ : « لَا » . تقول : وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَ : لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، بمعنى « مَا » . ويجوز حذف « لَا » من المستقبل ، فتقول : وَاللَّهِ يَقُومُ زَيْدٌ ، تريد : لَا يَقُومُ ، ويقول الرجل لِمَنْ لَا يحبه : وَاللَّهِ أُحِبُّكَ ، يريد : لَا أُحِبُّكَ ، لِأَنَّهُ لو أراد الإيجاب لقال : لِأُحِبُّكَ ، باللام والنون ، أَوْ : لِأُحِبُّكَ ، بلانون ، على اللغة الثقيلة ، أَوْ : أُحِبُّكَ ، بالنون الشديدة وهو لا يجوز إلا في الشعر .

(١) مثاله قول عامر بن الطفيل :

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَتَأَرَنَّ فَإِنَّهُ « فَرُغَ وَإِنْ أَحَاهُمْ لَمْ يُقَصِّرْ »
والأصل « أَتَأَرَنَّ » فحذف اللام . انظر كتاب الشعر ٥٣ ،
والأما لي الشجرية ٣٦٩/١ ، والرض على الكافية ٣١١/٤ ،
والخزانة ٦٠/١٠ - ٦١ .

باب

جر الاسم بإضافة اسم آخر إليه

/ اظم أن الإضافة طى ضربين : محضة ، وغير محضة .
ب/٥٨
فالمحضة : ما كان المعنى فيها مطابقاً للفظ ، وهي طى ضربين :
ما يقدر باللام ، وهي ما المضاف فيها غير المضاف إليه ، نحو :
غلامٌ زيدٌ ، أي : غلامٌ لزيدٍ .

وما يقدر بـ " مِنْ " ، وهي ما المضاف فيها بعض المضاف إليه ، نحو :
خاتمٌ حديدٌ ، أي : خاتمٌ مِنْ حديدٍ .

وهذه الإضافة تغيد التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ،
والتعريف إن كان معرفة . ولا يكون المضاف أبداً قبل الإضافة إلا نكرة .

وغير المحضة : ما كان المعنى فيها غير مطابق للفظ ، بل يكون
مضافاً في اللفظ ، وغير مضاف في المعنى . وهي أربعة أضرب :

اسم الفاعل إذا أضفت وأنت تريد الحال أو الاستقبال ، كقولك :
هذا ضاربٌ زيدٍ اليوم ، أو غداً - بإضافة - وأنت تريد : ضاربٌ زيدا .

والثاني : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كقولك : ——— مررت

برجلٍ / حسن الوجه ، تريد : حسن وجهه .
أ/٥٩

والثالث : إضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، كقولك : زيدٌ أفضلُ

القوم ، تريد : أفضلُ مِنَ القومِ . (١)

(١) مذهب سيبويه أن هذا الضرب من الإضافة المحضة . وما ذهب إليه

والرابع : إضافة الاسم إلى الصفة ، كقولك : صلاة الأولى ،
و : سجد الجامع ، والأصل : السجد الجامع ، طى الصفة . وكأنه
أراد في الإضافة : سجد الوقت ^(١) الجامع ، فجعل الجامع صفة
للوقت ، وأضاف السجد إلى الوقت ، ثم حذف المضاف إليه . وهو الوقت -
وأقام صفة - وهو الجامع - مقامه . وكذلك صلاة الأولى ، أى : صلاة
الساعة الأولى ، وفعل فيه ما فعل بسجد الجامع . ^(٢)

واعلم أن إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة به لا تغيد التعريف ،
وإضافة أفعل والاسم إلى صفة يفيدان التعريف . فإذن قول من يقول :
إن الإضافة غير الصفة لا تغيد التعريف ليس طى إطلاقه ، بل هو مختص
بما ذكرنا / من اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به .

٥٩/ب

واعلم أن ظروف الزمان تضاف إلى الجمل من المبتدأ والخبر ، والفعل
والفاعل ، ويجوز فيها إذا أضيفت إليها الإعراب والبناء ، تقول : هذا يوم
زيد قائم ، و : هذا يوم يقوم زيد ، و : هذا يوم قام زيد ، فيعرب يوم .

== المصنف هو مذهب ابن السراج ، والفارسي ، والجرجاني ، والجزولي .
الرضي طى الكافية ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ .
وانظر الأصول ٦/٢ ، والإيضاح ٢٦٩ ، والمقتصد ٨٨٤ فابعد ها ،
والمقدمة الجزولية ١٣١ .

- (١) في شرح المقدمة المحسبة ٣٣٥ : " سجد المكان الجامع " .
(٢) انظر الأصول ٨/٢ ، والإيضاح ٢٧١ ، وابن يعين ١٠/٣ .
هذا وقد أجاز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفته . انظر الإنصاف
٤٣٦ (م ٦١) ، والرضي طى الكافية ٢٤٣/٢ - ٢٤٦ ، وشرح ألفية
ابن معطي لابن جيمع ٧٣٨ .

وجوز أن تقول : يوم ، بالنصب ، فتنه على الفتح . (١) والبناء فيما إذا كان الفعل ماضيا أحسن منه فيما إذا كان مضارعا ، أوجطة اسمية . (٢) ومنهم من يقصره مع الماضي على البناء لا غير .

وعندى أن إضافة ظروف الزمان إلى الجمل من باب الإضافة غير المحضة (٣) ؛ لأن اللفظ فيها غير مطابق للمعنى ؛ لأن الإضافة فسي اللفظ إلى الجمل وهي في المعنى إلى المصادر ؛ فكان اللفظ غير مطابق للمعنى .

(١) جرى المصنف هنا على مذهب الكوفيين وبعض البصريين الذين يميزون إعراب الظرف إذا وليه فعلٌ معربٌ أوجطةً اسمية . وهو واجب عند جمهور البصريين . انظر شرح ابن مالك على التسهيل ٥٨٢/٢ ، والرضى على الكافية ١٨١/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ - ١٣٦ ، والمغنى ٦٧٢ ، وراجع الأصول ١١/٢ .

(٢) انظر الأصول ١١/٢ .

(٣) انظر الأصول ١٠/٢ .

باب

توابع الأسماء في إعرابها

/ وهي خمسة : التأكيد ، والصفة ، والبدل ، وعطف .
البيان ، وعطف النسق .

*

باب التأكيد

يقال : : تأكيد ، بالهمز وتسهيله ، و : توكيد ، بالواو ، وهما
لفتان ، يقال : أَكَّدْتُ ، وَوَكَّدْتُ . (١)

اعلم أنَّ التأكيد مقصوده رفع اللبس وتمكين المعنى من النفس ،
وهو على ضربين : لفظي ، ومعنوي .

فاللفظي تكرار اللفظ الأول بمعنى . وهو يكون في الاسم ،
والفعل ، والحرف ، والجر ، كقولك : زيدٌ زيدٌ ، وضربٌ ضربٌ ، ومِنْ
مِنْ ، و زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ .

والمعنوي لا يكون إلا في الأسماء ، وهو يختص بالمعارف منها (٢)
وهو ينقسم إلى قسمين : تكرار ، وإحاطة .

-
- (١) التوكيد أفصح من التأكيد . القاموس (وكذ) .
(٢) هذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة
المحدودة ، نحو : صت شهرا كله .
انظر الإنصاف ٤٥١ (٦٣ م) ، وأسرار العربية ٢٨٩-٢٩٢ ، وابن
عمير ٤٤/٣ - ٤٥ ، والتسهيل ١٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧
والرض على الكافية ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، والارتشاف ٦١٢/٢ ، وتوضيح
المقاصد ١٦٩/٣ - ١٧٠ .

فالتكرار اثنان : نفسه وعينه ، ولا يستعملان إِلَّا مضافين ، ويكونان
توكيداً للظاهر والضمير . تقول : رأيت / زيداً نفسه ، وعينه ، ب/٦٠
والزيدين أنفسهما ، وأعينهما ، والزيدين أنفسهم ، وأعينهم ، وقت أنت
نفسك ، وعينك . ولا يؤكّد بهما الضمير المرفوع التملُّ إِلَّا بعد أن
يؤكّد بضمير منفصل ، لا تقول : قتت نفسك ، ولا قتت عينك حتى تقول :
أنت نفسك ، وأنت عينك . (١)

وأما الإحاطة قلبها ست عشرة كلمة غير مضافة :

وهي للمذكر الواحد : أجمع ، وأكثع ، وأبضع (٢) ، وأبتع .

وللجمع من المذكر : أجمعون ، وأكثعون ، وأبضعون ، وأبتعون (٣) .

والمؤنثة الواحدة : جمعا ، وكتعا ، وضععا ، وبتعا .

وللجمع من المؤنث : جمع ، وكتع ، وبضع ، وبتع .

وواحدة غرد وتضاف ، وهي كُلّ .

(١) انظر الكتاب ٢٤٧/١ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٢٧٩/٢ ، والمقتضب

٢١٠/٣ ، والأصول ٢٠/٢ ، والإيضاح ٢٧٣ .

(٢) كذا في النسخة ، بالضاد المعجمة ، في هذه الكلمة وضميراتها ،

وهي لغة قليلة في "أبضع" بالصاد المهملة . اللسان (بمع)

وانظر ابن يعيش ٤٠/٣ ، والرضي على الكافية ٣٧٦/٢ .

(٣) في شرح الكافية الشافية ١١٧١ : "وأقل أكثر النحويين

(جمعا) . ونه سيمويه على أنها بمنزلة "كُلّ" معنى

واستعمالا . . . وانظر الكتاب ١١٦/٢ .

واثنان للثنية ، ولا يكونان إِلَّا مضافين ، وهما : كلا ، وكلا .
والإحاطة لا تكون إِلَّا فيما يَتَجَرَّأُ بحسب العامل والمعمول فيه ،
تقول : قبضت المالَ كله ، لِأَنَّ القَبْضَ / يَتَجَرَّأُ ، وكذلك المال ، ١/٦١
ولا تقول : جاءَ زيدٌ كله ، لِأَنَّ المجيءَ لا يَتَجَرَّأُ . (١)

واعلم أَنَّ الألفاظ التي يؤكَّد بها كُتُبها معارف ، إما بالإضافة ،
وذلك فيما كان منها مضافا ، وإما بالعلمية ، وهو أجمع وأجمعون وتوابعهما
فإنَّها أعلام لذلك المعنى . هذا مذهب المحققين من النحويين كالفارسي
وابن جني . (٢)

واعلم أَنَّ أجمع وجمعا ، وتوابعهما لا يثنيان ، استغنوا من تثنيتهما
بـ " كلا " وـ " كلا " . (٣)

(١) انظر المقتضب ٢٤١/٣ ، والأصول ٢١/٢ . وإنَّ أريدَ أَنَّهُ جاءَ سالم

الأعضاء لم يفقد منها شيئا لم يبعد جوازه . ابن يعيش ٤٤/٣ .

(٢) وهو اختيار جماعة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن أبي الربيع وأبو

حيان . وظاهر كلام سيهويه أَنَّها معرفة بالإضافة ، وإليه ذهب

السبيل ، ونسب إلى ابن مالك أَنَّهُ اختاره .

انظر الكتاب ٢٢٤/٣ ، ونتائج الفكر ٢٨٦ ، وشرح الجمل لابن

مصفور ٢٧٢/١ ، والبسيط ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والارتشاف ٦١١/٢ ،

والتذيل والتكميل ١٠٥/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٦٨/٣ ، والجمع

٢٠٢/٥ - ٢٠٣ .

(٣) في بعض نسخ الجمل للزجاجي زيادة غنيد ثنية أجمع وجمعا

وتوابعهما ، بيد أَنَّ ابن السيد قد نَبَّه على أَنَّ ما ورد في هذه

النسخ ليس من نص الزجاجي ، ومن يقرأ تحقيق الجمل يرى أَنَّها

ليست في غالب النسخ . وقد أجاز الكوفيون والأخفش الثنية .

انظر الجمل ٢١ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٢٥ ، والروض على

الكافية ٣٧١/٢ .

واعلم أَنَّ نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ ، وَكُلَّهُمَا ، وَكَلَّا وَكَلْنَا قَدْ يَكُنُّ توكيداتٍ ، وقد
يَلِينُ العَوَامِلَ فَيَكُنُّ فَاعِلَاتٍ ، وَغَمُولَاتٍ ، وَمَجْروراتٍ عَلَى حَسَبِ دُخُولِ
العَوَامِلِ طَبِيعَتِهَا . وَأَمَّا أَجْمَعَ وَجَمَعَا ، وَأَجْمَعُونَ وَجَمَعَتْ وَتَوَابَعَهَا فَلَا يَكُنُّ
إِلَّا توكيدًا لَا غَيْرُ . (١)

فتقول للواحد المذكور : كَلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وَأَبْضَعُ ، وَأَبْتَعُ . وللثلاث :
كُلُّهَا ، وَجَمَعَا ، وَكَتَعَا ، وَصَضَعَا ، / وَبَتَعَا .

ب/٦١

وللاثنتين : كَلَاهُمَا ، وَكَلِيهَمَا فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ لَا غَيْرُ .
وللثنتين : كَلَاهُمَا ، وَكَلِيهَمَا .

وللجميع العقلاء : كُلُّهُمْ ، أَجْمَعُونَ ، أَكْتَعُونَ ، أَبْضَعُونَ ،
أَبْتَعُونَ . وللجميع الوهنة : كُلُّهِنَّ ، جَمَعَتْ ، كَتَعَتْ ، بَضَعَتْ ، بَتَعَتْ ، وَجَمَعَتْ
أَنْ يُقَالَ لْجَمَاعَةِ الْوَهْنَةِ : كُلُّهَا ، كَمَا يُقَالَ لِلوَاحِدَةِ .

وجمع المذكور غير العاقل حكمه في التأكيد كحكم جمع الوهنة .
وإذا اجتمع كُلُّ وَأَجْمَعُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ كُلِّ (٢) . ويجوز

(١) انظر الكتاب ٣٣٤ / ٢ ، ٣٧٩ ، والأصول ٢ / ٢١ .
(٢) في أسرار العربية ٢٨٤ : " وقدم " كَلُّهُمْ " على " أَجْمَعِينَ " .
لأنَّ معنى الإحاطة في " أَجْمَعِينَ " أظهر منه في " كَلُّهُمْ " ، لأنَّ " أَجْمَعِينَ " من الاجتماع ، و " كُلُّ " لا اشتقاق له . وانظر الرض على الكافية
٣٧٥ / ٢ .

أَنْ يَرَدَّ أَجْمَعُ مِنْ غَيْرِ كُلِّ ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا ، تقول : جاءني القومُ
أَجْمَعُونَ ، ولا يجوز أَنْ تقول : جاءني أَجْمَعُونَ ، لأنَّه يصير فاعلاً ، وأَجْمَعُونَ
لا يكون أهدأً إِلَّا تَأْكِيداً .

واعلم أَنَّه لا يجوز أَنْ يُعْطَفَ التَّأْكِيدُ بِعَضَى عَلَى بَعْضٍ ، لا يجوز
أَنْ تقول : جاء القومُ أَجْمَعُونَ وَأَكْتَمُونَ وَأَهْمَعُونَ وَأَهْتَمُونَ . وَلَكِنْ تُتْبَعُ
بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بِغَيْرِ حَرْفٍ مَطْفٍ ، تقول : جاءني القومُ أَجْمَعُونَ أَكْتَمُونَ ،
وكذلك البواقي . (١)

*

/ باب الصفّة

١/٦٢

اعلم أَنَّ الصِّفَةَ تَرُدُّ لِأَحَدٍ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ ، وهي : تَخْصِيصُ نَكْرَةٍ ،
كَرْجَلٍ مَاقِلٍ ، أَوْ إِزَالَةُ اشْتِرَاكِ مَارِضٍ فِي مَعْرِفَةٍ ، كَنَيْدِ الْعَاقِلِ ، أَوَّلِ الْمَدْحِ
كَصِفَاتِ اللَّهِ ، كَقَوْلِكَ : اللَّهُ الْخَالِقُ الرَّازِقُ ، أَوَّلِ الذَّمِّ ، كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ،
كَقَوْلِكَ : الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ ، أَوَّلِ التَّأْكِيدِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فَإِذَا نُفِخَ
فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ * . (٢)

(١) خالف ابن الطراوة الجمهور فأجاز العطف . الارشاف ٢/٦١٣ ،

وتوضيح المقاصد ٣/١٦٨ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ١٣ .

[النعت الحقيقي والنعت السببي]

وهي تكون جاريةً على الموصوف وهي له ، كقولك : رجلٌ عاقلٌ ،
و : جاريةٌ حسنةٌ .

وتكون جاريةً على الموصوف وهي لما هو من سببه ، كقولك : رجلٌ
عاقلٌ غلامه .

فإن كانت جاريةً على الموصوف وهي له كانت تابعة له في مشرة
أشياء : في رفعه ونصبه وجره ، وتعريفه وتذكيره ، وإفراده . وتثنيته
وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، تقول : هذا زيدٌ العاقلُ ، و : رأيت زيدا
العاقلَ ، وبهرت بزيدٍ العاقلِ ، وهذه هندُ العاقلةُ ، و : هذان / الزندان ٦٢/ب
العاقلان ، وهو لا ، الزيدون العاقلون ، وهاتان الهندان العاقلتان ، وهو لا ،
الهندانُ العاقلانُ .

وإن كانت جاريةً على الموصوف وهي لما هو من سببه كانت تابعة
له في خمسة أشياء فقط ، في الأكثر ، وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ،
والتعريف ، والتذكير . ولم تتبعه في الأكثر في الخمسة البواقي ، وهي :
الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتأنيث والتذكير ، بل تكون تابعة في هذه
الخمس لمن هي له ^(١) ، تقول : مررت بامرأةٍ قائمٍ غلامها ، وبرجلٍ
قائمٍ جاريتُ ، وبرجلين قائمٍ غلامهما ، وبرجلٍ حسانٍ غلامه .

(١) النعت السببي يتبع من هوله في التذكير والتأنيث فقط ، ولا يلزم
الإفراد . يقول ابن هشام في أوضحه ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ :

ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة .

[وصف المعرفة]

والمعارف خمس : الأعلام كزيد وعمر ، والمضمرات كهو وهي ،
والسبهات كهذه وهذا ^(١) ، وما قرّف بالألف واللام كالرجل والمرأة ،
وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، كغلام زيد ، وصاحب / الرجل . ١/٦٣
فالمضمرات لا توصف ولا يوصف بها ^(٢) ، والأعلام توصف ولا
يوصف بها ، والباقية توصف ويوصف بها .

== " وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أطلق حكم الفعل ، ولم يعتبر
حال الموصوف . تقول : مررت برجل قائم أنه ، وامرأة قائم
أبوها ، كما تقول : قامت أمه ، وقام أبوها ، ومررت برجلين قائم
أبواهما ، كما تقول : قام أبواهما ، ومررت برجال قائم آباؤهم ،
كما تقول : قام آباؤهم وجمع التكسير أفصح من الأفراد ،
كقيام آباؤهم " . وعلى ذلك جرى المؤلف في تشبيهه .

وانظر ابن يعيش ٥٥/٢ ، والرضي على الكافية ٣٠٩/٢ ،
والصان على الأشعوني ٦١/٢ - ٦٢ .

- (١) تشمل السبهات مع أسماء الإشارة الأسماء الموصولة . وسيذكر المصنف
هذا في باب النكرة والمعرفة . انظر ص ١٨٨ ما يأتي .
(٢) أجاز الكسائي نعت ذى الغيبة ، نحو قوله تعالى ﴿ لا إله إلا هو
العزيز الحكيم ﴾ ، ومررت به المسكين . والجمهور يحطون مثله على
البدل . انظر التسهيل ١٢٠ ، والرضي على الكافية ٣١٠/٢ .

فاللام توصف بثلاثة : بالضاف إلى المعرفة ، وبما صرف بالألف واللام ، وبالسهم ، تقول : مرت يزيد صاحب عمرو ، ويزيد الظريف ، ويزيد هذا . (١)

وأما السهم فيوصف بواحد ، وهو ما فيه الألف واللام للجنس فقط . (٢) وإن كان مشتقا فلا حسن أن يكون مقصورا على الجنس ، كقولك : مرت بهذا العاقل ، ويقبح : مرت بهذا الطويل . (٣) ولا يوصف بالضاف إلى ما فيه الألف واللام ، لا يجوز : مرت بهذا ذى المال ، على الصفة ،

(١) الكتاب ٦/٢ ، والأصول ٣٢/٢ .

وفي الارتشاف ٥٩٧/٢ : " وذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج والسهيلي إلى أن أساء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها " .

(٢) مثله : مرت بهذا الرجل . انظر المقتضب ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ ، والإيضاح ٢٧٩ . وراجع المغني ٤٧٢ .

(٣) قبح الوصف بالطويل يرجع إلى أنه يمكن أن يوصف به الرجل والرج ، وغير ذلك فالوصف به لا ينزل لهما ، إلا إذا لم يكن في المقام إلا شيء طويل واحد ، فأما إذا كان هناك أشياء متعددة يمكن أن توصف بالطول فإنه يجب أن يقال : مرت بهذا الرجل الطويل ، أو بهذا الرج الطويل .

فأما الوصف بالعاقل فلا ينصرف إلا إلى الرجل ، فمن هنا لا ليس في الوصف به ولا قبح .

انظر الكتاب ٨-٧/٢ ، والأصول ٣٣/٢ - ٣٣ ، والإيضاح ٢٧٩ .

ولكن على البدل. (١)

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بثلاثة : بما أضيف كإضافته ،
وبما فيه الألف واللام ، وبالألف سماء المبهمة . تقول : مررت بغلام مصري
صاحب زيدر ، والعاقل ، وهذا. (٢)

[وصف النكرة]

وكما توصف / المعارف بالمعارف فكذلك توصف النكرات ٦٣/ب
بالنكرات ، وصفات النكرات على خمسة أضرب :

حلية للموصوف أولشيء من سببه ، كقولك : مررت برجل أزرق ، أو
أزرق أبوه .

أو فعل له أولسببه ، كقولك : مررت برجل قائم ، أو قائم غلامه .

أو سجيئة له أولسببه ، كقولك : مررت برجل عاقل ، أو عاقل أبوه .

أو نسبة له أولسببه ، كقولك : مررت برجل هاشمي ، أو هاشمي مولاه .

أو ذو كذا بمعنى " صاحب " ، كقولك : مررت برجل ذي طم .

(١) ظل المبرد عدم جواز نعت بما أضيف إلى الألف واللام بأن
النعت بمنزلة النعموت ، ولما كان النعموت - وهو اسم الإشارة -
لا يضاف لأنه معرفة كذلك لم يجز أن يضاف النعت . المقتضب

٢٨٣/٤ ، وانظر التبصرة ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٧/٢ ، والأصول ٣٢/٢ .

و "ذو" جي "بها" في الكلام لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصف النكرات بالاجناس ، كما
 أَنَّ "الذي" جي "بها" لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصف المعارف بالجميل ، ولكون
 ذي جي "بها" لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بالاجناس لا تضاف إلى الضمر
 إِلَّا شَاذًا . (١)

والنكرات توصف بالجميل التي يدخلها الصدق والكذب ، من
 الفعل والفاعل ، والبتدأ والخبر .

ولا بُدَّ في / الجمل من ضمير يعود إلى الموصوف ، تقول : ١/٦٤
 مررت برجلٍ أبوه منطلق ، وينطلق أبوه ، وانطلق أبوه .

وتوصف النكرات أيضا بالظروف والمجرورات ، كقولك : مررت
 برجلٍ عندك ، وفي الدار ، وما أشبه ذلك . والظروف والمجرورات إذا كانت
 في موضع الصفة تعلقت بمحذوف كأنه قال : كائنٍ عندك ، وكائنٍ في الدار .

[قطع المصفة]

واعلم أَنَّ الصفات التي ترد لتخصيص فكرة ، أو إزالة اشتراك ماضٍ
 في معرفة ، تكون أبدا تابعة للموصوف ، ولا تُقَطَّعُ عنه .

(١) شاله قول كعب بن زهير :
 صَحَّعْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِهَا ذَوُوهَا

انظر الفصل ١٠٩ ، وابن بعش ١/٥٣ ، ٣/٣٨ .

وإذا كانت للمدح أول للذم أو للترحم جاز إتيانها للوصف، وجاز أن تقطع، على إضمار مبتدأ، وهو أبلغ في المدح، وتنصبها على إضمار "أمني" وما أشبهه، فتقول: مررت بزيد العاقل، بالجر على الصفة، والعاقل، بالرفع على إضمار "هو"، والعاقل، بالنصب على إضمار "أمني".

هذا إذا كان زيد لم يدخله / اشتراك عند المخاطب، ٦٤/ب
وإنما جئت بالصفة مدحاً له.

فإن جئت بها لرفع اشتراك جررتها على الصفة لا غير. هذا هو الضابط فيما يجوز قطعه، وما لا يجوز.

وقول من قال: إنَّ القطع لا يكون إلاَّ مع تكرار الصفات خطأ،^(١)
فإنَّ الصفات إذا تكررت وكانت لرفع الاشتراك لم يجز القطع، وإنَّ لم تتكرر [أ] ولم تكن لرفع الاشتراك جاز القطع.

(١) ظاهر كلام الزجاجيَّ يوهم ذلك، وقد تعمَّقه ابن السيد وامترض عليه. الجمل ١٥، والحلل في إصلاح الخلل ١١٣ فمابعداها. وانظر نتائج الفكر ٢٣٧، والرضى على الكافية ٢/٣٢٢. والبسيط ٣١٥ فمابعداها.

(٢) زيادة يستقيم بها النص في م. وراجع إصلاح الخلل: ١١٥، ونتائج الفكر ٢٣٧.

ومتى قُطعت لم يجر الرجوع إلى الإتياع بعد القطع . (١)

والعامل في الصفة هو العامل في الوصف عند سبويه ، (٢) فإذا

اختلفت العوامل في الوصفات لم يجر الجمع بين الصفات ، كقولك :
قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان ، لا يجوز على الصفة : لأنَّ العاملَ فـسي
زيد " قام " ، والعامل في محمد " هذا " ، فقد اختلفا فلم يجر الجمع
في الصفة ، بل يجوز على إضمار مبتدأ ، كَأَنَّهُ قال : هما العاقلان .
وجوز عند الأَخفش على الصفة : لأنَّ / العامل في الصفة عند ١/٦٥
التبعية .

فإن اختلفت العوامل جاز عند سبويه ، والبراد من اتفاق العوامل
عند سبويه الاتفاق في الجنسية ؛ أي أن يتفقا في جنس الفعل ، أو في
جنس المبتدأ ، أو في جنس الجر بالحرف أو بالإضافة ، مثل أن يكون هذا
فعل وهذا فعل ، وإن كانا مختلفين في النوع ، كقولك : قام زيدٌ
وخرج عمرو العاقلان ، ومرت يزيدٌ وجئت إلى أخيك الكريمين ،

(١) من النحويين من أجاز . انظر البسيط ٣١٦ - ٣١٧ ، والارتشاف
٥٩٣/٢

(٢) ينسب إلى سبويه في عامل النعت قولان : أحدهما ما ذكره
المصنف هنا ، وإليه ذهب جماعة منهم البرد ، وابن السراج ، وابن
كيسان ، وعليه الأكثر ، والآخر تهمة للمنعوت ، وهو مذاهب
الخليل والأخفش والجرمي .

انظر الكتاب ٦٠/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، وأسرار العربية ٢٩٤ -
٢٩٥ ، ونتائج الفكر ٢٣١ ، والرضي على الكافية ٢٧٩/٢ ، وشرح
ألفية ابن معطي لابن جمعة ٧٥٤ ، والارتشاف ٥٩٢/٢

فيجوز هذا عند سبويه على الصفة (١).

واعلم أنَّه يجوز حذف الصفات بعضها على بعض ، تقول : جاءني زيدٌ العاقلُ والكرمُ . ولا يجوز ذلك في التأكيد ، لا يجوز : رأيت زيدا نفسه وميته . (٢) فاعلم ذلك وبالله التوفيق .

❖

باب البَدَل

البَدَل هو العِوض ، وهو محل محل البَدَل منه ، ولا يُنَوَّى / ٦٥ ب
بالأول الطرح عند سبويه . (٣)

(١) انظر الكتاب ٦٠/٢ ، ومنعه البَرَد والزجاج إلَّا إذا اضيق الفعلان معنى ، نحو : جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان . ويقول ابن السراج في أصوله ٤٢/٢ : " والقياس عندى أنَّ يرضعا على إضمار " هما " لأنَّ الذى ارضع به الأول غير الذى ارضع به الثانى " . وانظر المقتضب ٣١٥/٤ ، والرضى على الكافية ٣١٩/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣٥ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٠/١ ، على أنَّ كلاته في باب الاستثناء ٣٣٠/٢ -

٣٣١ يفهم منه أنَّ البَدَل منه في نية الطرح ، وقد فهم هذا الشيخ ضيقة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦ .

هذا وظاهر كلام المصنف أنَّه لا ينوى به الطرح عند سبويه دون غيره . وبه قال ابن بابشاذ من قبل . شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣ ، على أنَّ ظاهر كلام البَرَد في مقتضيه ٣٩٩/٤ - ٤٠٠ أنَّه

وهو كما لتأكيد في التحقيق ، وكالوصف في التخصيص ، وفارق الصفة من جهات ، منها :

أَنَّ حق البدل أَنَّ يكونَ غيرَ شتقٍ ، وحق الصفة أَنَّ تكونَ مشتقة .

ومنها : أَنَّ الصفة تكون مطابقة للموصوف في التعريف والتذكير ، والبدل يجوز فيه المعرفة من النكرة وبالعكس .

ومنها : أَنَّ الجملَ تكون صفة للفرد ، والجمل لا تبدل من المفرد . (١)

=== موافق سيبويه ، ونُسب إليه أَنَّهُ في نية الطرح . شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣ ، والبسيط ٣٨٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٩ ، والارتشاف ٦٢٦/٢ ، وانظر المقتضب ٢١١/٤ ، ٢٩٥ . وللعلماء في مسألة الطرح توجيه ، قال في شرح التصريح ١٥٥/٢ : " وقولهم : البدل منه في حكم الطرح إِنَّمَا يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ ، بدليل جواز : " ضربت زيدا يده " . إذ لو لم يعتد بهذا أصلا لَمَا كان للضمير ما يعود عليه " . وانظر ابن يعيش ٦٦/٣ ، والرضي طي الكافية ٣٩٢/٢ . (١) أجازوه قوم منهم ابن جني ، وجعل منه قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً * وبالشام أخرى كيف تلتقيان
قال : " فقلوه : كيف يلتقيان جملة في موضع نصب بدلًا من (حاجة) وحاجةً منكأته قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَدُّرُ التقائهما ... " .

المحتسب ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، وانظر التسهيل ١٧٣ ، وشرحه لابن مالك ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، والارتشاف ٦٢٦/٢ - ٦٢٧ ، وتوضيح المقاصد

ومنها : أَنَّ العاملَ في البدل غيرُ العامل في البدل منه ^(١) ،
والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وهذا فيه خلاف ^(٢) .

[أضرب البدل]

واعلم أَنَّ البدل في كلام العرب طى أربعة أضرب :

بدل الشيء من الشيء وهو هو ، كقولك : جاءني أخوك زيدٌ .

وبدل البعض من الكل ، كقولك : قبضت المال بمعه .

وبدل الاشتغال ، كقولك : نفعتني هذا الله طمعه ، وسلب زيدٌ

شوبه ^(٣) . ومعنى / الاشتغال : أَنَّ العامل يشتمل طى البدل ١/٦٦
لأنَّه يطلبه من جهة المعنى ، وطى البدل منه لأنَّه قد عمل فسي
لفظه ، فقد اشتمل طى الأول لفظا وطى الثاني معنى ^(٤) .

(١) هذا مذهب الأخفش ، وإليه ذهب الفارسي والرماني ، وطيه
الأكثر ، وذهب جماعة منهم الجرد والسمراني إلى أَنَّ العامل
في البدل هو العامل في البدل منه ، وهو ظاهر كلام سيبويه .
انظر الكتاب ١٥٠/١ ، وأسرار العربية ٣٠٠ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ،

وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩٦/٢ ، والرض طى الكافية
٢٧٩/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨٠١ ، والارتشاف ٦١٩/٢ .

(٢) تقدم ذكره قريبا ص ١٤٢ .

(٣) المقتضب ٢٧/١ ، والأصول ٤٧/٢ ، والإيضاح ٢٨٣ .

(٤) في تسميته بدل اشتغال خلاف ، وما ذهب إليه المصنف هنا هو
مذهب جماعة منهم الجرد والسمراني وابن جني . انظر المقتضب
٢٩٧/٤ ، والبسيط ٣٩١ ، والرض طى الكافية ٣٨٥/٢ ، والارتشاف
٦٢٤/٢ ، والجمع ٢١٤/٥ .

والرابع : بدل الغلط ، وهو أن تريد ذكر شيء فيسبق
اللسان إلى غيره ، كقولك : جاءني زيدٌ عمرو ، أردت أن تقول في الأول :
عمرو ، فسبقك اللسان إلى زيد . والواجب في هذا أن تأتي بحرف إضراب ،
فتقول : بل عمرو . وبدل الغلط قليل الوقوع في كلام فصحاء العرب .^(١)
واطمأنن أنه يشترط في بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال
أن يكون في البدل ضمير يعود على السهل منه .

ويجوز بدل الأسماء كلها بعضها من بعض ، معرفتها مسن
معرفتها ، ونكرتها من نكرتها ، ومعرفتها من نكرتها ، ونكرتها من معرفتها ،
ومضمرها من مظهرها ، ومظهرها من مضمرها .^(٢)

فبدل المعرفة / من المعرفة : مررت بأخيك زيد ، والنكرة ٦٦/ب
من النكرة : رأيت رجلاً غلام امرأة ، والمعرفة من النكرة : * وَإِنَّكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطُ اللَّهِ * .^(٣)

(١) رد هذا القول ابن السيد في كتابه الحل في إصلاح الخل ١٢٩-

١٣١ ، وانظر الرضي على الكافية ٣٨٦/٢ ، والارشاف ٦٢٥/٢-

٠٦٢٦

(٢) الأصول ٤٦/٢ - ٤٧ ، ولم يذكر المصنف بدل الضمر من الضمر ،

ومثاله : رأيتك إياك . الكتاب ٣٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ،

واللمع ١٢٥ . والكوفيون يجعلونه توكيداً . انظر مجالس ثعلب

٥٥٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٦٦١/٢ ، ٧٠٠ ، والارشاف

٠٦١٨/٢

(٣) سورة الشورى ، من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ .

والنكرة من المعرفة : مرتتبتين رجل صالح . ويشترط في بدل
النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفة ^(١) ، أو يكون البدل صفة حذف
موصوفها ، كقولك : مرتتبتين راكب ؛ لأنه في الأصل : رجل راكب .
وبدل الضمر من الظاهر : ضربت زيدا إياه .

وبدل المظهر من الضمر * وَمَا أَنَسَلْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ
أَذْكُرَهُ * ^(٢) ، فَإِنْ أَذْكُرَهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي أَنَسَلْنِيهِ .

ويجوز البدل من الضمر إذا أن يكون مضمراً متكلماً أو مخاطباً
فلا يجوز أن يبدل منه بدل الشيء من الشيء ؛ لأنه في غاية البيان .
هذا مذهب سيبويه ، لا يجوز : مرتتبتين زيد ، فتجعل " زيدا " بدلا
من ياء المتكلم ، ولا : ضربتك مراً ، فتجعل " مراً " بدلا من ١/٦٧
كاف المخاطب . وأجاز ذلك الأخفش ^(٣) .

(١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين والبغداديين ، وتبعهم السهيلي .
نتائج الفكر ٢٩٨ ، والارتشاف ٦٢٠/٢ ، وانظر المقضب ٢٩٦/٤ ،
والأصول ٤٧/٢ ، والرضي طو الكافية ٣٨٢/٢ ، وشرح ألفية
ابن معطي لابن جمعة ٨٠٥ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية ٦٣ .

(٣) في الكتاب ٧٦/٢ : " ... فَإِذَا قُلْتَ : يَٰٓمُسْكِنُ كَانَ الْأَمْرُ ،
"أوبك المسكين مرتتبتين ، فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنت
المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعنى ، لأنك
لست تحدث من غائب " . وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ،

والتهيان في إعراب القرآن ٤٨٣ ، وابن يعيش ٢٠/٣ . ونسب
الجواز أيضا إلى الكوفيين . شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦ ، والارتشاف

وجوز أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الاشتغال ،
وبدل البعض من الكل ، كقول الشاعر : (١)

« وما أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا »

فحلي بدل من ياء المتكلم في " أَلْفَيْتِي " ، وهو بدل اشتغال ،
يريد : وما أَلْفَيْتِ حِلْمِي مُضَاعَا . (٢)

وتقول في ضمير المخاطب : ضَرَبْتُكُمْ بَعْضَكُمْ ، فبعضكم بدل من
ضمير المخاطب في " ضَرَبْتُكُمْ " . (٣)

(١) هو عدي بن زيد العبادي ، كما في ديوانه ٣٥ ، ومعاني الفراء
٠٤٢٤ / ٢

قال البغدادي في الخزانة ١٩٤ / ٥ : " والبيت نسبة سيمويه
لرجل من خشم أوجيلة وتبعه ابن السراج في أصوله ، ومزاه
الفراء والزجاج إلى عدي بن زيد العبادي ، وهو الصحيح " .
وانظر الكتاب ١٥٦ / ١ ، والأصول ٥١ / ٢ ، صدره :

« نَذَرْنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا »

(٢) ومثال بدل البعض من ضمير المتكلم قول الشاعر :

أَوَعْدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ « رَجُلِي فَرَجَلِي شِئْنَةُ الْمَنَاسِمِ

انظر ابن يعيش ٢٠ / ٣ والرضي على الكافية ٣٩٠ / ٢ .

(٣) ومثال بدل الاشتغال من ضمير المخاطب : أَحْبَبْتُكَ طَمَكُ .

الارتشاف ٦٢٤ / ٢

واعلم أنَّه يشترط في البدل أن يكون مساويا للبدل منه ، أو
أخصَّ ، ولا يجوز أن يكون أعمَّ ، لا يجوز : جئتُك وقتَ الظهرِ اليومَ ،
على البدل ، ويجوز : جئتُك اليومَ وقتَ الظهرِ .

ويجوز بدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني ضربا من الأول ،
أو هو هو ، كقولك : **إِنْ تَأْتِ تَمْشِ نَأْتِكَ** ، فـ " تَمْشِ " / بدل من **تَأْتِ** بـ ٦٧/ب
" تَأْتِ " ، ومنه قوله تعالى **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا • يُضَاعَفْ**
لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) فيضاعف بدل من " يَلْقَى " . وكذلك
ما أشبهه .

(١) سورة الفرقان ، من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ .

باب العطف

العطف معناه : الرجوع والتكرار ، تقول : عطفت الشيء على الشيء إذا رجعت عليه . وهو على ضربين : عطف ببيان ، وعطف نسق .

•

باب عطف البيان

وهو كل اسم أجريته على اسم قبله دونه في الشهرة ؛ لتبينه به كما تبينه بالصفة ^(١) . إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّفَةِ أَنَّهُ يَكُونُ جَامِداً وَالصِّفَةُ تَكُونُ شَتَقَةً .

والفرق بينه وبين البدل أَنَّ الْبَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ الْبَدَلِ مِنْهُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَا يَحُلُّ مَحَلَّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَيَمِينُ أَنَّهُ لَا يَحُلُّ / محله ١/٦٨ في ثلاثة مواضع :

في باب النداء ، وفي باب اسم الفاعل ، وفي باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

تقول في النداء : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا ، بالنصب والتنوين ، ولو كان بدلاً لبنيته على الضم ، فقلت : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ .

(١) المقدمة الجزولية ٧٠ ، وراجع شرح ألفية ابن معطي ٧٦٩ .

وتقول في اسم الفاعل : مرت بالضارب الرجل زيد ، فزيد
عطف بيان ، ولو كان بدلا لم يجز ؛ لأنك لا تقول : بالضارب زيد . (١)
وتقول في الصفة الشبهة : هذا الحسن الأخ زيد ، فزيد
عطف بيان على الأخ ، ولو كان بدلا لم يجز ؛ لأنك لا تقول : الحسن
زيد .

وأما فإنَّ البدل يكون بالمعرفة والنكرة ، والأشهر وغير الأشهر ،
وعطف البيان لا يكون إلا بالمعرفة الأشهر . والله أعلم .

*

باب عطف النسق

وهو العطف بالحروف ، وحروف العطف تسعة : / الواو ، والفاء ، ٦٨/ب
وَمَمْ ، وأو ، وهل ولكنَّ الخفيفة ، وأم ، ولا ، وحتى .

وزاد بعضهم فيها عاشرا وهو : " إِمَّا " مكسورة مكررة . (٢)

(١) أجازوه الفراء والفارسي . انظر الرضي على الكافية ٢/٣٦٥ ، والارتشاف
٢/٦٠٦ .

(٢) من زادها الزجاجي ، والصيرفي ، وابن جنبي ، والزمخشري ، والجزولي .

انظر الجمل ١٧ ، والتبصرة ١٣١ ، واللمع ١٧٧ ، والفصل ٣٠٤ ،
والمقدمة الجزولية ٧٢ . وذكر بعضهم أنه ظاهر مذهب سيده ، صرف
البناني ٨٤ وانظر الكتاب ١/٢٦٧-٢٦٨ ، ٤٣٥ ، والارتشاف ٢/٦٣٠ .
ونسب الرازي في الجنى ٤٨٧ إلى الرماني أنها عاطفة ، وقد صرح
الرماني في معاني الحروف ١٣١ بأنها ليست عاطفة ، كما نسب

ولمست بحرف عطف عند المحققين ، لأنَّ الأُولى لو كانت العاطفة لكان قبلها معطوف عليه ، والثانية لو كانت العاطفة لكانت دخلت عليها واو العطف ، لأنَّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، فالأُولى أن تكون حرف شك ، قربة من العطف. (١)

وجميع هذه الحروف تُشرك بين الأول والآخري الإعراب .
وهي تنقسم إلى : ما يقتضي التشريك (بين) (٢) المعنى ،
وهي أربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وإلى ما لا يقتضيه ، وهي الـمتة البواقي .

فأما الواو فتقتضي (٣) من غير تعيين زمانه ، فإذا قلت :
جاء زيدٌ وعمرٌ اقتضت اجتماعهما في الجي ، واحتمل أن يكون زيد الجائي
أولاً ، واحتمل أن يكون عمر الجائي أولاً ، واحتمل أن يجيئاً معاً .

== ابن يعمش في شرح الفصل ١٠٣/٨ إلى ابن السراج أثبتا ليست
من حروف العطف ، وقد أثبتا ابن السراج في أصوله ٥٦/٢
مع حروف العطف . قلَّ لَّ كلاً منهما ذهب إلى ما تُسبب إليه في
مكان آخر .

(١) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقصد ٩٤٤ ، والحلل في إصلاح الخلل
١١٩-١٢٠ ، وأسرار العربية ٣٠٦ . وهذا مذهب جماعة من النحاة
المتقدمين ، منهم يونس وابن كيسان ، وإليه ذهب ابن
صفور وابن مالك ، انظر المقرب ٢٥١ ، والتسهيل ١٢٤ ، والجنى
٤٨٢ ، والمغني ٨٤ ، والجمع ٢٥٢/٥ ، وراجع الارتشاف ٦٢٩/٢
ففيه مزيدٌ تفصيل .

(٢) كذا في النسخة ، ولعل الصواب : " في " .

(٣) كذا ، بحذف المفعول ، والمعنى : تقتضي التشريك .

وأما قولك : اختصم زيدٌ و عمروٌ / فإن الاختصاص لا يكون
إلا معاً ، وليس ذلك من الواو ، وإِنَّمَا ذلك ^(١) لأنَّ هذا الفعل يقتضي
الجمع ، لأنَّ المخاصمة لا تكون إلا بين شخصين ، وذلك لا يكون إلا في
زمان واحد .

وأما " الفاء " فتقتضي التعقيب والترتيب .

و " ثُمَّ " مثلُ " الفاء " في الترتيب ، وتتفرد عنها بالتراخي ، وإلاَّ أنَّ
الترتيب قد يكون في الفعل المخبر به ، كقولك : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، وقد
يكون في الإخبار وإن كان المخبر به المذكور بعد متقدماً على
المخبر به قبل ^(٢) ، كقوله تعالى : * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى
الَّذِي أَحْسَنَ * ^(٣) فعطف إعطاء موسى - عليه السلام - الكتاب على إعطائه
النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإِنَّمَا أراد الترتيب في الإخبار فقط .

و " حَتَّى " كالواو ، إلاَّ أنَّ ما بعدها لا يكون إلا جزءاً من
قبلها ، ويكون المعطوف بها أعظم أو أحقر ، أو أقوى أو أضعف ، كقولك :
مات الناسُ حتَّى الأنبياءُ / ، وقدم الحاجُّ حتَّى ^(٤) ب / ٦٩

-
- (١) في هامش النسخة ، ويخط مغاير : " من الفعل " ، ولعل موقعها
بعد " وإِنَّمَا ذلك " . والكلام مستقيم بدون هذه الزيادة .
- (٢) في النسخة : " قبل " ، وهو خطأ .
- (٣) في النسخة : " بعد " ، وهو خطأ .
- (٤) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ .

الشاةُ ، وما أشبه ذلك . (١)

(٢) وأما التي لا تقتضي التشريك في المعنى فستة وهي : لا ، وأو ، وإِنَّمَا ، وهل ، ولكن ، وأم .

فأشياء لا " فهي لنفي ما ثبت للأول ، ولا يعطف بها إلا بعد
الأمر والإيجاب ، تقول : اضرب زيدًا لا عمرًا ، وقام زيدٌ لا عمرو . (٣)

وأما " أو " فمعناها في الإخبار الشك أو الإيهام على المخاطب ،
تقول : قام زيدٌ أو عمرو ، فإن لم تعلم من قام منهما فهي (٤) للشك ،
وإن علمت فهي (٤) للإيهام .

(١) زاد ابن هشام في المغني ١٧١ شرطاً وهو أن يكون معطوفها
ظاهراً لا مضراً ، ونسبه إلى ابن هشام الخضراوي قال : " ولم
أقف عليه لغيره " .

هذا والعطف بها مذهب مسبووه وأئمة البصريين . والكوفيون
ينكرونه البتة . انظر الكتاب ٩٦/١ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٢٩٣ ، والارتشاف
٦٣١/٢ ، والجنى ٥٠١ ، والمغني ١٧٣ .
وذكر الشيخ ضيفة أن " حتى " العاطفة لم تقع بالقرآن . دراسات لأشلوب
القرآن (القسم الأول) ١٣٦/٢ .

(٢) سبق للمؤلف أن ذكر رأى المحققين في أن " إِنَّمَا " ليست للعطف ، وإِنَّمَا
هي حرف شك فقط . انظر ما تقدم ص ١٥٢ .

(٣) منع الزجاجيَّ العطف بها بعد الماضي ، قال : لا شك تنفي بها
في المستقبل لا في الماضي . حروف المعاني له ٣١ . وانظر
شرح الكافية الشافية ١٢٣٢ ، والمغني ٣١٨ .

(٤) في النسخة : " فهما " .

ومعناها في الطلب التخيير أو الإباحة ، تقول في التخيير :
اشترلي هذا أوجارية ، وفي الإباحة : جالس الفقهاء أو الزهاد .
والفرق بين التخيير والإباحة : أنَّه يجوز في الإباحة الجمع
ولا يجوز في التخيير .

و "إِثْمًا" مثل "أَوْ" في جميع معانيها في الخبر والطلب ، إلَّا
أَنَّ "أَوْ" حرف عطف و "إِثْمًا" ليست حرف عطف . (١)

و "إِثْمًا" مبتدأ فيها بالشك أو التخيير و "أَوْ" قد يَحْضُرُ
/ ذلك فيها بعد الإخبار ، ويلزم في إِثْمًا التكرار ولا يلزم ذلك في
"أَوْ" .

وأما "هل" فمعناها الإضراب من الأول ، أو الانتقال منه .
ولا يُعْطَفُ بها بعد الاستفهام ، لا تقول : أَقَامَ رَيْدٌ هل عَرَّو ؟ .
وأما "لكن" فمعناها الاستدراك ، ولا يُعْطَفُ بها إلَّا بعد
النفي . وتكون في الإيجاب حرف ابتداء ، ويكون ما بعدها كلاماً مستقلاً
ويكون ضدَّ ما قبله . تقول في العطف : ما قامَ رَيْدٌ لكنَّ عَرَّو ، (٢) وفي
الإيجاب : قامَ رَيْدٌ لكنَّ عَرَّو لم يقم .

(١) انظر ما تقدم قريباً ص ١٥١-١٥٢ .

(٢) جرى المصنف في تشبيهه هنا على مذهب الفارسي وأكثر النحويين ،
وسميويه بجيزه . وقال قوم : لا تستعمل مع الفرد إلا بالواو .
انظر الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، والإيضاح ٢٩٠ ، وشرح الجمل
لابن صفور ١/ ٢٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧١٦ ،
والمغني ٣٨٦ .

ولو قلت : قام زيد لكن عمرو ، لم يجز . وكذلك لو قلت : قام زيد لكن عمرو خارج ، أيضا ، لأنه يشترط فيها في العطف تقدم النفي (١) ، وفي غير العطف أن يكون ما بعدها ضدًا لما قبلها . ولا تقع بعد الاستفهام أيضا .

وأما " أم " فمعناها الاستفهام ، وهي متصلة ومنقطعة ، فالتصلة : تكون قبلها همزة الاستفهام ، ويكون الكلام معها جملة واحدة ، / كقولك : أقام زيد أم عمرو ؟ ومعناه : أيهما قام ؟ ويكون الجواب : زيد ، أو عمرو . (٢)

والمنقطعة معناها " بل " مع الهمزة (٣) ، وجوابها : " نعم " (٤) وتكون بعد الإيجاب ، وبعد الاستفهام .

- (١) هذا مذهب البصريين ، وذكر الشيخ ضيفة أنها لم تقع في القرآن الكريم ، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب . انظر الإنصاف ٤٨٤ (٦٨٢) ، والرضي على الكافية ٤٢٠/٤ ، والمغني ٣٨٥ ، ودراسات لا سلوب القرآن الكريم (القسم الأول) ٥٨٣/٢ - ٥٨٤ .
- (٢) تقديم الاسم في هذا ونحوه أحسن من تقديم الفعل . انظر الكتاب ١٦٩/٣ - ١٧٠ ، والمقتضب ٢٩٣/٣ ، والأصول ٢١٣/٢ ، ودلائل الإعجاز ١١١ ، والامالي الشجرية ٣٣٣ .
- (٣) نقل ابن الشجري في أماليه ٣٣٥/٢ أنها عند الكوفيين بمعنى " بل " مجردة عن الاستفهام . وانظر المغني ٦٦ .
- (٤) كذا في النسخة . ولعل الصواب : " وجوابها : نعم ، أو : لا " لأنه استفهام مستأنف . انظر المقدمة الجزولية ٧٢ ، والمقرب ٢٥٣ ، والرضي على الكافية ٤٠٦/٤ .

فثالبها في الإيجاب : إِنْهَا لِإِلٍّ، أم شاء ؟ أي : بل أهي شاء ؟ (١) وثالبها في الاستفهام : أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟

فإن كان الاستفهام بـ "هل" لم تكن إِلَّا شقطة لا غير ، نحو : هل قام زيد أم قام عمرو ؟

واعلم أنَّ هذه الحروف مع اختلاف معانيها تعطف ما بعدها على ما قبلها ، تعطف الأسماء على الأسماء ، والأفعال على الأفعال ، والجمل على الجمل .

ويشترط في الأسماء ألا يعطف الاسم على الضمير المرفوع المتصل بالفعل أو ما يعمل عمل الفعل حتى يؤكّد ، لا تقول : قَتُّ زَيْدٍ حتى تقول : قَتَّ أَمَّا زَيْدٌ ، إِلَّا في الشعر (٢) ، أو إن طال الكلام بفاصل ، كقولك : قَتُّ الْيَوْمِ زَيْدٌ . وفي التنزيل : مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءِهَاتَاؤُنَا (٣) ، فصل بين المعطوف / والمعطوف عليه بلا ، ١/٧١

(١) الكتاب ١٧٢/٣ ، ومعاني الاختصاص ١٥١، ٣١ ، والأصول ٢١٣/٢ . وهذا التقدير ذكره الفارسي في الإيضاح ٢٩١ - ٢٩٢ ، وابن جنّي في المحتسب ٩٩/١ ، والصيرفي في التبصرة ١٣٥ ، وابن الشجري في أماليه ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٧/٨ .
(٢) مثاله قول ابن أبي ربيعة :

قَتُّ إِذْ أَهْلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعِجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا
الكتاب ٣٧٩/٢ ، واللمع ١٨٤ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والوجه : أهلت هي وزهرٌ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون في سعة الكلام . انظر الإنصاف ٤٧٤ (م ٦٦) ، والرضي على الكافية ٣٣٤/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ .

ولا يشترط أن يكون الفصل قبل حرف العطف .

ويشترط في العطف على الضمر المجرور إعادة الجار ، لا يقال :
مرت به وزيد ، ولكن : وزيد . (١)

ويشترط في عطف الفعل على الفعل أن يتفقا في الزمان ،
كقولك : قام زيد وخرج ، ولا يجوز : ويخرج ، لاختلاف الزمان .

. . .

(١) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، والجمل ١٨ ، واللمع ١٨٥ .
وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش من غير إعادة الجار ، وشرط
الجرمي والزيادي تأكيداً بهرفوع منفصل . انظر الإنصاف
٤٦٣ (٦٥٢) ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦ ، والارتشاف
٦٥٨/٢ .

الضم والفتح الضارعان للرفع والنصب
وهما النداء^١ والنفي^(١) بلا

باب النداء

النداء^١ : تنبيه للمنادى ودعا^٢ له ، ويكون بحروف ستة ، وهي :
الهمزة ، وأي ، ويا ، وأيا ، وهيا ، ووا .^(٢)

فالهمزة وأي للقريب ، وأيا وهيا للبعيد ، ووا للندوب ، ويا
للقريب والبعيد .

والاسم المنادى على ثلاثة أضرب : مفرد^٣ ، مضاف^٤ ، وشبه^٥
للمضاف بطوله .

فإن كان مفرداً معرفةً فإنه / يعني على الضمّ ، سواء^٦ ٢١/ب
كان معرفةً قبل النداء^٧ أو بالنداء^٨ ، نحو : يا زيد ، ويا رجلاً ، إذا
أردت واحداً بعينه .

وإن كان نكرةً ، أو مضافاً ، أو شبهاً للمضاف كان منصوباً لا مرفوعاً .

(١) كذا في النسخة . وهو عنوان . وسيتناول

المصنف باب النفي بلا بعد انتهائه
من النداء وملحقاته . انظر ص ١٧١ .

(٢) في المغني ٤٨٢ : « (وا) على وجهين : أحدهما : أن

تكون حرف نداء مختصاً باب الندبة ، نحو : واندها ، وأجاز
بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ونسب هذا إلى

البرد . شرح الكافية الشافية ١٢٨٩ ، وشواهد التوضيح ٢١٢ .
وانظر المقتضب ٢٣٣/٤ ، والفصل ٣٠٩ ، والمقدمة الجزولية ١٨٧ ،

والمقرب ١٩٢ ، والجنى ٣٤٦ ، والجمع ٣٦/٣ .

فقال النكرة : يا رجلاً ، إذا لم تُردِّ واحداً بعينه .

وقال المضاف : يا عبدالله ، وبها غلام رجلٍ .

وأما الشبه للمضاف ، ويسمى النادى المطول ، والنادى السطول ،
ووجه شبهه بالمضاف أنه يكون ما بعده من تمامه ، كما أن المضاف إليه
من تمام المضاف . وتمامه يكون بمفعوله ، سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ،
أو مجروراً ، وبصفته ، وبالمعطوف عليه .

قال تمامه بالمرفوع : يا قائماً أبوه . وبالنصوب : يا ضارباً
نهداً . وبالمجرور : يا خيراً من زيدٍ . وبالصفة : يا رجلاً كريماً . وبالمعطوف :
يا ثلاثة وثلاثين ، إذا أردت واحداً بعينه ، فإن أردت قولاً عدتهم
هذا العدد قلت : يا ثلاثة / والثلاثون . (١)

١/٧٢

[نداء ما فيه الألف واللام]

ويجوز دخول حرف النداء على كل اسم إلا أن يكون فيه الألف
واللام ، فإنه لا يخلو من أن يكون اسم الله سبحانه ، أو غيره .

فإن كان اسم الله جاز دخول حرف النداء عليه وقطع الألف ،
فتقول : يا الله ، هذه اللغة المشهورة . ويجوز دخولها دون قطع
الألف مع المد ، ومع حذف الألف للتقاء الساكنين . (٢)

(١) انظر المقتضب ٢٢٥/٤ ، والأصول ٣٤٤/١ - ٣٤٥ ، والإيضاح

٢٣٤ ، وابن عيسى ١/١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، والأصول ٣٣١/١ ، والجمل ١٥١ ،

واللسان (أله) .

وجوز حذف " يا " ومعوذ منها هم شدة ، فيقال : اللّهُمَّ .
ولا يجمع بين " يا " والهم الشدة ، فيقال : يا اللّهُمَّ ، ولا في الشعر ،
فإنّه جمع بين عوذ ومعوذ . (١)

فإن كان الاسم الذي فيه الالف واللام غير اسم الله ، فإن كان
طعاً ، نحو : الحارث والعباس كان نداؤه . بإدخال " يا " عليه وحذف
الالف واللام لا غير ، فتقول : يا حارثُ ، وبها عاصُ .

وإن كان غير طع ، فإن كانت غير لازمة جاز حذفها وإدخال
/ " يا " ، فتقول في الفقيه ، والكاظم : يا فقيهُ ، وبها كاتبُ .

ب/٧٢

وجاز أن تتبعها وتأتي بـ " يا " وأي بعدها هاء التشبيه أو
اسم الإشارة ، أو تأتي بها معاً ، فتقول : يا أيُّها الفقيهُ ، وبها أيُّها
الكاتبُ ، أو : يا هذا الفقيهُ ، وبها هذا الكاتبُ ، أو يا أيُّهذا الفقيهُ ،
وبها أيُّهذا الكاتبُ . (٢)

(١) مثاله قول الشاعر :
إني إذا ما حدثتُ ألساً دعوتُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّ

المقتضب ٢٤٢/٤ ، واللمع ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧ .
وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الميم
الشدة ليست عوضاً من " يا " ، وإنما الأصل « يا الله أثننا
بخير » . انظر الأصول ٣٣٨/١ ، والتهمة ٣٤٦ ، والألماني

الشجرية ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٤١ (٤٧ م) ، والتبيين ٤٤٩ .

(٢) أجاز الكوفيون نداؤه ما فيه " أل " ، نحو : يا الرجلُ ، وبها الغلامُ .

الإنصاف ٣٣٥ (٤٦ م) ، والتبيين ٤٤٤ .

وإن كانت لازمة ، كالذى والتي لم يجز فيها الحذف ، بل لا يجوز فيها إلا هذه الأوجه الثلاثة : يا أيُّها الذى ، يا هذا الذى ، يا أيُّها الذى . وقد جاء في الشعر يا التي ^(١) ، وهو من ضرورته .

[تابع المنادى]

فإن وصفت العلم أو أكدت أو عطفت عليه اسماً عطفاً بيان ، أو عطفاً نسق وفيه الألف واللام : جاز فيها ثلاثتها : الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فتقول : يا زيدا الظريف ، والظريف ، يا تميم أجمعون ، وأجمعين ، ويا زيدا زيدا ، وزيدا ^(٢) ، ويا زيدا والحارث ، والحارث .

(١) في الهامش عند قوله : " يا التي " ، ويخط مغاير : " وهو قوله :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ فَنِي "

وهذا البيت لم تنسبه المصادر التي وقت عليها . الكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والأصول ٤٦٣/٣ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن عميش ٨/٢ ، والرضى على الكافية ٣٨٣/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ . والشاهد فيه نداء ما فيه أل " يا التي " ومنهم من يرى أنه على الحذف ، كأنه قال : يا أيُّها التي ... انظر شرح السيرافي على الكتاب ٤٥/٣ .

(٢) منهم من كلام ابن السراج في أصوله ٣٤/١ أنه يجعل هذا المثال لعطف البيان . وانظر الإيضاح ٢٣١ . وقد جرى المؤلف على ذلك . وجعله الرضى توكيدا لفظيا ، ومثل لعطف البيان بقوله : يا عالم زيدا ، وزيدا . الرضى على الكافية ٣٦٣/١ ، ولعله الأول لأن عطف البيان لا يكون إلا بالأشهر . انظر ما تقدم ص ١٥١ .

وإنْ مَطَفَتْ مَا لَيْسَ فِيهِ الْفُولَامُ ، أَوْ أَبْدَلَتْ : فَحَكُمُهَا - أَعْنِي
المعطوف / والبدل - حَكُمُهَا لَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ النِّدَاءِ ، ١/٢٣
تَقُولُ : يَا زَيْدُ أَخَانَا ، وَ : يَا زَيْدُ وَمَعْرُؤُ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ التَّوَابِعُ مِثَاقَةً إِضَافَةً مُحْضَةً كَانَتْ مَنْصُوبَةً لِغَيْرِ ،
كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ صَاحِبَ مَعْرُؤٍ ، وَيَا تَعِيمُ كَلْبِهِمْ ، وَيَا زَيْدُ صَاحِبَ مَعْرُؤٍ ،
وَيَا زَيْدُ أَخَانَا .

وَأَمَّا الْمِثَاقُ وَالْمِثْبَهُ لَهُ فَحُكْمُ تَوَابِعِهَا النَّصْبُ لَا غَيْرُ ، فَإِنَّ
لَفْظَهَا وَمَوْضِعَهَا وَاحِدٌ .

[حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ]

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنَ النَّادِي ، إِلَّا مِنَ النِّكْرَاتِ ، سِوَا
تَعَرَّفَتْ^(١) فِي النِّدَاءِ أَوْ لَمْ تَعَرَّفْ ، وَمِنَ الْمِثْبَهَاتِ ، فَلَا يَجُوزُ : رَجُلٌ ،
وَلَا رَجُلًا ، وَلَا هَذَا ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يَا رَجُلُ ، وَيَا رَجُلًا ، وَيَا هَذَا .
إِلَّا أَنْ يَرِدَ مِنْهُ شَيْءٌ شَاذًا^(٢) فَيَسْمَعُ وَلَا يَقَامُ عَلَيْهِ ،

(١) كَذَا فِي النُّسخَةِ . وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى : " بِالنِّدَاءِ " .

(٢) كَذَا فِي النُّسخَةِ ، بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ حَالٌ مِنْ شَيْءٍ ، وَشَيْءٌ نِكْرَةٌ ، وَالْأَوَّلَى
أَنْ يَكُونَ بِالرَّفْعِ نَعْتًا . وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ النِّكْرَةِ .
انْظُرْ مَا تَقْدِمُ ص ٩٣ .

قالوا : اقْتَدِرْ مَخْنُوقٌ^(١) ، يريدون : يا مَخْنُوقُ ، و : أَطْرِقْ كَرًا^(٢) ،
يريدون : يا كروان ، فجمعوا فيه بين شذوذين ، ترخيم النكرة ،
وحذف حرف النداء منه .

[النادى المضاف إلى يا المتكلم]

وأما النادى المضاف / إلى يا المتكلم : فَإِنَّ فيه خمس ٧٣/ب
لغات : تقول في غلام إذا أضفته إلى نفسك ونديته : يا غلامى ،
بفتح اليا ، و : يا غلامى ، بإسكانها ، و : يا غلام ، بحذف اليا^(٣) ،
و : يا غلاماً ، بقلب اليا ألفاً ، و : يا غلامُ ، بضم الميم كالنكرة المقصودة .

(١) هذا مثل من أشال العرب ، يضرب لكل شقوق عليه بضر . جمع
الأشال ٤٥١/٢ ، والمستقصى ٥٦٥/١ ، وانظر الكتاب ٢٣١/٢ ،
والمقتضب ٢٦١/٤ ، والمحتسب ٧٠/٢ ، وابن يعيش ١٦/٢ ،
والرشي على الكافية ٤٢٧/١ .

(٢) مثل بقيقته : إِنَّ النعامَ في القرى . يضرب للذى ليس منه غناء ،
ويتكلم ، فيقال له : اسكت ، وتَوَقَّ انتشاراً ما تفظ به كراهية
ما يعقبه . جمع الأشال ٢٨٥/٢ ، وجمهرة الأشال ١٩٤/١ ،
واللسان (طرق ، كرا) . والكروان طائر . والمعنى أَنَّ النعام
الذى هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى . الرشي على
الكافية ٤٢٧/١ . وانظر الكتاب ٢٣١/٢ ، ٦١٧/٣ ، والمقتضب
٢٦١/٤ ، والأصول ٣٠/٣ ، والمحتسب ٧٠/٢ ، وابن يعيش
١٦/٢ ، ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٠ .

(٣) هذه اللغة أجودها . والمقتضب ٢٤٥/٤ ، والجمال ١٥٩ . وانظر
الكتاب ٢٠٩/٢ . وهناك لغة سارسة وهي حذف الألف وإبقاء
الفتحة دليلاً عليها ، فيقال : يا غلام . شرح الكافية الشافية ١٣٢٣
وذكر الرشي أنها شاذة . الرشي على الكافية ٣٩٠/١ .

باب الاستغاثة

الاستغاثة : أَنْ تُدْخَلَ طَى السَّادَى لَامَ الْجَرِّ ، فَيُدَلَّ ذَلِكَ
أَنْكَ تَدْعُوهُ لِدْفَعِ أَوْ نَفْعِ بِعَيْنِكَ عَلَيْهِ .

وَفُتِحَتِ اللَّامُ ، لَا تَنْهَا تُفْتَحُ مَعَ الضَّمِّ ، وَالسَّادَى مُنْزَلُ مَنْزِلَةِ
الضَّمِّ ، فَفُتِحَتْ مَعَهُ . وَأَيْضًا فَرَقًا بَيْنَ السَّغَاثِ بِهِ وَالسَّغَاثِ لَهُ ،
فِي قَوْلِكَ : يَا لَزِيدٍ لِعَمْرٍو ، تَفْتَحُ الْأَوَّلَى وَتَكْمُرُ الثَّانِيَةَ لِلْفَسْرِقِ .
وَقَدْ تَدْخُلُ اللَّامُ أَيْضًا لِلتَّعْجِبِ ، كَقَوْلِكَ : يَا لِلْعَجَبِ .

فَإِنْ مَطَفَتْ طَى السَّغَاثِ أَسْمَا آخَرَ سَغَاثًا بِهِ : كَسَرَتْ لَامَهُ
لَا غَيْرَ ، تَقُولُ : يَا لَزِيدٍ وَلِعَمْرٍو . (١)

(١) الكتاب ٢٢٠/٢ ، وانظر المقتضب ٢٥٥/٤ ، والأصول ٣٥٣/١ .

/ باب الندبة

١/٢٤

الندوب منادى لا لِحَبِيبٍ ، وَلَكِنْ لِيُضْجَعَ عَلَيْهِ .
وحكمه كحكم المناديات ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْدُب إِلَّا بِأَشْهُرِ أَسْمَائِهِ ،
وَلَا يَنْدُب نَكْرَةً ، وَلَا مِنْهُمْ ، وَلَا صِفَةً . (١)

ويختص من الحروف : " يا " ، " و " ، " وا " . ويختص بالحاق
الألف في آخره ، ويجوز أَلَّا تُلْحَقَ ، وإذا وقعت ألحقت الياء ، فتقول :
يا زيدا ، و : وانزاد ، فَإِنْ وَصَلَتْ حَذَفْتُهَا . (٢)

وإن كان مضافاً أو موصولاً ألحقت الألف آخر المضاف إليه وآخر
الصلة ، فتقول : واحد الطلبة ، وامن حفر بشر زمزما .

فإن خفت التماس مذكر بموئنت ، أو تشنية بجمع في الضمرات
قلبت الألف إلى جنس حركة الضمر ، فتقول في غلام المخاطبة : واغلاميكِ ،
لغلاً يلتبس بالمذكر ، وفي غلام الغائبين : واغلامهوه ، لغلاً يلتبس
بالإثنين . وفي غلام / جماعة المخاطبين : يا غلامكوه ، لغلاً

ب/٢٤

- (١) انظر الكتاب ٢٢٧/٢ ، والمقتضب ٢٦٨/٤ ، وأجاز يونس والكوفيون
إلحاق ألف الندبة الصفة ، نحو : وانهد الظرفاء ، وهو ظاهر
كلام ابن جني . الكتاب ٢٢٦/٢ ، وسر الصناعة ٥٢٤ - ٥٢٥ ،
والإنصاف ٣٦٤ (٥٢ م) . وابن يعيش ١٤/٢ .
(٢) انظر الكتاب ٢٢٠/٢ ، وابن يعيش ١٣/٢ - ١٤ .

يلتبس بالاثنتين . وفي غلام الغائب : واغلامُهُو ، لئلا يلتبس بـغلام
الغافية . (١)

وكل ما آخره ألف ، نحو : شَنَّ ومعلَن تحذف لأجل ألف
الندبة ، ولا تقلب .

وإذا نذبت المضاف إلى يا المتكلم قلت : يا غلامِاء ، فيمن
فتح الياء . وكذلك فيمن سكَّنْها عند سبويه ، وفيمن قلبها ألفا عنده .
والجود يجهز فيهما : يا غلامِاء ، بحذفها وحذف التي انظمت عنها . (٢)
ويا غلامِاء ، فيمن حذف الياء وأبقى الكسرة ، وكذلك فيمن قال :
يا غلامُ ، بالضم .

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، والمقتضب ٤/٢٧٠ ،

والرعي على الكافية ١/٤١٦ .

باب الترخيم

الترخيم : حذف حرف أو حرفين من آخر الاسم في النداء ،
وله ستة شروط إذا لم يكن فيه تاء التأنيت ، وهي :
أَنْ يكون علما ، وغير مضاف ، ولا مشبها له ، ولا مندوبا ، ولا
مستغاثا به ، وتزيد عدة حروفه من ثلاثة أحرف .

فلا / يجوز ترخيم النكرة ، نحو : ضارب وخارج ، إلا ما
جاء منه شاذ ، كقولهم : " يا صاح " في صاحب . (١)

ولا ترخيم المضاف ، نحو : يا غلام زيد ، ولا المشبوه ،
نحو : يا ضاربا رجلا .

ولا مندوبا (٢) ، نحو : واجمعفراء ، ولا مستغاثا (٢) به ، نحو :
يا لخالد ، ولا ما كان على ثلاثة أحرف فأقل ، نحو : زيد ، وعمر .

(١) الكتاب ٢٥٦/٢ ، والأصول ٢٦٥/١ ، والامالي الشجرية ٨٨/٢ .
وفي اللسان (صاحب) : " وقولهم في النداء : يا صاح ، معناه :
يا صاحبي ، ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا واحد ، سمع من
العرب مرخما " . ونسب الشيخ عضيمة في حواشي المقتضب
٢٤٣/٤ ، إلى ابن مالك أنه مرخم " صاحبي " أيضا ، معتمدا
على طبعة سابقة من شرح الكافية ، والمثبت في الطبعة
الجديدة أنه مرخم " صاحب " وهو الصواب إن شاء الله . وانظر
شرح الكافية الشافية ١٣٥٩ - ١٣٦٠ .

(٢) كذا في النسخة ، بالنصب وهو على تقدير فَعَلَ ، أي : ولا ترخم
مندوبا ، ولا مستغاثا به .

فإن كان فيه تاء التأنيت : لم تشترط فيه العلمية ، ولا الزيادة على ثلاثة أحرف . تقول في شبة : يَأْتِبُ .

والترخيم من خواص النداء ، إلا في ضرورة الشعر فإنه يجوز ترخيم غير المنادى . (١)

وفي الترخيم وجهان ، أحدهما : أن تحذف آخر الاسم ، وتترك ما قبل المحذوف على ما كان عليه ، فتقول في حارث : يا حارِ ، فتحذف التاء وتترك الراء مكسورة .

والثاني : أن تحذف الآخر ، وتجعل ما بقي بمنزلة اسم لسم يحذف منه شيء ، فتعامله تلك المعاملة ، فتقول : يا حارِ ، بضم ٧٥/ب الراء ، كما تقول : يا زيدُ ، وهذا معنى قول النحويين : كيف ترخم كذا على لغة من يقول : يا حارِ ، و : يا حارِ ؟ .

[ما يحذف من الاسم للترخيم]

وأما ما يحذف من الاسم ، فإن الاسم إذا كان في آخره زادتان زيدتا معا ، كالألف والنون في ضمان ، وألفي التأنيت في أساء ، وألف الثنية ونونها في زيدان ، وواو الجمع ونونه في مسلمون ، حذفتهما معا ،

(١) مثاله قول المغيرة بن حنبل التميمي :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ اِشْتَقَى لِرَوْءَيْهِ أَوَّاسَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
يريد : حارثة . الكتاب ٢٧٢/٢ ، والأصول ٤٥٨/٣ ، وأسرار
العربية ٢٤١ .

تقول في عثمان : يا عُثْمَ ، وفي أشاة : يا أَشْمَ ، وفي زبدان : يا زَبَدَ ، وفي سلمون : يا سَلْمُ .

وكذلك إذا كان في آخره حرف أصلي أو طلق ^(١) قبله حرف زائد حذفت الزائد مع ما بعده من الأصلي أو الطلق إذا بقي بعد الحذف على ثلاثة أحرف فصاعدا ، تقول في منصور : يا مَنْصُ ، فتحذف الواو الزائد والراء الأصلية ، وفي عتار : يا عَمَ ، وفي عنتريس ^(٢) : يا عنترِ .

وما كان في آخره تاء التانيث حذفتها فقط .

وكذلك ما / كان آخره حرفا أصليا أو زائدا وليس قبله حرف زائد للمعد ، أو قبله وهو على أربعة أحرف ، فليست تحذف منه إلا حرفا واحدا ، تقول في جعفر : يا جَعْفُ ، وفي شور : يا شو ، على لغة من يقول : يا حارِ ، وما ثنى ، على لغة من يقول : يا حارِ ^(٣) . وإن كان الاسم مركبا حذفت الثاني من الاسمين ، تقول فسي حضرموت : يا حضرَ ، وفي خمسة عشر : يا خِسة .

- (١) قال الطحق : " بهلول " ، فهو طحق بعصفور ، فيقال في ترخييه : يا بُهْلُ ، بحذف الواو الزائدة واللام الزيدة للإلحاق .
(٢) العنتريس : الداهية والشجاع ، والعنتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكبيرة اللحم الجواد الجريئة ، وقد يوصف به الفرس . اللسان (عر س) .

(٣) الإيضاح ٢٣٨ .

وفي الأصول ٣٦٥/١ : أنَّ الفراء لا يميز : يا شو ، في شور ، لأنه ليس له نظير في الأسماء .

وانظر التسهيل ١٨٩ ، وشرحه لابن مالك ٨٣٨/٢ ، ٨٤١ .

باب النفي بلا

أظم أن * لا * تدخل على المفرد ، وعلى الجملة .

فإذا دخلت على المفرد لم تعمل شيئا ، كقولك : جئت بلا زاد .
وإذا دخلت على الجملة ، فإن كانت فعلية لم تعمل شيئا أيضا ،
ويكون الفعل الواقع بعدها مضارفاً ، نحو : لا يقوم زيد ، وإن كان
ماضيا فلا بد من تكرارها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ (١) ،
وقد ورد بعدها من غير تكرار ، وهو قليل .

وإن كانت اسمية / فإن كان مبتدؤها معرفة فلا يصلح ٢٦/ب
لـ * لا * فيه ، ويجب التكرار فيها عند الاكثار (٢) ، كقولك : لا زيد
في الدار ولا عمرو .

وأما قولهم : لا نؤلك أن فعل (٣) ، فإنما جاء بعدها بالمعرفة ،
من غير تكرار ، حملا على المعنى : لا أن معناه : لا ينهي لك أن فعل .

- (١) سورة القيامة ، آية ٣١ .
- (٢) أجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار . الرض على الكافية ١٦١/٢ ،
والارتشاف ١٧٢/٢ ، وانظر المقتضب ٣٥٩/٤ .
- (٣) في الصحاح * نؤلك أن فعل كذا ، أي حقك ، وينهي لك* .
وانظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، ٢٣٢/٤ ، والإيضاح ٢٤٨ ، والامالي
الشجرية ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١١/٢-١١٢ ، واللحمان (نول) .

وإن كان المبتدأ من الجملة نكرة ، وأريد صوبها - وهذا هو مقصود الباب - فنقول : النكرة العامة الواقعة بعد لا ، إذا لم تتكرر ، ولم يفصل بينها وبين «لا» فاصل ، ولم تكن مضافة ، ولا شبيهة للمضافة وجب بناؤها مع «لا» ، كقولك : لا رجل في الدار ، ولا غلام لك .^(١)
فإن تكررت جاز البناء ، والإعراب ، والرفع ^(٢) ، تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ويجوز : لا رجل في الدار ولا امرأة .
وإن فصل بين «لا» والنكرة فاصل وجب الرفع ، ولزم التكرار ، كقولك : لا فيها رجل ولا امرأة .

وإن كانت مضافة أو / شبيهة لها ، ولم يفصل بينهما وجب ١/٧٧
النصب ، وصلت أصل إن ، تقول في المضاف : لا غلام رجل في الدار ، وفي المشبهة للمضاف : لا غاربا زيدا في الدار . وإن تكررت جاز الرفع أيضا ، كقولك : لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة . وإن فصل بينهما ^(٣) وجب الرفع ، ولزم التكرار ، كقولك : لا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة .

- (١) مذهب الكوفيين أنه معرب منصوب بلا . الإنصاف ٣٦٦ (م ٥٣) ،
والتهنيز ٣٦٢ . وإليه ذهب الزجاج ، والسيراقي . ابن يعيش
١٠٦/١ ، والرض على الكافية ١٥٥/٢ ، والجنى ٣٠٠ . ونسبه
السيوطي في الجمع ١٩٩/٢ أيضا إلى الجرمي ، والرماني .
(٢) مراد المؤلف هنا أن المعطوف فيه ثلاثة أوجه ، ومعني بالإعراب
حالة النصب . وقد مثل للنصب والرفع . وفي السألة خمس صور ،
انظرها في التبصرة ٣٨٧ - ٣٨٨ ، وأوضح المسالك ١٤/٢ - ٢٠ .
(٣) في النسخة : « بينهما » .

وإن دخلت همزة الاستفهام على «لا» العنيفة معها الاسم، إما
لمجرد الاستفهام، وإما للعرض، وإما للتثني بقي الاسم جنباً كما كان
قبل دخولها، تقول: أَلَا سَأَلَكَ؟ أَلَا رَجَلَ فِي الدَّارِ؟ (١)
واعلم أنَّ لا والمنصوبَ بها في موضع رفع بالابتداء عند سيوويه، (٢)
وما بعده خبره.

وقد يحذف الخبر مع «لا» كثيراً، ومنه: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
يريد: لَا إِلَهَ لَنَا، أَوْ لَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ. (٣) و«إِلَّا اللَّهُ» بدل من
موضع «لَا إِلَهَ». ولا يجوز / أَنْ يَكُونَ إِلَّا اللَّهُ الْخَبَرَ لِأَنَّهُ
ثبت وخبر لا لا يكون إِلَّا منفياً. وكذلك لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فقلوبه:
إِلَّا بِاللَّهِ ليس خبراً، لما ذكرنا، بل الخبر محذوف بأي: لَا حَوْلَ لَنَا.
وإذا وصفت منصوب لا، فإن كان جنباً معها جاز في الصفة
ثلاثة أوجه:

البناء: فتقول: لَا رَجُلَ ظَرِيفَ، فتجعل الصفة والموصوف
كاسم واحد كخسفة فئر، وتنصبها بلا.

- (١) انظر الأصول ٣٩٦/١، والتبصرة ٣٩٢.
(٢) الكتب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦، ٢٩٣. وانظر المقتضب ٣٦٩/٤،
والأصول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٤٠، والتبصرة ٣٨٦.
(٣) الإيضاح ٢٣٩.

والثاني : الإعراب والنصب مع التنوين ، وتكون صفةً على اللفظ ،^(١)
فتقول : لا رجلَ ظريفًا في الدار .

والثالث : الإعراب والرفع مع التنوين ، وتكون صفةً على الموضع ،^(٢)
تقول : لا رجلَ ظريفًا في الدار .

فإن أتيت بصفةٍ أخرى بعد هذه الصفة لم يجوز فيها إلا الإعرابُ
والتنوين لا غير ، فتقول : لا رجلَ ظريفًا عاقلًا ، أو عاقلًا لا غير . ولا
يجوز فيها البناء ؛ لأنَّ / ثلاثة أشیاء لا تُجَعَلُ كالشيء الواحد .^(٣) ١/٧٨

ولا يجوز في العطف إلا التنوين والنصب على اللفظ ،^(١) أو الرفع
على الموضع ، ولا يجوز البناء ، تقول : لا رجلَ في الدار وامرأةً ، بالنصب
والتنوين بالعطف على اللفظ ، وامرأةً^(١) بالرفع والتنوين ، على الموضع . والبدل
لا يكون إلا على الموضع لا غير .^(٢)^(٤)

وإن كان المنصوب بلا مضاف ، أو شبهًا للمضاف لم يجوز في
الوصف إلا النصب والتنوين لا غير ، تقول : لا غلامَ رجلٍ عاقلًا في الدار ،^(٥)
ولا ضاربًا زيدًا كريمًا هندنا ، وما أشبه ذلك .

وقد ورد إقحام اللام في هذا الباب من غير فصل ، ومع الفصل ،
وهو قليل . والفصل يكون بالظرف والمجرور لا غير ، قالوا مع غير

(١) أي : بالعطف على محل اسم لا . وعلى ذلك جرى المتأخرون في عباراتهم .

(٢) أي : بالعطف على محل لا مع اسمها .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٨٩ ، والمقتضب ٤/٣٦٧ ، والتبصرة ٣٨٧ .

(٤) في الصبان على الأشموني ١٤/٢ : " حكم البدل الصالح لعمل لا حكم

النعت المفصول ، نحو : لا أحد رجلًا وامرأةً فيها ، ولا أحد رجل

وامرأةً فيها . فإن لم يصلح له تميم الرفع ، نحو : لا أحد زهد وعسرو فيها .

(٥) الصواب : يجوز النصب والرفع ، أي : عاقلًا ، وعاقلًا . الصبان على الأشموني

الفصل : لا أبا لك ^(١) ، ومع الفصل : لا يَدَيَّ بها لك ^(٢) ، فاللام مقحمة ؛ لأنَّ حذف التنوين والنون يقتضي الإضافة ، لكنَّ دخلت / ب/٢٨ اللام مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه .

والنكرة الشناة إذا وقعت بعد لا على الشرائط المذكورة بنيت معها كالفرد ، وثبتت النون ، وكانت علامة البناء الياء ^(٤) ، فتقول : لا رجلين في الدار ، قالها هاهنا في رجلين بمنزلة الفتحة في لارجل ، فأجروا الياء كالفتحة في البناء ، كما أجروها كالفتحة في الإعراب . فأجروا الياء في رأيت الرجلين مجرى الفتحة في قولك : رأيت رجلاً . هذا مذهب سيبويه . ^(٥)

وكل منصوب بـ " لا " يعمل فيما بعده يكون منصوباً متوناً ، ويكون من المشبه للمضاف ، كقولك : لا أمراً اليوم لك ،

- (١) فقد سيبويه لهذه المسألة باباً في كتابه ٢٧٦/٢ .
- (٢) في النسخة : " لا يَدَيَّ لك بها " .
- وقد استقبح سيبويه حذف النون هنا ، وأجازه يونس .
- انظر الكتاب ٢٧٩/٢ - ٢٨١ ، والأصول ٤٠٢/١ - ٤٠٣ ، وابن يعيش ١٠٧/٢ - ١٠٨ ، والرضى على الكافية ١٨٢/٢ .
- (٣) كذا في النسخة . والصواب : لأنَّ إثبات الالف في " أبا " ، وحذف النون في " يدى " .
- (٤) في النسخة : " وكانت علامة البناء الياء " . وآثرت أن تكون الياء هي الخبر ، لأنَّها هي الحكم .
- (٥) الكتاب ٢٨٣/٢ . وانظر ابن يعيش ١٠٦/٢ .

إِذَا أَصَلْتَ أَمْرًا فِي الْيَوْمِ (١)

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَشْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ (٢) ، وَ ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٣) وَ ﴿ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٤) فَالْمَجْرُورَاتُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَيْسَتْ مَعْمُولَةٌ لِلْمَنْصُوبِ بَلَا ، وَإِلَّا كَانَتْ مَنُونَةً لَا غَيْرَ .

- (١) هُنَا الْحَقُّ الْمَصْنُفُ الْمَصْدَرُ بِالْوَصْفِ الْعَامِلِ فِيهَا بَعْدَهُ ، فَيَكُونُ شَبِيهَاً بِالْمُضَافِ وَالشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، سِوَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ ، وَيَحْتَلُونَ لِذَلِكَ بِنَحْوِ : لَا قَبِيحًا فَعَلَهُ مَحْمُودٌ ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ ، وَلَا غَيْرًا مِنْ زَيْدٍ مَنَدَنَا ، وَلَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ حَاضِرُونَ . انْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ١٤ / ٢ (مَعَ تَعْلِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ) .
- (٢) سُورَةُ يُوسُفَ ، مِنْ الْآيَةِ ٩٢ .
- (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، مِنْ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ .
- (٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، مِنْ الْآيَةِ ١٩٧ .

٢/٢٩

/ باب النكرة والمعرفة

النكرة كل اسم شائع في جنسه ، لم يخص به واحداً من الجنس دون آخر ، نحو : رجل ، و غلام ، وما أشبه ذلك .

ومعرف تنكره بدخول الألف واللام عليه إن كان مضافاً ، تقول في رجل و غلام : الرجل ، والغلام .

وبدخولهما على المضاف إليه إن كان مضافاً ، تقول هني غلام رجل : غلام الرجل .

وبجواز دخول رَبِّ عليه ، تقول : رَبَّ رجلٍ .

وبجواز كونه صفة لنكرة ، كقولك : هذا رجلٌ عاقلٌ .

أو حالا من معرفة ، أو نكرة خاصة ، تقول في الحال من المعرفة : جاء زيدٌ راکباً ، وفي الحال من النكرة الخاصة قوله تعالى :

﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَتْرَائِنَ عِنْدَنَا ﴾ (١) ، فأمرأ حال من أمر حكيم .

وبجواز كونه تمييزاً ، كقولك : ثغفاً زيد شحماً ، وهذه عشرون درهماً .

وأما المعرفة فما خصَّ / واحداً بعينه ، وهي خمسة أجناس : (٢) ٢/٢٩ ب

(١) سورة الدخان ، الايتين ٤ ، ٥ .

(٢) الكتاب ٢/٥ ، والمقتضب ٤/٢٧٦ ، والجمل ١٧٨ .

الأعلامُ ، والمضمراتُ ، والمبهماتُ ^(١) ، وما عُرِّفَ بالألف واللام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة .

[العلم]

فأما العلم فينقسم إلى : اسم ، كزيد وعمر ، وإلى كنية كابي عبدالله ، وأبي محمد ، وإلى لقب ، كقكة وبطة .

وينقسم إلى : مفرد كزيد وعمر ، وإلى مضاف ومضاف إليه كعبدالله وعبد الرحمن ، وإلى اسمين جُعلا اسماً واحداً ، كعلي بك ، وحضرموت ، وإلى جملة ، ككتاب شرأ ، وأطريقاً ^(٢) .

وينقسم إلى : منقول كالفضل ، والعباس ، وإلى مرتجل ، كحمدان وعمران ، ومعنى المرتجل : ألا يكون موضوعاً لجنس ثم نقل منه ، والمنقول بعكسه .

(١) عنده في الهامش ، صخط مغاير : " شملت الموصول واسم الإشارة ، ومن جعلها سبعة زاد النجاشي ، نحو : يا رجل ، المعين " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/١ .

ومن زاد معها النجاشي ابن الحاجب في الكافية ١٦٥ ، وابن مالك في التسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ٢٢٢-٢٢٣ ، وابن هشام في أوضحه ٨٣/١ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٢٤٣/٣ : " ومن لم يعمده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات ، لأنَّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب » .

(٢) أطريقاً : موضع ينواحي مكة ، من منازل خزاعة وهذيل . مرادف الاطلاع ٩٢/١ . وانظر معجم البلدان ٢١٨/١ " أطريقاً " .

ويدخل الألف واللام على المنقول من الصفة والمصدر إشعاراً
بالأصل ، ويجوز حذفهما ، تقول : الحارث وحارث ، والفضل وفضل .

وما صار تعريفه بالعلمية بعد دخول الألف واللام / طيبه
لا يجوز حذفهما منه ، كالشربا ، والدَّهْرَانِ . (١)

وللعلم تقسيمات أُخَرُ أعرضا عنها لقلّة احتياج المبتدئ ،
والتوسط إليها .

[المضمَر]

وأما المضمَر : فهو ما كان كناية عن مظهر ، وهو منيَّ أبداً ،
ويكون برفوع الموضع ومنصوبه ومجروره ، ويكون متكلماً ومخاطباً وغائباً ،
وفرداً وثنى ومجموعاً ، ومذكراً وموئناً . ويكون متصلاً ومنفصلاً .
فالرفوع والمنصوب يكونان متصلين ومنفصلين ، والمجرور لا يكون
إلا متصلاً لا غير .

فالرفوع المنفصل للمتكلم الواحد " أنا " مذكراً كان أو مؤنثاً ،
وللجماعة " نحن " يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(١) الدَّهْرَانِ " محرّكة " : نجم بين الشربا والجوزا ، ويقال له : التابع ،
والتوابع ، وهو من منازل القمر ، سَمِّي دهرانا ، لأنّه يدبر الشربا ،
أى يتبّعها . اللسان (دهر) . وانظر التاج .

والمنصوب المنفصل للمتكلم الواحد " إِيَّايَ " يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وللاثنتين والجماعة " إِيَّانَا " على الاستواء أيضا .

والرفوع المنفصل للمخاطب الواحد " أَنْتَ " بفتح التاء للمذكر ، / و " أَنْتِ " بكسرها للمؤنثة ، و " أَنْتُمَا " لهما ، و " أَنْتُمْ " لجماعة ٨٠/ب المذكر ، و " أَنْتُنَّ " لجماعة المؤنث .

والمنصوب المنفصل للمخاطب المذكر الواحد " إِيَّاكَ " بفتح الكاف ، و " إِيَّاكِ " بكسرها للمؤنثة ، و " إِيَّاكُمَا " لهما ، و " إِيَّاكُمْ " لجماعة المذكر ، و " إِيَّاكُنَّ " لجماعة المؤنث .

والرفوع المنفصل للغائب الواحد المذكر " هُوَ " ، وللمؤنثة " هِيَ " ، ولهما " هُمَا " ، ولجماعة المذكر " هُمْ " ، ولجماعة المؤنث " هُنَّ " . (١)

وأما المتصل فالرفوع منه للمتكلم الواحد التاء المضمومة ، نحو : فعلتُ ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث . والنون والألف للاثنتين والجماعة على الاستواء ، نحو : فعلنا .

والرفوع المتصل للمخاطب الواحد المذكر التاء مفتوحة ، وللمؤنثة مكسورة ، نحو : فعلتَ ، وفعلتِ . ولهما التاء والميم والألف بعدهما ، نحو : فعلتما ، ولجماعة المذكر التاء والميم ، نحو : فعلتم . ولجماعة

(١) سيأتي قريبا ذكر ضائير الغائب المنصوبة المنفصلة . انظر ص ١٨٣ .

الموٓث / التاء والنون الشددة ، نحو : فَعَلْتَنَّ . ١/٨١

والرفوع المتصل للغائب المذكر الواحد المستكن لا يكون في اللفظ تقول : زَيْدٌ فَعَلَ ، ففي فَعَلَ ضمير متصل تقديره : هو ، وثقول في الموٓثثة : هِنْدٌ فَعَلَتْ . وثبتت التاء لتدل على تأنيث الضمير .

وللمذكرين الألف ، نحو : فَعَلَا . وللموٓثثين الألف أيضا مع تاء التأنيث ، نحو : فَعَلَتَا .

ولجماعة المذكر الواو ، نحو : فعلوا . ولجماعة الموٓثث النون نحو : فَعَلَسْنَ .

وأما المنصوب المتصل فللمتكم النون والياء^(١) ، نحو : ضَرَبْنِي ، يستوى فيه المذكر والموٓثث .

وللاثنتين والجماعة النون والألف ، نحو : ضَرَبْنَا ، على الاستواء .

وللمخاطب الواحد المذكر الكاف مفتوحة ، نحو : أَكْرَمَكَ ، وللموٓثثة مكسورة ، نحو : أَكْرَمِكِ .

ولهما الكاف والميم بعدهما الألف / ، نحو : أَكْرَمَكَا . ٨١/ب

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢ : " اعلم أَنَّ علامة إضمار المنصوب المتكَّم «ني» . والشهور أَنَّ ياء المتكَّم في نحو " ضَرَبْنِي " هي الضمير ، والنون زائدة للوقاية . شرح المقدمة المحسبة ١٤٧ ، ونتائج الفكر ١٩٣ ، والتوطئة ١٧٥ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، والبسيط ٣٠٧ . وانظر ما يأتي ص ١٨٦ .

ولجماعة المذكر الكاف والميم ، نحو : أكرمكم .
وللمؤنث الكاف والنون الشذرة ، نحو : أكرمنَّ .
وللغائب الواحد المذكر الهاء المضمومة ، نحو : ضربهُ .
وللمؤنث الهاء المفتوحة بعدها الألف ، نحو : ضربَهَا .
ولهما " هما " نحو : ضربهما .
ولجماعة المذكر " هم " ، نحو : ضربهم . (١)
وأما المجرور فكلُّ متصل ، الهاء للمتكلم ، من ضم نون قبلها ،
نحو : فلاي ، على الاستواء .

وسائر ضمائره للمتكلم والمخاطب والغائب كضائير النصيب
المتصلة ، تقول : غلامنا ، وغلامك ، وغلامكِ ، وغلامكما ، وغلامكم ، وغلامكنَّ ،
وغلامه ، وغلامها ، وغلامها ، وغلامهم ، وغلامهنَّ .

فيحصل ما ذكرنا أنَّ جميع الضائير ثمانية وخمسون ضميراً أربعة
وعشرون منفصلة ، وأربعة (٢) وثلاثون متصلة .

فالمنفصلة اثنان للمتكلم المرفوع ، أنا ، ونحن .

واثنان للمتكلم المنصوب / ، إِيَّايَ ، وإِيَّانا .

١/٨٢

وعشرة للمخاطب ، المرفوع خمسة : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ،
أنتنَّ .

(١) سيأتي قريباً ذكر ضمير جماعة المؤنث ، نحو : ضربهنَّ ، انظر

(٢) في النسخة : " أربع " .

وللنصوب خمسة : إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ .

وللغائب عشرة ، للمرفوع خمسة : هُوَ ، هِيَ ، هَا ، هُم ، هُنَّ .

وللنصوب خمسة : إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ .

والمتصلة للمتكم أربعة : فَعَلْتُ ، فَعَلْنَا ، ضَرَبْنِي ، ضَرَبْنَا ،
غَلَامِي ، غَلَامُنَا . (١)

وخمسة عشر للمخاطب : للمرفوع خمسة : ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتَ ،
ضَرَبْتَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ .

وللنصوب خمسة : ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَكُم ، ضَرَبَكُنَّ .

وللمجرور خمسة : غَلَامَكَ ، غَلَامَكَ ، غَلَامَكُمَا ، غَلَامَكُم ، غَلَامَكُنَّ .

وللغائب خمسة عشر : للمرفوع خمسة : نَهَدَ ضَرْبَ ، وَهَنَدَ ضَرْبَ ،
ضَرَبَا ، ضَرَبْتَا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبْنِ .

وللنصوب خمسة : ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُم ، ضَرَبَهُنَّ .

وللمجرور خمسة : غَلَامَهُ ، غَلَامَهَا ، غَلَامَهُمَا / غَلَامَهُم ، غَلَامَهُنَّ . ٨٢/ب

(١) لعل المصنف جعل ضمير المتكلم المجرور " غلامي و غلامنا " وضمير النصوب في " ضربني وضربنا " شيئا واحدا ، وعلى ذلك فهما اثنان بالإضافة إلى ضمير المرفوع المتصل يكون المجموع أربعة ضامرا .

ولو فصل ضمير المجرور عن ضمير النصوب لكان المجموع ستة ، وذلك يكون مجموع الضامرات ستين ضمرا ، وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٥٥-١٥٧ ، والملخص ٥٨١ .

ولما فرغنا من ذكر المضمرات وتقسيمها فلننتكلم في إمرائها على
الجملة ، فنقول :

الرفوع المنفصل يكون مبتدأ ، نحو [هو] ^(١) قائمٌ ، وأنا
قائمٌ .

وخبراً نحو : القائمُ أنا ، وهو .

ويكون اسم " ما " نحو : ما هو قائماً .

وخبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدا هو ، إذا أخبرت عن مسؤولٍ عنه .

ولا يكون فاعلاً ، وفعولاً لم يسم فاعله إلاَّ مع " إلاَّ " ، أو الصفة

الجارية على غير من هي له ، أو المصدر المضاف إلى المفعول ، تقول في

المقرون بـ " إلاَّ " ما ضرب زيدا إلاَّ هو ، أو : إلاَّ أنا ، وتقول في الصفة

الجارية على غير من هي له : هند زيد ضاربتة هي ، وتقول في المصدر

المضاف إلى المفعول : زيد عجبت من ضرب عمرو هو .

ويكون تأكيداً ، فتقول - : زيد ضرب هو ، فهو تأكيد ، للمضمر

في ضرب .

ويكون فصلاً ، ومعنى الفصل أنَّ يدخل بين معرفتين ، أو معرفة

ونكرة / تقارب المعرفة ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، بشرط أنَّ يكونا ١/٨٣

مبتدأ وخبراً ، أو كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وهو ذن ^(٢) أنَّ الثاني ليس

(١) كلمة يتم بها الكلام .

(٢) أي : الفصل .

صفة للأول بل خبرا ، كقولك : كان زيد هو القائم ، وإنَّ زيدا هو القائم .

فدخول " هو " يومَ ذن أنَّ القائم خبر كان ، والقائم الثاني خبرُ إنَّ ، وأنَّهما لهما وصفين لزيد .

ومثال النكرة القريبة من المعرفة : كان زيد هو خيرا من عمرو ، ومعنى قربها من المعرفة امتناع دخول الألف واللام عليها .^(١)

والمرفوع المتصل يكون فاعلا ومفعولا لم يسمَّ فاعله ، تقول في الفاعل : زيد ضرب عمرا ، ففي ضرب ضميرُ فاعلٍ ، وتقول في المفعول : زيد ضُربَ ، ففي ضُربَ ضميرٌ ، هو مفعول لم يسمَّ فاعله .

والمنصوب المتصل يكون مفعولا به ، كقولك : زيد ضربته عمرو .

ومفعولا فيه متَّسعا فيه ، كقولك : اليومَ / قسته ، تريد : فيه .^(٢) ٨٣/ب

ومصدرا ، كقولك : ظننته زيدا مطلقا ، تريد : ظننت الظن .

ويمكن اسم إنَّ ، كقولك : إنَّه قائمٌ .

ويمكن خبر كان ، وهو ظليل ، تقول : زيد كانه ، في جواب :

مَنْ كان الفاعلُ كذا ؟

(١) السامع من دخول " أل " على أفعل التفضيل هو وجود " مِنْ " بعده جارةً للتفضل عليه . وانظر الكتاب ٣٩٠ / ٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) فصل ابن يعيش القول في الاتساع المراد هنا . انظر شرح الفصل

والمنصوب المنفصل يجوز في إعرابه جميع ما جاز في المتصل ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ اسْمٌ إِنَّ ، وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولًا مَعَهُ ، تَقُولُ : قَامَ
زَيْدٌ وَإِيَّاهُ . وَخَبَرَ " مَا " ، تَقُولُ : مَا زَيْدٌ إِيَّاهُ . وَمَسْتَنَى ، كَقَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا إِيَّاهُ .

وإذا كان المتصل بـ " المتكلم فلا بد معها من نون الوقاية
مع الماضي والمضارع ، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْهُ شَاذًا . (١)

وإذا كان مجرورًا فلا يحتاج إلى النون إِلَّا فِي " مِنْ " ، وَ" مِنْ " ،
و" قَدْ " ، وَ" قَطْ " فِي الْأَكْثَرِ الْأَشْهُرِ . (٢) وَثَبُوتُهَا وَحُذْفُهَا
مَعَ " لَدُنْ " مُتَسَاوِيَانِ (٣) ، تَقُولُ : زَيْتِي ، وَعَنْتِي ، وَقَدْنِي ، وَقَطْنِي ،
وَلَدْنِي .

(١) مثاله قول الشاعر :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُحَلُّ سَكَا بِسُوءِ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي
الكتاب ٥٢٠ / ٣ ، وابن يعيش ٩١ / ٣ ، والرضي على الكافية
٠٤٥١ / ٢

(٢) كذا قال الجزولي ، وحذفها عند سيبويه ضرورة ، واستشهد له
بقول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الطَّحِيرِ
الكتاب ٣٧١ / ٢ . وانظر ابن يعيش ٣ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والرضي على
الكافية ٤٥٣ / ٢ ، والهمع ٠٢٢٣ / ١

(٣) هذا قول الجزولي ، وتبعه ابن الحاجب . والحذف عند سيبويه
والزجاج ضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح . الرضي على الكافية
٤٥١ / ٢ ، وانظر الكتاب ٣٧٠ / ٢ - ٣٧٣ ، والتوطئة ١٢٨ ،
وشرح التسهيل لابن مالك ٠١٨١ / ١

والضمير الغائب / لا بد أن يعود على ما قبله لفظاً ومعنى ، ١/٨٤

كقولك : ضرب زيد غلامه ، فالباء تعود على زيد ، وهو متقدم في اللفظ وفي المعنى ، لأنَّه فاعل ، والفاعل متقدم على المفعول .

أو على ما قبله لفظاً لا معنى ، كقولك : ضرب زيداً غلامه ، فالباء تعود على زيد ، وهو متقدم لفظاً لا معنى ، لأنَّه مفعول ، وحقه التأخير .

أو على ما قبله معنى دون لفظ ، كقولك : ضرب غلامه زيداً ، فالباء تعود على زيد ، وهو متأخر في اللفظ ، لكنَّه متقدم في المعنى ؛ لأنَّه فاعل ، وحق الفاعل أن يتقدم على المفعول .

ثم التقدم الذي يعود الضمير عليه قد يكون صريحاً ، كما تقدم ، وقد يكون ضمناً ، كقوله : " من كذب كان شراً له " (١) . ففي كان ضمير يعود على الكذب الذي دل عليه كذب ؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلَّا على اسم ، والكذب غير مذكور / صريحاً ، بل هو مذكور ضمناً ؛ لأنَّ كَذَبَ دل عليه . ١/٨٤ ب

وقد يكون غير ملفوظ به ، ولا مدلول ملفوظ به ، ولكن يكون مدلول المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٢) ، ففي توارت ضمير يعود على الشمس ، ولم يجر لها ذكر من جهة اللفظ ، ولكنَّ المعنى دل عليها . فهذا ما تلخص في المضرات .

(١) انظر الكتاب ٣٩١/٢ ، والأصول ١٧٦/٢ ، ١٧٩/١ ، والألماني

الشجرية ١٣٢/٢ ، والإنصاف ١٤٠ ، وابن عيسى ٧٦/١ .

(٢) سورة " ص " ، من الآية ٣٢ .

[السهم]

وأما السهم فقسان : أساء الإشارة ، والموصولات من الأساء .

[أساء الإشارة]

فأما أساء الإشارة فتقسم إلى : الفرد ، والمثنى ، والمجموع ،
والمذكر ، والمؤنث .

فللمذكر الواحد " ذا " ، وللمؤنثة " تا " و " ته " و " ذي " و " ذه " .

وللاثنتين " زان " ، وللثنتين " تان " فقط ^(١) ، ويجوز
تشديد نونها ، فتقول : " زان " و " تان " .

ولجماعة المذكر والمؤنث على السواء " أولاء " مدود ، و
" أولى " مقصور . ^(٢)

و يجوز إدخال كاف الخطاب في أواخرها ، فتقول : " ذاك " ،
و " تلك " ، و " ذاك " ، و " تانك " ، / و " أولئك " . ويجوز
إدخال اللام مع الكاف في " ذا " و " أولى " المقصورة فتقول :
" ذاك " ، و " أولئك " .

(١) انظر المفصل ١٤٠ . وابن يعيش ١٣٢/٣ .

(٢) نقل من الفراء أن المتأ لغة أهل الحجاز ، والقصر لغة تميم ،
وزاد غيره أنها لغة لبعض قحس وأسد . البحر المحيط ١/١٣٨ ،
والارتشاف ١/٥٠٦ ، والهمع ١/٢٦٠ .

وبجوز إدخال هاء التنبيه عليها ، فتقول : " هذا " ، و " هاتا " ،
و " هذان " ، و " هاتان " ، و " هوؤ لاء " . ومع الكاف ، فتقول :
" هاذاك " ، و " هاوؤ لؤك " .

ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام ، لا تقول : هاذاك ، ولا
هاوؤ لاك ، لأن اللام للبعد والهاء للقرب ، فهما نقيضان .

[الأسماء الموصولة]

وأما الأسماء الموصولة فهي : " الذى " و " التى " . وفيهما
أربع لغات ^(١) : " الذى " و " التى " ، بالياء الساكنة فيهما ، و " الذى " و " التى " ، بلام فيهما ، و " الذى " و " التى " ، بتشديد الياء فيهما ^(٢) .
و " أى " بمعنى " الذى " ، و " أية " بمعنى " التى " ، وقد
تكون أى - بلام - أيضا بمعنى " التى " .
وتشبة " الذى " و " التى " وهما : " اللذان " و " اللتان " .
في الرفع ، و " اللذين " و " اللتين " في الجر والنصب .

(١) انظر الأصول ٢٦٢/٢ ، والإنصاف ٦٧٥ - ٦٧٧ ، وابن يعيش

١٣٩ ، ١٤٢ .

(٢) تُشَدُّ ياءاهما مضمومتين أو مكسورتين . التسهيل ٣٣ .

وقد تشدّد نونُهما. (١)

و"الذين" في جمع / "الذي" . ومنهم من يقول ٨٥/ب
في الرفع : " اللذون " . (٢)

وقد تحذف النون من "الَّذِينَ" و"الَّذَانِ" ، و"اللَّتَانِ" ،
فيقال : "الَّذِي" (٣) و"الَّذَا" ، و"اللَّتَا" . (٤)

وجمع "الَّتِي" ، وهو "اللَّائِي" بالهمز والمد ، و"الَّلَاءِ"
بالهمز بلامد ، و"الَّلَايِ" بالياء ، و"الَّلَاتِي" ، و"الَّلَوَاتِ" ،
و"الَّلَوَاتِي" . (٥)

(١) ذكر أبو حيان أنَّ تخفيف نونيهما لغة أهل الحجاز وبني أسد ،
والتشديد لغة تميم وقيس . وقال : " ولا يجوز تشديد ههما مع
الياء عند البصريين ، وأجازه الكوفيون " . الارتشاف ٥٢٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤١١/٣ ، والأصول ٢٦٢/٢ . وتتسب هذه اللغة
إلى طيمي* وهذيل وعقيل . انظر
الرضي على الكافية ١٩/٣ ، والارتشاف ٥٢٦/١ ، والمسعودي
١٤٢/١ .

(٣) في النسخة : "الَّذِي" .

(٤) انظر الكتاب ١٨٦/١ - ١٨٧ ، والأصول ٢٦٢/٢ ، والرضي على
الكافية ١٩/٣ - ٢٠ . وحذف النون من الشئ لغة بني الحارث
ابن كعب وبعض بني ربيعة . الارتشاف ٥٢٦/١ ، والمسعودي
١٤١/١ .

(٥) انظر الأصول ٢٦٢/٢ ، وابن عمير ١٤٢/٣ .

و "مَنْ" و "مَا" بمعنى "الَّذِي" و "الَّتِي" ، و "ذُو" في لغة طيبي .

و "الألف واللام" بمعنى "الَّذِي" و "الَّتِي" . واختلف فيهما ، هل هما اسم أو حرف ؟ (١)

فهذه الأسماء كلها معارف ، ولا بد لها من صلة وعائد . وصلاتها الجمل التي يدخلها الصدق والكذب ، الفعلية والاسمية والظروف والمجرورات . تقول : زيد الذي قام أبوه ، والذي أبوه قائم ، والذي عندك ، والذي في الدار . إِلَّا الألف واللام فَإِنَّ صلتهما اسم شتى كاسم الفاعل والصفة الشبهة ، نحو : الضارب ، والحسن . (٢)

ولا بد في الصلة من ضمير يعود على / الموصول ، فَإِنْ كان ١/٨٦ الموصول مفردا كان مفردا ، وَإِنْ كان مثنى فمثنى ، وَإِنْ كان جموعا فجموع ، وَإِنْ كان مذكرا فمذكر ، وَإِنْ كان مؤنثا فمؤنث ، تقول : زيد الذي ضربته ،

(١) في التسهيل ٣٤ : " وبمعنى الَّذِي وفروعه : " الألف واللام " خلافا للمازنيّ وَمَنْ وافقه في حرفيتها " . ومن وافق المازنيّ ابنُ يعيش في شرح الفصل ١٤٤ / ٣ . وانظر الرضي على الكافية ١١ / ٣ ، والارتشاف ٥٣١ / ١ .

(٢) في وصلتهما بالصفة الشبهة خلاف ، منهم من منعه ، ومنهم من أجاز . وإليه ذهب المؤلف وابن مالك . انظر الارتشاف ٥٣١ / ١ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩ / ١ ، والهب ٢٩٣ / ١ . وإثنا النع - مع تضمنها للحكم - لنقصان مشابهتها للفعل . الرضي على الكافية ١٤ / ٣ . هذا وانظر الأصول ٢٦٥ / ٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٨ ، وابن يعيش ١٤٣ / ٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤ / ١ ، والبسيط ٢٨٥ ، ١٧٩ .

والزندان اللذان ضربتهما ، والزيدون الذين ضربتهم ، وهندٌ التي ضربتها ،
والهندان اللتان ضربتهما ، والهندات اللواتي ضربتهن .

ويجوز حذف الضمير العائد على الموصول ، إذا كان منصوبا ،
مفردا كان ، أو متنى ، أو جموعا ، وحذفه حسن ^(١) ، تقول : الذى
ضربتُ زيدٌ ، تريد : ضربته .

وإن كان مرفوعا أو مجرورا لم يجر حذفه قياسا ، وقد جاء ، وهو
قليل ، حكى الخليل : " ما أنا بالذى قاتل لك شيئا " ^(٢) ، أراد : بالذى
هو قاتلٌ ، فحذف ، وقرئ : فى الشاذ : " تَنَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ " ^(٣) ،
بالرفع ، أراد : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ ، وقال تعالى : " فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ " ^(٤) ،
أى : تؤمر به ، فحذف به ، " إِن جَعَلْنَا " ما " / بمعنى " الَّذِي " . ٨٦/ب
وإن جَعَلْنَا " ما " مصدرية لم يحتج إلى ضمير ، كأنه قال : فاصدع
بالأمر . ^(٥)

-
- (١) الكتاب ٨٧/١ .
(٢) الكتاب ١٠٨/٢ ، والاصول ٣٩٦/٢ ، والفصل ١٤٣ ،
والأمالى الشجرية ٧٥/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٣ .
(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ . وهي قراءة يحيى بن يعمر ،
وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأفش ، وأبي عبد الرحمن السلمي ،
وأبي رزين . انظر تفسير الطبرى ٩١/٨ ، والمحتسب ٢٣٤/١ ،
وزاد المسير ١٥٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٤ ، وإتحاف فضلاء
البشر ٣٨/٢ .
(٤) سورة الحجر ، من الآية ٩٤ .
(٥) وضع النحاة أصولا لحذف العائد مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو
مجرورا . انظر البسيط ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ١٦٦/١ -
١٧٨ .

ولا يجوز أَنْ تتقدم الصلة على الموصول ، ولا شيءٌ منها ، لا يجوز :
زيد ضربته الذي ، ولا : زيد اليوم الذي ضربته .
هذا ما تلخص في الموصولات .

[ما صرف بالالف واللام]

وأما الألف واللام فتكون لتعريف الجنس ، ولتعريف العهد ،
ولتعريف الحضور .

مثال الجنس : أهلك الناس الدينار والدرهم ، أى : الدينار
والدراهم . (١)

ومثال العهد : أَنْ يَتَقَدَّمَ ذكر إنسان ثم تعيده بالالف
واللام ، ومنه قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ ﴾ (٢) ، يريد الأول .

ومثال الحضور : هذا الرجل .

وقد ترد الألف واللام زائدة ، كقولهم في يزيد : اليزيد (٣) ،

(١) انظر معاني الأخفش ١٢٠ ، والكامل للمبره ٢٩٥ ، والأصول ١٥٠/١ .

(٢) سورة المزمل ، من الآية ١٥ ، ١٦ .

(٣) مثل قول ابن مادة :

وجدنا الوليد بن اليزيد ماركاً * مطيقاً لأمراء الخلافة كاهله

انظر الأمل في الشجرية ٢٥٢/٢ ، وابن يعيش ٤٤/١ ، والمغني

٢٥ ، والخزانة ٢٢٦/٢ .

وقولهم في أم عمرو : أم عمرو. (١)

وزعم بعضهم أَنَّ الالف واللام قد ترد مدحا ، وتعظيما ، / ٨٧/أ
وذما ، وهذا لا يعرفه أكثر النحويين ، وحمل هذا القائل الالف واللام
في " الله " على أَنَّها للتعظيم والمدح . (٢)

[التعريف بالإضافة]

وأما التعريف الخاص ، وهو الإضافة ، فما أضيف إلى واحد من هذه
الأربعة ، وكانت إضافته محضة ، ولم يكن فيه إيهام ، فهو معرفة بالإضافة .
احترزنا بقولنا : " إضافة محضة " من حسن الوجه ، وشبهه (٣) .
وبقولنا : " ولم يكن فيه إيهام " من مثلك ، وشبهك ، فَإِنَّ إضافتهما
وإن كانت محضة ، لكنهما لم يتعرّفا بالإضافة ، لما فيهما من الإيهام . والله
أعلم .

(١) مثل قول أبي النجم العجلي :

باعد أمَّ عمرو من أسيرها * حراسُ أبوابٍ على قصورها
انظر سر الصناعة ٣٦٦ ، والألماني الشجرية ٢/٢٥٢ ، وابن عميش
٤٤/١ ، والمغني ٧٥ .

(٢) في شرح الرضي على الكافية ٢٤٢/٣ : " وقال الكوفيون : قد يكون
اللام للتعظيم ، كما في " الله " ، وفي الـ " علام ، ولا يعرفها البصريون " .
وانظر الجنى ٢٢١ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٢٩ .

باب

الأفعال التي لا تتصرف

وهي ستة : فعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحذا ، وفسى ،
وليس .

باب التعجب

التعجب إنما يكون أبداً من شيءٍ غير معتادٍ ، خارجٍ من /نظائره ٨٧/ ب
قد خفي سببه .

ويكون بلفظين : ما أفعله ، وأفعل به .

وله شروط :

أحدها : أن يكون من فعل ثلاثي .

والثاني : أن يكون واقعاً .

والثالث : أن يكون دائماً .

والرابع : أن يحتمل الزيادة والنقصان .

تقول : ما أحسن زيدا ، وأحسن يزيدٍ ، فأحسن منقول من حسنٍ ،

وهو فعل ثلاثي ، والحسن يحتمل الزيادة والنقصان ، وقد وقع ودام .

و " ما " من قولك : " ما أحسن " نكرة ، بمنزلة شيءٍ ، كأنك قلت :

شيءٌ أحسن زيدا ، أى صيره ذا حسن ، وأحسن فعل ماضٍ ، وفاعله

مضمر فيه ، يعود على " ما " ، وزيدا مفعول به ، والجملة في موضع

خبر " ما " . (١)

(١) انظر الكتاب ٧٢/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، والأصول ٩٩/١ .

وأَحْسِنُ في قولك : «أَحْسِنُ بزيدٍ» فعل ، لفظه لفظ الأمر ،
ومعناه الخبر ، لأنَّ معناه : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ ، و " بزيد " في موضع
الفاعل ، والباء فيه زائدة ، كما زيدت / في قوله : ﴿ كَفَوْا بِاللَّهِ ﴾ (١) ١/٨٨

والهمزة في : أَحْسَنَ من قولك : ما أَحْسَنَ زيداً ، همزة تعدية ؛
لأنَّ حُسْنَ كان غير متعدي ، فعديته بالهمزة .

والهمزة في : أَحْسِنُ بزيد ، ليست للتعدية ، وإِنَّمَا هي
للضرورة ، كما يقال : أَجْرَبَ الرجلُ ، إذا صارت إبله ذاتَ جَرَبٍ (٢) .
واعلم أَنَّهُ لا يجوز أنْ يتقدم مفعول " أَحْسَنَ " عليه ، ولا طى
ما ، ولا أنْ يفصل بين " ما " وأَحْسَنَ بشيءٍ ، إِلَّا كان الزائدة (٣) ،
تقول : ما كان أَحْسَنَ زيداً ، تريد : ما أَحْسَنَ زيداً .

====
وذهب الأَخفش إلى أَنَّ " ما " موصولة والجملة صلتها ، وينسب إليه
أيضاً أَنَّهُا نكرة موصوفة والجملة صفتها . وذهب الفراء وابن درستويه
أَنَّهُا استفهامية ما بعدها خبرها . انظر المقتضب ١٢٢/٤ ،
والأصول ١٠٠/١ ، والتبيين ٢٨٢ ، وابن يعيش ١٤٩/٢ ، والرضى
على الكافية ٢٣٣/٤ - ٢٣٤ .

(١) سورة الرعد ، من الآية الأخيرة .

(٢) انظر النصف ٣١٨/١ .

(٣) القول بزيادتها مذهب الفارسي . ومنهم من يجعلها ناقصة ،

ومنهم من يجعلها التامة ، الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٢ ،

وابن يعيش ١٥٠/٢ .

ولا بين أحسن وزيد بشيءٍ، إلَّا بالظرف والمجرور، وفيه خلاف^(١)، فلا تقول : ما زيدا أحسن، ولا : زيدا ما أحسن .

ولا يستعمل هذا الفعل إلَّا بلفظ الماضي، ولا يجوز : ما يحسن زيدا .

ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلَّا إلى مفعول واحد، فإنَّ عدَّتْ إلى أكثر فحرف جر، تقول : ما أضرب زيدا / لعمرؤ . ٨٨/ب

ولا يجوز أن يُتعجبَ من الألوان، لأنَّ أفعالها زائدة على ثلاثة أحرف. (٢)

ولا من العَوَرِ والحَوَلِ؛ لأنَّ أفعالها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف أيضا؛ لأنَّ عَوَرَ في الأصل : اقْوَرَ، ولأَنَّهَا خَلَقَتْ ثابتة لا تقتضي الزيادة والنقصان .

وكلُّ ما لا يقال فيه : ما أفعله ولا أفعل به لا يقال فيه : هو أفعل كذا، ولا أفعل من كذا .

(١) أجاز الفصل به جماعة منهم الجرميُّ، والفراي، والأخفش في أحد قوليهِ، والفارسيُّ . ونُسِبَ النحْضُ إلى سيجويه وهو مذهب أكثر البصريين . انظر المقتضب ١٢٨/٤، والتهصرة ٢٦٨، وابن يعيش ١٤٩/٧ - ١٥٠، والرضي على الكافية ٢٣٢/٤، والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢ .

(٢) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد خاصة؛ لأنَّهَا أصلا الألوان . الإنصاف ١٤٨ (١٦ م)، وابن يعيش ١٤٦/٧ - ١٤٧ .

فإن أردت أن تتعجب ما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، أو كان لا يدخله الزيادة والنقصان ^(١) ، أتيت بفعل ثلاثي يجوز أن يصاغ منه فعل التعجب ، كَأَشَدَّ ، وَأَيْبَنَ ، وَجِثَّ بمصدر ذلك الفعل ، ونصبته به إن كان أفعل ، وأدخلت عليه بَاءَ الجر إن كان أَفْعَل ، ونصبته تمييزاً إن كان أَفْعَل مِن ، وتدخل " مِن " على الذي يفضَّل عليه ، فتقول : ما أَيْبَنَ عَوْرَهُ ، وَأَيْبَنَ بِعَوْرِهِ ، وهو أَيْبَنَ قَوْرًا من فلان . وكذلك ما أشبهه .

(١) ما لا تدخله الزيادة والنقصان لا يتعجب منه ولا يهين منه اسم تفضيل ، إذ الشرط الأساسي فيهما هو قبول التفاوت ، وقد شلَّ له بالموت والفناء . أما التشبيل بالعمور فلأن الوصف منه على أفعل ، فيأتي التعجب منه بالواسطة .

أ/٨٩

/ باب نعم وبئس

اعلم أنَّ نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان ^(١) ، لا يكون
منهما مضارع ، ولا اسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا يستعملان إلا بلفظ الماضي
لا غير .

ونعم للمدح الذي لا غاية بعده ، وبئس للذم الذي لا غاية
بعده . وفي كل واحد منهما أربع لغات :

نِعْم وبِئْس ، بكسر الـأول وسكون الثاني ، يفتح الـأول وسكون
الثاني ، نَعِم وبِئس ، وبكسرهما ، نِعِم وبِئس ، ويفتح الـأول وكسر
الثاني ، نَعِم وبِئس ، وهذا هو الـأصل ^(٢) .

وفاعل هذين الفعلين على ضربين ، ظاهر ومضمر . فالظاهر
يكون معرفاً بالـألف واللام اللتين للجنس ، أو ما أضيف إلى ما فيه الـألف
واللام ، تقول : نعم الرجلُ زيدٌ ، وبئس الرجلُ عمروٌ ، ونعم صاحبُ القومِ
زيدٌ ، وبئس غلامٌ / المرأةُ خالدٌ .

ب/٨٩

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي ، ومذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّهما
اسمان مبتدآن . الإنصاف ٩٧ (١٤م) ، والتبيين ٢٧٤ ، وابن
يعيش ١٢٧/٢ . وقد حرر ابن عصفور مذهب الكوفيين . انظر
التصريح ٩٤/٢ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والرضي على الكافية ٢٣٨/٤ .

فالرجل فاعلٌ " نعم وبشئ " ، ولا بد بعده من مخصوص بالمدح ، أو الذم ، وهو زيد أو عمرو ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال : هو زيدٌ ، أو هو عمرو .

ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره في الجملة قبله .
وإذا قدمت فقلت : زيدٌ نعم الرجل ، كان زيد مبتدأ ، و " نعم الرجل " في موضع الخبر ، ولا ضمير في الجملة ؛ لأنَّ ما في الألف واللام من عموم الجنسية قام مقام الضمير .

وقد يحذف المقصود بالذم والمدح للعلم به ، فيقال : نعم الرجل ، كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ^(١) ، ولم يذكر المقصود بالمدح للعلم به ، وهو أيوب عليه السلام .

وقد جاء مرفوع نعم وبشئ " الذي " و " ما " بمعناه ، فيقال : نعم الذي في الدار زيدٌ ، ونعم ما عندك عمرو . فإنَّ ما فيها من العموم يشبه الألف واللام .

/ وأما الضمر فيفسره نكرة منصوبة ، ومعدّها يذكر المقصود ١/٩٠
بالمدح أو الذم ، فيقال : نعم رجلاً زيدٌ . ولا بد مع الضمر من المفسّر المنصوب ، وتقدير الضمر اسم فيه الألف واللام من جنس المفسّر ^(٢) .

(١) سورة " ص " ، من الآية ٤٣ .

(٢) في النسخة " المفسّر " بفتح السين مشددة .

فإذا قلت : نعم رجلاً زيدٌ ، فتقديره : نعم الرجلُ رجلاً . وإن قلت :
نعم غلاماً ، كان التقدير : نعم الغلامُ غلاماً . وهل يجوز أن يجمع
بين التفسير والتفسير ، فيقال : نعم الرجلُ رجلاً ؟ فيه خلاف^(١) ، وقد
جاء في الشعر :

* فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً *^(٢)

فجمع بينهما .

وهذا الضمر التفسير يجوز أن يؤكّد ، ولا يبدل منه ، ولا
يعطف عليه .

وقد يكون التفسير لهذا الضمر " ما " ، وهي نكرة غير موصوفة
ولا موصولة ، فتقول : نِعْمًا زيدٌ ، تريد : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فتجرى
" ما " مجرى رجل منصوب . / ومنه قوله تعالى : ﴿ إِن تَتَذَوُّوا آلَافَ قُلُوبٍ ﴾
فَنِعْمًا هِيَ^(٣) ، أي : نعم شيئاً ، أي : نعم الشيء شيئاً هي ، أي :
إبداؤه ها ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، لأنه لا بد أن يكون

(١) مذهب سيبويه النعم ، وذهب الهمداني إلى الجواز وتبعه جماعة منهم
الفارسي والزمخشري . انظر الكتاب ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ،
والإيضاح ٨٨ ، والخصائص ٣٩٥/١ - ٣٩٦ ، والفصل ٢٧٣ ، وشرحه
لابن يعين ١٣٢/٧ - ١٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦ - ١١٠٧ ،
والرض على الكافية ٢٤٩/٤ .

(٢) صدره : * تَزَوَّدَ مَثَلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا *
والبيت لجرير في ديوانه ١٣٥ ، واللسان (زود) والخزانة ٣٩٤/٩ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧١ . وانظر الكشاف ٣٩٧/١ ، والفصل ٢٧٣ ،
وابن يعين ١٣٤/٧ ، ٤/٤ .

المخصوص بالمدح أو الذم هو المرفوع به * نعم وبئس * من جهة
 المعنى . فزيد من قولك : نعم الرجل زيد ، هو الرجل من جهة المعنى .
 فإن لم يكن هو من جهة المعنى فلا بد من حذف مضاف وإقامة
 مضاف إليه مقامه ، حتى يكون إتياء من جهة المعنى ، كقوله تعالى : * بئس
 مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا * (١) ، إن جعلت * الذين * هم المقصودون
 بالذم ، والذين لم يسوا المثل ، فيكون التقدير : بئس مَثَلُ الْقَوْمِ مَثَلُ
 الذين .

وإن جعلت * الذين * صفةً للقوم ، فيكون المقصود بالذم
 محذوفاً ، فيكون التقدير : بئس مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا مَثَلُهُمْ .

واعلم أنه / يجوز أن يُجرى مجرى * نعم وبئس * غيرهما
 من الأفعال ، وتعطىا عليها ، فتقول : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، وساءَ الرجلُ
 عمروٌ ، وحَسُنَ رجلاً زيدٌ ، وساءَ رجلاً عمروٌ ، ومنه قوله تعالى : * حَسُنَتْ
 مُسْتَقَرًّا * (٢) ، و * كَبُرَتْ كَلِمَةً * (٣) .

(١) سورة الجمعة ، من الآية الخامسة . وانظر حواشي الإيضاح

٨٧ - ٨٨ .

(٢) تناول ابن مالك ذلك في ألفيته ، فقال :

واجعل كهف ساءً وأجعل فعلاً من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً
 وانظر الأشموني ٤٣/٢ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية ٧٦ .

(٤) سورة الكهف ، من الآية الخامسة .

وإن كان مرفوعُ نعم وبشئ مؤنثًا كنت مخيرا في إثبات
علامة التانيث ، وتركها ، فتقول : نعمت المرأة هـــــدُ ،
وبشئ الجارية دــــدُ ، ونعم المرأة ، وبشئ المرأة ، وترك
العلامة أحسن . (١)

(١) انظر الكتاب ١٧٨/٢ ، وابن عميش ١٣٦/٧ .

بَابُ حَبَّ هَذَا

اعلم أنَّ حَبَّ فعلٌ ماضٍ، وهذا اسم إشارة ارتفع به، ومعناه،
اتَّصَفُ الشَّار [إليه] ^(١) بِالْحُبِّ .

ثمَّ جُعِلَ هذا بمجموعه كالشيء الواحد، وجُعِلَ للغاية في
الحب، وَجَرَى مَجَرَى الشَّيْءِ، فلم يتصرف، ولم يتغير، ولم يُفصل / ٩١/ب
بينهما، ولم يثنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنث، يقال: هذا زيدٌ، وهذا
الزيدان، وهذا الزيدون، وهذا المرأةُ .

واختلف في إعرابِ هذا زيدٌ، وفيه ثلاثة أوجه:
الأول: أن يكونَ هذا فعلاً وفاعلاً، وزيدٌ مبتدأ، أو
غير مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيدٌ. ^(٢)

والثاني: أن يكونَ هذا بهجته فعلٌ ماضٍ، لَمَّا تلازما صارَا
كالشيء الواحد، فغلب فيه حكم الفعلية، وزيدٌ فاعلٌ به. ^(٣)

- (١) تكله يتم بها الكلام.
- (٢) في النسخة: " فعلٌ وفاعلٌ " .
- (٣) هذا رأى الفارسيّ، وابن خروف، وابن برهان . انظر البغداديّات
٢٠١ فما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢، وابن
عقيل ١٢٠/٣ .
- (٤) هذا مذهب قوم منهم الأَخفش، وابن دُرستويه، والريعيّ .
انظر الرضي على الكافية ٢٥٦/٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٠٨،
وابن عقيل ١٢١/٣ .

والثالث : أن يكون هذا مبتدأ ، غلب فيه حكم الاسمية ، و زيد خبره . (١)

ولا يكون المرفوع بعد هذا إلا معرفة ، أو نكرة قربة مسن المعرفة ، تقول : هذا زيد ، وهذا رجل صالح ، ولا يجوز : هذا رجل . وتقول : هذا زيد أخوك ، وهذا زيد رجل صالح ، فتجعل " أخوك " و " رجل صالح " بدلا من زيد .

ولو قلت : هذا زيد رجل / لم يجوز أيضا ، لأن النكرة لا تبدل من المعرفة ، إلا أن تكون مخصوصة . (٢)

ويجوز مجيء المنصوب بعدها ، فتقول : هذا زيد رجلاً ، وهذا رجلاً زيد ، فتنصب رجلاً على التمييز ، وإن كان مشتقا ينتصب على الحال ، كقولك : هذا زيد راكبا .

وقد قالوا : هذا الرجل [زيد] (٣) فأجروها مجرى نعم ، فيكون الرجل على هذا مرفوعا بهذا ، وزيد مبتدأ أو خبر مبتدأ كما كان

(١) هذا رأى المبرد وابن السراج . انظر المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ ، والرض على الكافية ٢٥٦/٤ .

والظاهر أنه مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١٨٠/٢ ، ونسب إليه ابن خروف المذهب الأول ، قال : " وأخطأ من زعم طيه غير ذلك " شرح الكافية الشافية ١١١٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٤٧ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

نعم الرجلُ زيدٌ . ويجوز عندي أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل . ويكون
في هذا الوجه الثلاثة .

ولا يجوز في " نعم الرجلُ زيدٌ " أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل ،
لأنَّ البدلَ محلُّ محلِّ البدل منه . (١) ولا يجوز أن يكون زيدٌ فاعلا
بـ " نعم " ، لأنها لا ترفع إلا ما فيه الألف واللام ، وزيد ليس كذلك .

(١) ما رَدَّه المصنف هنا هو مذهب ابن كيسان . انظر التصريح ٩٧/٢ ،
والأشْمُونِي ٤٢/٢ .

اعلم أَنَّ عسى فعلٌ لا يتصرف، فلا يكون منه مستقبل، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا مصدر. وهي لمقاربة الفعل في الرجاء. (١)

وهي في الأصل من أخوات "كان"، إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ خبره فعلاً مستقبلاً، وأُدْخِلَ عليه أَنْ، فقليل : عسى زيدٌ أَنْ يفعل، وقد جاء خبره اسماً، وهو قليل (٢)، قالوا في المثل : "عسى الغويرُ أبوهُ ساء". (٣)

وقد يستعمل برفوع فقط ككان التامة، وذلك إذا وقع بعدها أَنْ والفعل، تقول : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ. (٤)

ومعناه إذا رفع ونصب : قارب، فإذا قلت : عسى زيدٌ أَنْ يقومَ، فمعناه : قاربَ زيدٌ القيامَ. وإذا رفع فقط كان معناه : قُرب. فإذا قلت : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ، فمعناه : قُرب قيامُ زيد. (٥)

-
- (١) المقدمة الجزولية ٢٠٣. وانظر الرض على الكافية ٢١٢/٤.
- (٢) في الخصائص ٩٧/١ : "وما يقوى في القياس، ويضعف في استعمال مفعول عسى اسماً صريحاً".
- (٣) وانظر الإيضاح ٧٧، والعصديات ٦٥، والإنصاف ١٦٢-١٦٣.
- (٤) يضرب مثلاً للرجل يغير بالشر فيتهم به، يقال له : لعل الشرَّ جاء من قبلك. الأمثال لآبي عبيد ٣٠٠، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢، وفصل المقال ٤٢٤.
- (٥) وانظر الكتاب ٥١/١، ١٥٨/٣، ومعاني الفراء ٤١٥/١، والمقتضب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ١١٩/٧، ١٢٣.
- (٤) انظر الكتاب ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣.
- (٥) انظر المقدمة الجزولية ٢٠٣-٢٠٤.

[أفعال المقاربة]

واعلم أنَّ عسى من أفعال المقاربة . وأفعال / المقاربة : ١/٩٣
عسى ، وكار ، وكرب ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وأَوْشَكَ .

وكُلُّها تتصرف ، إِلَّا عسى . وكُلُّها لا تدخل عليها " أَنْ " إِلَّا عسى ،
وأَوْشَكَ .

وكُلُّها لها أخبار في جميع أحوالها ، أو فعولات ، على اختلاف
في منصوب عسى ، هل هو خبر أو فعول ؟ ^(١) . وأما البواقي فالأفعال
الواقعة بعدها في موضع فعولات بها . وليس فيها ما تستعمل تامة
وناقصة ، إِلَّا عسى وأَوْشَكَ . تقول : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ ، ويوشك أَنْ
يقوم عمرو .

ويتصل بـ " عسى " ضميرُ النصب دون نون وقائصة ^(٢) ، فتقول :
عسَى أَنْ أقومَ ، فالياءُ في موضع نصب على الفعل ، وَأَنْ وما بعدها في موضع
رفع .

(١) مذهب الجمهور أنَّه من باب كان ، وصححه ابن مسعود ، ومذهب
الكوفيين أنَّه بدل اشتغال ما قبله ، واختاره ابن مالك ، ومذهب
المرج وطاهر كلام الزجاجيَّ أنَّه فعول به ، ونسبه ابن مالك إلى
سجويه . الارتشاف ١٢٢/٢ .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/١ فما بعدها ، والرضي
على الكافية ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، والجنى ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والمغني ٢٠١ -
٢٠٢ ، والهب ١٣٨/٢ .

هذا ويرى الشيخ عضيمة أن سجويه والمرج يذهبان إلى أنه خبر .
انظر حواشي المقتضب ٦٨/٣ - ٦٩ .

(٢) كذا في النسخة . ولعل الأولى أَنْ يقول : " وقد يتصل بعسى . . . " ؛
لأنَّ حذف النون هنا هو القليل .

وقد تحذف "أَنْ" مع عسى في الشعر^(١) تشبيها لها بـ "كاد"،
وتذكر "أَنْ" مع كاد تشبيها بـ "عسى".^(٢)

واستعملت "أَنْ" مع عسى إما فيها من / معنى الاستقبال، ٩٣/ب
وحذفت مع كاد إما في كاد من معنى المشارة، والمقاربة التي تضاد معنى
الاستقبال . والله أعلم .

(١) قال هديبة بن الخشرم :

عسى الكرب الذي أَسْمَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

انظر الكتاب ١٥٨/٣ - ١٥٩ ، والمقتضب ٦٩/٣ - ٧٠ ، والجمل ٢٠٠ .
وظاهر كلام سيمويه أَنَّهُ لا يختص بالشعر ، وجمهور البصريين على
أنه ضرورة . انظر الارتشاف ١٢٠/٢ ، والجنى ٤٣٤ .

(٢) قال ربيعة :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبِلَوِّ أَنْ يَخْصَحَا

انظر الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والجمل ٢٠٢ .
ولم ترد "أَنْ" مع كاد في القرآن الكريم . انظر دراسات لأشلوب
القرآن الكريم (القسم الثالث ١/٤٤٥ - ٤٤٦) .

الأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعمائة

اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، والمصدر ، واسم الفعل

باب

اسم الفاعل

اسم الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي يوصف به مَنْ صدر
ذلك الفعل منه ، وكان جاريا على الفعل المضارع في حركاته وسكناته ،
كقولك في ضَرَبَ : ضارب ، لأنَّ الذي صدر منه الضرب يوصف به .
وكذلك أكرم ، فهو مُكْرِم ، لأنَّ من صدر منه الإكرام ، يوصف بأنه
مُكْرِم .

وهما جاربان على / الفعل المضارع . فَإِنَّ ضَارِبًا في حركاته
وسكناته كِيَضْرِب ، وَمُكْرِمًا كَمُكْرِم .

فإذا علم ما المعنى باسم الفاعل ، فنقول : اسم الفاعل قد يراد
به الماضي من الأزمنة ، وقد يراد به الحال والمستقبل .

فإن أُريد به الماضي ، فإن لم يكن فيه ألف ولام ، وكان مفردا ،
أو مجموعا جمع تكسير ، أو بالألف والتاء أُضيف إلى مفعوله لا غير ، ولم
يجز النصب ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ ^(١) ، وهو لا . ضَرَابُ زيدٍ ،

(١) أجاز الكسائي : هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ ، بالتثنية والنصب . الجمل

وهو لا ضاربك زيد . وإضافته محضة ، وهو معرفة إذا أضيف إلى معرفة .

وإن أريد به الحال أو المستقل فإنه ينصب الفعل كنصب فعله إذا نون ، ولكن بشروط : أن يكون معتدا على حرف استغناء ، أو حرف نفي ، أو أن يكون / خبراً لصغير منه ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذى حال ، وألا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ، ولا فيه الألف واللام لتعريف العهد . (١)

مثال الاعتماد على همزة الاستغناء : زيد ضارب أبوه صراً .
ومثال ما النافية : زيد ما ضارب أبوه صراً ، ومثال كونه خبراً : زيد ضارب صراً . ومثال كونه صفة : مرت رجل ضارب زيدا . ومثال كونه حالا : مرت بزيد ضارباً صراً .

فإن لم يكن معتدا ، أو كان مصغراً كضرب ، أو موصوفاً كقولك : هذا ضاربٌ شديدٌ ، أو دخلته الألف واللام لتعريف العهد ، كقولك : هذا الضارب ، تريد به واحداً بعينه لا الذي ضرب ، ولا الذي يضرب ، فإنه لا يعمل شيئاً ، بل يجري مجرى اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، / يضاف لا غير ، ما لم يكن فيه الألف واللام ، تقول : هذا ضاربٌ / زيد ، بالإضافة لا غير (٢) ، وتكون إضافته محضة .

(١) لم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد على شيء من ذلك . الجمع ٨١/٥ وانظر ابن يعيش ٧٩/٦ ، والرض طلس الكافية ٤١٧/٣ .

(٢) في الجمع ٨١/٥ : " وقال الكوفيون إلا الفراء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغراً بناءً على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى ، لا الصورة . "

فإذا وجدت الشروط في اسم الفاعل بمعنى الحال أو المستقبل نصب ما بعده إن كان مفعولاً ، ورفع إن كان فاعلاً ، تقول : هذا ضاربٌ زيداً اليوم أو غداً ، وهذا قائمٌ أبوه اليوم أو غداً .

ويجوز حذف التنوين والجذر ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٌ اليوم أو غداً ، وتكون إضافته غير محضة ، لا يفيد التعريف .

فإن أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل بمعنى " الذي " عمل فيما بعده ، كان بمعنى الماضي أو الحال أو المستقبل ، تقول : هذا الضاربٌ زيداً أمي ، أو اليوم ، أو غداً . (١)

ولا يجوز إضافته إلا أن يكون في المفعول الألف واللام ،

/ ويمكن مفعولاً ، كقولك : هذا الضاربُ الرجلُ ، يجوز النصب في ٩٥/ب الرجل ، والجذر على الإضافة ، تشبيهاً بالحسن الوجه . (٢)

فإن كان اسم الفاعل شئاً ، أو مجموعاً بالواو والنون ، أو الياء والنون ، وكان بمعنى الماضي ، ولم يكن فيه ألف ولا م حذف النون وأضفت

(١) خالف في ذلك الأَخفش فذهب إلى أنه لا يعمل ، والنصب فيه على التشبيه بالمفعول به ، وأل فيه مُعرّفة ، لا موصولة ، كما هي في الرجل .

ونذهب الفارسيُّ والرمانيُّ إلى أنه يعمل ماضياً فقط .

انظر ابن يعيش ٧٧/٦ ، والرّضي على الكافية ٤١٩/٣ - ٤٢٠ ، والهمع ٨٢/٥ - ٨٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول ١٢٩/١ .

لا غير ، كما فعلت في الواحد ، فتقول : هذان ضاربا زيد أسير ، وهو لا ضاربو زيد أسير . (١)

وإن كان بمعنى الحال أو المستقبل جاز إثبات النون والنصب ، وحذفها والجبر ، كالواحد مع التثنية ، فتقول : هذان ضاربان زيدًا اليوم ، وهو لا ضاربون عمرًا غدًا ، وضاربا زيد ، وضاربو زيد . (٢)

فإن أدخلت الألف واللام على الشئ والمجموع جاز النصب والجبر ، سواء كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل ، وسواء كان مفعوله فيه ألف ولام ، أو لم يكن ، تقول : هذان ١/٩٦ الضاربان زيدًا ، والضاربا زيد ، والضاربان الرجل ، والضاربا الرجل .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وكان مضافًا وكان فعله يتعدى إلى مفعولين نصبت المفعول الثاني بإضمار فعل ، لا باسم الفاعل ، كقولك : هذا معطي زيد درهمًا أسير ، فـ " درهمًا " منصوب بإضمار فعل (٣) ، كأنه قال : ويعطي (٤) درهمًا .

(١) انظر الجمل ٨٤ .

(٢) انظر الجمل ٨٨ ، والإيضاح ١٤٨ .

(٣) انظر الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤ . وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل . شرح الكافية الشافية ١٠٤٤ - ١٠٤٥ . وانظر الرضي

على الكافية ٤١٨/٣ .

(٤) كذا في النسخة ، ولعل الأولى : " أعطاه " . وانظر الملخص ٣٠١ .

والمعطوف على الاسم المضاف إليه اسم الفاعل يجوز فيه النصب والجزم ، سواء كان بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو المستقبل ، كقولك : هذا ضارب زيد أمس وعمر ، وعمرًا ، وضارب زيد غدًا وعمرًا ، وعمرًا ؛ لأنَّ نَسْكَ تنصبه مع الماضي بإضمار فعلٍ ، كأنك قلت : وضرب عمرًا ، أو : [و] ضرب عمرًا . ومع الحال والمستقبل يجوز أن يكون ^(١) بإضمار فعل / كالماضي ، ٩٦/ب ويجوز أن يكون مطلقاً على موضع المجرور ؛ لأنَّ موضعه نصبٌ ، لأنَّ إضافته فمِرُّ محضة .

والمضمر مع اسم الفاعل مضاف إليه لا ضمير ، بمعنى الماضي كان اسم الفاعل ، أو الحال ، أو المستقبل ، مفردًا كان ، أو مثنى ، أو جمعًا ، كان فيه ألف ولام ، أو لم يكن ، كقولك : زيدٌ ضاربك ، والزيدان ضارباك ، والزيدون ضاربوك . وكذلك : الضاربك ، والضارباك ، والضاربوك . هذا لا خلاف فيه ، وإِنَّمَا الخلاف في موضع الضمر . فذهب سيبويه : أنَّ موضعه موضع الظاهر لو وضع موضعه ^(٢) ، فأَيُّ موضع لا يكون الظاهر فيه إِلَّا منصوبًا كان موضعه نصبًا ، وأَيُّ موضع لا يكون إِلَّا مجرورًا كان موضعه جراً ، وأَيُّ موضع جاز الأمران فيه جاز في الضمر الأمران .

(١) أي : النصب . وانظر الكتاب ١٦٩/١ - ١٧٠ ، وابن يعميش ٦٩/٦ ، والرضي على الكافية ٤٢٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/١ . ومذهب الأَخفش أَنَّهُ في موضع نصب ، ومذهب الجرميُّ ، والمازنيُّ ، والرمانيُّ ، والبرد ، والزمخشريُّ إلى أَنَّهُ في موضع خفض ، وأجاز الفراء الوجهين .

انظر التبصرة ٢٢٣ ، وابن يعميش ١٢٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٥١ - ١٠٥٢ ، والمطخ ٣٠٢ - ٣٠٣ .

/ واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وقلنا لا يعمل ، ٩٧/أ
فإنَّما نعتي لا يعمل في الفعل به ، أو الفاعل الظاهر ، أو المضمحل
المنفصل ، فلا يجوز : زيد ضاربٌ أمراً ، ولا : زيد قائمٌ أمراً^(١) ،
ولا : زيد ضاربٌ أمراً . ويجوز أن يعمل في الضمير المتصل المستتر ،
وفي الظروف ، وفي حروف الجر ، والحال ؛ لأنَّ هذه تعمل فيها المعاني .

(١) في الهمع ٨١/٥ : " أما الماضي فالأصح يرفع فقط " .

بَسَاب

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل كل صفة مشتقة تابعة لموصوف ،
غیر جارية على الفعل في حركاته وسكناته .

وهي تذكر ، وتو ، نث ، وتثنى ، وتجمع بالواو والنون ، والالف
والتاء ، فتقو ، وتثني ، وتجمع هذا أو بعضه فهو الباب ، وذلك نحو : حسن
وشديد ، تقول : حسن ، / وحسنه ، وحسان ، وحستان ، وحسنون ، ٩٢/ب
وحسنات . كما تقول : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ،
وضاربات .

فإذا تقرر معنى الصفة ، فنقول : إِنَّمَا تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ
بثلاثة شروط ، وهي :

أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ ^(١) فقط ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا مِنْ سَبَبِهَا ،
لَا أَجْنِبُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا مُتَأَخِّرًا عَنْهَا ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ . تقول :
هذا رجلٌ حسنٌ وجهه . فحسن بمعنى الحال ، والوجه من سببه .
ومعنى السَّبَبِ ^(٢) : كل اسم يصل به ضمير يعود على الموصوف ، سواء
كان اتصاله بخير واسطة ، أو بئس واسطة ، كقولك :

-
- (١) في الأشعوني ٣/٢ : " ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فسي
طلبها ، لأنَّ ذلك من ضرورة وضعها ، لكونها وضعت للدلالة
على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال " . وانظر الهمع ٥/٩٣ - ٩٤ .
- (٢) كذا في النسخة . ومعروف أنَّ السَّبَبَ هو الضمير المضاف إليه ، ولعله
قد تسامح في العبارة ، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

هذا رجلٌ سرورٌ^(١) بأخيه . ولا يجوز تقديم الوجه على حسن .

واعلم أنَّ سائل هذا الباب تنحصر في ثمانينَ عشرةَ مسألةً ،

وهي : إما أن تكون الصفة نكرةً منوَّنةً ، أو مضافةً ، وسببها / معرفةٌ
١/٩٨ بالإضافة إلى ضمير الموصوف ، أو بالالف واللام ، أو نكرةً ، ويتركب من هذا
تسعة أوجه ، وهي :

مرت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، وحسنٍ وجهَهُ ، وحسنٍ وجهِهِ ، برفع
وجهِهِ ، ونصبِهِ ، وجرةً مع الإضافة .

وحسنٍ الوجهُ ، والوجهُ ، وحسنٍ الوجهِ برفع الوجه ، ونصبِهِ ،
وجره مع الإضافة .

وحسنٍ وجهُهُ ، وحسنٍ وجهَهَا ، وحسنٍ وجهِهِ ، بالرفع ، والنصب ، والجبر
مع الإضافة .

فهذه تسعة أوجه .

ثم تدخل الالف واللام على الحسن ، مع كون السبب وهو الوجه
على الوجوه الثلاثة ، فيتركب من ذلك تسعة أوجهٍ أخرى ، وهي :

(١) مثل هنا باسم المفعول ، ولا يدخل هذا باب الصفة المشبهة ، لأنَّ
اسم المفعول الذي يُحوَّل إلى الصفة المشبهة يصاغ من فِعْلٍ
متعدٍّ لواحد ، نحو : محمود المقاصد . انظر الأشموني ٥٦٤ / ١ .

الحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهه .

والوجهُ ، والوجهُ ، والوجهُ ، ووجهٌ ، ووجهًا ، ووجهٍ .

فهذه ثمانية عشر وجهًا . منها مستنعة ، ومنها قبيحة لم ترد

إلا في الشعر ، / ومنها قبيحة ترد في قليل من الكلام ، ومنها
حسنة .

فالمستنعة منها اثنان ، الحسنُ وجهه ، ووجهٌ ، بهجرهما مع

الإضافة ، لأنَّ الصفة لا تضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام .

والقبيحة منها ثلاثة ، وهي :

حسنُ وجهه ^(١) بالنصب ، ووجهه ^(٢) بالجر مع الإضافة ،

والحسنُ وجهه بالنصب مع الألف واللام . ^(٣)

(١) مثل قول عمر بن لُجأ التيمي :

أَنْعَمْتُهَا إِنِّي مِنْ نِعَاتِهَا كَوْمَ الذُّرَى وَارِقَةَ سُرَاتِهَا

بتنوين " وارقة " ونصب " سُرَاتِهَا " مع الإضافة إلى الضمير .

إصلاح الخلل ٢٢٤ ، وابن بعيش ٨٧/٦ - ٨٨ ، والرضى على الكافية

٤٣٨/٣ ، والخزانة ٢٢٦/٨ .

(٢) مثل قول الشماخ :

أقامت على رَيْعِهَا جَارَتَا صَفًّا كُمَيْتَا الْأَقَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاها

الكتاب ١٩٩/١ . وانظر البغداديات ١٣٣ ، والحلل في إصلاح الخلل

٢٢٤ - ٢٢٦ ، وابن بعيش ٨٦/٦ - ٨٧ ، والرضى على الكافية

٤٣٦/٣ - ٤٣٨ .

(٣) علل السيرافي هذا القبح بقوله : " ... مِنْ قَبْلِ أَنْ فِي حَسَنِ

والقبيحة منها مع ورودها في الكلام أربعة : حسن الوجه ،
ووجه ، والحسن الوجه ، [و] ^(١) وجه ، بالرفع مع التعريف بالالف
واللام في الوجه ، وتكثيره وتكثير حسن ، ومع التعريف في الحسن ،
وتعريف الوجه بالالف واللام ، وتكثيره . ^(٢)

والحسنة : الوجوه الباقية ، وهي تسعة ، تقول :
مرت برجل حسن وجهه ، وحسن الوجه ، وحسن وجهاً ، وحسن
الوجه ، وحسن وجه .

والحسن / وجهه ، والحسن الوجه ، والحسن الوجه ، ١/٩٩
والحسن وجهاً .

✱

[إعراب معول الصفة المشبهة]

واعلم أنَّ المرفوع بالصفة هو فاعلٌ ، إنَّ كان مضافاً إلى ضمير
الموصوف ، كحسن وجهه ، والحسن وجهه .

== ضميراً يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي
في الوجه ، لأنَّ الأصل كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى
زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع
فاستكننت فيه فلا معنى لإعادتها . السيرافي على الكتاب ١٣/٢ .
وانظر الرضي على الكافية ٤٤١/٣ .

(١) زيادة يقتضيها الكلام .

(٢) وجه قبح هذه الأربعة غلو الصفة من عائد إلى الموصوف .

انظر الإيضاح ١٥٤ ، والرضي على الكافية ٤٤٠/٣ .

وإن لم يكن مضافاً إلى ضمير الموصوف ، وكان معرفةً بالالف واللام ،
أو نكرة ، كحسن الوجه ، أو وجهاً ، والحسن الوجه ، أو وجه ، جاز أن يكون
فاعلاً ، وجاز أن يكون الفاعل ضميراً في حسن ، فيكون الوجه أو وجهاً بدلاً منه .
ولا بد من ضمير محذوف ، كان فاعلاً أو بدلاً ، في الفاعل ضمير يعود
على الموصوف ، وفي البدل ضمير يعود على البدل منه ، تقديره : حسن الوجه ،
أو وجهاً منه .

وأما المنصوب فإن كان معرفة فنصوب على التشبيه بالفعل به
فقط . (٢) وإن كان نكرة جاز نصبه على التمييز ، / وعلى التشبيه ٩٩/ب
بالفعل به .

وأما الجر فعلى الإضافة .

*

[أفعال التفضيل]

واعلم أن " أفعال ين " لا يجوز أن يعمل عمل الصفة المشبهة ،
لأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلا يجوز أن تقول : مررت برجل
خير منه أبوه ، على أن تجعل خيراً صفة لرجل ، وأبوه فاعل به ؛ لأن خيراً

- (١) انظر الإيضاح ١٥٤ ، والرض على الكافية ٤٤٠/٣ .
(٢) الكوفيون يميزون نصب المعرفة على التمييز ، لأنهم يميزون كون
التمييز معرفة . الرض على الكافية ٤٤١/٣ ، وانظر ما تقدم
ص ٩٦ .

أفعل في الأصل ، حذف منه الألف ، ففعل : خيرٌ . وإنَّما نقول : مررت
برجل خيرٌ منه أبوه ، برفع خير^(١) ، على أن تجعله خبراً مقدماً ،
وأبوه مبتدأ ، والمبتدأ وخبره في موضع الصفة .

ومعنى قلبي : إنَّ أفعل لا يعمل ، أي : لا يعمل في اسمٍ ظاهرٍ
أو ضمير منفصلين يكونان فاعلين به ، وإلَّا فهو يعمل في الضمير المستتر ،
والظروف ، والمجرورات ، والأحوال .^(٢) وكذلك كل صفة مشتقة علت ، أو
لم تعمل ، فإنَّها تعمل في هذه الأربعة .

فإن قيل : قد جاء أفعل يعمل في / الظاهر ، قالوا : ... / ١
* ما رأيت رجلاً أحسنَ في منه الكحلُ منه في من زيدٍ^(٣) ، وجاء في^(٤)
الحديث : * ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة^(٥) .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، ٣٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٤٨ ، والأصول

١٣٠ / ٢ ، والفصل ٢٣٧ ، والتصريح ١٠٦ / ٢ .

(٢) مثال نصبه الظرف والحال قولك : زيد أحسن منك اليوم ركباً .

انظر الرضي على الكافية ٣ / ٤٦٦ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣١ - ٣٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والأصول

١٣١ / ١ ، ٤٢ / ٢ ، ٤٥ ، والمسائل المنشورة ٥١ ، والتبصرة ١٧٩ ،

والرضي على الكافية ٣ / ٤٦٦ .

(٤) لم يقع لي بلفظه . وقد أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصيام ،

باب في صوم العشر ١ / ٥٦٨ ، ومختصر سنن أبي داود للحافظ

المنذري ٣ / ٣٢٠ - ٣٢١ ح ٢٣٢٨ ، وأخرجه الترمذي في

سننه ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في العمل في أيام العشر ٣ / ١٣١

ح ٧٥٨ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الصيام ، باب صيام

فالكحلُ فاعلٌ بأحسن ، والصوم فاعلٌ بأحبَّ ، قيل : هما - وإن كانا
ظاهرين - في حكم الضمر ، لأنَّ المعنى : ما رأيت رجلاً أحسنَ بالكحلِ
من عينِ زيدٍ ، وما من أيامٍ أحبَّ بالصوم من عشرِ ذى الحجة . فالأحسن
هو العين ، لا الكحل ، والأحب هي الأيام ، لا الصوم . فلما كان المظهر
يعنى الضمر جازاً أن يعمل فيه ^(١) . وإتّنا الذى لا يجوز أن يعمل
فيه المظهر الذى ليس في معنى الضمر .

== العشر ٥٥٠ - ٥٥١ ح ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، والإمام أحمد في
مسند ، ٢٩٨/٣ (ح ١٩٦٨ ، ١٩٦٩) ، ٥٤/٥٠ ، ٧٩٠ (ح ٣١٣٩ ،
٣٢٢٨) .

وقد استشهد به سيبويه وجماعة منهم المبرد وابن السراج
والفارسي ولم ينصوا على كونه حديثاً . الكتاب ٣٢/٢ ، والمقتضب
٢٥٠/٣ ، والأصول ١٣١/١ ، ٤٤/٢ ، والبغداديات ٤١٥-٤١٦ ،
والتهصرة ١٨٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٠ . وانظر فهرس شواهد
سيبويه للنفاخ ٥٨ ، وموقف النخاعة من الاحتجاج بالحديث
الشريف ٥٦ - ٥٩ .

هذا وقد عُدَّ حديثاً - بهذا اللفظ - جماعةً . انظر الفصول الخمسون ٢٢٢ ،
والرض على الكافية ٤٧١/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤١٥ ، وشرح
ابن عقيل ١٨٨/٣ ، والأشعري ٢٦٤/٢ .

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٩ - ٤٠١ .

ولابن الصائغ المتوفى ٧٧٦ هـ [بغية الوفاة ١٥٥/١ - ١٥٦]
في مسألة الكحل رسالة سماها " الوضع الباهر في رفع أفعل
الظاهر " أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٤٧٧/٤ - ٥٠٨ .
وانظر الهمع ١٠٧/٥ .

باب

المصدر في العمل

اعلم أنَّ المصدر على ضربين :

ضرب يكون تأكيداً للفعل ، / والثاني ما يجري مجرى سائر ١٠٠ / ب
الاسماء ، ويكون العامل فيه غير فعله .

فأما الذي للتأكيد فهو منصوب أبداً ، وقد تقدّم (١) ، وهو

على ضربين :

أحدهما : ما يذكر معه فعله الناصب له ، كقولك : ضربت ضرباً .

والثاني : ما لا يذكر معه فعله الناصب له ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يكون فعله مراداً وحذف للدلالة عليه ، ويجوز إظهاره . (٢)

والثاني : ما حذف فعله العامل فيه ، وجعل نائباً عنه ، فلا

يجوز إظهاره . وأكثر ما يكون ذلك في الأمر ، كقولك : ضرباً زيداً ،

أى : اضرب زيدا ، فحذفت " اضرب " وجعلت مصدره نائباً عنه ، فهذا

يقال فيه : إنه ناصب زيد ؛ لأنَّه نائب عن الناصب ، الذي هو اضرب . (٣)

(١) فسي باب المفعول المطلق انظر ص ٢٨٠ .

(٢) مثاله قولك للمقادم من سفر : خير مقدّم ، أى : قدمت خير مقدّم .

الفصل ٣٢ ، وابن يعيش ١١٣ / ١ ، والكافية ٨٤٠ .

(٣) نصب زيد بالمصدر مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب السيرافي

إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل المقدّر .

انظر الكتاب ١١٥ / ١ - ١١٦ ، ١٨٩ ، والأصول ١٣٩ / ١ ، وابن

يعيش ٥٩ / ٦ ، والرض على الكافية ٤١٠ / ٣ - ٤١١ ، والجمع ٧٦ / ٥ .

وجوز تقديم زيد على قولك : ضرباً ، فتقول : زيداً ضرباً .

والقسم / الثاني من التقسيم الأول ، وهو الذي يجرى مجرى ١/١.١
سائر الأسماء ، ويكون العامل فيه من غير فعله ، وهذا هو مقصود هذا
الباب .

فأقول : [إِنَّ المصدر] ^(١) يعمل عمل فعله ، ويعمل بمعنى
الماضي والحال والمستقل ، بخلاف اسم الفاعل ، فَإِنَّه لا يعمل إِلَّا بمعنى
الحال والمستقل لا غير .

ويعمل غير معتدٍ ، بخلاف اسم الفاعل أيضاً .

ويضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، بخلاف اسم الفاعل أيضاً ،
فإِنَّه لا يضاف إِلَّا إلى المفعول فقط ، ولا يضاف إلى الفاعل ؛ لِأَنَّهُ يلزم
منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز .

وجوز حذف الفاعل مع المصدر ، ولا يجوز ذلك مع اسم الفاعل ،
ولا مع الصفة المشبهة ، بل يضر معها ^(٢) فيهما .

واعلم أَنَّ هذا المصدر يعمل عمل فعله ، ولا بد أَنْ يقدر بـ
• أَنْ • والفعل أو بـ • مَا • والفعل ، فَإِنْ كان بمعنى / المستقل قُدِّرَ ١/١.١ بـ

(١) مكانه غير واضح في النسخة .

(٢) في النسخة : • معها • وقد بين السهيلي الفرق بين الحذف
والإضمار ، فالمحذوف ما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ، والضرر
ما لم يلفظ من الضائتر . أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٧٨ ،
وانظر نتائج الفكر ١٦٥ .

١٠٢ "أَنَّ" والفعل ، وإنَّ كان بمعنى الحال "قَدَّرَ" ما " والفعل ، وإنَّ كان بمعنى الماضي جازاً "يَقْدَرُ" ما " والفعل الماضي ، و١٠٢ "أَنَّ" والفعل الماضي .

وهو يعمل على ثلاثة أضرب ، سنوياً ، ومضافاً ، وبالألف واللام .

مثال عمله سنوياً : عجبت من ضرب زيدٍ مرّاً ، تقديره إنَّ كان ماضياً : عجبت من أنَّ ضربَ زيدٍ مرّاً ، أو : ما ضربَ زيدٌ مرّاً . وإنَّ كان بمعنى الحال فتقديره : ما يضرب زيدٌ مرّاً . وإنَّ كان بمعنى المستقبل فتقديره : من أنَّ يضربَ زيدٌ مرّاً .

ومثال عمله مضافاً : عجبت من ضرب زيدٍ مرّاً ، إنَّ أضفته إلى الفاعل ، ومن ضرب عمرو زيدٌ ، إنَّ أضفته إلى المفعول . ويجوز إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل .^(١)

١٠٢ / أ ويجوز إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول ، وإضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل ، فيجبي منه أربعة أوجه :
فمثال إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإلى المفعول مع ذكر الفاعل قد تقدمت .

(١) إضافته إلى الفاعل أحسن وأولى . انظر الأصول ١/١٣٨ ، ١٧٥ ، ونتائج الفكر ٣١٠ ، والرضى على الكافية ٤٠٨/٣ .

ومثال إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول : عجبت من ضرب زيدٍ ، إذا كان زيدُ فاعلاً . وكذلك إضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل ، إذا جعلت زيدا مفعولا .

ويجوز أن يكون المفعول مفعولا به فيكون مجرور اللفظ منصوب الموضع ، ويجوز أن يكون مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، فيكون مجرور اللفظ مرفوع الموضع ، فيكون تقديره : عجبت من أن ضربَ زيدٌ ، وتظهر فائدة هذا في العطف على الموضع ، أو النعت ، فإنه يجوز في هذا الباب العطف على اللفظ وعلى الموضع ، وكذلك النعت ، فتقول : عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍ ، بالجر على / اللفظ ، وعمرٍ ، بالرفع إن جعلته فاعلاً ، أو ١٠٢/ب مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، وعمرًا ، بالنصب ، إن جعلته مفعولا به .

ومثال عمله بالالف واللام : عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا ، وإعماله وفيه الألف واللام قليل . ^(١) وزعم أبو علي أنه لم يعمله جاءً معملًا في القرآن ^(٢) ، وزعم غيره أنه جاءً ، وهو قوله تعالى :

(١) وذلك لتعذر دخول اللام على ما يُقدَّر به المصدر العامل ، وهو الحرف الصدري . انظر الرضي على الكافية ٤٠٩/٣ . ومن إعماله قول الشاعر :

ضعيفُ النكابة أعداءُ .

يخالُ الفرارُ يُراخِي الأجلُ

انظر الكتاب ١٩٢/١ ، والإيضاح ١٦٠ .

ونقل عن الكوفيين أنه لا يعمل مع الألف واللام . انظر

البحر المحيط ٥١٦/٥ - ٥١٧ .

(٢) انظر الإيضاح ١٦٠ . وإليه ذهب جماعة منهم ابن يعين ، والشلوين وابن أبي الربيع .

انظر ابن يعين ٦٣/٦ - ٦٤ ، والتوطئة ٢٥٣ ، والطحس ٣٢١ .

* لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ * (١) ، فجعل
"مَنْ" فاعلاً بالجهر ، كأنه قال : أن يجهر بالقول إلا المظلوم (٢) .

وأما إعماله منونا فإنه جاء في القرآن ، ومنه قوله تعالى :
* أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * (٣) ، فيثبنا منصوب
بإطعام .

وكذلك إعماله مضافا جاء في القرآن ، ومنه قوله تعالى :
* يَسْأَلِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ * (٤) ، وهو مضاف إلى المفعول والفاعل
محذوف . وكل ما ورد في القرآن / من إضافة المصدر إلى المفعول ١٠٣ / ١
فإن الفاعل محذوف لا غير . (٥)

- (١) سورة النساء ، من الآية ١٤٨ .
(٢) انظر معاني الفراء ٢٩٣ / ١ ، والرضى على الكافية ٤٠٩ / ٣ ، والنهر
الماد بهامش البحر المحيط ٣٨١ / ٣ .
(٣) سورة البلد ، الآيتين ١٤ ، ١٥ . وانظر المقتضب ١٤ / ١ .
(٤) سورة ص ، من الآية ٢٤ .
(٥) ورد في قراءة إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل ، قرأ ابن
أبي صيدة " كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ " بالرفع . البحر المحيط ١٧١ / ٧ .
وقرأ جماعة : " وكذلك نُفْسٌ لكثيرٍ من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم " .
بينما " نُفْسٌ " للمفعول ، ورفع " قتل " و " شركاؤهم " . البحر
المحيط ٢٢٩ / ٤ ، وانظر المحتسب ٢٢٩ / ١ - ٢٣٠ ، ودراسات لأشلوب
القرآن الكريم (القسم الثاني ٣ / ٢ - ٣) ٣١٣ .

ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ، ولا يجوز أن
يقدم المفعول على المصدر ^(١) كما يجوز ذلك في اسم الفاعل ^(٢) ،
لأنه في صلته ، ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول . ويجوز
تقديم بعض الصلة على بعض .

ولا يجوز في هذا الباب الجمع بين الإضافة والالف واللام كما
جاز في باب الصفة المشبهة .

-
- (١) نسب السيوطي في الهمع ٦٩/٥ إلى ابن السراج جواز تقديم
المفعول على المصدر ، ومثّل له : يعجبني عمراً ضرب زيد .
وقد نصّ ابن السراج في أصوله ١٣٢/١ على منع ذلك .
- (٢) مثال تقديم المفعول على اسم الفاعل : هو عمراً مكرماً . انظر
ابن يعيش ٦٩/٦ .

باب

اسم الفعل

معنى اسم الفعل أَنْ يوضع اسمٌ موضعَ الفعلِ ويراد به ما يراد
بالفعل . وأصله أَنْ يكون في الأمر والنهي ، وَأَنْ يكون للمخاطب ، لا
للمخائب .

واعلم أَنَّ اسم الفعل يكون لازماً ومتعدياً ، بحسب ما يكون / له ، ١٠٣/ب
فَإِنْ كان اسماً للآزمِ كان لازماً ، وَإِنْ كان متعدياً كان متعدياً .^(١)

وهو على ثلاثة أضرب : مفرد ، أي غير مضاف ، ومضاف ، وجار
ومجرور .

فالمفرد يكون لازماً ، كـ " صَبَّ " ، وهو اسم لا سكت ، و " مَنَعَ " ،
وهو اسم لا كفف .

ويكون متعدياً ، كـ " رَوَيْدَ " ، وهو اسم لا مهمل ، تقول : رَوَيْدَ
هَذَا ، أي : أمله ، وَهَلُمَّ هَذَا ، أي : ايتبه .
والمضاف أيضاً على ضربين : لازم ، ومتعدٍّ . فاللازم : بَعْدَكَ ،
أي : تَأَخَّرْ ، وَأَمَّا كَ ، أي : تَقَدَّمْ . والمتعدى : دُونَكَ هَذَا ، أي :
خُذْهُ .

والجار والمجرور أيضاً لازم ، ومتعدٍّ . فاللازم : إِلَيْكَ ، أي :
تَنَحَّ ، والمتعدى : طَلِكْ هَذَا ، أي : الزَّهْ .

واعلم أَنَّ هذه الأسماء في أكثر الأسماء لا تثنى ولا تجمع .
ولا يجوز أَنْ يتقدم معمولها عليها ، لا يجوز : زِدَا دُونَكَ ،

(١) كذا . والمعنى : وَإِنْ كان لمتعدٍّ كان متعدياً .

وأنت ترهد : دونك زيدا. (١)

/ ولا تضاف إلى ما بعدها المفردة . وفيها ما جعل المضاف
والمضاف إليه اسما للفعل ، كدونك ، وهدك ، وما أشبه ذلك . فإن
اتصل بالمفرد منها كاف الخطاب كانت حرف خطاب لا اسما ، كقولك :
رويدك زيدا. (٢)

وقد جاءت أسماء من اسم الفعل في الخبر ، وهي قليلة ، منها :
شئان ، ومعناها : بُعد ، وهيهات ، ومعناها أيضا : بُعد .
ولا يجوز أن تستعمل أسماء الفعل للغائب ، لا يقال : دونه
زيدا ، فإن جاء منه شيء فهو شاذ ، لا يقاس عليه ، قالوا :

(١) هذا مذهب البصريين والفراء ، وأجاز الكوفيون تقديمه .
انظر الكتاب ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، ومعاني الفراء ٢٦٠/١ ،
والمقتضب ١٠٢/٣ ، والأصول ١٤٢/١ ، والإيضاح
١٦٦ ، والإنصاف ٢٢٨ (٢٧ م) ، والرض على الكافية
٨٨/٣ - ٨٩ .

(٢) يُفَرَّق المصنف بين دونك ورويدك ، فإن دونك من باب المضاف
والمضاف إليه اللذين جعل اسما واحدا ، فأما رويدك فهو اسم
مفرد والكاف حرف خطاب ، لما كان رويد قد استعمل مفردا
نحو ما تقدم من : رويد زيدا ، فأما دونك فلم تستعمل إلا إضافة .
هذا وانظر ابن يعيش ٤٠/٤ .

عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ^(١) ، وجاء في الحديث : " عليكم معشر الشباب بالباءة ،
فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ " ^(٢) ، وهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه .

(١) انظر الكتاب ٢٥٠/١ ، والمقتضب ٢٨٠/٣ ، والأصول ١٤٢/١ ،
٢٩٠/٢ ، والجمل ٢٤٤ ، والتهصرة ٢٤٩ ، والرضى على الكافية
١٠٥/٣ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب الصوم لمن خاف على نفسه
العزوبة ، وكتاب النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
: " من استطاع الباءة فليتزوج " . ، وباب " ومن لم يستطع
الباءة فليضم " . صحيح البخاري ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، ١١٧/٦ ،
وفتح الباري ١١٩/٤ (ح ١٩٠٥) ، ١٠٦/٩ (ح ٥٠٦٥)
١١٢/٩ (ح ٥٠٦٦) .
وسلم في كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن طاقت نفسه
إليه ووجد مؤنثه صحيح مسلم ١٠١٨/٢ (ح ١٤٠٠) .

باب

إعراب الأفعال

/ اعلم أنَّ الأفعال على قسمين : جنِّيَّ ، ومعرَّب . ١٠٤/ب
فالجنِّيُّ شيطان : فعل الأمر إذا لم يكن في أوله حرف ضارعة ،
وذلك نحو قولك : قم واقعد ، وما أشبه ذلك . وهو جنِّيُّ على السكون .
والثاني : الفعل الماضي ، وهو جنِّيُّ على الفتح .
وماعداهما معرَّب ، وهو كل ما في أوله حرف من حروف الضارعة ،
إلا أنَّ تدخل عليه إحدى النونين ، الشديدة أو الخفيفة ، أو تتصل به
نون جماعة النساء .

(١)
والأصل في الأفعال البناء ، كما أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب ،
(٢)
وإنَّما أمرَّب ما أمرَّب من الأفعال للمشابهة المذكورة في أول هذه المقدمة .
وإذا تقرَّر هذا فقول : إعراب الأفعال رفع ونصب وجزم . ولا
جرَّ فيها ، ولكل واحدٍ منها عامل .

- (١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ١٢ .
(٢) لعلها في القسم الرابع من باب الإعراب والبناء ، وهو : " أين
يدخل الإعراب وأين يدخل البناء " ، وهذا القسم ما سقط من
المخطوط . انظر ما تقدم ص ١٢ ، وانظر أوجه المشابهة هذه
في شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧-٣٤٨ ، والتهصرة ٧٦-٧٧ ،
والإنصاف ٥٤٩ ، وأسرار العربية ٢٥-٢٧ .

فعامل الرفع فيها لا يكون إلا معنوها، وهو وقوعه موقع الاسم^(١)،

ولا يشترط في / الاسم الذي يقع الفعل موقعه إعراباً مخصوصاً، ١/١٠٥
فقد يقع الفعل في موضع الاسم مبتدأ، كقولك : يقوم زيد، فارتفع
" يقوم "؛ لأنه واقع موقع الاسم المبتدأ، وقد يقع في موضع الخبر،
كقولك : زيد يقوم، فوق موقع " قائم " . وقد يقع في موضع المفعلة،
كقولك : مررت برجل يقوم، فيقوم وقع موقع " قائم " . وقد يقع
في موضع الحال، كقولك : جاءني زيد مركباً، فمركب وقع موقع " راكباً " .
فالرافع له في هذه المواضع وقوعه موقع الاسم، وكل موضع
لا يقع فيه موقع الاسم لا يكون مرفوعاً .

✽

[حروف النصب]

وأما النصب فيه فبحروف ناصبة، وهي أربعة : " أن " و " لن " و " إذن " ، و " كي " في أحد وجهيها .
فأما " أن " فتعمل فيه وهي ظاهرة لا يجوز إضمارها، وضمرة
يجوز إظهارها، وضمرة لا يجوز إظهارها .

(١) هذا مذهب البصريين، انظر الكتاب ٩/٣ - ١٠، والاصول ١٤٦/٢،
والإيضاح ٣٠٨، ومذهب جمهور الكوفيين أنه مرفوع؛ لتجرده من
عوامل النصب وعوامل الجزم، وإليه ذهب ابن مالك .
ومذهب الكسائي أنه مرفوع بالزائد في أوله . انظر الإنصاف ٥٥٠
(م ٧٤)، وابن يمش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩ -
١٥٢٠، والرضى على الكافية ٢٦/٤ - ٢٨ .

فأما الظاهرة / التي لا يجوز إضارها فالتى يعتمد عليها ١٠٥/ب
الفعل من غير واسطة حرف جرٍ ، ولا حرف عطف ، كقولك : أريد أن تقوم ،
وأحب أن تقعد .

وأما الضمرة التى يجوز إظهارها فبعد لام كي إذا لم يكن
بعدها لا (١) ، وبعد حرف العطف إذا كان المعطوف عليه صدرًا مطلقًا
به في الأكثر .

مثال ذلك مع لام كي : جئتكَ لِتُكرِّمَنِي ، ولأنَّ تُكرِّمَنِي (٢) ،
ومثال ذلك مع واو العطف : أريد قيامك وتذهب ، وأنَّ تذهب .

وأما الضمرة التى لا يجوز إظهارها فبعد كسي الجارة ، وحتى ،
ولام الجحود ، وبعد الفاء والواو في الأجوبة الستة أو الثمانية (٣) ، وبعد
«أو» بمعنى «إلا أن» ، أو «إلى أن» .

(١) كان على المصنف أن ينصَّ على حالة من حالات وجوب إظهار "أن" ،
وذلك إذا وقعت بين "لام الجر" و"لا" ، نحو قوله تعالى :
﴿ لِيَقْلَأَ بِعِلْمٍ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ، وقد طلل الرضوي وجوب
الإظهار باستكراء اللامين المتواليين . انظر الرضوي على الكافية
٥٢٩/٤

(٢) شاهد الإضار قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
وشاهد الإظهار قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
السَّالِسِينَ ﴾ . انظر أوضح المسالك ١٩١/٤ .

(٣) انظر ما يأتي ص ٢٣٧ .

ولا يجوز أن يُضمر من الحروف الناصبة ضم " أن " وحدها .
فأما " كي " فلها قسمان :

قسم تكون فيه جارة فيكون / الفعل المنصوب بعدها منصوباً
بإضمار أن ، لأنَّ حروف الجر لا تعمل النصب ، بل تجر أهدأ ، فتكون
" أن " هي الناصبة ، وأنَّ والفعل في موضع جريـ " كي " . (١)

وقسم تكون فيه كي ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها
لام الجر ، فتقول : لي كي ، لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، فإذا
قلت : جئتني لي كي أكرمك كانت كي حرف نصب ، وكان أكرمك منصوباً بها ،
وكانت هي والفعل بعدها في موضع جر باللام . (٢)

وإذا قلت : جئتني كي أكرمك احتل أن تكون الناصبة ،
فيكون الفعل بعدها منصوباً بها ، واحتل أن تكون الجارة ، فيكون
الفعل بعدها منصوباً بإضمار " أن " ، ولا يجوز إظهارها ، وأنَّ والفعل
في موضع جريـ " كي " .

وأما " حتى " فلها ثلاثة مواضع ، وقد تقدم ذكرها . (٣)

فمنها الجارة ، وهي التي تجر الاسم وينصب الفعل / بعدها بإضمار ١٠٦/ب

(١) يرى الكوفيون أنَّ " كي " حرف نصب مثل " أن " . الإنصاف ٥٧٠

(م ٧٨) ، والرضي على الكافية ٥٠/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٦/٣ ، والمقتضب ٨/٢ . وذهب الأَخفش إلى أنَّ

النصب بعدها بأنَّ ظاهرة أو ضمنية . انظر المغني ٢٤٢ .

(٣) أفرد لها المصنف باباً في آخر حروف الجر . انظر ما تقدم ص ١٢٣ .

أَنَّ ، ولا يجوز إظهارها ، وإِنَّمَا كان منصوباً بإضمار أَنْ ؛ لِأَنَّ حَتَّى حرفُ جرٍّ فلا يعمل النصب ^(١) . وينتصب الفعل بعدها بإضمار " أَنْ " على أحد معنيين ، أحدهما : معنى كي ، تقول : حدثُ الله حتى يدخلني الجنة ، أي : كي يدخلني .

والثاني : بمعنى " إلى أَنْ " ، تقول : سرت حتى أدخل المدينة ، أي : سرت إلى أَنْ دخلت .

وأما لام الجحود فهي أيضاً لام الجر ، فلا بد من إضمار أَنْ بعدها لتكون مجرورة بها . ^(٢) ولام الجحود هي التي تقع بعد " ما كان " و " لم يكن " ، تقول : ما كان زيدٌ ليفعلَ كذا ، ولم يكن ليفعلَ كذا . وهذا هو الفرق بين لام كي ولام الجحود ، فلام كي تقع بعد الإيجاب وبعد النفي ، تقول : جئتكَ لتكرمني ، وما جئتكَ لتبهينني ، وأما لام الجحود فلا تقع إِلَّا بعد النفي والكون . ولام الجحود تكون جواباً / لقولك ١٠٧ / ١ : سَأَفْعَلُ ، يقول القائل : سَأَفْعَلُ ، فيقول المجيب : ما كنتَ لتفعلَ ^(٣) .

- (١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ حتى تكون حرف نصب ، وأنَّها حينئذٍ تنصب المضارع بنفسها من غير إضمار أَنْ . انظر الأصول ١٥١ / ٢ ، والجمل ٦٦ ، والإيضاح ٣١٥ - ٣١٦ ، والإنصاف ٥٩٢ (م ٨٣) ، والرضى على الكافية ٥٣ / ٤ .
- (٢) ذهب الكوفيون إلى أَنَّ لام الجحود تنصب المضارع بنفسها ، من غير إضمار . انظر الإنصاف ٥٩٣ (م ٨٢) .
- (٣) في النسخة : " ما كنتَ لا تفعل " ، والصواب ما أثبت . ويجوز : " ما كنتَ لا تفعل " إذا كان القائل قد قال : سَتَفْعَلُ .

(١) وأما الفاء، والواو، وأو فهي حروف مطف، وحروف العطس لا تعمل شيئا، فكان النصب بعدها بإضمار أن، وأن وما بعدها مطف على صدر مقدر قبلها .

ولا ينصب بعدها في الخبر، لا تقول : يقوم زيد فيضرب صرّو ،
إلا في الشعر (٢) ، وأما في الكلام فلا يجوز .

وإنما ينصب بها بعد ستة أشياء ، وهي : النفي ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتثني . وزاد بعضهم الدعاء (٣) ، وزاد آخرون التحضيض (٤) ، وهما داخلان في الستة ، فالدعاء من قبل الأمر ، وإنما يختلفان بتعظيم الدعوى وتحقيره ، والتحضيض داخل تحت العرض ، وإنما يختلفان كذلك بالتعظيم والتحقير .

تقول في النفي : ما تأتيني فأعطيك ، وفي / الأمر : ١٠٧/ب
ابتني فأعرف ذلك لك ، وفي النهي : لا تنقطع فني فأجفوك ،

(١) لـ "أو" حكم خاص نه عليه المؤلف فيما سبق ص ٢٣٤ ، وسيذكره فيما بعد ص ٢٣٩ ، فكان الأول حذفها من هذا السياق .

(٢) مثل قول المغيرة بن حنبل :

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً

انظر الكتاب ٣٨/٣ - ٣٩ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والأصول ١٨٢/٢ ، والإيضاح ٣١٣ .

(٣) من زاده ابن جني في لُغته ٢٠٩-٢١٠ - ومثّل له بقوله : اللهم ارزقني بعيراً فأحجّ عليه-، وابنُ باهزان ، وابنُ معطي ، انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ .

(٤) من زاده ابنُ باهزان ، وابنُ معطي . انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، ومثاله قوله تعالى في الآية ٧ من سورة الفرقان : لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيراً . انظر معاني الفراء ٢٦٢/٢ ، والرض على الكافية

وفي الاستفهام : أتأتينا فنحدثك ؟ وفي العرض : ألا تنزل فتصيب خيراً ، وفي النفي : ليه عندنا فيحدثنا .

فهذه المواضع التي ينتصب [فيها الفعل] ^(١) بعد الفاء على إضمار أن ^(٢) ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر ، كأنك قلت في النفي : لا يكون منك إتيان فإمطاً ، وهكذا البواقى . وإتياً يكون النصب إذا كان الثاني مخالفاً للأول وسبباً منه ، وقد يرضع الفعل بعد الفاء على غير معنى النصب . ^(٣)

- (١) زيادة يقتضيها السياق .
- (٢) هذا مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه ذهب إلى أنه منصوب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . وجسور الكوفيين على أنه ينتصب بالخلاف . الإنصاف ٥٥٧ (٧٦م) .
- (٣) رفع الفعل بعد الفاء إما على العطف أو الاستئناف ، وفي العطف يكون الفعل شريكاً للمعطوف عليه في رفعه وفي النفي الداخل عليه ، ففي قوله تعالى : لا يؤمنون لهم فسيحتدون بالفاء عاطفة والمعنى لا يؤمنون لهم فلا يعتدون . وإذا كانت الفاء للاستئناف كما في قول جميل :
- ألم تسأل الربيع القنوة فينطق
وهل يخبرنك اليوم بهداً سلق
- فالفعل في ذلك مرفوع ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : فهو ينطق ، والفعل مثبت . التصريح ٢٤٠ / ٢ - ٢٤١ . وانظر ابن يعيش ٣٦ / ٧ - ٣٨ ، والمقرب ٢٨٩ ، والرض على الكافية ٧٠ / ٤ - ٧٢ ، والمغنى ٢٢٢ - ٢٢٣ .

وإذا حذفت الفاء وأنت تريد معنى النصب جزمت، وإلا فاسمي
النفي والتنزي (١)، وإن لم ترده رفعت، تقول: ليترك جفتنا تحدثنا،
بالجزم، وتحدثنا، بالرفع، على حسب ما تريد من المعنى.

والواو حكمها حكم الفاء في جميع ما ذكرنا من / الأوجه، ١٠٨/أ
وكون الثاني مخالفاً للأول، وجواز الرفع والنصب معها على حسب المعنى،
وجواز الجزم والرفع مع عدمها. إلا أن الواو تخص بمعنى الجمع بين
الشئيين، فإذا قلت: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فمعناه
لا تجمع بينهما، ولو جزم الثاني بالمعطف على الأول كان معناه النهي
من كل واحد منهما. (٢)

وأما "أو" فكالواو أيضاً فيما ذكرنا، إلا أنها تخص بأحد
الشئيين، وأن ما قبلها صام في جميع الأضنة، وأن ما بعدها خاص،
وأن معناها معنى "إلا أن" عند سبويه وأكثر النحويين (٣)، وقال
بعضهم (٤): قد تكون بمعنى "إلى أن"، ومعنى "حتى أن"،

(١) كذا في النسخة، والأولى حذف قوله: "والتنزي". يقول ابن مالك في
التسهيل ٢٣٢: "وتنفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند
سقوطها". وانظر المساعد ٩٦/٣.
(٢) انظر الكتاب ٤٢/٣ - ٤٣، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٥٤/٢، والجمل ١٨٧، والإيضاح ٣١٤، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٦، وابن
بمعش ٢٣/٧ - ٢٤.

هذا ويجوز الرفع على معنى الاستئناف، كأنه قال: وأنت تشرب
اللبن. انظر المقرب ٢٩٣، والمغني ٤٧٠.

(٣) انظر الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، ٣٠٦/٣، والأصول
١٥٥/٢ - ١٥٦، والإيضاح ٣١٥، والتنصرة ٣٩٨.

(٤) انظر الجمل ١٨٦، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٢٩،
والفصل ٢٤٦، وكافية ابن الحاجب ١٩٧، والرض على الكافية

يعني " كي " ، تقول : لَأُزَمِّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي ، ومعناه : لَا أُزَمِّكَ إِلَّا أَنْ تُعْطِيَنِي حَقِّي ، أي : لَا أُزَمِّكَ جَمِيعَ الْأَزْمَةِ إِلَّا زَمَانَ الْإِطْعَاءِ ، / وعند بعضهم إلى أَنْ تُعْطِيَنِي ، وَحَقِّي تُعْطِيَنِي ، وكَي تُعْطِيَنِي . ١٠٨ ب

وَأَمَّا " لَنْ " فهي ناصبة بنفسها ^(١) أيضا ، وهي نفي لقولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، فتقول : لَنْ يَفْعَلَ . ولا تقتضى التأييد كما زعم بعضهم ^(٢) ، ولذلك قال تعالى : وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَهْدَأُ ^(٣) ، ولو كانت للتأييد لما جاء بقوله : أَهْدَأُ ، والله أعلم .

ولست مركبة من " لا " وَأَنْ " كما زعم الخليل ^(٤) ، لجسواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها ، تقول : زَيْدًا لَنْ أُحْرِبَ ، ولو كانت مركبة لما جاز ، لما يلزم من تقديم بعض الصلة على الموصول .

-
- (١) هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أَنَّ النصب بعدها بـ " أَنْ " .
 ضمرة . انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ - ٧ / ٢ ، وجواهر
 الأدب للإربلي ٣٢١ .
- (٢) ينسب هذا الرأي إلى الزمخشري في أنموذجه . جواهر الأدب
 للإربلي ٣٢٢ ، والجنى ٢٨٤ ، والمغني ٣٧٤ ، والذي فسي
 طبعة الأنموذج - الصادرة من دار الأفاق الجديدة - ص ١٠٢ .
 " التأكيد " . وقد ذكر محقق الجنى - نقلا من شرح الأنموذج
 للإربلي - أَنَّ " التأييد " في بعض نسخ الأنموذج . وبَيَّنَّ الشيخ
 فضيلة أنه اقتصر في الأنموذج والفصل على التأكيد ، وأنه ذكر في الكشف
 التأكيد والتأييد . دراسات لا أسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٢ / ٦٣٤ .
 وانظر الفصل ٣٠٧ ، وابن عيسى ٨ / ١١٢ . وانظر ما تقدم في الدراسة ص ٧٤ .
 سورة البقرة ، من الآية ٩٥ .
- (٣) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ / ٢ ، والأصول ١٤٧ / ٢ ، وأسرار
 العربية ٣٢٩ .
- (٤) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ / ٢ ، والأصول ١٤٧ / ٢ ، وأسرار
 العربية ٣٢٩ .

وأما "إِذَنْ" فتتصب أيضا بنفسها ^(١)، وهي على ثلاثة أقسام : تكون معطلة لا غير، وتكون طغاة لا غير، وتكون جافزة الإصاـل والإلغاء .

فأما للموضع الذى ^(٢) تكون معطلة فيه فهو إذا كانت صدر الكلام، وكانت جواباً / وجزاءً، ولم يكن الفعل بعدها معتدّاً على ما قبلها ، ١/١٠٩ وكان الفعل بعدها مستقبلاً، ولم يُفصل بينها وبين فعلها بخير القسم، يقول القائل : أَجِبْكَ ، فتقول مجيباً له : إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، فهي جواب لكلامه وجزاء على مجيئه ، وهي صدرٌ ، وليس ما بعدها معتدداً على ما قبلها ، والفعل بعدها مستقبل ، لا تَنَكُّ تَرِدُ : أَنَّكَ تَكْرَهُ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ ، ولم يفصل بينها وبين معمولها بشئٍ . ويجوز الفعل بالقسم ، فتقول : إِذَنْ - وَاللَّوْ - أَكْرَمَكَ ^(٣) . فهذا الموضع الذى تعمل فيه .
وأما الموضع الذى لا تعمل فيه فإذا توسطت بين معتدّين ، كقولك : وَاللَّوْ إِذَنْ لَا أَكْرَمَكَ ، أَوْ لَا كَرَمَكَ ، وَأَنَا إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ جَفْتَنِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ . أو يكون الفعل بعدها حالا ، كقولك لِمَنْ يَحْدُثُكَ : إِذَنْ أَظُنُّكَ / صَادِقًا بِأَيِّ الْآن . أو وقعت متأخرة ، ١/١٠٩ ب

(١) روى عن الخليل أَنَّ "أَنْ" بعد إِذَنْ مضمرة ، انظر الكتاب ١٦/٣ ،

والمقتضب ٧/٢ .

(٢) في النسخة : " التى " .

(٣) انظر الكتاب ١٢/٣ - ١٣ ، والمقتضب ١١/٢ ، والأصول ١٤٩/٢ .

وقد أجاز جماعةُ الفُصَلِّ بخير القسم . انظر ذلك في الجنس

٣٦٢ - ٣٦٣ ، والمفني ٣٢ ، والهمع ١٠٥/٤ .

كقولك : أكرمك إذن .

وأما الموضع الذي يجوز أن تعمل فيه وتغنى فهو ^(١) إذا كان قبلها واو العطف أو فاؤه ^(٢) ، تقول : وإذن أكرمك ، بالنصب والإصالة ، وإذن أكرمك ، بالرفع والإلغاء ^(٣) ، وقرئ : * وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ * ^(٤) ، وفي مصحف أبي ^(٥) : * وَإِذَا لَا يَلْبَسُوا * ، على الإصالة ^(٦) .

وأما * كي * فقد تقدم الكلام عليها ^(٧) .

(١) في النسخة : * فهي * .

(٢) مثال وقوعها بعد الفاء قوله تعالى في سورة النساء آية ٥٣ : * فَإِذَا نَ لَا يَوْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا * . وقد ذكر الشيخ ضيفة في حواشي المقتضب ١٢/٢ أنه الموضع الوحيد في القرآن . وانظر الكتاب ١٣/٣ - ١٤ ، والمقتضب ١١/٢ - ١٢ .

(٣) الإلغاء أجود وأكثر . انظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٦ ، والرضى على الكافية ٤٥/٤ .

(٤) سورة الاسراء ، من الآية ٧٦ .

(٥) أبي بن كعب بن قيس ، صحابي من الأنصار ، من كتّاب الوحي ، ومن شهد بدرًا ، وكان أقرأ الصحابة ، أخذ عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وغيرهما ، توفي سنة ٢٠ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر أسد الغاية ٦١/١ - ٦٣ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٣٢ - ٣٣ ، وغاية النهاية ٣١ .

(٦) مختصر شوان ابن خالويه ٧٧ ، والكشاف ٤٦٢/٢ ، والبحر المحيط ٦٦/٦ . وهي أيضا كذلك في مصحف ابن مسعود . المقتضب ١٢/٢ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، والبحر المحيط ٦٦/٦ .

(٧) انظر ما تقدم ص ٢٣٥ .

بَاب

حروف الجزم

اعلم أَنَّ الفعل يدخله الجزم ، وهو خاص به . والجزم لا يكون إِلَّا بحروف ، والحروف التي تجزم تنقسم قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وهي السبعة حروف الجزم . وما يجزم فعلين ، وهي السبعة حروف الشرط .

فحروف الجزم أربعة : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَا ، وفي النهي .

فلم نفى / لِ " فَعَلَ " وهو الحاضر . وَلَمَّا نفى " قد فَعَلَ " وهو الماضي المقرب من الحال ، تقول : لم يقيم زيدٌ ، وَلَمَّا يقيم عمرو .

ولام الأمر والدعاء يلزم الفعل المبني للمفعول الذي لم يسم فاعله ، كقولك : لِيُضْرَبْ عمرو ، و : لِيَكُنَّ خالدٌ^(١) . ويلزم فعل الفاعل إذا كان نعه مسندا إلى المتكلم ، أو الغائب ، كقولك : لِأَقُمْ ، وَلِيَقُمْ زيدٌ^(٢) .

(١) مثال لام الدعاء : لِيُغْفَرَ لَنَا الله . الرضى على الكافية ٨٤ / ٤ . وانظر المقتضب ٥٤٣ / ٢ .

(٢) وربما دخلت على فعل المخاطب نحو : لِيَتَّقُمْ يَا فلان ، وهو قليل . انظر المقتضب ٤٤ / ٢ ، والأصول ١٥٧ / ٢ ، والإيضاح ٣١٩ ، والرضى على الكافية ٨٤ / ٤ .

واللام مكسورة ، ويجوز تسكينها مع واو العطف وفاء ، ويقح تسكينها مع ثَمَّ ^(١) ، وقد قرأ الكسائي * ثَمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ * ^(٢) ، فسكنها مع ثم .

ولمَّا تقتضي استغراق الزمان ، ويجوز أن يحذف معمولها ، فتقول : جفئك ولمَّا .

ولا يجوز أن يفصل بين الجازم والمجزوم كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، بل الفصل بين الجازم والمجزوم أقبح ^(٣) ، وقد جاء في الشعر نحو قولك : لم زيدًا أضرب ، تريد : لم أضرب زيدًا . ^(٤) /

ب/١١٠

(١) قال النحاس في إعراب القرآن ١٥/٣ - ١٦ : * وهو وجه بعيد في العربية لأنَّ ثَمَّ يوقف عليها ، ولا يجوز أن يستدأ بها كن ، وجوازه على بعد ... * . وانظر الرض على الكافية ٨٤/٤ .

(٢) سورة الحج ، من الآية ٢٩ . وهي أيضا قراءة عاصم وحزمة ، ونافع بخلاف عنه . والكسر قراءة باقي السبعة . السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وانظر التبصرة لمكي ٢٦٥ ، والكشف ١١٦/٢ - ١١٧ .

(٣) طل سيبويه هذا القبح بقلة ما يعمل في الأفعال وكثرة ما يعمل في الأسماء . الكتاب ١١/٣ ، وانظر الأصول ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .

(٤) شاله قول ذي الرمة :

فأضحت مغانيها قفاراً رؤسوها

كأن لم سوى أهلٍ من الوحش توهُل

انظر الخصائص ١٠/٢ ، والرض على الكافية ٨٢/٤ .

وتدخل على * لم * و * لَمَّا * همزة الاستفهام فيصير الكلام
بَلَحَاقِهَا تقريراً^(١) ، فتقول : أَلَمْ ، و : أَلَمَّا . ويتوسط
بينها واو المعطف وفاو ، فتقول : أَوَّلَمْ ، و : أَفَلَمْ .

(١) معنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله
تعالى : * أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * . الرضي على
الكافية ٨٣/٤ .

باب

ما يجزم فعلهما

وهن باب الشرط ، وباب الجزاء ، وباب المجازاة ، وباب الشرط والجزاء .

هذا الباب مركب من جملتين دخل عليهما حرف أو اسم تضمن معنى الحرف ، فصير الجملتين جملة واحدة ، وتسمى الأولى شرطاً ، والثانية جزاءً . فمن سى الباب باب الشرط فلان الأولى شرط ، ومن سماء باب الجزاء أو باب المجازاة فلان الثانية جزاء ومجازاة . ومن سماء بهما فلو جودهما معاً .

واعلم أن أدوات الشرط والجزاء تنقسم إلى حروف وأسماء ، فالحروف منها " إن " ، " بلا خلاف " ، و " إذا ما " عند سيبويه (١) .

/ والأسماء تنقسم إلى أسماء غير ظروف ، وإلى ظروف . فالأسماء ١/١١١ غير الظروف : " من " ، و " ما " ، و " أي " ، و " مهما " .

والظروف تنقسم إلى : ظروف مكان ، وظروف زمان . فظروف المكان منها : " أين " و " أنى " ، وتدخل " ما " على أين ، فيقال : أينما .

(١) الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧

ونقح البحر في المقتضب ٤٥/٢ على أنها حرف ، ونسب إليه ابن مالك والرضي أنها اسم ، وهو ظاهر كلامه في المقتضب ٤٦/٢ . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٢٢ (١) والرضي على الكافية ٩٠/٤ .

وظروف الزمان : " متى " ، و " آتَان " و " أَيَّ حِينٍ " ، و " إِذَا مَا " عند ابن السراج وأبي علي ^(١) ، و " إِذَا " ولا يجازى بها إلا في الشعر ^(٢).

واعلم أنَّ هذه الأندوات تجزم ما بعدها لفظاً ، وإن كان مضارعاً ، نحو : **إِنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبَ** ، أو معنى ، **إِنْ كَانَ ماضياً** ، نحو : **إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ**.

ولا بُدَّ لفعل الشرط من جواب ، فإن كان فعلاً فالأولى أن يكون سائلاً لفعل الشرط ، في كونه مضارعاً أو ماضياً ، فتقول : **إِنْ تَقُمْ أَقُمْ** ، و : **إِنْ قَمْتَ قَمْتُ** ، فكلاهما في الأول مضارع ، وكلاهما في الثاني ماضٍ.

وبجوز أن / يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، وبالعكس ، ١١١/ب فتقول : **إِنْ قَمْتَ أَقُمْ** ، و **إِنْ تَقُمْ قَمْتُ** . والأول من هذين أولى من الثاني ^(٣).

وبجوز إذا تأخر المضارع وتقدم الماضي أن ترتفعه ، ويكون الكلام محمولاً على التقديم والتأخير ، فتقول : **إِنْ ضَرَبْتَ أَضْرَبُ** ، بالرفع ^(٤) ،

(١) انظر الأصول ١٥٩/٢ ، والإيضاح ٣٢١ .

(٢) مثاله قول الفرزدق :

تَرَفَّعَ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَسَارًا إِذَا الْحَدَثَ نَهْرَانِهِمْ تَقَدَّرَ

انظر الكتاب ٦٠/٣ - ٦٢ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والتبصرة ٤١١ ،

والألماني الشجرية ٣٣٢-٣٣٣/١ ، وابن يعيش ٤٧/٢ .

(٣) انظر الرض على الكافية ١٠٦/٤ .

(٤) الجزم هنا أكثر ، وعند الكوفيين يجب الرفع . انظر شرح الكافية

الشافعية ١٥٨٨ ، والرض على الكافية ١٠٨/٤ .

أي : أَضْرَبُ إِنْ ضَرَبْتَ .

ولا يجوز أَنْ يتقدم ما بعد أدوات الشرط عليه ، لا تقول :
هَذَا ^(١) إِنْ تَضْرَبُ أَضْرَبُهُ ، ولا : أَضْرَبُهُ إِنْ تَضْرَبُ هَذَا .

وجوز حذف الجزاء لدلالة ما قبله عليه ، تقول : أَكْرَمَكَ إِنْ
جِئْتَنِي ، فجواب " إِنْ جِئْتَنِي " محذوف دَلَّ عليه أَكْرَمَكَ . ^(٢) ولا يجوز
أَنْ يكون أَكْرَمَكَ الجواب ؛ لِأَنَّ جواب الشرط لا يجوز تقديمه عليه ،
ولو كان جواباً لَجُزْمِهِ .

واعلم أَنَّ جواب الشرط طى ثلاثة أنواع :

الفعل إمَّا مضارع وإما ماضٍ ، والجملة / الاسمية والفعلية ١١٢/أ

في أولها الفاء . وتختص الاسمية - مع الفاء - بـ " إذا " ، وتلزم
الفاء مع الفعلية إذا كانت أمراً أو نهياً ، أو كان في أولها السين أو
صوف ، أو كان فعلها ماضياً لفظاً ومعنى ولا يُدْخِلُ فيه من " قد " .

مثال الفعل المضارع والماضي قد تقدم .

ومثال الجملة الاسمية مع الفاء : * مَنْ يُحِلِّلِ اللَّهَ فَلَا

هَارِي لَهُ * ^(٣) ومثالها مع إذا : * وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا
كَدَّتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * ^(٤)

(١) في النسخة : " زيدٌ " بالرفع .

(٢) انظر الأصول ١٦١/٢ .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية ١٨٦ .

(٤) سورة الروم ، من الآية ٣٦ .

ومثال الفعلية مع الأمر: **إِنْ جِئْتَنِي فَأَكْرِمْنِي** ، **وَإِنْ جِئْتُكَ فَلَا تُهِنِّي** . ومع السنين وسوف : **إِنْ جِئْتُكَ فَمَاكْرُمُكَ** ، **وَسَوْفَ أَكْرُمُكَ** . ومع الفعل الماضي لفظاً ومعنى قوله تعالى : **إِنْ كُنْتُ تُفِئْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ** (١) .

ويجوز حذف فعل الشرط الواقع بعد " **إِنْ** " ، ويفسّر ما بعده ، تقول : **إِنْ نَهَيْتُ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ** ، / تريد : **إِنْ جَاءَنِي** ١١٢/ب **نَهَيْتُ جَاءَنِي** ، فحذفت " **جَاءَنِي** " الأولى لدلالة الثانية عليها . ولا يجوز أَنْ يكون على التقديم والتأخير ؛ لِأَنَّ الفاعل لا يتقدم على فعله . ولا يجوز حذف فعل الشرط مع سائر أدوات الشرط غير " **إِنْ** " ، إِلَّا فِي الشَّعَرِ ، كقوله : (٢)

« **أَيْنَمَا الرِّيحُ تُسَبِّلُهَا تَبِلُ** »

- (١) سورة المائدة ، من الآية ١١٦ .
 (٢) قاله كعب بن جُعيل التغلبيّ ، شاعر إسلاميّ كان في عهد معاوية . وينسب أيضاً إلى الحسام بن صَدَاء الكلابي . الخزانة ٤٩/٣ .
 وصدر البيت :
 « **صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ** »
 وهو من شواهد سيبويه ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والاصول ٢٣٣/٢ ، والامالي الشجرية ٣٣٢/١ .
 والذي في النسخة : « **أَيْنَمَا الرِّيحُ تُسَبِّلُهُ تَبِلُ** » ، وما أثبتت عن مصادر التخریج .

ويجوز أن يحذف الشرط وأدواته ويحقق الجواب دلالة ما ذكر عليه ، وذلك في مواضع ، وهي :

النفي ، والأمر ، والنهي ، والاستغناء ، والتعني ، والعرض ، تقول :
أكرمني أكرمك ، التقدير : أكرمني فإن تكرمني أكرمك ، فحذفت إن
تكرمني ؛ لدلالة فعل الأمر ، وهو أكرمني عليه ، وكذلك البواقي (١) .

(١) انظر الكتاب ٩٣/٣ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والجمل ٢١٠ ،
والإيضاح ٣٢٢ .

باب

النونين الخفيفة والشديدة

/ النونان يلحقان الفعل للتأكيد ، فُيَسْتَفْنَى بِأحدهما من ١/١١٣
تكرار الفعل ، والشديدة أكثر تأكيداً من الخفيفة (١) .

ومواضع لَحَاقتهما : الأمر ، والنهي ، والقسم ، والاستفهام ، والتثني ،
والعرض ، والشرط مع " ما " . تقول في الأمر : اضْرِبَنَّ ، وفي النهي :
لا تَضْرِبَنَّ ، وفي القسم : واللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ ، وفي الاستفهام : أَتَضْرِبَنَّ زيدًا ،
وفي التثني : لَيْتَهُ يَضْرِبَنَّ زيدًا ، وفي العرض : أَلَا تَضْرِبَنَّ زيدًا ،
وفي الشرط : إِمَّا تَقُومَنَّ أَقْمُ .

ويجنس على الضم معهما فعل الجماعة المذكور ، تقول : اضْرِبَنَّ زيدًا ،
وعلى الكسر فعل النوننة الواحدة ، تقول : اضْرِبَنَّ زيدًا ، ويفتح معهما
ما عداهما .

وحكهما إذا دخلَا أَنْ تحذفَ لهما حركة الإعراب ، كقولك : هل
تَضْرِبَنَّ ؟ ، أو نونه كقولك : هل تَضْرِبَنَّ ؟ ، وهل تَضْرِبَنَّ ؟ .

وإذا أدخلت النون الشديدة / على فعل جماعة النساء ١/١١٣ ب
ألحقت ألفا بين النونين ، فقلت : هل تَضْرِبَنَّانَ زيدًا ؟ (٢) .

(١) اللع ٢٧٢ ، وابن جيمش ٣٧/٩ .

(٢) انظر الكتاب ٥٢٦/٣ ، والأصول ٢٠١/٢ ، والإيضاح ٣٢٣ .

وكل موضع تدخله الشديدة تدخله الخفيفة ، إلا في موضعين :
فعل جماعة النساء ، وفعل الاثنين ، لما يلزم من اجتماع ساكنين وأحدهما
ضم مدغم . هذا قول سيبويه وعامة النحويين ، إلا يونس فإنه أجاز
دخول الخفيفة في هذين الموضعين (١) .

(٢)
وحكم الوقف على الخفيفة أن تبدل منها ألفا إذا انفتح ما قبلها ،
وتحذفها إذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما . (٣)

ولا تُحرَّك لالتقاء الساكنين كالتنوين ، بل تحذف حيث يحرك
التنوين ، تقول : اضرب القوم . (٤)

(١) انظر الكتاب ٥٢٦/٣ - ٥٢٧ ، والأصول ٢٠٣/٢ ، وما ذهب إليه
يونس هو مذهب الكوفيين ، الإنصاف ٦٥٠ (م ٩٤) والرض على
الكافية ٤٩٢/٤ .

(٢) كقولك في قوله تعالى " لنسفَعْنِ " : لنسفَعًا . الإيضاح ٣٢٤ .
وانظر الكتاب ٥٢١/٣ .

(٣) الحذف من ضمر تعويضي مذهب الخليل وسيبويه ، أما يونس فيعوض
في المضموم واوا وفي المكسور ياء بدلا من النون الخفيفة ، فيقول :
اخشَوا ، واخشَبي .

انظر الكتاب ٥٢٢/٣ ، والأصول ٢٠٢/٢ ، والتبصرة ٤٣٤ - ٤٣٥ ،
والرض على الكافية ٤٩٦/٤ .

(٤) انظر الكتاب ٥٢٣/٣ ، والأصول ٢٠٢/٢ ، والإيضاح ٣٢٤ ،
والتكلمة ١٧٧ ، وابن يعيش ٤٣/٩ - ٤٤ .

وإذا حذفتها في الوقف ردت ما كنت حذفته لأجلها ،
تقول في اضربن في جملة المذكر : اضربوا فترد الواو (١) ، [وتقول (٢)-
في هل تضربن ؟ ، وهل تضربن ؟ : هل تضربن ؟ ، وهل
تضربون ؟ فترد الباء والنون] والواو والنون / التي كنت
حذفتها لأجلها .

-
- (١) في النسخة : " اضربون ، فترد النون " ، والصواب ما أثبت .
وانظر الكتاب ٥٢١ / ٣ - ٥٢٢ ، والأصول ٢٠٢ / ٢ ، وشرح الكافية
الشافعية ١٤٢٠ .
- (٢-٢) زيادة يستقيم بها النص . انظر الكتاب ٥٢٢ / ٣ ، والأصول ٢٠٣ / ٢ ،
والإيضاح ٣٢٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٤٢٠ .

باب

ما ينصرف وما لا ينصرف

الصرف هارة من تنوين الاسم ، وهو مأخوذ من الصرف ، وهو الصوت ، فدخول التنوين زيادة صوت .

وقيل : الصرف دخول الجر والتنوين ، مأخوذ من التصرف .^(١)

وأصل الأسماء الصرف ، وإنما منع منها من الصرف ما أشبه الفعل .^(٢)

كما أَنَّ الأفعال أصلها البناء ، وإنما أُعرب منها ما أُعرب للشبه الذي تقدم .^(٣)

ووجه شبه الاسم الذي لا ينصرف للفعل أَنَّهُ ثانٍ من جهتين من الجهات التسع كما أَنَّ الفعلَ ثانٍ من جهتين .

ومعنى كون الفعلِ ثانياً من الاسم من جهتين أَنَّهُ في الدرجة الثانية منه من جهتين .

وذلك أَنَّ الاسم يخبر به ومنه ، والفعل يخبر به فقط ، فكان الاسم مقدماً ؛ / لَأَنَّهُ حصل له الشيطان ، والفعل ثانياً ؛ لَأَنَّهُ حصل ١١٤/ب له شيء واحد . هذه إحدى الجهتين .

(١) الجمل ٢١٨ . وانظر أمالي السهيلي ٢٤ ، ٣٩٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢١/١ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، والأصول ٧٩/٢ .

وقد رَدَّ السهيلي هذا الرأي في أماليه ص ٢٠ فابعدها .

(٣) سبق التعليق على مثله ص ٢٣٢ . وما ذهب إليه المصنف هو

مذهب البصريين انظر ص ١٢ ما سبق .

والجهة الثانية أَنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر ^(١) ، والمصدر اسم ، والمشتق في الدرجة الثانية من المشتق منه . فهذه الجهة الثانية .

فثبت أَنَّ الفعل ثانٍ من الاسم من جهتين ، فما وُجِدَ من الأسماء ثانياً من جهتين أشبه الفعل ، وهو ما وجد فيه اثنتان فصاعداً من ظل تسع ، أو واحدة متكررة .

[علل سبع الصرف]

والعلل التسع هي : التعريف ، والتأنيث ، والجمع ، والعجمة ، والمعدل ، والتركيب ، والالف والنون الزائدتان ، والصفة ، ووزن الفعل .

فمضى اجتمع في الاسم ثنتان فصاعداً ، أو واحدة متكررة من هذه التسع كان ثانياً من جهتين ، وذلك أَنَّ كلَّ واحدة من هذه التسع ثنائية ، فمضى اجتمع ثنتان منها كان الاسم بهما ثانياً من جهتين .

وبما أَنَّ كلَّ واحدة منها ثنائية هو / أَنَّ التعريف ثانٍ ١١٥/ طى التفكير ، لَأَنَّهُ قبله ، والتأنيث ثانٍ من التذكير ، والجمع ثانٍ من الإفراد ، والعجمة ثنائية من العربية ، والمعدل ثانٍ من المعدول منه ، والتركيب ثانٍ من المركبين ، والالف والنون الزائدتين ثانية من المزيد عليها ، والصفة ثنائية من الموصوف ، ووزن الفعل ثانٍ من وزن الاسم .

واعلم أَنَّهُ ليس كل ثنتين منها كيف اتفق اجتماعهما يمتنع الاسم بهما من الصرف ، بل اجتماع ثنتين منها طى الخصوص ، وأنا أبين كيفية ذلك الخصوص .

(١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٧٧ .

أما التعريف فينبع من الصرف علمته فقط ، إذا جاءت التانيث اللفظي مطلقاً ، واللفظي ما كان في آخره تاءً تنقلب في الوقف هاوا ، نحو : طلحه ، وحمره ، أو ألف مقصورة ، كعبلن ، أو سدودة ، كصحراء ، طى أن الألف المقصورة والسدودة يمتنع / بهما من الصرف من غير ١١٥/ب أن يجامعا غيرهما من العلل .

وكذلك تنع العلمية أيضا إذا جاءت التانيث المعنوي إذا زاد طى ثلاثة أحرف ، أو كان ثلاثة متحرك الوسط ، أو ساكنه عند قوم من العرب . (١)

وكذلك تنع العلمية أيضا إذا جاءت التركيب ، كعَلَبَكَ ، اسم موضع بعينه . (٢)

وإذا جاءت وزني الفعل ، المختص كرجل سُي : يُضْرَب ، أو الغالب كَشَكْرٌ وَتَغْلِب . (٣)

- (١) انظر الجمل ٢٢١ ، والمقدمة الجزولية ٢٠٨ .
- (٢) قال ياقوت : " بينها وبين دمشق ثلاثة أيام ، وقيل اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل . " معجم البلدان : ٤٥٣/١ (بعلبك) .
- (٣) المراد بالمختص : ما لا يوجد في غير الفعل إلا في طم أو أعجمي أو ندور . فالعلم كَشَرَّ لفرس ، والأعجمي كَبَقَمَّ لصبح ، والنادر كذيل لقبيلة . التصريح ٢١٩/٢ . والغالب : ما أوله زيادة من حروف " نأيت " . الارتشاف ٤٢٨/١ . وانظر الرضي طى الكافية ١٦٢/١ - ١٦٣ ، والهمع ٩٨/١ .

وإذا جاءت العجمة العلمية إذا زادت على ثلاثة أحرف ، كإبراهيم وإسماعيل . أو كان ثلاثة أحرف متحرك الوسط [كَلَمَكَ] ^(١) ، أو ساكنة وانضاف إلى العجمة التأنيت ، كَمَاءَ وَجُورَ . ^(٢)

أو الجنسية ^(٣) إذا كان ما يوانن الاسم من العربية لا ينصرف طمًا ، كرجل يَمَسُّ : بَقَمَ . ^(٤)

وإذا جاءت الجمع الذي لا نظير له في / الأحاد ، كرجل ١/١١٦ يَمَسُّ بساجدٍ ومصابيح . على أَنَّ الجمع يمنع من الصرف بانفراده . وإذا جاءت العدل ، كقُمرَ وقُمرَ .

والجمع الذي لا نظير له في الأحاد يمنع من الصرف بانفراده ، أقاموه مقامَ عَثنين .

والتأنيت يمنع من الصرف إذا جامع العلمية ، على النحو المتقدم فقط ، في المعنوي واللفظي بالتاء . وأما اللفظي بالألفين فيمنع من

(١) مكانه بياض في النسخة قدر كلمة ، وقد مثل الرض بما أثبت ، وَلَكَ اسم أبي نوح عليه السلام . الرض على الكافية ١/١٤٤ .

وانظر معارف ابن قتيبة ص ٢١ ، واللسان (لَكَ) .

(٢) انظر الأصول ٢/١٠٠ .

و "ماء" و "جُور" اسماء بلدين بأرض فارس . معجم البلدان ٤٩/٥ (ماء) .

(٣) معطوف على العلمية في قول المصنف : وإذا جاءت العجمة العلمية ، والمعنى : أو جاءت العجمة الجنسية .

(٤) البَقَم : شجر يصبح به . اللسان (بقم) . والشأن في مثله أنه يصرف ، لأنه ليس طما في الأعجمية ، ولكن قوياً منع الصرف أنه على وزن لا ينصرف في العربية . وانظر المختضب ١٤٥/١ ، ٣٢٦/٣ .

بافرادهما ، أقاموا كل واحد منهما مقام طتين . (١)

والعدل إذا جامع العلية ، كعمر ، وقد تقدم . وإذا جامع الصفة ، كشئى وثلاث .

واعلم أن فعل إذا كان طما مشتقا (غير) (٢) معروف في الكلام لم ينصرف معرفةً مكبرا ، كزحل وعمر ، إلا * أددا * (٣) فإن العرب تنصرفه لا غير ، وكان القياس ألا ينصرف . و * طوى * في لغة من / نون . (٤)

ب/١١٦

(١) قال الرض في شرح الكافية ١١٢/١ : * وأما قيام ألف التانيث ، أقصى السدودة والمقصورة مقام سببين فللزمها الكلمة ، وبناء الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التانيث فإن بناءها على العروض وإن اضيق في بعض الاسماء لزمها كمنصوة ، وقمعدوة ، وحجارة ، وخزاية وغيرها وانظر الإنصاف ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٧ ، وتعليل المصنف هنا لا يصلح إلا مع السدودة .

(٢) كذا في النسخة ، ولعل صوابه : من معروف في الكلام ، بدليل قول المؤلف بعد : * المعدول عن المعرفة كعمر * ، والمعنى : أن عمر معدول عن عامر المعروف .
انظر ما يأتي ص ٢٦٢ ، والكتاب ٢٢٣/٣ ، والأصول ٨٨/٢ ، والإيضاح ٣٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٦٤/٣ . وأدد : أبو قبيلة من حمير ، وهو أدد ابن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . التاج (أدد) . وانظر جمهرة أنساب العرب ٣٩٢ .

(٤) قرئ في السبعة بتنوين * طوى * ، وبغير تنوين . انظر السبعة ٤١٢ ، ٤٧١ .

وإن كان غير شتى نحو : ألن لو سميت به ، أو شتقا وكان اسم جنس كَصُرْدٍ (١) أو جمعا كَصَبٍّ (٢) أو صفةً مفردا كَحُطَمٍ (٣) ، أو جمعا كَصُفْرِ (٤) أنصرف جميعه . (٥)

والتركيب يمنع من الصرف إذا جامع العلية فقط .

والوصف يمنع من الصرف إذا جامع وزني الفعل المختص والغالب ، والمصغر فيه كالكبر . وإذا جامع التأنيت اللازم ، على أنه - أنسي التأنيت - كاف بنفسه . (٦) وإذا جامع الالف والنون اللتين لا تلحقها هاء التأنيت (٧) .

(١) الصُرد - بضم ففتح - : طائر فوق العصفور ، والجمع صُرْدان .
اللسان (صرد) .

(٢) يقال : راع حُطَمٌ ، بغير هاء ، إذا كان عنيفا ، كأنه يحطمها ، أي : يكسرها ، إذا ساقها ، أو ساقها ، لعنفه بها . التهذيب (حطم) ٤٠٠/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، والمقتضب ٣٢٣/٣ .

(٤) لم يكن هناك مقتضى لذكره بجامعة الوصف للتأنيت اللازم ، لأنّ المؤنث تأنيثا لازما متنوع من الصرف سواء كان وصفا أم غير وصف . وقد استدرك المؤلف على نفسه بقوله : * على أنه كاف بنفسه * وانظرا ما تقدم ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٥) إما لأنّ مؤنثها فَعْلَى كسكران ، أو لكونها صفة لا مؤنث لها

كخَبَّان . شرح الكافية الشافية ١٤٣٩ . وانظر التوطئة ٢٧٧ .

(٦) الثَّقب جمع ثُقْبَة . والصُّفر جمع صُفْر مؤنث الأصفر .

الصحاح (ثقب ، صفر) .

ومع العدل من النكرة . (١)

ووزنُ الفعل الغالبُ يمنع من الصرف إذا جامع العلمية ، وإذا جامع الوصف . والمختص إذا جامع العلمية فقط . (٢)

فإذا اجتمعت طئان من العلل فصاعداً ، أو واحدة أقيمت مقام طئين ، وهي التأنيث بإحدى الألفين ، / والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، على النحو الذي ذكرناه استنع الاسم من الصرف .

وإن اجتمعت [على] (٣) خلاف ذلك لم تمنع ، كالتأنيث لو اجتمع مع التركيب من غير علمية لم يمنع من الصرف . وكذلك التأنيث بالهاء مع الصفة لا يمنعان أيضاً . وكذلك ما أشبههما من الجمع على غير ما ذكرناه .

*

[ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة]

واعلم أنَّ الأسماء التي لا تنصرف تنقسم إلى قسمين :

قسم منها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهو خمسة أشياء :

(١) أي : الوصف مع العدل من النكرة يمنع من الصرف ، نحو : شئو

أي : اثنين اثنين . وانظر الإيضاح ٢٩٦ ، ٣٠١ .

(٢) كذا في النسخة . وقد ذكر المصنف في الصفحة السابقة أنَّ الوصف يمنع

من الصرف إذا جامع وزني الفعل ، المختص والغالب . ولعل هذا الاضطراب راجع إلى النسخ .

(٣) زيادة يستقيم بها النص .

الجمع الذى لا نظير له في الآحاد ، وهو الذى قبل ألفه حرفان ،
 بعدها حرفان أو ثلاثة ، كساجد ومصابيح ، ما لم تدخل عليه تاء التانيث ،
 أو ياء النسب ، أو حذفت ياءه الأخيرة ، كجحاجة^(١) فيما دخله التاء ،
 ومداثني فيما دخله ياء النسب ، وجوار فيما حذفت ياءه^(٢) . / فَإِنَّ ١١٧ ب
 هذه الثلاثة تنصرف .

والثاني : ما آخره ألف التانيث المقصورة أو المدودة ، كحلبى
 وصحراء .

والثالث : أفعل إذا كان صفة ، كأحمر .
 والرابع : المعدول عن النكرة كثنى وثلاث .
 والخامس : فعلان الذى موته فعلن ، كسكران وسكرى .

■

[ما ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة]

وما عداها ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة ، وهوستة
 أشياء :

الأول : الاسم العجمي إذا كان على أربعة أحرف فصاعدا ،
 وكان علما قبل نقله إلى لسان العرب ، كإبراهيم .

(١) جمع جَحَاجَاح ، وهو السيد الكريم ، ويجمع أيضا على جَحَاجَاح ،

وَجَحَاجَاح . اللسان (جمعج) .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣١٠ . والمعروف أَنَّ جوارٍ غير منصرفة والتنوين

فيها تنوين موزن .

والثاني : الموحث بالتاء ، كحمزة أو الموحث المعنوي الزائدة
حروفه على ثلاثة ، كزئب ، أو الذي لا يزيد على ثلاثة وهو متحرك الوسط
كـ " قَدَم " ، أو ما كنه عند قوم من العرب .

والثالث : وزن الفعل المختص كدليل ، أو الغالب كمشكر .

والرابع : فعلان الذي لا فعلن له ، كروان .

والخامس : المعدول عن / المعرفة ، كعمر ، وزفر .

١/١١٨

والسادس : المركب ، كحضر موت ، وعَلَيْكَ .

باب النسب

اعلم أنك إذا نسبت اسماً إلى أب، أو أم، أو قبيلة، أو بلد، أو غير ذلك فإنك تزيد في آخره ياءً شدةً مكسوراً ما قبلها، وتُصَيَّر الاسم الجاد بعدها بجري مجرى الصفة، ويعمل مثلها، تقول: هذا رجل هاشميُّ أبوه، كما تقول: هذا رجلٌ كريمٌ أبوه.

واعلم أنَّ الاسمَ المنسوبَ إليه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح، ومعتل، وشبه للمعتل^(١).

*

[النسب إلى الصحيح]

فالصحيح إن لم يكن فيه تاء التانيث زدت الياء الشدة وكسرت ما قبلها من غير تغيير الاسم، إلا أن يكون مكسوراً العين وهو طى ثلاثة أحرف، فإنك غنتها، فتقول في نير: / نَيرِيٌّ.

ب/١١٨

وإن كان طى أكثر من ثلاثة أحرف فإنك لا غنتها في الأكثر والأقبح، فتقول في تغلب: تَغْلِبِيٌّ، بكسر العين. ونظم مسن يفتحها، فيقول: تَغْلِبِيٌّ، بجري مجرى نير^(٢).

(١) سبق تعريف شبه المعتل. انظر ما تقدم ص ٢٠ هاش (١).

(٢) في الارشاف ٢٨٥/١: " والفتح عند الخليل وسيبويه شان، وعند البرد وابن السراج والفارسي والرماني والصيري جائز مطرد...".

وانظر الكتاب ٣/٣٤١-٣٤٢، والاصول ٦٤/٣، والتبصرة ٥٨٦،

وابن عميش ١٤٦/٥، والرضي طى الشافية ١٨/٢-١٩.

وإِلَّا أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ وَقَبْلَ لَامِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ فَإِنَّكَ
تَحْذِفُ مَتَحَرِّكَهَا، فَنَقُولُ فِي أُسَيْدٍ وَحُسَيْرٍ : أُسَيْدِيٌّ وَحُسَيْرِيٌّ (١).

وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ تَاءٌ التَّانِثُ لَمْ تَزِدْ فِي التَّغْيِيرِ عَلَى حَذْفِهَا ،
إِلَّا أَنْ تَكُونَ خَاصَةً وَمَا قَبْلَ اللَّامِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ زَائِدَتَانِ فَإِنَّكَ تَحْذِفُهُمَا بَعْدَ
حَذْفِ التَّاءِ ، وَتَقْلِبُ الْكُسْرَةَ وَالضَّمَّةَ فَتَحَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ ضَاعِفًا أَوْ
مَعْتَلًا مِنْهُ فَإِنَّكَ لَا تَزِيدُ فِيهِ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ تَغْيِيرًا ، نَقُولُ فِي رَبِيعَةٍ
: رَبِيعِيٌّ ، وَفِي شُنُوءَةٍ : شُنُوءِيٌّ (٢) ، وَفِي قَتِيمَةٍ : قَتِيمِيٌّ . وَنَقُولُ
فِي الضَّاعِفِ فِي شَدِيدَةٍ : / شَدِيدِيٌّ ، وَفِي الْمَعْتَلِّ فِي طَوِيلَةٍ : ١/١١٩
طَوِيلِيٌّ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ الْيَاءَ مَا لَا تَاءَ فِيهِ ، فَنَقُولُ فِي قَرِيشٍ
وَشَقِيفٍ : قُرَشِيٌّ وَثَقَفِيٌّ . وَإِنْ بَاتَهَا أَحْسَنَ ، فَيُقَالُ : قَرِيشِيٌّ (٣).

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٠ - ٣٧١ ، والمقتضب ٣/١٣٥ ، والتكلمة ٢٤٨ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٣٩ ، والأصول ٣/٧٢ ، والتكلمة ٢٤٥ ، والخصائص

١/١١٦ - ١١٧ . ومذهب جماعة منهم ألا تخفف إبقاء الواو والضمة ،
كما ذهب ابن الطراوة إلى إقرار الضمة .

انظر ابن يعيش ٥/١٤٦ - ١٤٧ ، والرض على الشافية ٢/٢٣ - ٢٤ ،
والارتشاف ١/٢٨٣ .

(٣) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه . والحذف عند المبرد قياس ، ووافق
السيرافي في " فَعِيلٌ " بالضم ، وهو لغة أهل الحجاز .

انظر الكتاب ٣/٣٣٥ - ٣٣٧ ، والمقتضب ٣/١٣٣ ، والأصول

٣/٨١ ، والجمل ٢٥٣ ، والخصائص ١/١١٦ ، ٢/١١٠ ، والتبصرة

٥٨٧ ، والرض على الشافية ٢/٢٩ ، والارتشاف ١/٢٨٤ .

[النسب إلى المعتل]

والمعتلُ إن لم يحذف منه شيء قبل النسب ، فإن كان آخره ألفا وكانت ثالثة أبدلتها واوا ، كانت في الأصل ياءً أو واوا ، فقلت في صا : صَوَّى ، وفي رحي : رَحَوَّى .

وإن كانت رابعة فإن كانت منقلبة قلبتها واوا ، تقول في أحوى : أَحَوَّى^(١) ، وفي أميا : أَمَوَّى .

وإن كانت للتأنيث فالأحسن حذفها ، ويجوز قلبها واوا ، إلا أن يكون الاسم متحرك الثاني فإنك تحذفها لاغير . تقول في حلي ، ودنيا : حَلَيْ ، ودُنَيْي . وهو الأحسن . ويجوز : حَلَوَّى ، ودُنَوَّى^(٢) .

وفي جَمَزَى^(٣) وَبَشَكَى^(٤) : جَمَزَيْ^(٥) / وَبَشَكَيْ ، ١١٩ ب

-
- (١) انظر الكتاب ٣٥٢/٣ ، والأصول ٦٧/٣ . وفي اللسان (حوا) : " الحوة سواد إلى الخضرة ، وقيل حمرة تضرب إلى السواد ، . . . ، والنسب إليه أَحَوَّى . "
- (٢) والأجود الأشهر قلب الألف واوا كما أثبت المصنف ، ويجوز زيادة ألف قبل الواو المنقلبة ، فيقال : أَحَوَاوِي . انظر الرضي على الشافية ٣٩-٤٠ . ويجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة ، فيقال : حُبَلَاوِي ، وَدُنَاوِي . انظر الكتاب ٣٥٢/٣ - ٣٥٣ ، والمقتضب ١٤٢/٣ - ١٤٨ ، والأصول ٧٤/٣ ، والرضي على الشافية ٢/٤٠ .
- (٣) الْجَمَزَى عدودون الحضر الشديد وفوق العنق ، وعمار جَمَزَى وَثَاب سريع . اللسان (جمز) .
- (٤) امرأة بَشَكَى اليدين ، وَبَشَكَى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما ، وناقة بَشَكَى سريعة ، خفيفة المشي والروح ، والبَشَك السرعة وخفة نقل القوائم . اللسان (بشك) .
- (٥) مكرر في النسخة .

بالحذف لا غير ؛ لأنه متحرك الثاني . (١)

وإن كان آخره ياء ، فإن كانت الثالثة قلبت الكسرة فتحة ، فقلت
في مَم وشَج : مَوَّيَّ وشَجَوَّيَّ . وإن كانت رابعة فالأحسن حذفها ،
ويجوز فتح ما قبلها وقلبها واوا ، فتقول في قاهي وضاي : قَايِيَّ وضَاوِيَّ ،
وهو الأحسن . ويجوز : قَاوَوِيَّ وضَاوَوِيَّ . (٢)

وإن كانت خامسة حذفتها لا غير ، تقول في شتري : شَتَرِيَّ
لا غير . (٣) إلا أن يكون قبلها ياء شديدة فإتاك تحذفها ، وتحذف
أيضا الساكنة من الشددة وتقلب المتحركة واوا بعد قلبها ألفا ، فتقول
في مَحَوَّيَّ (٣) : مَحَوَّيَّ .

(١) الكتاب ٣٥٤ / ٣ ، والمقتضب ١٤٨ / ٣ - ١٤٩ .

(٢) انظر التكملة ٢٤٤ .

(٣) هذا مُعْلَلٌ لِإِعْلَالِ قَاهِي ، وأصله : مَحَيَّيْن . استثقلت الضمة على
الياء فحذفت ، فالتقى ما كان ، فحذفت الياء ، والحديث هنا
من هذه الياء المحذوفة لعلَّة ، فعند النسب تُحذف أيضا ، وتحذف
الساكنة قبلها ، فتصبح الكلمة مَحَيَّيْ ، ياءٌ ثالثة متحركة بعد فتح ،
فقلبت ألفا ، فواوًا .

هذا وفي الكتاب ٣٧٣ / ٣ : * وتقول في الإضافة إلى مَحَيَّيْ : مَحَيَّيَّ
وإن شئت قلت : مَحَوَّيَّ * . ومنه نعلم أنه يجوز حذف الياء
الخامسة فقط ، وقد نقل السيرافي أن هذا الوجه أجود من
مَحَوَّيَّ . انظر السيرافي على الكتاب ١٦٥ / ٤ ، والرضي على الشافية
٤٥ / ٢ .

[النسب إلى شبه المعتل]

والشبه للمعتلَّ إن كان ثلاثيا وكان آخره باء ، فإن كان ما قبلها
غير مثل لها لم تغثَّره إن كان مذكرا ، إجماعا ، تقول في ظني : ظنِّيُّ ،
وفي لحي (١) : / لَحِيٌّ .

١/١٢٠

وإن كانت فيه تاء التأنيت فكذاك أيضا عند سيبويه ، تقول في
ظبية : ظنِّيُّ ، كالمذكر ، وكذلك في دُمنة ، يونس يقول في ظبية
ودُمنة : ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ (٢) .

وإن كان ما قبلها ألفا (٣) كراية وآية جازفيه ثلاثة أوجه :
رائيٌّ ، بالهمزة ، ورايٌّ ، بالياء ، وراويٌّ ، بقلب الياء واوا . (٤)

وإن كان ما قبل الياء يثلاثها فتحت الياء الساكنة وقلت المتحركة
واوا ، فقلت في حبة ولبنة : حَبَوِيٌّ وَلَبَوِيٌّ (٥) .

(١) اللَّحْيُ : منبت اللحية من الإنسان وغيره . اللسان (اللسان)

(٢) انظر الكتاب ٣٤٦/٣ - ٣٤٧ ، والمقتضب ١٣٧/٣ ، والأصول

٣/٦٥ . والذي حمل يونس على هذا مع بعده من القياس قولهم
في القرية : قَرَوِيٌّ ، وفي بني زينة وبني البهية : زَنَوِيٌّ وَبَهَوِيٌّ .

كذا ذكره الرض في شرحه على الشافية ٤٨/٢ .

واختار الزجاج مذهب يونس . انظر ابن عميش ١٥٣/٥ ، والارشاف

٢٨٨/١

(٣) في النسخة : (أَلْفٌ) .

(٤) الكتاب ٣٥٠/٣ - ٣٥١ .

(٥) هذا مذهب الخليل ، وكان أبو عمرو يقول : حَبِيٌّ ، وَلَبِيٌّ . الكتاب

٣٤٥/٣ وانظر المقتضب ١٣٨/٣

وإن كان رهاصا : كَقَصِيٍّ وَعَدِيٍّ وَأَمَّةً وَتَحِيَّةً حذفت الياء الساكنة وقلب المتحركة واوا ، فقلت قَصَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَأُتَوِيٌّ وَتَحَوِيٌّ . ويجوز النسب إليه من غير تغيير ، فتقول : قُصَبِيٌّ وَأُمَمِيٌّ (١) .

وإن كان خماسيا حذفت الياء من الاصلين والزائد ، فقلت في مَرَمِيٍّ : / مَرَمِيٍّ ، ومن قال : حَانَوِيٌّ قال : مَرَوِيٌّ (٢) .

ب/١٢٠

وإن كان آخره همزة ، فإن كان قبلها ألف فإن كانت للتأنيت قلبتها واوا لا غير ، تقول في حرا : حراوِيٌّ . وإن كانت أصلية تركبتها همزة في الأحسن الأقدم ، تقول في قراء (٣) : قُرَّاءِيٌّ . ومنهم من يقلبها واوا ، وهو قليل ، فيقول : قُرَّاوِيٌّ (٤) .

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) هذا لفظ سيمويه ٣ / ٣٤٦ ، وكأنه يعني أنه يجوز أن تحذف الياء الأولى الساكنة في مَرَمِيٍّ وتقلب الثانية واوا فيعامل معاملة ما آخره ياء رابعة ، مثل حانويٍّ منسوب إلى حانة ، وأصلها حانية . وانظر ابن عميش ٥ / ١٥١ - ١٥٢ . طي أن بعضهم يجعل " حانويٍّ " منسوب إلى حاناء . اللسان (حنا) .

وانظر الأصول ٣ / ٦٦ ، ٧٣ ، والتكلمة ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) سبق التعريف به في باب التشنية . انظر ص ٢٦ هـ (١) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والمقتضب ٣ / ١٤٩ .

وإن كانت بدلا من حرف أصليٍّ ككسا، ورياء، أو من حرف زائد للإلحاق كعلباء وحرباء جاز إثباتها همزة، وهو الأحسن، فتقول : كسائيٌّ، وريائيٌّ، وعلبائيٌّ، وحربائيٌّ، وجاز قلبها واوا، فتقول : كساويٌّ، ورياويٌّ، وعلباويٌّ وحرباويٌّ.

هذا حكم ما نسب إليه من المفرد، ولم يحذف منه قبل النسب إليه شيءٌ.

فإن كان المحذوف اللام ولم يعمّض منها شيءٌ، فإن كان / الميم حرفَ طة ردت اللام في النسب لا غير، تقول في شاة : شاهيٌّ (١)، وكذلك ذو : ذَوويٌّ (٢).

وإن كانت الميم حرفا صحيحا، فإن كانت اللام رُدت في التثنية والجمع فإنك تردّها في النسب لا غير، كآخ وأب، تقول : أخويٌّ، وأبويٌّ، لا غير.

وإن كانت لا تُردُّ - في التثنية ولا في الجمع، كدَمٍ وغَدٍ، جاز أن تُردَّ - وألّا تُردَّ، فتقول : دَمِيٌّ وغَدِيٌّ، و : دَمَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ،

(١) الكتاب ٣٦٢/٣، والأصول ٧٩/٣.

وأصلها "شاهة"، والالف منقلبة عن الواو، قالوا أصلها : شوهة، كصفحة. والالف يرد الالف عند النسب إلى أصلها وهو الواو، فيقول : "شوهيٌّ".

انظر الارتشاف ٢٨٦/١، والجمع ١٦٦/٦-١٦٧.

(٢) أصل "ذو" ذَوًا، مثل صَا. قال في الكتاب ٣٦٦/٣ :

إِذَا رَدَدْتَ ، وَتَفْتَحُ الْعَيْنُ هُنْدَ سِبْوَيه . وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا السَّكُونُ (١) ،
وتردها إلى الأصل هُنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، فتقول : دَخِمِيَّ وَغَدَوِيَّ (٢) .
وإِنْ كَانَ مُوَضَّعٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، كَابْنٍ وَاسْمٍ جَازٍ أَلَّا تَرُدَّ
إِلَى الْأَصْلِ ، فتقول : اسْمِيَّ وَأَبْنِيَّ ، وَجَازٍ أَنْ تَرُدَّ ، فتقول : سَوِيَّ ، بِكسر
السين و : سَوِيَّ ، بِضَمِّهَا (٣) .

/ وَإِنْ كَانَتِ اللَّامُ أَمْدَلُ مِنْهَا وَرَدَّتْ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ رُدًّا إِلَى ١٢١/ب
الأصل هُنْدَ سِبْوَيه ، تقول في بَنِيٍّ وَأَخِيٍّ : بَنَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ . وَيُونُسُ يَقُولُ :
بَنِيَّتِي وَأَخِيَّتِي (٤) .

== وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذُو مَالٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : ذَوَوِيٍّ ،
كَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى «ذَوَا» ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ حِينَ أَفْرَدَ وَجَعَلَ اسْمًا ،
رُدًّا إِلَى أَصْلِهِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ فَعَلٌ . . . وَانْظُرِ اللَّسَانَ (بِأَبِ الْأَلْفِ
اللَّيْنَةِ) .

- (١) الكتاب ٣٥٧/٣ - ٣٥٨ . وانظر الأصول ٧٦/٣ .
- (٢) انظر المقتضب ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، والتكلمة ٢٤٩ - ٢٥٠ ،
والرُّضَى عَلَى الشَّافِيَّةِ ٦٦/٢ - ٦٧ .
وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢٨٨/١ أَنَّ الْأَخْفَشَ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ
سِبْوَيه .
- (٣) التكلمة ٢٥٠ - ٢٥١ وانظر الكتاب ٣٦١/٣ - ٣٦٢ ، والمقتضب
١٥٤/٣ .
- (٤) انظر الكتاب ٣٦٠/٣ - ٣٦٢ .
وما ذكره المصنف من يونس من إبقاء التاء إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجَوَازِ ،
نَظَرًا إِلَى أَنَّ التاءَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، بَلْ هِيَ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ ، فَهُوَ
يَجِيزُ أَيْضًا : بَنَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ .

وإن كان المحذوف العین أو الفاء^(١) فإنك لا تردّها إلّا أن يكون اللام باءً والفاء محذوفةً فإنك تردّها ، تقول في سَمٍ : سَمِيٌّ ، وفي عِدَّة : عِدِيٌّ ، فلا تردّ العین من سَمٍ ، وهي التاء ، فإن أصله سَتَهُ ، ولا الفاء من عِدَّة ، وهي الواو ، فإنّها من الوعد . وتردّ فيما لامه باءٌ ، تقول في شِمَةٍ^(٢) : وشَوِيٌّ ، عند سيبويه^(٣) تنقلب الباء واوا ، وتردّ الفاء وتفتح العین ، وهي الشين ، كما فعل في نَعِر إذا نسبت إليه . وعند الأخفش تردّ الشين إلى الأصل وهو السكون ولا تنقلب الباء فتقول : وشِيِيٌّ .^(٤)

هذا حكم النسب إلى المفرد .

== أما ما ذهب إليه سيبويه من حذف التاء ، فلا تُنْهَى وإن كانت بدلا من اللام إلّا أنّ فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء . انظر الرضي طو الشافية ٦٨/٢ - ٦٩ . هذا وقد وافق المراد سيبويه . المقتضب ١٥٤/٣ . في النسخة : " اللام " .

(٢) الشِئَةُ : كلُّ لون يخالف معظم لون الفرس وغيره . الصحاح (وشى) . ووشى الثوب - كَوْعَى - وشياً وشيةً حسنةً : نَنَمَهُ ونَقَّشَهُ وحَسَنَهُ . القاموس (وشى) .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٣ - ٣٧٠ .

(٤) انظر المقتضب ١٥٦/٣ - ١٥٧ ، والأصول ٨٠/٣ ، والتكملة

٢٤٣ - ٢٤٤ .

وظاهر كلام المراد أنّه موافق الأخفش ، وهو ما نسبته إليه الصيرفي في التبصرة ٦٠١ ، وانظر حواشي المقتضب ١٥٧/٣ .

[النسب إلى الثن والجمع]

/ وإن كان شتَّى أو مجموعا جمع سلامة ، كهندان وهندون وهندات ١/١٢٢

حذفت علامة التثنية والجمع وقلت : نَهْدِيٌّ ، وَ : هِنْدِيٌّ ، كالنَّسَبِ إلى الواحد . إِلَّا أَنْ تَكُونَ خَمَرَتِ الْعَيْنَ فِي الْمَوْنَتِ السَّالِمِ فَتَتْرَكُهَا عَلَى حَالِهَا بَعْدَ حَذْفِ الْأَلِفِ وَالْتَّاءِ ، فَتَقُولُ فِي ضَرَبَاتٍ : ضَرَبِيٌّ ، يَفْتَحُ الرَّاءُ . وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ رُدَّتْ إِلَى الْوَاحِدِ ، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى بِالْجَمْعِ فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَيْهِ وَلَا تَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْمَسَاجِدِ : مَسْجِدِيٌّ ، وَإِلَى الْفَرَاخِ : فَرَخِيٌّ ، تَرُدُّهُمَا إِلَى مَسْجِدٍ وَفَرِيضَةٍ .

فَإِنْ سَمِيتَ بِالْجَمْعِ نَسَبْتَ إِلَيْهِ ، فَقُلْتَ فِي فَرَاخٍ : فَرَاخِيٌّ ، كَمَا قَالُوا : مَدَائِنِيٌّ .

وإن كان اسما مفردا يراد به الجمع ، أو جمعا لا واحد له من لفظه نسبت إليه ، / تقول في النسب إلى نَفَرٍ : نَفَرِيٌّ . (١)

١/١٢٢ ب

(١) ومثال الجمع الذي لا واحد له من لفظه " عِبَادِي " والنسب إليه " عِبَادِيٌّ " . انظر الكتاب ٣/ ٣٢٩ ، والرضى على الشافعية

وَالْعِبَادِيُّ : الْفَرَقُ مِنَ النَّاسِ وَالْخَيْلِ الذَّاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ ، وَالْكَامُ ، وَالطَّرْقُ الْبَعِيدَةُ . كَذَا فِي الْقَامُوسِ (صِد) . وَانْظُرْ اللِّسَانَ .

[النسب إلى المركب]

وإن كان مركبا كَعَلْبِكَ ، ومعدٍكَرْب نسبت إلى الأول وحذفت الثاني كما تحذف ثاء التانيث ، لأنه يجري مجراها ، فتقول : بَعْلِيٌّ ، و مَعْدِيٌّ . وكذلك إن كان جملة محكية كتأبَّط شرًّا قلت : تَأَبَّطِيٌّ^(١) .
وأما إن كان ضافا وضافا إليه ، فإن كان لا يُقصد قصد الثاني بل جعلًا اسمًا واحدًا نسبت إلى الأول ، فقلت في عبد الله : هَبْدِيٌّ . وقد نسبوا من هذا الجنس إلى الثاني ، فقالوا في عبد مناف : مَنَافِيٌّ ، وكان القياس " هَبْدِيٌّ " ، ولكنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس^(٢) .
وأما إن كان المقصود إليه هو المضاف إليه نسبت إليه ، تقول في ابن النُّمِر وابن الصَّعِق : نُمِرِيٌّ ، وصَعِقِيٌّ لا غير^(٣) .

- (١) الكتاب ٣/٣٧٧ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ ، والتكلمة ٢٥٤ .
(٣) وسمع : صَعِقِيٌّ ، بكسرتين . وانظر الكتاب ٣/٣٤٣ ، ٣٧٥ ، والرضى على الشافعية ٢/١٩٠ . وصَعِقِيٌّ كَعَسَنِيٍّ ، القاموس (صق) . والصَّعِقُ هو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلبيُّ ، وإنما سمى الصَّعِقُ ، لأنه اتخذ طعاما لقومه ، فبهت الريح فألقت فيه التراب ، فلعنها ، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقت ، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأثموه ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ ، فذهب عقله . انظر الاشتقاق ٢٩٢ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، واللسان ، والقاموس (صق) ، والخزانة ١/٤٣٠ .

وقد أخذوا / من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف ١/٢٣
إليه فيما لا يُقصد قصد الثاني وجمعوا ذلك اسما ونسبوا إليه ، فقالوا :
في ميد شمس : مَهْشَمِيٌّ ، وفي ميد الدار : مَهْدَرِيٌّ . وهذا يسمع ولا
يقاس عليه . (١)

وقد جاء في النسب أشياء مغيرة خارجة من القياس فتحفظ ولا يقاس
عليها ، قالوا في النسب إلى الدهر : دَهْرِيٌّ (٢) ، بضم الدال ، وإلى
السَّهْلِ : سَهْلِيٌّ ، بضم السين ، وإلى مَرَوْ : مَرَوَزِيٌّ (٣) . وهي جطة
أسماء لا حاجة إلى حصرها فإنها من باب اللغة لا النحو (*) .

وقد استغنوا في بعض الأسماء من ياء النسب بأن جاءوا ببناء
بدل على الكثرة ، وذلك قولهم لصاحب المعاج : مَعَاجِيٌّ ، ولمن يبيع البُتُوتَ :
بُتَاتِيٌّ ، وقد قالوا أيضا : بَتِّيٌّ (٤) ، على أصل الباب .

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) في المخصص ٩/٦٢ : " رجل دَهْرِيٌّ - بضم الدال - قديم ، ودَهْرِيٌّ
- بفتحها - لا يوم من بالآخرة " . وانظر المقتضب ٣/١٤٦ ، والرضي على الشافعية ٨٧٢ .

(٣) مَرَوْ هذه التي يقال في النسب إليها : مَرَوَزِيٌّ . هي مرو الشاهجان ،
وهي مدينة في خراسان من بلاد فارس ، وقد فَرَّقَ أبو حيان في النسب
إليها بين الإنسان وغيره ، قال في الارتشاف ١/٢٩١ : " وفي مرو
للإنسان " مَرَوَزِيٌّ ، ولغيره " مَرَوِيٌّ " بلا تغيير .

وهناك مَرَوْ الرُّوْد ، وهي مدينة قريبة من هذه ، والنسب إليها مَرَوَزِيٌّ ،
ومَرَوَزِيٌّ . انظر معجم البلدان (مرو) ٥/١١٢-١١٣ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٨١ ، والتكلمة ٢٥٧ ، والرضي على الكافية ٢/٨٥ ،
والْبَتُّ : ثوب من صوف غليظ يشبه الطيلسان ، وجمعه بُتُوت .

التهذيب (بت) ١٤/٢٥٧ . وانظر اللسان (بت) .

(*) راجع في ذلك الكتاب ٣/٣٣٥-٣٣٦ ، والرضي على الشافعية ٢/٨١-٨٢ .

باب التصغير

/ هذا الباب يسميه النحويون باب التصغير ، ويسمونه أيضا باب ١٢٢ ب /
التحقير ، وهما بمعنى واحد .

والتصغير وصف من جهة المعنى ؛ لأنه بمنزلة الوصف بالصغر ،
ولكنهم استغنوا بصيغ التصغير عن الوصف بالصغر لما في ذلك من
الاختصار .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعِيل ، وفُعِيل ، وفُعِيل .

فُعِيل للثلاثي طى اختلاف أبنيته .

وفُعِيل للرباعي ، والخماسي الأصلي بعد حذف حاسه ، أو

رابعه - عند من يرى ذلك إذا كان شبيها للزائد تقول في درهم :
دُرْهَمٌ ، وفي سفرجل : سُفْرَجٌ ، بحذف اللام ، وفي فرزدق : فُرَيْزِدٌ ،
وبعضهم يقول : فُرَيْزِقٌ ؛ لأن الدال تشبه التاء . (١)

وفُعِيل لما زاد طى الأربعة وكان رابعه حرفا لين كدينار ،

تقول في تصغيره : دُنَيْنِيرٌ ، بالياء لا غير . (٢)

/ أو ما ليس فيه حرفا لين فحذفت منه حرفا وهُوَّضت منه الياء ، ١٢٤ أ /

تقول في سفرجل إذا عوضت : سُفْرَجٌ ، وأنت في التعويض بالخيار . (٣)

(١) انظر الكتاب ٤٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ ، والأصول
٣٩/٣ .

(٢) الكتاب ٤٦٠/٣ ، والمقتضب ١١٩/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٣ ، والمقتضب ١١٩/١ .

واعلم أنَّ الاسم إذا صُغِّرَ ضمَّ أوله وفتح ثانيه وزيدت ياء ساكنة
ثالثة وكسِر ما بعدها ، إلَّا أن يكون حرفَ إعرابٍ ، أو حرفاً بعده علامة
تأنيث ، أو ألفاً ونوناً زائدتين شبهتاهن لألفي التأنيث ، أو عينَ أفعال
جميعاً ، فإنَّك في هذه المواضع لا تكسر ما بعد ياء التصغير ، بل يكسون
ما بعدها مع حرف الإعراب بحسب الإعراب ، ومع الثلاثة الباقية ففتحها . تقول
مع حرف الإعراب : هذا قُلَيْمٌ ، وأخذت قُلَيْسًا ، واشتريت بِقُلَيْمٍ . ومع
علامة التأنيث : هذا طُلَيْحَةٌ ، وهذه حُبَيْلَى ، وحَمِيرَاءُ . ومع الألف
والنون : هذا مُكْبِرَانُ . ومع الجمع : / هذه أَجْمَالُ .

١٢٤ ب

واعلم أنَّ ياء التصغير لا تقع طرفاً ، فإنَّ صَغَّرْتَ اسماً طوى حرفين
قد حُذِفَ لَمْ يَكُنْ كَدِمٍ ، أو عَيْنُهُ كَسَمٍ ، أو فَاوٍ . كَعِدَةٍ فَإِنَّكَ تَرُدُّ المحذوفَ
حتى تصحَّ بنية التصغير ولا تقع ياءٌ . طرفاً ، فتقول في دَمٍ : دَمِيٌّ ،
وفي سَمٍ : سَمِيَّةٌ (٢) ، وفي عِدَةٍ : وَعِيدَةٌ .

وإنَّ كان قد مَوَّضَ من المحذوف همزة الوصل حذفتها ورددت
المحذوفَ في الثلاثي ، تقول في اسم وابن : سُمِّيٌّ ، هُنِيٌّ .
وكلُّ اسم في أوله همزة وصل تُحذف همزة وصله إذا صُغِّرَ ، تقول
في احمراء : حَمِيرٍ .

(١) في النسخة : " أو ألف ونون زائدتان شبهتان "

(٢) في النسخة : " سَمِيَّةٌ " . والثبت من الكتاب ٣ / ٤٥٠ - ٤٥١ ،
والأصول ٣ / ٥٥ ، والتكلمة ٩١ ، والرضى على الشافعية ١ / ٢١٧ ،
واللسان (ست) .

وكلُّ اسمٍ حُذِفَ منه وبقي بعد الحذف صالحاً أن يكون طى
بنية التصغير لا تردَّ المحذوف إليه عند التصغير ، تقول في ناس :
نَوَّس ، ولا تردَّ الهزَّة المحذوفة منه ، فَإِنَّ أَصْلَهُ / أَنَّاسٌ ^(١)
١/١٢٥

هذا حكم الثلاثي الصحيح والمعتلَّ المحذوفِ المذكور.

فإنَّ كان الثلاثيُّ مؤنثاً ألحقت آخره تاءُ التانيث ، كانت
[في] مكبَّره ^(٢) أو لم تكن ، تقول في تَمْرَةٌ : تُمَيْرَةٌ ، وفي قَدْرٌ :
قُدَيْرَةٌ ، وفي قَدَمٌ : قُدَيْمَةٌ .

هذا القياس ، إِلَّا أَنَّهُ قد شَذَّتْ حروف من المؤنث الثلاثي الذي
لا علامة في مكبَّره لم يلحقوا فيها بعد التصغير التاءَ ، قالوا في حَرْبٍ :
حَرْبٌ ، وفي مُرْسٍ ^(٣) : مُرْسٌ . وهي لا تتجاوز الثانيةَ . ^(٤)

- (١) انظر الكتاب ٤٥٧/٣ ، والرضى طى الشافية ١/ ٢٢٤ .
- (٢) في النسخة : " كانت مُكَبَّرَةٌ " ، وقد زدْتُ ما بين الـمُـرْكَنَيْنِ ،
ليستقيم السياق .
- (٣) المرس : مِهْنَةُ الإِمْلاكِ والبناء ، وقيل : طعامه خاصة ، أنش
تَوْشَهَا العرب وقد تذكر ، وتصغيرها بغيرها ، وهو نادر .
اللسان (مرس) .
- (٤) عدها بعضهم أكثر من ثانية منها - بإضافة إلى ما ذكره المصنف -
قوس ، وفرس ، وناب للناقة المسنة ، ودرع الحديد ، والعرب ،
والذَّؤْدُ ، والضُّحَى ، والنعل ، ونَصَف ، ونخل .
انظر التبصرة ٧٠٠ ، والمقرب ٤٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٤ ،
والرضى طى الشافية ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ ، والهمع ٦/ ١٤٣ .

فَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِيَّ حَرْفٌ مَزِيدٌ فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا كَانَ تَصْفِيرُهُ بِهِ ، كَتَصْفِيرِ الرَّبَاعِيِّ ، تَقُولُ فِي أَحْمَرَ : أَحْمِيرُ . وَفِي رَيْبَعٍ : رُيْبَعٌ .

فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فَإِمَّا أَنْ يَفِيدَ أَحَدُهُمَا مَعْنًى لَا يَفِيدُهُ الْآخَرُ ، وَإِمَّا أَنْ يَتَسَاوَيَا فِيمَا يَفِيدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْمَعْنَى . فَإِنْ

أَفَارَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يَفِيدُهُ الْآخَرُ / أَهَيْتِ الَّذِي يَفِيدُ الْمَعْنَى الزَّائِدَ ١٢٥/ب

وَحُذِفَتِ الْآخَرُ ، تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ : مُنْطَلِقٌ ، وَلَا تَقُولُ : نُعْطَلِقُ ، لِأَنَّ السَّمَّ تَفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونُ لَا تَفِيدُ .

وَإِنْ اسْتَوَيَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ كَقِنْدَأَوْ (١) ، وَحِنْطَأَوْ (٢) ، فَإِنَّ النُّونَ وَالْوَاوَ زَائِدَانِ وَلَيْسَ يَفِيدُ أَحَدُهُمَا مَعْنًى زَائِدًا ، تَقُولُ إِنْ شِئْتَ : قُنْدِيٌّ وَحِنْطِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ : قُدِيٌّ وَحُطِيٌّ بِحَذْفِ النُّونِ . (٣)

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَعْتَلُّ غَيْرُ الْمَزِيدِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ مُنْقَطِعَةً

رَدَدَتْهَا إِلَى أَصْلِهَا تَقُولُ فِي بَابٍ : بُوَيْبٌ ، وَفِي نَابٍ : نُيَيْبٌ (٤) .

(١) الْقِنْدَأَوْ ، كَقِنْعَلَوْ : السَّيِّيُّ الْغَذَاءُ ، وَالسَّيِّيُّ الْخُلُقُ ، وَالْغَلِيظُ

الْقَصِيرُ ، وَالْكَبِيرُ الرَّأْسُ ، الصَّغِيرُ الْجِسْمُ الْمَهْزُولُ . الْقَامُوسُ (قَدْ) .

(٢) الْحِنْطَأَوْ ، كَحِرَزَحَلْ ، الْعَظِيمُ الْبَطْنُ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْحِنْطَأَوْ : الْقَصِيرُ . وَالْحِنْطَأَوْ - بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ - لَفْظٌ فِيهِ . اللِّسَانُ (حَطَأٌ) .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤٤٦/٣ ، وَالرُّضَى عَلَى الشَّافِعِيِّ ٢٥٦/١ .

(٤) الْكِتَابَ ٤٦١/٣ - ٤٦٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٧٩/٢ ، وَالْأَصُولُ ٣٧/٣ .

ويجوز أن تكسر الفاء فتقول : نَسَبَ . (١) وتقول في رَجَح : رَوَّحَهُ ، لأنَّ أصلها الواو ، وإنَّما قلبتها في المَكْبَر لاجل انكسار ما قبلها .

وإنَّ كانت اللامُ حرفَ طة [منقلباً ألفاً] (٢) و واوا غير منقلبة / ١/٢٦
فإنَّك تكتبها في التصغير ياءً لاجل وقوع ياء التصغير قبلها ، تقول
في سَنَةٍ : سُنَّةٌ (٣) ، وفي رَحَى : رُحْمَةٌ ، وفي عُرْوَةٍ : عُرَّةٌ .
و [كذا] (٤) حكم كلِّ واو تقع بعد ياء التصغير إذا كانت في
المكبر ساكنة كعجوز ، تقول فيها : مُعْجِرٌ . وكذلك إنَّ كانت لاماً
منقلبة كعمًا ، أو غير منقلبة [كعدلوا] (٥) .

(٢) فإنَّ كانت في المَكْبَر متحركةً وكانت غير لام نحو أَسْوَدَ [فللمعرب
فيه] لفتان ، منهم من يكتبها فيقول : أَسِيدٌ ، ومنهم من لا يكتبها
فيقول : أَسْوَدٌ . (٥)

(١) انظر المقتضب ٢/٢٧٩ .

(٢) غير واضح في النسخة .

(٣) ظاهر كلام المصنف أنَّ اللامَ عنده واو . قال سيبويه في ٣/٤٥٢ :

" ومن قال في سنة : سَانَيْتُ قال : سُنَّةٌ ، ومن قال : سَانَيْتُ
قال : سُنَيْهَةٌ " . وانظر المقتضب ٢/٢٣٩ ، ٢٦٨ ، واللسان (سنه) .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) الأجود والأقبح القلب . انظر الكتاب ٣/٤٦٨-٤٦٩ ، والمقتضب

٢/٢٤١ ، وابن يعيش ٥/١٢٤ .

[تصغير الرباعي]

وإن كان الاسم رباعيا صغرت على مثال فَعْمَلٍ إن لم تكن فيه زيادة. وإن كان مؤنثا ولم يكن في مكبره علامة تأنيث فإنك لا تلحقها في التصغير ؛ لأنَّ الحرف الرابع يقوم مقام علامة التأنيث . وقد أُلْحِقَتْ في أحرف بسيرة ، ولكنه شاذ لا يقاس عليه ، قالوا في وَرَاءَ : وَرَيْئَةً (١)

(٢) / ب/١٢٦

أ/١٢٧

/ كما تقدَّم .

وكلُّ اسم يكون بعد ما° التَّصْغِيرُ منه ما° ان وهما أخيران فلا بد من حذف الأخيرة منهما ، تقول في طَلٌّ : طَلٌّ ، وفي قَدِيٌّ : قَدِيٌّ . هذا حكم تصغير الأسماء المفردة التي ليس في آخرها ألفا التأنيث ولا الزيادتان اللتان شبههما .

[تصغير ما في آخره ألف التأنيث]

فأما ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإن كانت رابعة صغرت الاسم وتركتها ، تقول في حَبَلَوٌ : حَبَلَوٌ ، وفي سَكْرِيٌّ : سَكْرِيٌّ .

(١) انظر المقتضب ٢ / ٢٧١ ، والخصائص ٣ / ٢٧٨-٢٧٩ ، والجميل

٢٥٠ ، والرضى على الشافية ١ / ٢٤٤ .

(٢) اللوحة ب من الورقة ١٢٦ غير واضحة في الأصل ، لم يبدُ فيها

سوى كلمات لا تقيم حجة ، وجدوا أنها اشتطت على حكم تصغير الخماسي .

وإن كانت خاصةً حذفها إن لم يكن في الاسم زائد كما تحذف التي ليست للتأنيث ، فتقول في جَحَجَبِي (١) : جُحَجِب ، وإن شئت قَوَّضْتُ فقلت : جُحَجِب . كما تقول في حَبْرِي : حُبْرِك (٢)

وإن كان في الاسم زائد حذفته وبَقَّيْتُ أَلَفَ التَّأْنِيثِ ، تقول في حَبَارِي (٣) : حُبْرِي ، تحذف أَلَفَ المذكر وتبقى أَلَفَ التَّأْنِيثِ . ومن العرب من يحذف أَلَفَ التَّأْنِيثِ / ويبقى أَلَفَ المذكر ويظهرها بها ، ١٢٢ ب فيقول : حُبَيْر . ومنهم من يلحق تاء التَّأْنِيثِ عوضاً من أَلَفِها ، فيقول : حُبَيْرَة . (٤)

-
- (١) في اللسان (جحجب) : جَحَجَبِي : حَيٌّ من الأنصار .
 (٢) في اللسان (حبرك) : " الحَبْرِي : الطويل الظاهر ، القصير الرجلين . . . ، والأنثى حَبْرَاة . . . وتصغيره : حُبْرِك ، لأنَّ الألفَ المقصورة تحذف إذا كانت خاصةً مسوأة كانت للتأنيث أو لغيره " . وانظر المقتضب ٢٥٩/٢ .
 (٣) الحَبَارِي : يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، طائرٌ معروف ، وهو على شكل الأوزة .
 انظر المصباح المنير "حبر" ١٢٨/١ ، واللسان .
 (٤) انظر الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، ٤٨٢ ، والمقتضب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، والأصول ٤٧/٣ .

وإن كان في آخره الألف المدودة فلا تحذفها إن كانت رابعة ، أو خامسة فصاعدا ، تقول في حمراء : حُمَيْرًا ، وفي حُنْفُصًا : حُنْفُصًا .
[تصغير ما في آخره الألف والنون]

وأما ما في آخره الألف والنون المشبهتان لألفي التانيث ، فإن لم يجمعه العرب على فعالين فإنك تفعل بهما ما تفعل بالألف التانيث المدودة ، تتركهما بعد التصغير على حالهما قبله ، تقول في سَكْرَان : سَكْرَان ، وإن كانت العرب جمعت على فعالين فإنك تنقلب الألف ياءً وتكسر ما بعد ياء التصغير ، تقول في سلطان : سُلَيْطَان .
وإن جهل الجمع أجرى مجرى ما لم يجمع . (١)
[تصغير الجمع]

وأما تصغير الجمع فإنه إن كان مكسراً وكان / جمع ككرة ، ١/٢٨ فإن كان له جمع قلة كنت مخيراً بين أن تردّه إلى الواحد وتصغره ثم تجمعه بالواو والنون والياء والنون إن وجدت فيه شرائط الجمع بهما ، وإن لم توجد فيه الشرائط يجمع بعد التصغير بالألف والياء ، وبين أن تردّه إلى جمع التكسير القليل وتصغره . (٢)

وإن كان جمع قلة صغرت على حاله ، فتقول في نُود : نُودُونَ ، إن شئت ، و : أَنَادُ ، وفي أَنَاد : أَنَادُ لا غير . (٣)

(١) انظر الكتاب ٣/٤٢٠-٤٢٢ ، والمقتضب ٢/٢٦٤-٢٦٥ ، والتكلمة

٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٢) مثاله : دور ، تقول في تحميمه : أدِير ، فترده إلى أدور ، وإن شئت : دُهِرَات . التكلمة ٥٥٠٣ . وانظر الكتاب ٣/٤٩٠-٤٩١ ، والأصول ٥٢/٣ .

(٣) هذا . ويغهم من كلام المصنف أن جمع المكسر إن لم يكن له جمع قلة

وإن كان مُسَلَّمًا صَفَرَتَهُ أيضًا على حاله ، فتقول في نهدون : نهدون .
هذا حكم تصغير الأسماء غير المبهمة .

[تصغير الأسماء المبهمة]

وأما تصغير الأسماء المبهمة ، وهي أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وليس كلها يجوز تعقيرها ، فالذى يجوز أن يحقر منها ذا ، وتا ، وتثنيتهما وجمعهما دان ، وتان ، وأولاء . وبين الموصولة : الذى والذى وتثنيتهما وجمعهما ، دون جمع التى ، وهو ^(١) / اللاتى ١٢٨ ب واللاتى ، استغنوا عنه بتصغير التى وجمعها بالالف والتاء ^(٢) .

ووجه تصغير هذه الأسماء أن تترك أوائلها على حالها فى التكبير ، وتُطْحَقُ بَاءُ التَّصْغِيرِ ثالثةً وألفاً آخرى ، فتقول فى ذا : ذَيْبًا ، وفى تا : تَيْبًا ، وفى أولاء : أُلَيْبًا ، وفى اللذان واللّتان : اللَّذَيْنِ اللَّتَيْنِ ، وفى الذين : اللَّذِينَ ، وفى اللف واللفظ : اللَّفَّ اللَّفْظَ ، وفى الجبر والنصب . هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش والمبرد بفتح الباء فى الحالتين ، كالمصطفون والمصطفين ^(٣) .

==== فَإِنَّهُ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ يَرُدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ وَيَجْمَعُ إِنَّمَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، يُقَالُ
فِي كُتُبٍ : كُتَيْبَاتٌ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ كَمَا فِي تَصْغِيرِ رِجَالٍ ،
يُقَالُ : رُجَيْلُونَ .

انظر الرضى على الشافعية ٢٦٦/١ .

(١) مكررى النسخة .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، يقول : اللَّتَيْنِ ، وصغرها الأخفش على لفظهما فقال :

اللَّوَيْتَا ، وَاللَّوَيْتَا . الرضى على الشافعية ٢٨٨/١ ، وانظر الكتاب

٤٨٩/٣ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٨/٣ ، والرضى على الشافعية ٢٨٨/١ .

وظاهر كلام المبرد أنه مخالف الأخفش . انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

وتلحق أساء الإشارة كاف الخطاب وهاء التثنية ولا م تأكيد الإشارة
بعد التصغير كما كنت تلحقها قبل التصغير (١).

وقد وردت أساء مصفرة على غير قياس مكبرها ، قالوا : أنثسيان
في تصغير إنسان ، و : لثليلية في تصغير ليلة (٢) وهي أساء قليلة ،

/ وكانت في الحقيقة تصغيراً لأساء لم ينطق بها .

١/١٢٩

وقد وردت أساء مصفرة لم يستعمل لها مكبر ، ك : كمت (٣) .
وهذا عندي هو الأول بعينه ليس فيه أكثر من اختلاف العبارة . والله أعلم .

(١) انظر الكلمة

(٢) في الرض على الشافية ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٧ : قياس إنسان أنثسين ،
كسرتحين في سرحان ، فزادوا الياء في التصغير شاذاً ، فصار
كمتسيران ومن قال : إن إنساناً إفعان من نسي . . .
فأنثسيان قياساً عنده . . . ، وقالوا في تصغير ليلة لثليلية
بزيادة الياء كما في أنثسيان ، وكأنه تصغير ليلاء . . .
وانظر الكتاب ٣ / ٤٨٦ .

هذا والقول بأن وزن إنسان إفعان هو مذهب جمهور الكوفيين ، أما
البصريون فهو عندهم فعلان . انظر الإنصاف ٨٠٩ (١١٧م) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ ، والرض على الشافية ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ .
والكمتة لون بين السواد والحمرة يكون في الخيل والإبل وغيرها ،
والكمت أيضاً : الخمر التي فيها سواد وحمرة . اللسان (كمت) .

باب التكمير

وهو الجمع الذي يتغير فيه بناء الواحد بزيادة ، أو نقصان ،
أو تغير حركة ، أو بجمعها . (١)

هذا الباب طويل غالبه راجع إلى النقل ، وأقيمت قليلة ،
ولا تَحَسُّ الحاجة إلى أكثره ، فَلَنَقْتَصِرَ منه على النبهة اليسيرة التي لا غنى
عنها ، فنقول :

اعلم أنَّ جمع التكمير على ضربين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، وجمع
القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وما زاد على ذلك فجمع كثرة .

وجموع القلة ككُناها خمسة : جمع السلامة ، وقد تقدم في أول / ١٢٩ ب
المقدمة (٢) ، وأربعة أبنية من جمع التكمير وهي :

أَفْعُلْ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ . وجمعها بيت شعر وهو :

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ

وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَذَى مِنَ الْعَدَدِ

(١) انظر الكلمة ٣٩٨ .

(٢) أفرد له المصنف بابا . انظر ما تقدم ص ٢٧ فابعداها .

باب

تكسير الثلاثي غير المزيج

اعلم أنَّ أبنية الثلاثي غير المزيج عشرة :

١- "فَعَلَّ" - وهو أكثرها دورا - يُجَمَّعُ في اللفظة إنَّ كان صحيحا العين على أَفْعَلْ ، كَقُلْسٍ وَأَقْلَسَ ، وإنَّ كان معتلا العين على أَفْعَالٍ ، كَكُوبٍ وَأَثَوَابٍ ، صَيَّتْ وَأَبْنَيْتَ . وفي الكثير كلاهما على فُعُولٍ وفِعَالٍ ، كَهُلُوسٍ ، وَكَلَابٍ ، وَثِيَابٍ ، صُيُوتٍ .

وأما "فَعِلَّ" كَسِمْدَلٍ ، و"فُعِلَّ" كَقُتِلَ ، و"فَعَلَ" كَجَمَلَ ، و"فَعِلَّ" كَكَتِفٍ ، و"فُعِلَّ" كَمَعْدَمٍ ، و"فَعِلَّ" كَصَلَحَ ، فجميعها في اللفظة على أَفْعَالٍ ، كَأَمْدَالٍ ، / وَأَقَالٍ ، وَأَجْمَالٍ ، وَأَكْتَفٍ ، وَأَمْعَادٍ ، [وَأَضْلَعٍ] ^(١) ، وفي الكثرة ١٣٠ / ١ على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، إمَّا مجتمعان وإمَّا مختص أحدهما . وقد تدخل طيهما تاء التانيث ، كَأُسُودَةٍ وَحِجَارَةٍ . وقد قالوا في فَعَلَ : فُعِلَ ، قالوا : أَسَدٌ وَأُسْدٌ . ^(٢)

وأما "فُعِلَّ" كَمُنِقٍ فعلى أَفْعَالٍ فقط ، أَفْنَقَ . وإمَّا "فَعِلَّ" كَكَيْلٍ فعلى أَفْعَالٍ فقط ، أَهَالَ . وإمَّا "فُعِلَّ" كَصُرَدٍ فعلى فِعْلَانٍ ، كَصِرْدَانٍ ^(٣) .

- (١) زدْتُ هذا الجمعَ لأنَّ المؤلفَ ذكر مفردَه .
(٢) في التكلة ٤٠٢ ، ٤٠٤ : " وما كان على فَعَلٍ فإنَّ تكسيرَه لا بد من العدد على أَفْعَالٍ .. ، وعلى فُعُولٍ نحو ذكور وأسود .. ، وقد ألحق بفِعَالٍ الهاءُ كما ألحق بفُعُولٍ .. ، وقد كثر على فُعِلَ ، وهو قليل فيه ، وذلك أَسَدٌ وَأُسْدٌ .."
(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٤ ، والجمال ٣٧ ، والرضي على الشافية ١٠٠-٩٩ / ٢ .

باب

تكسير الثلاثي المزبد

أما ما انتهى بالزيادة إلى أربعة أحرف ، فإن كان بالهمزة في أوله فإن كان أَفْعَلَ ، فإن كان وصفاً بـ " مِنْ " جُمِعَ على أَفَاعِل ، كَأَصْفَر ، وَأَصَاغِر ، وإن كان بغير " مِنْ " فعلى فُعَل ، كَأَخْصَرَ وَخُصِرَ . وإن كان اسماً فعلى أَفَاعِل ، كَأَخْنَدَ وَأَحَايِدَ .

وإن كان أَفْعَلًا وإِفْعِلًا ، كَأَنْهَمُ ^(١) ، وإِشْفِدَ ^(٢) فكلهما / ١٣٠ ب
يُجْمَعُ على أَفَاعِل ، أَبَالِمَ وَأَنَايِدَ .

وإن كان بحرف اللين في ثانيه ، فإن كان فاعلاً - يفتح العين -
فعلى فَوَاعِل كخَاتِمٍ وَخَوَاتِمَ .

وإن كان فاعلاً - بكسر العين - فإن كان اسماً فعلى فَوَاعِل كصَاحِبٍ
وَصَوَاحِبَ .

وإن كان وصفاً لمذكر فعلى فُعَالٌ وفُعَلٌ ، كضَارِبٍ وضُرَّابٍ ، وشَاهِدٍ
وشُهَدَ ^(٣) ، وعلى فَعَلَةٌ ، ككاتبٍ وكَتَبَتْ ، وكافِرٍ وكَفَرَتْ ، وعلى فُعَلَةٌ ، وهو
مخصوص بهنات الباء والواو ، كقاضيٍ وقَضَاةٍ وغازٍ وغَزَاةٍ . وإن كان لمؤنث
فعلى فَوَاعِل ، كضاربةٍ وضَوَارِبَ . وإن كان الوصف مختصاً بالمذكر جاز
جمعه على فَوَاعِل ، كفارسٍ وفَوَارِسَ ^(٤) . وقد جاء وصفاً غير مختص بالمذكر

(١) أَنْهَمُ : لغة في أَنْهَمَ ، وهو خوص المُقَل ، والواحدة بالهاء .

اللسان (يلم) . وانظر المنصف ٩٠ / ٣ .

(٢) إِشْفِدَ : حَجَرٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ الْكَلْبُ . اللسان (شد) .

(٣) الْكِتَابُ ٦٣١ / ٣ ، والجمل ٣٧٦ .

(٤) الْكِتَابُ ٦١٤ / ٣ - ٦١٥ ، والمقتضب ٢١٦ / ٢ - ٢١٧ ،

والجمل ٣٧٦ - ٣٧٧ .

على فَوَاعِلَ ، وهو قليل ، قالوا : هَالِكٌ وَهَوَالِكٌ ، و : نَاكِسٌ وَنَوَاكِسٌ .^(١)

وإن كان ثالث حرفين وهو فَعَالٌ كَقَذَالٌ ، / وَفِعَالٌ ١/٣١
كِحَارٌ ، وَفُعَالٌ كَقُلَامٌ ، وَفُعُولٌ كَعَمُودٌ ، وَفَعِيلٌ كَرُخِيفٌ ، فجمعها في
القليل على أَفْعَلَةٍ ، وفي الكثير على فُعُلٍ - ما كن العين ومضمومها - ،
ويزيد فُعَالٌ في الكثير بِفُعْلَانٍ كَقُلَامٍ وَظِلَّانٍ ، وَفَعِيلٌ في الكثير بِفُعْلَانٍ
كَقَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ ، مَا أَفْعِلَا كَصَدِيقٍ وَأَصْدِقَا .

وإن كان معتلا أو مضافا كان أَفْعِلَا ، كَعَزِيزٍ وَأَعَزَّاءٌ ، وَفَنِيٍّ
وَأَفْنِيَاءٌ .

وأما ما كان فيه تاءُ التانيث^(٢) فَإِنَّهُ يُجْمَعُ في القليل في الأكثر
بالألف والتاء ، فَإِنْ كَانَ فَعْلَةً فَإِنَّهُ تُنْصَحُ عَلَيْهِ في الجمع إذا كان اسما ،
إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ يَاءً أَوْ وَاوًا فَإِنَّهَا تَبْقَى على السكون . وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً
بَقِيَ على السكون ، فَرَقًا بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ ، تَقُولُ في الاسم : ضَرْبَةٌ وَضَرْبَاتٌ ،
وفي الصفة : صَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ . وفي المعتلَّ : هَوْرَةٌ وَهَوْرَاتٌ ، وفي
المضاف / : سَلَةٌ وَسَلَاتٌ .

ب/١٣١

وإن كان فَعْلَةً جازم العين ، وفتحها ، وتساكنها على الأصل ،
تَقُولُ : حُجْرَةٌ وَحُجُرَاتٌ وَحُجَرَاتٌ وَحُجَرَاتٌ . وَإِنْ كَانَتْ

(١) الكتاب ٣ / ٦٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ،

والجمل ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وانظر الخزانة ١ / ٢٠٥ فابعدها .

(٢) يبدأ المصنف الحديث من الألفية العشرة المنتهية بالتاء .

(١) [اللام] واوا فالأحسن تسكينها (٢) ، تقول : خُطُوهُ وَخُطَوَاتُ. (٣)

وإن كان فَعْلَةً جاز الكسر والفتح والتسكين ، تقول : سِذْرَةٌ
وسِذْرَاتٌ وسِذْرَاتٌ وسِذْرَاتٌ .

هذا حكمها في القلة . وأما في الكثرة فأكثرها (٤) جمعه كجمع
مذكره ، إِلَّا فَعْلَةً فَإِنَّهَا تُجْمَعُ فِي الْكثَرِ عَلَى فَعْلٍ ، كَسِذْرَةٍ وَسِذْرٍ . وكذلك
فَعْلَةٌ كَعِدَّةٍ وَمِعْدٍ . (٥)

(١) في النسخة : " العين " .

(٢) أي : العين .

(٣) ذكر سيبويه الضم أولاً ، ثم قال : " ومن العرب من يدع العين

من الضمة في فَعْلَةٍ ، فيقول : خُزَوَاتٌ وَخُطَوَاتٌ " . الكتاب

٥٨٠/٣ . وانظر التكملة ٤١٧ ، وأوضح المسالك ٣٠٥/٤ .

هذا وقد وردت القراءة في السبعة بالضم والتسكين .

انظر السبعة ١٧٤ ، والإقناع ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٤) أي أكثر الأبنية العشرة المنتهية بتاء التانيث . وانظر

الرض على الشافية ١٠٠/٢ فما بعدها .

(٥) في القاموس : " المَعِدَّة ، كَلِمَةٌ ... الجمع : يَمِيعِدُ كَتِيفٌ

وَمِيعَبٌ ... " . وانظر الكتاب ٥٨٢/٣ ، والرض على الشافية

١٠٨/٢ ، واللسان (معد) . وانظر ما تقدم في الدراسة ص ٦٧ .

وإِلَّا فُعْلَةً فَإِنَّهَا تُجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فُعْلٍ ، كَفُرْفَرَةٍ وَفُرْفَرٍ .
 وَأَمَّا مَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فَقَدْ جُمِعَ عَلَى فَعَالٍ ، كَحُبْلَى وَحَبَالَى .
 وَكَذَلِكَ فَعْلَاءٌ بِالْأَلِفِ الْمُدَوْدَةِ إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، / كَحَمْرَاءَ وَصَحَارَى . ١/١٣٢
 وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً كَحَمْرَاءَ فَفُعْلٌ ، كَمَذْكُرَهَا .

وَمَا كَانَ عَلَى خِصَّةِ أَحْرَفٍ بِالزِّيَادَةِ وَكَانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لِسَانٍ فَإِنَّهُ
 (١)
 يُجْمَعُ عَلَى مَفَاعِيلٍ وَمَا جَرَى سَجَرَاهَا ، تَقُولُ : مِضْرَابٌ وَمِضَارِيْبٌ ، وَسَاهَاطٌ
 وَسَوَاهِيْطٌ . هَذَا آخِرُ النَّبْذَةِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا .

(١) السَّاهَاطُ : * سَقِيفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ . . . ، وَالْجَمْعُ سَوَاهِيْطٌ
 وَسَاهَاطَاتٌ . . . ، وَسَاهَاطٌ مَوْضِعٌ * . اللِّسَانُ (سِهْطٌ) .

بَاب

تكسير الرهاسي والخماسي

اعلم أنَّ الرهاسيَّ والخماسيَّ اللَّذَيْنِ حُرُوفُهُمَا كُلُّهُمَا أَصُولٌ يُجْمَعَانِ
طَى فَعَالِلٌ ، طَى اخْتِلَافٌ أُبْنِيَّتُهُمَا وَاتِّغَاثُهَا ، إِلَّا أَنَّ الْخَمَاسِيَّ لَا يَكْتَسِرُ
إِلَّا طَى اسْتِكْرَاهُ ، وَإِذَا كَسَّرَ فَلَا يَدُ أَنْ يُحْذَفَ آخِرُ حَرْفٍ مِنْهُ كَمَا يَفْعَلُ بِهِ
فِي التَّصْفِيرِ . تقول في الرهاسيِّ : جَعْفَرُ وَجَعَانُ ، وفي الخماسيِّ :
سَفَرَجْلٌ وَسَفَارِجٌ .

باب

جمع الجمع

/ اعلم أنَّ جمعَ الجمع ليس بقياس ، وإنَّما هو مقصور على السَّماع ، ١٣٢/ب
 فيحفظ ما جاء منه ، والذي جاء منه إنَّما جاء في الجمع القليل لمعارضته
 الواحد ، قالوا في أقوال : أقاويل ، وفي أنعام : أنعام ، ولم يثنَّوه
 كما جمعوه ، لأنَّ التثنية والجمع ضدَّان ؛ لأنَّ التثنية تظليل والجمع تكثير .
 وقد جاء منه شيء ، وهو شاذ جداً ، قالوا : جمَّالان ، فثنَّوا الجمعَ
 الكثير ، وكانَ هذا محمولاً على المعنى ، فكانَهم أرادوا بالجمال
 القطيع ، فثنَّوها حملاً عليه . (١)

وقد وردت جموع على غير واحد ، قالوا : لَيْالٍ (٢) ، وحوائج (٣)
 ومذاكير (٤) في جمع ليلة وحاجة وذكر ، فكانَها جموع لأحار لم تستعمل .

(١) انظر التكلية ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٢) ليس بقياس فَعْلَةٌ أن يجمع الجمع الأقصى ، وإنَّما قياسه أن يجمع
 على فِعَال كقَمْعَةٍ وقصاع ، أو فُعُول كبَدْرَةٍ وبدور ،
 وإذا كان أجسوف بالميم فقد يجمع على
 فَعَل ، كضَيْعَةٍ وضِيع . انظر الرض على الشافية ١٠٠/٢ - ١٠٣ ،
 والتسهيل ٢٧٢ .

(٣) حاجة وزنها فَعْلَةٌ - بالتحريك - وقياسها أن تُجَمَعَ على فِعَال
 كَرَبَّةٍ وِرْقَاب ، وقد تُجَمَعُ على أَفْعَل كأكَّةٍ وآكُم ، وعلى فِعَل كتارة
 وتير . انظر الرض على الشافية ١٠٦/٢ - ١٠٧ .

(٤) تقدم قياس جمع فَعَل في العلة والكثرة . انظر ص ٢٨٦ .

بَاب

ألفات القطع والوصل^(١)

اعلم أنَّ ألف القطع كل همزة تثبت في الوصل ، / كقولك : ١/١٣٣
هذا أحد ، وإبراهيم . وألف الوصل كل همزة تحذف في الوصل ، ولا تثبت
إلا في الابتداء ، نحو : أبن ، وأضرب ، وأخرج .

وهزات الوصل منحصرة ، فإذا علم حصرها علم أنَّ ما عداها
هزات القطع .

فألفات الوصل تكون في الأسماء ، والأفعال ، وفي حرف واحد .
وأصلها أن تكون في الأفعال ومصادرهما ، وإِنَّمَا جاءت في الأسماء التي
ليست مصادر على خلاف الأصل ، وذلك في أسماء محصورة ، وهي عشرة
أسماء : ابن ، وابنة ، وإبنم^(٢) ، وأمرو ، وأمرأة ، واثنان ، واثنان ، واسم
واسم ، وإبنم^(٣) الله . وتركنا تنبيه ابن وابنة فلم نعد ههنا ، لأنَّ
هزاتهما همزات الفرد ، وإن كان يلزم مثل هذا في ابنة مع ابن ،
والتساج في هذا قريب .

/ وأما المصادر التي فيها همزة الوصل فمصدر كل فعل تجاوز ١٣٣ ب
الأربعة وكان في أوله همزة ، نحو : الاقتتال ، والاستخراج ، وما أشبه ذلك .

(١) المؤلف متأثر - في هذا الباب - تأثرا كبيرا بابن جني في كتابه
"اللمع في العربية" .

(٢) ابنم : هو الابن ، والميم فيه زائدة ، وعرب من مكانين ، وقد
تعرب الميم وحدها ، والهمزة مكسورة على كل حال . انظر اللسان (بني) .

(٣) تقدم في باب القسم أنَّ في "أبنم" لغات . انظر ص ١٢٦ .

وأما دخولها في الأفعال ففي موضعين :
أحدهما : العاضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف ، نحو :
اقتتل ، واستخرج .

والآخر : أمر المواجهة من كل فعل انفتح منه حرف المضارعة
وسكن ما بعده ، نحو : اضرب ، واستخرج . وقد حذفوا همزة الوصل
من الأمر في ثلاثة أفعال ، وهي : أخذ ، وكل ، ومز .^(١)

وأما دخولها على الحرف ففي موضع واحد ، وذلك مع لام التعريف
في نحو قولك : الرجل ، والغلام .

وما عدا هذه المواضع فالهمزات فيها همزات قطع .
وحركة همزة الوصل في كل موضع يُبتدأ بها الكسر ، إلا همزة لام
التعريف ، / وهمة أيمن الله ، وهمزة الأمر إذا كان مضموم الثالث ١٣٤/أ
صا غير منقول إلى ما أصله الكسر ، أو مضموم الثالث تقديرا ، نحو : أقتل ،
وأخرج .^(٢)

(١) التزمت العرب حذف همزة أخذ وكل ، وأما مز في الابتداء فلا فصح
حذف الهمزة ، ويجوز أن يقال : آؤ مز ، وأما في الدرج فإثبات
الهمزة أفصح ، يقال : وأمز ، وجاز على لغة : ومز . انظر الرضي
على الشافية ٣ / ٥٠ - ٥١ .

(٢) قال ما ضم ثالثه ضا منقولا ارموا ، واقتضوا فإن الهمزة في ذلك
مكسورة . وأما المضموم الثالث تقديرا فنحو : أغزى يا امرأة ،
ضموا الهمزة لأن الأصل أغزوى ، وقد نقل ابن هشام عن ابن الناجم
أن الضم راجع على الكسر في نحو : اغزى .

انظر سر الصناعة ١١٦ ، واللمع ٣١١ - ٣١٢ ، وابن معيش ٩ / ٣٦ -

١٣٧ ، والرضى على الشافية ٢ / ٢٦٢ ، وأوضح السالك ٤ / ٣٦٧ .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذِفَت همزة
الوصل معها كما تحذف مع كلِّ كلام يتصل بها إِلَّا همزة الوصل التي
مع لام التعريف فَإِنَّهَا لَا تحذف ، بل تطلب معها ألفاً ساكنة ، كقوله
تعالى : ﴿ قُلْ ءَالِهَةُ أَزِنَ لَكُمْ ﴾ ^(١) ؛ ليعرف بين الاستفهام
والخبر .

(١) سورة يونس ، من الآية ٥٩ . وانظر الكتاب ١٤٨/٤ ، ١٥٠ ،
والتكلمة ١٨٢ ، واللمع ٣١٠ .

وقد أجمع القراء على عدم حذفها ، كما أنهم يجمعون على عدم
تحقيقها لأنها همزة وصل لا تثبت إِلَّا في الابتداء ، وأجمعوا
على تليينها واختفوا في كيفية التليين . انظر النشر ٣٢٢/١ .

باب الاستفهام

اعلم أنَّ الاستفهام يكون بحروف ، وأسماء ، تتضمن معاني تلك الحروف .

فأما الحروف فتلاثة : الهزمة ، وهل ، وأم . والهزمة منها الأصل ، تقول : أزيدَ قائم ٢ / وأيقومُ زيدُ ٢ ، وهل زيدُ قائمٌ ٢ ١٣٤ ب وهل يقومُ زيدُ ٢ ، إلَّا أنَّ الهزمة تدخل على الاسم إذا تقدم على الفعل كقولك : أزيدُ قائم ٢ ، وهل لا تدخل على الاسم إذا كان معه الفعل إلَّا أن يكون الفعل متقدماً ، إلَّا في ضرورة الشعر ^(١) ، لا تقول في الكلام : هل زيدُ قائم ٢ بل : هل قائمُ زيدُ ٢

وأما " أم " فهي متصلة ونقطعة ، وقد تقدم بيانها في باب العطف ، فأغنى عن إعادته . ^(٢)

وقد ترد " هل " بمعنى " قد " فتخرج من الاستفهام ، ومنه عند بعضهم ^(٣)

(١) مثاله بيت علقمة :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي لَمْ يَقْضِ صِرَتَهُ * إثر الأُخْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومِ

انظر ضرائر الشعر ٢٠٨ ، والخزانة ١١ / ٢٨٦ ، ٢٩١ .

(٢) انظر ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٣) نسبة المفسد إلى الفراء ، وذكر فيها ثلاثة مذاهب أخرى

انظر الخزانة ١١ / ٢٦١ - ٢٦٨ ، ومعاني الفراء ٣ / ٢١٣ ، وتأويل

شكل القرآن ٥٣٨ ، والمقتضب ١ / ٤٣ - ٤٤ ، ٣ / ٢٨٩ ، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٥٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ٦٤ ، وكتاب

الشعر ٨٨ ، واللمع ٣١٦ ، والتبصرة ٤٦٧ ، والكشاف ٤ / ١٩٤ ،

والرضي على الكافية ٤ / ٤٤٦ - ٤٤٧ . هذا وراجع الكتاب ١ / ١٠٠ ،

٣ / ١٨٩ ، والخصائص ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٤ ، والبيان في غريب إعراب

القرآن ٢ / ٤٨٠ ، والمغني ٤٦٠ - ٤٦٢ .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حَسَنٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ (١) .

وقد تـسـلب " أم " الاستفهام وتـجـعـل حرف إضـراب بـمـثـلة " هل " ،

وذلك إذا دخلت على استفهام آخر ، كقولك : أم كيف ؟ ، أم هل ؟ (٢) .

وأما الأسماء / التي تتضمن معنى الاستفهام فهي على ضربين : ١/٣٥

أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف . فغير الظروف : أيُّ ، ومن ، وما ،
وكم ، وكيف عند سيجويه . (٣)

فأما " أيُّ " فهي مضافة أبدا لفظا أو تقديرا ، وهي سواء من
تعيين من أضيفت إليه بالشيء المنسوب إليه ، تقول : أيُّ القوم جاءك ؟
وقد تكون أيضا شرطا ، كقولك : أيُّهم يضرب أضرب . وتكون أيضا بمعنى
الذي ، تقول : جاءني أيُّهم تعلم ، تريد الذي .

وهي معرفة أبدا ، إلا إذا كانت بمعنى الذي وحذف بعض
صلتها ، كقولك جاءني أيُّهم أفضل ، تريد : هو أفضل ، فإنها في هذا

(١) من الآية الأولى من سورة الإنسان .

(٢) انظر الكتاب ١٩٠/٣ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ - ٢٩١ .

(٣) كذا ، وقد صح سيجويه بأنها ظرف في موضعين . الكتاب ٢٦٧/٣ ،

٢٨٥ . وقال ابن هشام في المغني ٢٧٢ : " ومن سيجويه أنَّ كيف
ظرف ، ومن السيرافي والأخفش أنَّها اسم غير ظرف " . طي أن ابن
هشام ينقل ، أيضا في هذا الموضع ، عن ابن مالك : " لم يقل أحد
إنَّ " كيف " ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت ضمير
بقولك : طي أي حال ؟ لكونها سواء من الأحوال العامة سميت
ظرفا ، لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها
مجازا " .

الموضع تكون مبنية عند سيمويه ^(١)، وعلى هذا حمل قوله تعالى :
 ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِمَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُتَاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ حِتًّا ﴾ ^(٢) فَأَيُّهِمْ
 عند / سيمويه مفعول لَنَنْزِمَنَّ، وهو مني على الضم عنده، لَمَّا حُذِفَ ١٣٥ ب
 بعض صلته، لَأَنَّهُ يريد : أَيُّهُمْ هو أشد، فحذف هو.

فأما " مَنْ " فهي سوال من مَنْ يعقل، تقول : مَنْ فِي الدار؟
 فيكون الجواب : زيدٌ، أو عمرو.

وقد ترد " مَنْ " شرطاً، كقولك : مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبُ . وقد ترد
 بمعنى الذي، تقول : جاءني مَنْ فِي الدار، تريد الذي، وقد ترد نكرة
 موصوفة، تقول : مررت بِمَنْ مَعْجَبٍ لَكَ، تريد بِإِنْسَانٍ مَعْجَبٍ لَكَ . فَإِنْ
 لَهَا أَرْبَعَةٌ مُوَاضِعَ ^(٣).

وأما " مَا " فتكون استظهاراً مَقَالاً يعقل، ومن صفات من يعقل،
 تقول : مَا فِي الدار؟، فيقول المجيب : فَرَسٌ أَوْ حِمَارٌ، وتقول : مَا صَفَاتُ
 زَيْدٍ؟ فيقال : الْعِلْمُ وَالزُّهْدُ .
 واعلم أَنَّ " مَا " فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تِسْعَةٌ مُوَاضِعَ، خَمْسَةٌ مِنْهَا تَكُونُ
 فِيهَا اسْمًا، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهَا تَكُونُ فِيهَا حَرْفًا.

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠، وهو مذهب المازني أيضاً. الأصول ٢/ ٣٢٥،
 والألماني الشجرية ٢/ ٢٩٧.

وزهد الخليل إلى أَنَّهَا معربة، وهي مرفوعة على الحكاية،
 بإعرابها قال الكوفيون والجرجسي.

انظر الكتاب ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، والأصول ٢/ ٣٢٤، والإنصاف
 ٧٠٩ (١٠٢ م)، والرضي على الكافية ٣/ ٦١، والمغني ٧٠٧-٧٠٨.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٣) انظر المغني ٤٣١.

كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ ^(١) أي : بصبركم .
وقد بَلَغَ موضعها ابنُ السيد البَطْلِيُّوسِي ^(٢) من أصحابنا إلى
نيف وثلاثين موضعا ^(٣) . وهي في الحقيقة راجعة إلى ما ذكرنا .

وأما كيف " فسواءٌ من هيئة مَنْ ذُكِرَ بعدها ، وهي اسم عند
سبويه ، ومعناها : أصبح " زيدٌ أم ^(٤) سقيمٌ ؟ ، ولذلك يجاب
عنها بالاسماء ، فتقول في جواب كيف زيدٌ ؟ : صحيحٌ ، أو سقيمٌ . وهي
عند الأَخفش ظرف ، ومعناها : طوى أيَّ حالٍ ؟ ^(٥) .

(١) سورة الرعد ، من الآية ٢٤ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطْلِيُّوسِي ، نسبة إلى
" بَطْلِيُّوس " - بفتحين وسكون اللام وباء مفتوحة وسين مبهمة .
كذا ضبطه ابن خلكان في الوفیات ٩٨/٣ ، وضبطه باقوت
في معجم البلدان ٤٤٢/١ بباء مضمومة - إحدى مدن الأندلس ،
ولد سنة ٤٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٥٢١ هـ . من مصنفاته : الاختصاص
شرح أدب الكتاب ، والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب
الجمال وغيرها . انظر إنباء الرواة ١٤١/٢ - ١٤٣ ، والبغية
٥٥/٢ - ٥٦ .

(٣) انظر ذلك في الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٣ - ٣٥٣ .

(٤) في النسخة : أسقيم .

(٥) انظر التعليق على " كيف " في أول الباب ص ٢٩٧ .

وأما • كم • فسؤال من عدد ، وقد تكون خبرا ، وقد تقدم بيان ذلك في بابها . (١)

وأما الأسماء التي هي ظروف : فتق ، وأيان ، وأين ، وأنسى .
فتق وأيان سو٤لان من تعيين زمان ، وأين سو٤ل من تعيين مكان .

وأما • أتى • فتكون بمعنى أين ، ومعنى كيف ، وبمعنى
حيث ، / وقد حمل قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ ﴾ (٢) ١/١٣٧
على المعاني الثلاثة . (٣) . والله أعلم .

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٤ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٢٣ .

(٣) رد الطبري هذه المعاني ، وذهب إلى أنها بمعنى : من أي وجه
شئت . تفسير الطبري ٣٩٢/٢ - ٣٩٨ . وانظر الكتاب ٢٣٥/٤ ،
وأعراب النحاس ٣١١/١ .

باب

ما يدخل الكلام فلا يغير لفظه مما كان عليه

اعلم أنَّ ما يدخل الكلام ولا يغيره ينقسم إلى قسمين : حروف ، وظروف .

فالحروف : حروف الاستفهام ، وإنَّ وأخواتها إذا كفت بـ " ما " ، تقول : زيد قائم ، ثم تدخل عليه همزة الاستفهام أو هل ، فتقول : أزيد قائم ؟ وهل زيد قائم ؟ ، أو إنَّ وأخواتها مكفوفة بـ " ما " فتقول : إنَّما زيد قائم ، و : لبتما زيد قائم ، وكذلك البواقي .

وهذه الحروف التي لا تغيّر لفظ الكلام تنقسم إلى ما لا يغيّر معناه أيضا ، وإلى ما يغيّر معناه . وكلّها تغيّر المعنى ، إلّا إنَّما فإنّها لا تغيّره .

وتسمّى هذه الحروف حروف / ابتداء ، لأنَّ الكلام يقع بعدها ١٣٧/ب مستأنفاً ، لا أنّه لا يقع إلّا مبتدأ وخبراً ، فإنّه قد يقع بعدها الفاعل والفاعل ، تقول : إنَّما يقوم زيد .

وأما الظروف : فإنَّ ، وإذا ، وأين ، وأنى ، وأيان ، تقول : جئتكَ إن زيد أسير ، و : إن تأمّر زيد ، وإذا قام زيد قام عمرو . إلّا أنَّ إذا لا تدخل إلّا على الفعل ، أعني إذا التي تتضمن معنى الشرط ، وهي ظرف زمان فيما يستقبل . (١) وكَمَّ إذا أخرى ، وهي ظرف مكان ، ولا يقع بعدها إلّا الاسم ، وتسمى الفجائية .

(١) أجاز الكوفيون والآخرى وقوع المبتدأ بعدها . انظر الخصائص ١٠٥/١

وابن يعيش ٩٧/٤ ، والجنى ٣٦١ ، والمغنى ١٢٧ .

وهذه الظروف إذا كانت فضلات للكلام الذى بعدها لم تغير لفظ الكلام ما كان عليه ، كقولك : **أين زيد قائم ؟** ، فأين ظرف لقائم .
وإن جعلتها غير فضلات غيّرت الكلام ، تقول : **أين زيد قائماً ؟** ،
إذا جعلت **أين** خبراً من زيد ، وقائماً حال من زيد .

ومتى وأيان مع أسماء الأشخاص لا تكون إلا فضلات / تقول : ١/٣٨ متى زيد خارج ؟ ، وأيان زيد مسافر ؟ . ولا يجوز النصب ، لأن متى وأيان ظرفا زمان . وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأشخاص ، وإنما تكون أخباراً عن المصا در .^(١) فإن وقع بعدهما مصدر جاز أن يكونا فضلتين ، فيرفع ما بعدهما ، وجاز أن يكونا خبرين ، فينصب ما بعدهما ، تقول : متى ضربك مستقيم ؟ ومستقيماً ؟^(٢) .

وأما " إذا " و " إذا " فلا يكونان أبداً إلا فضلتين ، أما " إذ " فلا يقع ما بعدها إلا جملة ، وإن مضافة إليها ، فتكون فضلة لما قبلها .
وأما " إذا " فقد تكون ظرفاً لما قبلها ، كقولك : جئتُك إذا جئتني ، وقد تكون ظرفاً لجوابها ، كقولك : إذا جاء زيد جاء عمرو .

(١) انظر ما تقدم ص ٤١ .

(٢) انظر اللمع ٣٢١ - ٣٢٢ .

باب المخاطبة

إذا خاطبت من تسأله من شيء فابداً بالسؤال عنه / ١٣٨ ب
أولاً وأتبعه خطاب السؤال . مثاله أن تسأل رجلاً عن رجل شار
إليه فتقول : كيف ذلك الرجل يا رجل ؟ ، فإذا اسم السؤال منه فقدته ،
والكاف خطاب السؤال فأخرته .

فإن سألت من امرأة قلت : كيف تيك ، أو : تلك المرأة يا رجل ؟
فقدت إشارة السؤال منه وأخرت كاف الخطاب .

فإن سألت امرأة من رجل قلت : كيف ذلك الرجل يا امرأة ؟ .
فإن سألتها من رجلين قلت : كيف ذاك الرجلان يا امرأة ؟
فإن سألت رجلاً من امرأة قلت : كيف تيكُم المرأة يا رجال ؟ .
فإن سألتهم من نسوة قلت : كيف أولئك النسوة يا رجال ؟ .
فإن سألت نسوة من رجال قلت : كيف أولئك الرجال يا نسوة ؟ .

والكاف ، وكم ، وكنَّ مع ذا ، وذا ، وأولاً ، حروف خطاب / ١٣٩ أ
لاضر ، لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف ، فلا يكون ما بعدها اسماً . (١) وطس
ما ذكرت لك فقس .

(١) في النسخة : " اسم " بالرفع .

باب الوقف

الموقوف عليه إن كان صحيحا وما قبله غير ساكن ، وكان مرفوعا جازفيه في الوقف أربعة أوجه :^(١)

السكون نحو : هذا خالدٌ ، والرَّومُ ، وهو تضعيف الحركة^(٢) ، والإشمامُ ، وهو ضمُّ الشفتين ، وهو يُرى ولا يُسمع^(٣) ، ولا يكون إلَّا في المرفوع^(٤) . والتضعيفُ ، وهو [نحو : هذا]^(٥) خالدٌ .

(١) انظر الكتاب ١٦٨/٤ .

(٢) التضعيف هنا أن يكون الصوت ضعيفا ، قال ابن يعيش في شرح الفصل ٦٧/٩ : "أما الرَّومُ : فموت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تنبها وتغطمها اختلاسا . . . " وانظر الرضي على الشافية ٢٢٥/٢ .

(٣) قال ابن يعيش : " وأما الإشمام فهو تهيفة العضو للنطق بالضم ، من غير تصويت ، وذلك بأن تضمَّ شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس ، فيراها المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة فهو شبي . يختص العبيـن دون الأذن ، وذلك إننا يدركه البصر دون الأُفـس . . . " شرح الفصل ٦٧/٩ ، وانظر الرضي على الشافية ٢٢٥/٢ . هذا وهناك الإشمام في فاء الفعل ، أشار إليه المصنف في باب ما لم يسم فاعله . وقد عرفتُ به هناك . انظر ص . . .

(٤) عزى إلى الكوفيين جواز الإشمام في المجرور ، قال الرضي : والظاهر أنَّ وَهَم . انظر ابن يعيش ٦٧/٩ ، والرضي على الشافية ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

(٥) زيادة يستقيم بها النص . والتضعيف المراد هنا هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله . ابن يعيش ٦٧/٩ .

وإن كان مجرورًا جازفيه ما ذكرنا إلا الإشمام .

وإن كان منصوبًا سنونا أبدلت من تسوينه ألفًا . فقلت : خالد .

ويجوز التضعيف مع البدل فيما ليس قبله ساكن . ويجوز فيه السكون في لغة ، فتقول : رأيت خالدًا . (١)

وإن كان غير سنون جاز الإسكان ، والروم ، والتشديد / نحو : ١٣٩ ب / الرجل .

وإن كان ما قبل آخره ساكنًا جازفيه ما جازفي غير الساكن إلا التضعيف . وجاز أيضا فيه مع الرفع والجبر النقل إذا كان الساكن غير حرف علة ولم يؤد النقل إلى الخروج من النظائر (٢) ، تقول : هذا بكرك ، ومرت بكرك ، تنقل حركة الإعراب إلى ما قبل .

وإن كان معتلا ، فإن كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها ، فإن كان منصوبًا سنونا فتحت الياء وأبدلت من التنوين ألفا ، تقول : رأيت قاضيًا . وإن كان غير سنون سكنت الياء ، تقول : [رأيت القاضي] (٣) لا غير (٤) .

(١) تعزى هذه اللغة إلى ربيعة . انظر الرضي على الشافعية ٢/٢٧٢ .

(٢) يعنى بذلك بناءى " فُعِلَ وَفُعِلَ " فهما بناءان مهملان في

الأسماء ، فلا ينقل في نحو : عجبت من البسر ، ولا في نحو :

هذا العدل . انظر الكتاب ٤/١٧٣ - ١٧٤ ، والتوطئة (٣١) ،

والرضي على الشافعية ٢/٣٢١ .

(٣) مكانه في النسخة : " هذا القاضي ، ومرت بالقاضي " .

(٤) انظر الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ ، والرضي على الشافعية ٢/٣٠٠ - ٣٠١ .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان متوناً وقت طى ما قبل الهمزة بالسكون ، وهو الأجلود (١) ، ويجوز ردُّ الهمزة والوقوف عليها بالسكون .

وإن كان غير متونٍ وقت طى الهمزة بالسكون ، كالوصل / وهو ١/١٤٠ الأحسن (١) ، ويجوز حذفها والوقوف طى ما قبلها بالسكون ، تقول : هذا القاضي ، والقاضي ، ومررت بالقاضي ، والقاضي .

وإن كان آخره ألفاً وقت عليها لا غير ، فتقول : هذه (٢) صا ، ورأيت صا ، ومررت بصا .

وإن كان شبهاً للمعتل فحكمه حكم الصحيح ، إلا في التشديد ، وذلك قولك : كساء (٣) ، وظهي ، ودلو ، وكرسى (٣) .

(١) انظر الكتاب ١٨٣/٤ - ١٨٤ ، والرضي طى الشافية ٢/٣٠٠-٣٠١ .

(٢) في النسخة : " هذا " . وهي مؤنثة . انظر المذكر والمؤنث ٥١٨/١ ، واللسان (صا) .

(٣) سمى كساءً شبهاً للمعتل وإن لم يكن آخره حرف علة ، لشبهه الهمزة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من حروف العلة ، ومن حيث كانت تنقلب إليها ، كما تنقلب حروف العلة بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغَيَّرُ بسائر أنواع التسهيل كما تُغَيَّرُ حروف العلة عند اعتلالها .

وسكون الهمزة الأولى في " كرسى " كسكون الهمزة في " ظهى " ، والزأى في " غزو " . انظر الإيضاح ١٢-١٨ ، والتوطئة ١٥٠-١٥١ .

هذا وقد تقدم تعريف شبه المعتل . انظر ص ٢٠ هـ (١) .

باب الحكاية

اعلم أنَّ الحكاية معناها أَنْ تأتيَ بالحكي ، أو ما يقوم مقامه
على الوصف الذي كان عليه قبل . والذي يحكى به من الكم الاستظهارية
اثنان : مَنْ ، وأى .

*

[الحكاية بـ مَنْ]

فأما مَنْ فتحكى بها النكرات والأعلام في الوقف .

فأما النكرات فوجه حكايتها أَنْ تلحق مَنْ إذا استظهرت / بها ١٤٠/ب
(١) من مرفوع واوا ، ومن منصوب ألفا ، ومن مجرور ياء ، وتلحقها علامة التانيث
إِنْ كان مؤنثا وثنى وجموعا ، تقول إذا قال جاءني رجلٌ : مَنْ ؟ ،
وإذا قال : رأيت رجلاً : مَنْ ؟ ، وإذا قال : مررت برجلٍ : مَنْ ؟ .
وإِنْ قال : بامرأة قلت : مَنْ (٢) ؟ ، وإِنْ قال : بامرأتين
قلت : مَنْتَيْنِ (٢) ؟ ، وبمناء قلت : مَنْاتٍ ؟ ، وكذلك إِنْ نصب . وإِنْ
رفع قلت : مَنْتانٍ ؟ .

(١) كذا في النسخة . ولعل الصواب أَنْ يقال : وتلحقها علامة التانيث
والثنية والجمع .

(٢) قال الزجاجيُّ في الجمل ٣٣٥ : مَنْ ، بتحرك النون ، وإسكان
الهاء وَمَنْتان ، بإسكان النون .

وفي المذكرين : كَانَ ؟ في الرفع ، وَمَنْ ؟ في الجر والنصب .

وفي جماعة المذكرين : في الرفع : مَنْون ؟ ، وفي الجر والنصب : مَنْين ؟ . هذا كله في الوقف .

فَإِنْ وصلت ، قلت : مَنْ يا هذا ؟ فَمَنْ مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : مَنْ الرجل ؟ .

وهذه الحروف التي تلحق في الوقف هي أمانة على إعراب المسؤول عنه ، وتذكيره وتأنينه ، وتثنيته وجميعه .

وأما / الأعلام فللمعرب في حكايتها مَنْ وجهاً : ١/١٤١

أحدهما : حكاية اللفظ مع صحة الإعراب ، فتقول فيمن قال : رأيت زيدا : مَنْ زيد ؟ ، فترفع مَنْ بالابتداء وزيد خبره ، وإن شئت جعلت زيدا مبتدأ وَمَنْ في موضع الخبر . وهذه لغة بني تميم ^(١) ، أعني الرفع في زيد .

ومنهم من يحكي اللفظ بإعرابه ، فيقول : مَنْ زيدا ؟ بالنصب ، وهو خبر مبتدأ أو مبتدأ ، كما كان مع الرفع ، وإنما نصبت لفظه ليعلم أنه المسؤول عنه . وهذه لغة أهل الحجاز ^(١) . ولا تكون الحكاية عندهم إلا في الأسماء والأعلام والكنى ، كعمد ، وأبي محمد ، ولا يجوز في غيرهما ، لا تقول فيمن قال : رأيت أخاك : من أخاك ؟ ، بل : مَنْ أخوك ؟ لا غير ^(١) .

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤ ، والجمل ٣٣٢ .

وكذلك إن كانت الأعلام موصوفة لم يجز إلا الرفع ، يقول القائل :
 رأيت / زيدا الظريف ، فتقول : مَنْ زيدا الظريف ؟ ، بالرفع لا غير .
 وكذلك إن أدخلت على " مَنْ " حرف عطف ، تقول لمن قال :
 رأيت زيدا ، وَمَنْ زيدا ؟ ، بالرفع لا غير . (٢)

فإن الحكاية مخصصة بالأعلام والكنى ، بشرط ألا يكونا موصوفين ،
 ولا داخلا على " مَنْ " حرف عطف . هذا حكم مَنْ .

*

[الحكاية بـ " أَيْ "]

وأما " أَيْ " فتخالف " مَنْ " من أربعة أوجه : (٣)

أحدها : أنها لا تطبقها زيادة في الوقف ، بل الوقف عليهم —
 كالوقف على جميع الأسماء المعربة .

والثاني : أنه يجوز بأي الحكاية قما يعقل وما لا يعقل .

والثالث : استناع الحكاية بها عن المعارف .

والرابع : جواز تشنيها وجمعها ، وصلا ووقفا ، تقول إذا قال :

جاءني رجل : أَيْ ٢ ورجلان : أَيْ ٢ ، ورجال : أَيْ ٢ ، ورأيت
 رجلا : أَيْ ٢ ، ورجلين : / أَيْ ٢ ، ورجالا : أَيْ ٢ ، وامرأة : أَيْ ٢ ، ١/١٤٢
 وامرأتين : أَيْ ٢ ، ونساء : أَيْ ٢ .

فإن أتيت بعدها بالأعلام والكنى رفعت لا غير . فإذا قال :

رأيت زيدا ، قلت : أَيْ زيدا ، لا غير . (٤)

(١) انظر الكتاب ٤١٣/٢ - ٤١٤ ، والجمل ٣٣٢ .

(٢) الكتاب ٤١٤/٢ ، والجمل ٣٣٢ .

(٣) انظر الجمل ٣٣٨ .

(٤) الكتاب ٤١٤/٢ ، والجمل ٣٣٣ .

باب الإمالة

وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتسيل الألف نحو الهاء ،
وهو ضرب من تجانس الصوت .

والأسباب التي توجب الإمالة ستة :

وقوع الكسرة قبل الألف بحرف نحو : صَاد ، وحرفين أولهما
ساكن نحو : سِرْبَال ، أو بعده يليه نحو : عَالِم .

ووقوع الهاء قبل الألف نحو : السَّيَال . (١)

وكون الألف منقلبةً من ياء نحو : رَمَى ، أو منقلبةً من واو في
فَعَلَ نحو : دَمَا .

وكون الألف منقلبةً من حرف مكسور نحو : خَاف / . ١٤٢/ب

وكونها في حكم المنقلبة نحو : حُبْلَى ، لأنها تنقلب في التنوين .

والإمالة للإمالة في نحو : كَتَبْتُ كِتَابًا ، فأمالوا الألف الثانيةً

التي هي بدل من التنوين لإمالة الأُولَى ، وأمالوا الأُولَى لأجل الكسرة .

وتنوع من الإمالة حروف الاستعلاء ، وهي سبعة : الصاد ، والضاد ،

والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف ، إذا كانت مفتوحةً قبل الألف ،

(١) السَّيَالُ : شجر له شوكة أبيهى ، واحدة : سَيَالَةٌ . اللسان

(سيل) .

أوحدها بحرف أو حرفين الثاني (١) ساكن ، عند الأكثر (٢) ، فلا
 تمل : طَالِبَا ، وَلَا صَالِحَا ، وَلَا غَالِبَا ، وَلَا خَالِدَا ، وَلَا قَاتِلَا ، وَلَا ضَارِبَا ،
 وَلَا ظَالِمَا ، وَلَا هَابِطَا ، وَلَا غَافِظَا ، وَلَا وَامِضَا ، وَلَا نَافِخَا ، وَلَا نَافِثَا ، وَلَا نَافِثَا .
 نَافِثَا . وَلَا شَاشِيطَا ، وَلَا شَافِصِخَا .
 فَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُ الِاسْتِعْلَاءِ مَكْسُورَةً نَحْوُ : صِفَافٍ (٣) ، وَحَقَافٍ (٤) ،
 أَوْ مَا قَبْلَهَا كَقِفَلَاتٍ (٥) ، أَوْ يَكُونُ بَعْدَهَا رَاءٌ مَكْسُورَةً ، نَحْوُ : ضَارِبٍ ،
 وَصَارِيمٍ (٦) ، لَمْ تَنْعَ الْإِمَالَةُ .

- (١) في النسخة : "الأول" .
- (٢) أَمَالٌ هُنَا قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ لِتَرَاخِي هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنَ الْأَلْفِ ، وَهِيَ ظَهْلَةٌ . انظر الكتاب ١٣٠/٤ ، والتكملة ٥٣٢ ، وابن يعين ٦٠/٩ .
- (٣) الصُّفَّةُ مِنَ الْبَنِيَانِ شَبَّهَ الْبَهْوُ الْوَاسِعَ الطَّوِيلَ السَّكَكَ . اللِّسَانُ (صف) .
- (٤) الحَقَافُ جَمْعُ قَفَّةٍ ، وَهِيَ مَا اتَّخَذَ مِنْ خُوصٍ وَنَحْوِهِ كَهَيْئَةِ الْقَرْفَةِ ، تَجْعَلُ فِيهِ الْعَرَاءُ قَطْنَهَا . الصَّحَاحُ (قَف) .
- (٥) المَقَلَاتُ : الَّتِي لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ ، وَقِيلَ : هِيَ الَّتِي تَلِدُ وَاحِدًا ثُمَّ لَا تَلِدُ بَعْدَ ذَلِكَ . اللِّسَانُ (قَلَتْ) .
- (٦) سَافَتِ الْإِمَالَةُ هُنَا وَقَوِيَتْ لَضَعْفِ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ ، لِتَقْدِيرِهِ طَسَى الْأَلْفَ ، وَلِقُوَّةِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ بِتَكَرُّرِهَا . انظر التكملة ٢٣٥ - ٢٣٧ ، وابن يعين ٦١/٩ - ٦٢ .

/ وقد جاءت الإمالة في حروف لا موجب للإمالة فيها ، وأكثر ما يأتي ذلك في الأعلام نحو : الحَجَّاج ، فقد أمالوه . وهو شاذٌ لا يقاس عليه .^(١)

هذا ما يتعلق بالنحو من هذا الباب . وللقرء في الإمالة مذاهب تتعلق بالقراءات ليس هذا موضع إيرادها ، فإنَّها بكتب القراءة اليقينية ، وهذا القدر للشغف بالعربية كافٍ .

والله الموفق للصواب بمنه وكرمه ، لا رَبَّ غيره .

والحمد لله وحده ، وصلاته على سيِّدنا محمد نبيِّ وآله وصحبه وسلّم .

(١) قال سيبويه في ١٢٧/٤ : "... وذلك لأنَّ كثر في كلامهم فحلوه على الأكثر ، لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يحل ألف حَجَّاج إذا كان صفةً ، يجرونه على القياس .

[سماع لهذا الكتاب وإجازة] (*)

/ سمع جميع هذا الكتاب طي مصنفه الشيخ الإمام العالم... ١٤٣/ب
الكبير العلامة القدوة... شرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن أبي الفضل السليّ الرميّ نفع الله به بقراءة الإمام العالم الفاضل
البارع المتقن الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله بن
شميب التميمي الحافظ نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي العز
ابن أبي طالب... الصفار، والفقيه الإمام العالم... محمد بن عبد
الرحمن بن عبد الله التبريزي، والفقيه نظام الدين أبو طي الحسن بن
مظفر بن رضوان النصيمي، والفقيه إمام الدين أبو حامد محمد بن الحسن
ابن الإمام الحوي، وإبراهيم بن... بن أبي الدر المقرئ أبو، وسلام
وطي ابنا كمال الدين إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب بن طي بن سلام،
وكتب الطبقة الفقير إلى الله تعالى إبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد
ابن الحسن...، وسمع القاضي... معين الدين إبراهيم
ابن عمر بن عبد العزيز القرشي من باب اسم الفاعل إلى آخر الكتاب، ومن
أوله إلى باب الجر، وضح لهم ذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثالث
شهر من ربيع الأول من سنة ست وأربعين وستائة. وأجاز الشيخ التميمي
الجماعة المثبتة أساؤهم [في] هذه الطبقة جميع ما يجوز له روايته،
وبلفظ إجازة...

صحيح ذلك [و] كتب محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي

الفضل السليّ.

(*) جاء هذا السماع في آخر الكتاب بخط مغاير من خط النسخة، وفي
آخره إجازة بخط منسوب إلى السليّ.

الغزير

فهرس الآيات القرآنفة

الآفة	رقمها	السورة	الصفحة
لا رهب ففه	٢	البقرة	١٧٦
وان ابطل ابراهيم ربه	١٢٤	=	٤٤
لا جدال فف الحج	١٩٧	=	١٧٦
ولعبد مو* من خفر من شرك	٢٢١	=	٣٤
فأتوا حرثكم أنف شتم	٢٢٣	=	٣٠١
وما لنا ألا نقتل	٢٤٦	=	٦٩
ان تبدوا الصدقت فنعماف هي	٢٧١	=	٢٩٩، ٢٠١
وان كان ذو عسرة	٢٨٠	=	٥٤
فبما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩	آل عمران	٢٩٩
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	=	٣٤
ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم	٢	النساء	١١٦
كفف بالله شهفدا	٧٩	=	١١٧
لا فحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم	١٤٨	=	٢٢٧
ان كنت قلته فقد علمته	١١٦	المائدة	٢٤٩
وما فشعركم أنها اذا جاءت لا فوه شون	١٠٩	الأنعام	٦٤
ما أشركنا ولا ءهاونا	١٤٨	=	١٥٧
ثم آتفنا موسى الكتب تماماف على الذي أحسن	١٥٤	=	١٩٢، ١٥٣
لا فنففع نفساف إيمانها	١٥٨	=	٤٤
من فضل الله فلا هادى له	١٨٦	الأعراف	٢٤٨
قل آله أذن لكم	٥٩	يونس	٢٩٥
ما هذا بفشرا	٣١	يوسف	٧٣
لا فثرفب ففكم الفوم	٩٢	=	١٧٦
فلما أن جاء البشر	٩٦	=	٦٩
سلام ففكم بما صبرتم	٢٤	الرمء	٣٠٠
كفف بالله	٤٣	=	١٩٦
فاصدع بما تو* مر	٩٤	الحجر	١٩٢

(١) قرئت بفتح همزة أن وفكسرهما .

(٢) قرئ* فف الشاذ* أحسن* بالرفع .

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
للمؤمنين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة	٣٠	النحل	٣٤
وإذا لا يلبثون ^(١)	٧٦	الاسراء	٢٤٢
كبرت كلمة	٥	الكهف	٢٠٢
وما أنسنه الا الشيطان أن أذكره	٦٣	=	١٤٧
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا	٦٩	مريم	٢٩٨
ولا ضلنكم في جذوع النخل	٧١	طه	١١٦
ثم ليقتضوا نفعهم ^(٢)	٢٩	الحج	٢٤٤
فاجتنبوا الرجم من الاوثان	٣٠	=	١١٤
قل أفأنيتكم بشر من ذلكم النار	٧٢	=	٤٠
تنبت بالدهن ^(٣)	٢٠	المؤمنون	١١٨
ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له			
العذاب يوم القيامة	٦٩-٦٨	الفرقان	١٤٩
حسننت مستقرا	٧٦	=	٢٠٢
واثمنه من الكنوز ما ان مفاتحه لتتوا بالعصية	٧٦	القصص	٦٣
وان تصيبهم سيئة بما قذت أيديهم اذا هم			
يقنطون	٣٦	الروم	٢٤٨
وانطلق الملا منهم أن امشوا	٦	ص	٦٩
بسوا * لنعجتك الى نعاجه	٢٤	=	٢٢٧
حتى توارت بالحجاب	٣٢	=	١٨٧
نعم العبد انه أواب	٤٣	=	٢٠٠
لميس كسله شي*	١١	الشورى	١٢٠
وانك لتهدى الى صراط مستقيم * صراط الله	٥٣-٥٢	=	١٤٦
فيها يفرق كل أمر حكيم * أمرا من عندنا	٥٠٤	الدخان	١٧٧
بئس مثل القوم الذين كذبوا	٥	الجمعة	٢٠٢
وكأين من قرية عتت عن أمر ربها	٨	الطلاق	١٠٧
نبأني العليم الخبير	٣	التحریم	٨٥
ان الكفرون الا في غرور	٢٠	الملك	٦٧
فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة	١٣	الحاقة	١٣٥

(١) قرئت بإثبات النون ، وقرئت بحذفها على الإعمال .

(٢) قرئت بإسكان اللام وبكسرها .

(٣) قرئت بضم التاء وكسر الباء ، وقرئت بفتح التاء وضم الباء .

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>السورة</u>	<u>المفحة</u>
وَأَلُو اسْتَقَمُوا	١٦	الجن	٦٩
كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ			
الرَّسُولَ	١٦٠١٥	الزمل	١٩٣
فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى	٣١	القيامة	١٧١
هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ	١	الانسان	٢٩٧
أَوْ اطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا	١٥٠١٤	البلد	٢٢٧

*

فهرس الحديس

<u>الحديس</u>	<u>الصفحة</u>
عليكم معشر الشباب بالباة ، فمن لم يستطع فعليه بالصوم	
فانه له وجاء	٢٣١
ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة	٢٢١

فهرس من الالقوال

الصفحة	القول
٧٨	اشتمل الصماء
٤٢	أكوني البراغيث
٦٠	ان مالا وان ولدا
١٥٧	انها لابل . أم شاء م
٦٥	ايت السوق أنك تشتري لنا سويقا
٧٨	رجع القهقري
٢٧	السمن منوان بدرهم
٢٩	طوى التمرة مثلها زيدا
٢٣١	طيه رجلا ليسنى
١٠٧	كأين رجلا جاءك
١٠٥	كم لك غمانا
١١٥	قد كان من مطر
١٢٥	لا أبالك
١٢٣	لا اله الا الله
١٢٣	لا حول ولا قوة الا بالله
١١٧	لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة
١٢١	لا نولك أن تفعل
٦٠	ليت شعري
١٩٢	ما أنا بالذى قاتل شيئا
٢٢١	ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
٩٢	ما شأنك وعمر
٩٧	ما في السماء قدر راحة سحابا
٩٢	مالك وزيدا
١٨٧	من كذب كان شرا له
١١٦	نظرت الى الهلال من غلل السحاب
٤١	الهلال الليلة

فهرس الا مشال

<u>الصفحة</u>	<u>الثل</u>
١٦٤	أطرق كرا
١٦٤	افتد مخنوق
٣٥	شرأهرذا ناب
٢٠٧	مسن الغوير أبو ما

(*)
فهرس الاٲالسلب والنماآ النآمة

الصفآة	النمؤؤ آ
٣٦	أؤؤؤسؤ أؤؤنفة
١٩٦	أآرب الرجل
٨٢	أآرت الرجال زها
١٥٣	أآصم زها وعرو
٢٤١	إذن أظنك صااا
٣٤	أرجل فف الاءار أم امرأة ؟
٨٢	أسأفرت الله زهف
٩٢	أسأى الماء والخشبة
١٥٥	أشأرلف عها أو آارفة
١٢٠	أطعمته عن آؤع
٩٦	أألا الحؤض ما
٩٢	أنت أظم ورؤك
٦٤	ألا إن زها منألق
١٧٣	ألا مال لك ؟
٩١	أأظرأرك وأألوع الشس
٥٩	إن زها الظرفأ قائم
٥٩	إن زها قائم لفف الاءار
٥٩	إن زها قائم وعرا ، وعرو
٥٩	إن زها لفف الاءار قائم
٥٩	إن زها وعرا قائمان
٥٩	إن الزهأفن أآمعفن ذاهبون
٥٩	إن عرا أخاك مقفم
٥٩	إن عألك عرا مقفم
٥٨	إن عألك لعرا
٥٩	إن فف الاءار زها ، وإن عألك عرا
٥٨	إن فف الاءار زها قائم
٥٩	إن فف الاءار لزهأ قائم
١٩٣	أهلك النام الاءنار والاءرم
٤٠	أمن الله
١١٧	أحبك قول السؤ

الصفحة	النسوخ
٦٢	بلغني أنك منطلق
١٢٣	تبت حتى يغفر الله لي
١٧٧، ٩٦	تفقا زيد شحما
١٠٣	ثلاثة الأثواب
١١٨	الثواب له والعقاب له
١١٣	جاءني القوم ليس زيدا
١٥٥	جالس الفقهاء أو الزهاد
٩٠	جئتك للسمن واللبن
١٢٠	جئت من عمن يمينه
٢٠٣	حسن رجلا زيد
٢٠٢	حسن الرجل زيد
١٠٣	خمس الجوارى
٣٩	خير من زيد رجل عالم
٦٣	رأيت أنه لمالج
١١٨	رب رجل شجاع
١١٨	ربه رجلا ، وربه فارسا
٥٢	زيد اضربه
٥٢	زيد هل ضربته ؟
٢٠٢	سأرجلا عمرو
٢٠٢	سأالرجل عمرو
٤٩	سار زيد بعمر يوم الجمعة فرسخا سيرا شديدا
٢٣٦، ١٢٣	سرت حتى أدخل المدينة
١٢٣	سرت حتى تطلع الشمس
٩٢	سرك والنمل
٣٤	سلام عليك
١٤٥	سلب زيدا ثوبه
١٢٩	صلاة الأولى
١٢٣	صبت حتى الليل
١٨٧	ضرب غلامه زيد
٤٥	ضرب موسى عيسى
٨٠	ضربت طويلا
٨٠	ضربت ذلك الضرب
٩٨	طبن به نفسا
٤٤	طلعت الشمس ، وطلع الشمس

الصفحة	النموذج
٢٢٦	مدت الله حتى يدخلني الجنة
٢٢٥، ٤٦	هجت من ضرب زيدٍ امرأ
٦٣	علمت إن زيدا لمنطلق
١٠٠	مندی خمسة شعوع
٩٧	مندی راقود خلا
٩٧	مندی قفميزان برا
٩٧	مندی عنوان سنا
١١٧	موقب الكافر بكفره
٩٦	غرس في الارض شجرا
٣٩	في الدار رجل
٥٢	قائما كان زيد
٥٢	قائما ما زال زيد
١١٠	قام كلٌ أحدٍ إلا زيد
٤٤	قامت الهنود ، وقام الهنود
٤٣	قامت اليوم هند ، قام اليوم هند
١٥٣، ١٢٣	قدم الحاج حتى المشاة
٧٩	قعد جلوسا
٥٣	كان زيدا تأخذ الحص
٥٣	كان زيدا الحص تأخذ
٥٦	كان زيد قائما
٥٦	كان زيد منطلق
٩٢	كل رجل وضعته
١٠٦	كم مالك ؟
٥٨	كيف إن زيدا
٥٨	كيف ما زال زيد
٢٤٠	لا لزمنك أو تعطيني حقي
١٧٥	لا أمرا اليوم لك
٢٣٩	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
١٧٢، ٣٤	لا رجل في الدار ولا امرأة
١٧٢	لا رجل في الدار

الصفحة	النموذج
١٧٢	لا غلام لك
١٧٢	لا فيها رجل ولا امرأة
١٧٥	لا يدعى بها لك
٤٠	لعنك لا فعلن
٩٧	لله دره فارسا
١١٨	ليس زيد بقاتم
٩٧	لي مثله رجلا
٣٤	ما أحد غير منك
١٥٣، ١٢٢	ما الناس حتى الانبياء
٢٩٩	ما تصنع أصنع مثله
١١١	ما جاءني إلا زيدا أحد
١٢٢	ما رأيت مذيوما
١٢١	ما رأيت مذ يوم الجمعة
١١١	ما زاد إلا ما نقص
٧٤	ما زيد بجهان ولا بخيل
٧٣	ما زيد بقاتم
١١١	ما في الدار أحد إلا حمارا
١٢٩	مسجد الجامع
٤٤	موعظة جاءتنا ، وهند جاءتنا
٤٤	موعظة جاءتنا ، وهند جاءتنا
١٤٥	نفعتني عبد الله عليه
٢١٧	هذا رجل سرور بأخيه
١١٨	هذا مسجد للشافعيين
٤٠	الهيلان والله
٢٤٢	واذن أكرمك
١٦٦	واعبد المطلباء
١٦٦	وامن حفر بشر زمزماء
٦٣	والله إن زيدا قائم
٣٤	ويل له
١٦٨	يا صاحب

فهرس القوافسي

<u>القافية</u>	<u>القائل</u>	<u>البحر</u>	<u>الصفحة</u>
صا	حسان بن ثابت	وافر	٥٣
تطيب	المخبل السعدى	طويل	٩٨
نشب	معرو بن معدى كرب	بسيط	٨٢
العراق	مجهول	وافر	٥٥
لا براح	سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي	مجزوء الكامل	٧٦
زادا	جرير	وافر	٢٠١
مضاعا	عدى بن زيد العبادى	وافر	١٤٨
تمل	كعب بن جعيل، أو غيره	رمل	٢٤٩
مجهل	مزامح بن الحارث العقيلي	طويل	١٢٠
السلم	طباه بن أرقم البشكرى ، أو غيره	طويل	٧٠

فهرس الا سلام

٢٤٢ :	أبي بن كعب
١١٥، ١٢١، ١٤٢، ١٤٧، ٢٧٠، ٢٧١ :	الا خفش
٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠٠ :	تأبط شرا
١٧٨، ٢٧٣ :	ابن جني
١٣٣ :	الحجاج
٢١٣ :	ابو حنيفة * صاحب المذهب
٣٦ :	الخليل
١٩٢، ٦٤ :	ابن الزهر
٢٧٣ :	ابن السراج
٢٤٧ :	سيبويه
٣٦، ٧٩، ٩٨، ١٢١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧ :	ابن السيد البطلوس
١٧٣، ١٧٥، ٢١٤، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٢ :	ابن الصق
٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٣، ٢٩٧، ٢٩٨ :	عدنان
٣٠٠، ٢٩٩ :	أبو علي الفارسي
٣٠٠ :	الكسائي
٢٨٣ :	المبرد
٢٧٣ :	معد يكرب
١٥٣ :	موسى طية السلام
٢٥٦، ٢٦٢ :	يشكر
٣٦ :	أبو يوسف * صاحب أبي حنيفة
٢٥٢، ٢٦٧، ٢٧٠ :	يونس

فهرس القائل والطوائف

٣٠٩٠٧١	:	أهل الحجاز
١٠٤	:	البصريين
		بعض النحاء = النحويون
		بعضهم = النحويون
٢٦٣٠٢٥٦	:	تغلب
٣٠٩٠٧٢	:	بنو تميم
٢٦٤	:	ثقيف
٢٨١	:	جحجج
٢٦٤	:	ربيعة
٢٦٤	:	شنوة
١٩١	:	طمي
٢٧٤	:	عبد الدار
٢٧٤	:	عبد شمس
٢٧٣	:	عبد مناف
٢٥٦٠ ١٤٦٠ ١٤٥٠ ١٠٤٠ ٦٥٠١	:	العرب
٢٥٨ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٤ ٢٧٩	:	
٣٠٩٠ ٢٨٢ ٢٨١	:	
٣١٣	:	القرا
٢٦٤	:	قريش
١٦٩٠ ١٣٣٠ ٩٨٠ ٨٧٠ ٨٥٠ ٦٢٠ ٣٦	:	النحويون
٢٧٥٠ ٢٥٢٠ ٢٣٩٠ ٢٣٧٠ ٢١٠٠ ١٩٤	:	
٢٧١٠ ٢٦٣	:	نمر

فهرس المواضع

أطرقا	:	١٧٨
بعلبك	:	٢٧٣، ٢٦٢، ٢٥٦، ١٧٨
بيت رأس	:	٥٣
حزرموت	:	٢٦٢، ١٧٨
طوى	:	٢٥٨
مرو	:	٢٧٤

فَرْشُ الْوُضْأِ وَالْمَرْجَةِ
يَسْرُ

فهرس المصادر والمراجع

أ - الصورات والرسائل العلمية :

- التذليل والتكسمل (شرح التسهيل) . لأبي حسان الأندلسي .
الجزء الثالث رسالة دكتوراه تحقيق حماد حصة البحري ،
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر ٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
- والجزء الرابع صورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
بمكة ، رقم (٧٨ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢ نحو) .
- تقييد ابن لب طي بعض جمل الزجاجي
رسالة دكتوراه . تحقيق محمد الزين زروق ،
كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي
صورة الدكتور عبد القوم عبد رب النبي ، عن الظاهرية برقم (١٢٤) .
- حواشي الفصل . للشلوبين
رسالة ماجستير . تحقيق حماد بن محمد الثمالي
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م
- شرح أبيات الجمل لابن سيده .
صورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (٥٢٠) نحو ،
عن مكتبة دار الكتب المصرية برقم (١٨٥ نحو تيمود) .
- شرح التسهيل . لابن مالك
رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة
الجزء الأول تحقيق عدنان خلف قليل ، والجزء الثاني تحقيق
فلا الدين حمويه ٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ،
صورة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، برقم (٤٧٨) .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن الفخار .
رسالة دكتوراه تحقيق حماد بن محمد الثمالي
كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي .
صورة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، عن
نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو) .

ب - المطبوعات :

- ابن كيسان النحوى ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ،
للدكتور محمد بن إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
جدة : دار البيان العربى للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ،
لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق د . شعبان محمد إسماعيل
بيروت : عالم الكتب
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧
- الإحاطة في أخبار غرناطة ،
للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله منان
القاهرة : مكتبة الخانجي
الجزء الأول ط ٢ ، ١٣٩٣ / ١٩٧٣ ،
والجزء الثالث ط ١ ، ١٣٩٥ / ١٩٧٥
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس
القاهرة : مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٤ - ١٤٠٩ / ١٩٨٤ - ١٩٨٩
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ،
لابن الأثير تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ومحمد عاشور ، ومحمود فايد
القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٠
- أسرار العربية ،
لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار
دمشق : مطبوعات المجمع العلمي ، مطبعة الترقى ، ١٣٧٧ / ١٩٥٧

- إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين ،
لعبد الباقي اليماني ، تحقيق الدكتور عبد المجيد رباب
الرياض : مركز الطك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط / ١
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،
تحقيق أحمد مختار الشريف
دمشق : مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧
- الاشتقاق لابن دريد ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي ١٣٧٨ / ١٩٥٨
- الأصول ، لابي بكر بن السراج ،
تحقيق الدكتور الفطن ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ،
بيروت ، عالم الكتب ١٤٠٦ / ١٩٨٥
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ،
تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد
بيروت : عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- الأعلام ، للزركلي ،
دار العلم للملايين ، لبنان - بيروت ، ط / السادسة ١٩٨٤ م
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ،
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش
مكة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
ط ١ ، ١٤٠٣ هـ
- آمالي السهيلي
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة : مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٠ / ١٩٧٠

- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري
بيروت : دار المعرفة ، مصورة من حيدرآباد - الهند ١٣٤٩ هـ
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ،
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطاش
مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة
الطوك عبد العزيز (أم القرى) ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- إنباء الرواة على أنباء النحاة للقطبي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر العربي بالقاهرة ، وموسسة الكتب الثقافية ببيروت ،
ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الأنموذج في النحو للزمخشري ،
بيروت : دار الأفاق الجديدة ، ط ١ ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،
لابن هشام الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٦ ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ،
تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني
بيروت : دار الغرب ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي ، لأبي طي الفارسي
تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود
القاهرة : مطبعة دار التأليف ، ط ١ ، ١٣٨٩ / ١٩٦٩
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور مازن المبارك
بيروت : دار النفائس ، ط ٤ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ،
لإسماعيل باشا البغدادي
استانبول ، مطبعة المعارف ١٣٦٤ / ١٩٤٥

- البحر المحيط ، لأبي حيان
بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣ / ١٩٨٣
- برنامج التجميعي (القاسم بن يوسف التجميعي السبتي) ،
تحقيق عبد الحفيظ منصور ،
ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب ١٩٨١ م
- برنامج الوادي آشي
تقديم وتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى
مطبعة الشركة التونسية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م
- البسيط في شرح جبل الزجاجي لابن أبي الربيع
تحقيق الدكتور عمار الشبتي
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ / ١٩٧٩
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي
تحقيق محمد المصري
الكويت : مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي
ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري
تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- تاج العروس ، شرح القاموس ، للمرتضى الزبيدي ،
بيروت : دار مكتبة الحياة (صورة عن طبعة المطبعة الخيرية بحصر ،
ط ١ ، ١٣٠٦) .
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،
الجزء الخامس ، ترجمة الدكتور رihan عبد التواب
القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧
- تأويل شكل القرآن ، لابن قتيبة
تحقيق السيد أحمد صقر
القاهرة : دار التراث ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

- التنبصرة في القراءات لحكي بن أبي طالب ،
تحقيق د / محي الدين رمضان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- التنبصرة والتذكرة للصيمري ،
تحقيق الدكتور فتحي علي الدين
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى ،
مكة المكرمة - ط ١ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢
- التنبهان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري
تحقيق علي محمد البجاوي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٦
- التنبهان عن مذاهب النحويين ، للعكبري
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي
تحقيق الدكتور غيف عبد الرحمن
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- تراجم رجال القرنين (الذيل على الروضتين) لأبي شامة
بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، ١٩٧٤
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك
تحقيق محمد كامل بركات
القاهرة : وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧ / ١٩٦٧
- تفسير الطبري ،
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٣ ، ١٣٨٨ / ١٩٦٨
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ،
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،
بغداد : ١٤٠١ / ١٩٨١ ساعدت جامعة بغداد على تعضيد
- تكملة الإكمال ، لابن نقطة
تحقيق د / عبد القيوم عبد رب النبي ، ومحمد صالح عبد العزيز البراد
مركز إحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ط ١ ،
١٤٠٨ / ١٩٨٧

- التكلفة لكتاب الصلاة ، لابن الأبار
تصحيح السيد عزت العطار الحسيني
القاهرة : مكتب نشر الثقافة الاسلامية ، ١٣٧٥ / ١٩٥٦
- التكلفة لوفيات النقلة للمندري ،
تحقيق الدكتور بشار عواد معروف
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٤
- تهذيب اللغة ، للأزهري ،
الجزء الرابع تحقيق الدكتور عبد الكريم العزناوي ،
والجزء الرابع عشر تحقيق يعقوب عبد [رب] النبي ،
الدار المصرية للتأليف والترجمة
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ،
تحقيق الدكتور عبد الرحمن طلي سليمان
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية :
الأول والثاني والثالث ، ط ٢ ، بدون تاريخ .
الرابع ، ط ١ ، ١٣٩٦ / ١٩٧٦
- الخامس والسادس ١٣٩٧ / ١٩٧٧
- التوطئة ، لأبي علي الشلمغني ،
تحقيق يوسف أحمد المطوع
القاهرة : دار التراث العربي ، ١٩٧٣
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)
تحقيق أحمد محمد شاكر
- القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٥٦ / ١٩٣٧
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد
بيروت : مؤسسة الرسالة - إريد : دار الأمل ، ط ٢ ،
١٤٠٥ / ١٩٨٥
- جبهة الأمل ، لأبي هلال العسكري ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطاش
القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٤ / ١٩٦٤

- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٧٧
- الجنى الدانى في حروف المعاني ، للمرادى ،
تحقيق : طه محسن
طبع في مطابع جامعة الموصل ، ١٣٩٦ / ١٩٧٦
- جواهر الأُدب ، لعلاء الدين الإريلى ،
تحقيق : الدكتور حامد أحمد نيل
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- حاشية الصبان على شرح الأشموني . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية مير العليسي - بهامش شرح التصريح على التوضيح .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي طي الفارسي ،
تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جوجاتي
دمشق : دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور طي توفيق الحمد
بيروت : مؤسسة الرسالة - إريد : دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- حسن المحاضرة ، للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٨٧ / ١٩٦٧
- الحل في إصلاح الخلل . لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى
بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠
- الحل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق الدكتور مصطفى إمام
القاهرة : مطبعة دار المصرية ، ط١ ، ١٩٧٩
- خزانة الأُدب ، لعبد القادر البغدادي ،
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ومكتبة الخانجي - الرياض
دار الرفاعي ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣

- الخصائص ، لابن جني ،
تحقيق محمد علي النجار
بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر - صورة عن طبعة دار الكتب
البحرية ١٣٧١/١٩٥٢
- دراسة لأسلوب القرآن الكريم ،
للشيخ محمد عبد الخالق فضيلة
القاهرة : دار الحديث ، بدون تاريخ
- درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة
ط ١ ، ١٣٩٠ - ١٣٩١ / ١٩٧٠ - ١٩٧١
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر
تحقيق محمد سيد جاد الحق
القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥ - ١٣٨٧ / ١٩٦٦ - ١٩٦٧
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ،
تحقيق محمود محمد شاكر
القاهرة : مكتبة الخانجي
- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغري بردي
تحقيق فهد محمد شلتوت
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى
مكة المكرمة ١٩٨٣
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
القاهرة : دار التراث ١٩٧٢
- ديوان أعشى همدان وأخباره
تحقيق د/ حسن عيسى أبو ياسين
الرياض : دار العلوم ، ط ١ ، ١٤٠٣ / ١٩٨٣
- ديوان امرئ القيس
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤

- ديوان جرير بشرح الصاوي
بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٥٣
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه
تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣
- ديوان عدي بن زيد العبادي
جميع وتحقيق محمد جبار المعين
بغداد : شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ، ١٩٦٥
- ديوان مجنون ليلى
جميع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩ م
وتحقيق الدكتورة شوقية إنالجب باسم (قيس بن الملح المجنون
وديوانه) . معهد الدراسات اللغوية والآداب الشرقية - جامعة
أنقرة ، ١٩٦٧
- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار
تصحیح الدكتور قيس فرح
دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند ، ١٣٩٨/١٩٧٨
- الذيل والتكلمة لكتابي الموصول والصلة ، لابن عبد الملك المراكشي
السفر الأول تحقيق الدكتور محمد بن شريفة ، حقبة السفر الرابع ،
والسفران الخامس والسادس تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار الثقافة
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ،
بيروت : دار المعرفة (نسخة مصورة عن مطبعة السنة المحمدية ،
١٣٧٢/١٩٥٢)
- ذيل مرآة الزمان ، لليونيني ،
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند
ط ١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤
- رصف المعاني في شرح حروف المعاني ، للعائلي ،
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دمشق : دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥

- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي
دمشق : المكتب الاسلامي ، ط ١ ، ١٣٨٥ / ١٩٦٥
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد
تحقيق الدكتور شوقي ضيف
القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٠
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ،
تحقيق الدكتور حسن هندأوى
دمشق : دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- سنن ابن ماجه
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٢ / ١٩٥٢
- سنن أبي داود
القاهرة : شركة مكتبة و مطبعة الباهي الحلبي ، ١٣٧١ / ١٩٥٢
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ،
الجزء ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، تحقيق الدكتورين بشار عواد ، ويحيى
هلال السرحان
- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبل ،
بيروت : منشورات دار الأناق الجديدة
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر ، ط ١٦ ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤
- شرح أبيات سيهويه ، لأبي جعفر النحاس
تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر
القاهرة : مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح أبيات المغنى ، للبغدادي
تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق
دمشق : دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٩٧٠
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم
تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
بيروت : دار الجبل
- شرح ألفية ابن معطر . لابن القواس الموصلي
تحقيق الدكتور طي موسى الشوطي
الرياض : مكتبة الخريجي ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح بالتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري
القاهرة : دار الكتب العربية ، بدون تاريخ
- شرح جمل الزجاجي ، لابن صفور
تحقيق د / صاحب أبوجناح
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- شرح ديوان الحسانة ، للعرزوقي ،
أحمد أمين ، وعبد السلام هارون
القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط ٢ ،
١٣٨٧ / ١٩٦٨
- شرح الرضي على الكافية
تصحيح وتعليق ، يوسف حسن مر
منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ،
تحقيق محمد نور الحسن وآخرين
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع

- شرح الفريد ، لعصام الدين الاسفراييني ،
تحقيق نوري ياسين حسين
مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ،
١٤٠٢ / ١٩٨٢
- شرح الفصل ، لابن يعين ،
بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ
- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ،
تحقيق خالد عبد الكريم
الكويت : المطبعة العصرية ، ط ١ ، ١٩٧٦
- شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٣
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
بيروت : دار الكتب العلمية
- الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس
القاهرة : المكتبة الملفية ، ١٣٢٨ / ١٩١٠
- الصبح المنير في شعر أبي بصير (ميون بن قيس) والأشعشين الآخرين ، لجابر
طبع في مطبعة أدلف هلز هوسن ، بيانه ١٩٢٧
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- صحيح البخاري ،
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- صحيح مسلم ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٤ / ١٩٥٥

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ،
تحقيق السيد إبراهيم محمد
بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٠ ،
طبقات الشافعية ، للأسنوي ،
تحقيق عبدالله الجبوري
رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية ، ط ١ ، ١٣٩١
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسيكي ،
تحقيق عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي
القاهرة : دار احيا الكتب العربية ، ١٩٦٩
- طبقات المفسرين ، للداودي ،
تحقيق طي محمد عمر
القاهرة : مكتبة وهبه ، ط ١ ، ١٣٩٢ / ١٩٧٢
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي ،
تحقيق الدكتور محسن غياض
ساعات جامعة بغداد طي طبعه
مطبعة النعمان : النجف الأشرف - العراق
- العبر في خبر من غير ، للذهبي ،
الجزء الخامس تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد
وزارة الإرشاد والأنا في الكويت ١٣٨٦ / ١٩٦٦
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، للغاسي ،
تحقيق فؤاد سيد
مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م
- عيوان التواريخ ، لابن شاکر الکتبي
الجزء العشرون ، تحقيق الدكتور فيصل السامر ، ونهيلة عبد المنعم داود
وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ م
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ،
مني بنشره ج . هـ . براجستراسر
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي
نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
بالمملكة العربية السعودية
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري
تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين
بيروت : دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة ١٣٩١ / ١٩٧١
- الفصول الخمسون ، لابن معطي
تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي
القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧
- فهارس كتاب سيبويه ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة
القاهرة : مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٥ / ١٩٧٥
- فهارس شواهد سيبويه (القرآن ، الحديث ، الشعر)
لأحمد راتب النفاخ
بيروت : دار الإرشاد ، دار الأمانة ، ط ١ ، ١٣٨٩ / ١٩٧٠
- فهرست اللبلى (أحمد بن يوسف الفهري) ،
تحقيق ياسين يوسف مياش ، وعواد عبد ربه أبو زينة
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- فوات الوفيات ، لابن شاکر الکتبی
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ١٩٧٤
- القاموس المحيط للفيروز آبادي
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ،
تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ،
جده : مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٦
- الكامل للمبرد ،
تحقيق محمد أحمد الدالي
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦

- كتاب سيمويه .

تحقيق عبد السلام هارون

الجزء الأول - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ٢ ، ١٩٧٩ م

الجزء الثاني - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٩

الجزء الثالث - مكتبة الخانجي بالقاهرة بدون تاريخ

الجزء الرابع والفهارس - مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي

بالرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ

- كتاب الشعر ، لأبي طي الفارسي

تحقيق الدكتور محمود الطناحي

القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨

- الكشف . للزمخشري ،

بعناية محمد الصادق قمحاوي ،

القاهرة : مصطفى الباهي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٩٢ / ١٩٧٢

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة

استنبول - مطبعة المعارف ، ١٣٦٠ / ١٩٤١

- الكشف عن وجوه القراءات السبع . لمكي بن أبي طالب

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧

- لسان العرب . لابن منظور

بيروت - دار صادر .

- اللع في العربية ، لابن جني

تحقيق الدكتور حسين محمد شرف

القاهرة : عالم الكتب ، ط ١ ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩

- مجاز القرآن

لأبي عبيدة معمر بن المثنى

تحقيق د . محمد فؤاد سزكين

القاهرة : مكتبة الخانجي

- مجالس شعلب ،

تحقيق عبد السلام هارون

القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠

- مجالس العلماء ، لآبي القاسم الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي - الرياض : دار الرفاعي ط ٢ ،
١٩٨٣ / ١٤٠٣ .
- مجمع الآمال ، للميداني
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : ميس البابي الحلبي ١٩٧٧ - ١٩٧٩ م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ،
تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ،
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ / ١٣٨٩
- المحكم لابن سيده
الجزء الثاني تحقيق عبد الستار أحمد فراج
القاهرة : شركة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٧ / ١٩٥٨
- مختصر سنن أبي داود . للحافظ المنذرى ،
تحقيق محمد حامد الفقي
مكتبة السنة المحمدية
- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه
في بنشره ج . برجستراسر - دار الهجرة
- المخصص لابن سيده ،
بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع
- مدرسة البصرة النحوية ،
للدكتور عبد الرحمن السيد
دار المعارف بصر ، ط ١ ، ١٣٨٨ / ١٩٦٨
- مدرسة الكوفة ،
للدكتور مهدي المخزومي ،
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٧٧ / ١٩٥٨
- المذكر والمؤنث لآبي بكر الأتباري ،
تحقيق الدكتور طارق الجنابي
بيروت : دار الرائد العربي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦

- مراد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ،
عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي
تحقيق علي محمد البجاوي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٣ / ١٩٥٤
- المسائل البصريات ، لآبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور محمد الشاطر
القاهرة ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- المسائل العسكرية ، لآبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري
مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢
- المسائل الحضريات ، لآبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري
بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- المسائل المشككة (البغداديات) لآبي علي الفارسي
تحقيق صلاح الدين السنكاوي
بغداد : وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٣
- المسائل المنثورة ، لآبي علي الفارسي
تحقيق مصطفى الحدرى
مجمع اللغة العربية بدمشق
- المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل
تحقيق الدكتور محمد كامل بركات
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- مسفاد الرحلة والاختراب ، للتجيبى
تحقيق عبد الحفيظ منصور
- ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٣٩٦ / ١٩٧٥
- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري
بيروت : دار الكتب العربية ، ط ٢ ، ١٣٩٧
- المسند للإمام أحمد بن حنبل
شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر
القاهرة : دار المعارف ، الجزء الأول ، ١٣٧٤ / ١٩٥٥
- الجزء الخامس ١٣٧٧ / ١٩٥٧

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب
تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٤
- شيغة ابن جماعة ،
تخريج القاسم بن محمد البرزالي ،
تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- الصباح المتبرفي غريب الشرح الكبير ، للفيومي ،
تصحیح مصطفى السقا
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- المعارف ، لابن قتيبة ،
تحقيق الدكتور ثروت مكاشة
القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨١
- معاني الحروف ، للرماني ،
تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ،
مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي ، ط ٢ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٦
- معاني القرآن ، للأخفش ،
تحقيق الدكتور فائز فارس
الكويت : الصفاة ، ط ٢ ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء ،
الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ،
والثاني تحقيق محمد علي النجار ، والثالث ، تحقيق الدكتور
عبد الفتاح شلبي
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٢ - ١٩٨٠
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ،
تحقيق الدكتور عبد الجليل عده شلبي
بيروت : عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- معجم الأديب ، لياقوت الحموي ،
تحقيق أحمد غريد رفامي بك
طبع دار المأمون ، الطبعة الأخيرة

- معجم البلدان ، لياقوت الحموى ،
بيروت : دار صادر ، ودار بيروت ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير) للذهبي ،
تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
الطائف : مكتبة الصديق ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة
بيروت : مكتبة الشئى ، ودار إحياء التراث العربى
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللهدى ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ودار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- المعجم الوسيط ، إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين
قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٨٥
- معرفة القراء الكبار ، للذهبي
تحقيق محمد السيد جاد الحق
القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٩ م
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصارى ،
تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله
بيروت : دار الفكر ، ط ٥ ، ١٩٧٩
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ،
بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، بدون تاريخ
- المقتصد في شرح الأيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان
بغداد : وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد ، ١٩٨٢
- المقتضب ، للمبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق هضبة
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
الأول بدون تاريخ
الثاني والرابع ، ط ٢ ، ١٣٩٩
الثالث ١٣٨٦
- مقدمة ابن خلدون
تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي
القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٣

- المقدمة الجزولية ، لأبي موسى الجزولي ،
تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد
مطبعة أم القرى ، ١٩٨٨
- المقرب ، لابن مصفور
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري
بغداد : وزارة الأوقاف - مطبعة العاني ، ١٩٨٦
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ، لابن رشيد السبتي ،
تحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة
الجزءان الثاني والثالث نشر الدار التونسية ، ١٩٨١-١٩٨٢
والجزء الخامس ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨/١٩٨٨
- المخلص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ،
تحقيق الدكتور طي بن سلطان الحكي
ط ١ ، ١٤٠٥/١٩٨٥
- المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني ،
تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٣-١٣٧٩
- الموجز ، لابن السراج
تحقيق مصطفى الشويحي ، وابن سالم دامرجي
بيروت : مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، ١٩٦٥
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ،
للدكتورة خديجة الحديشي
العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨١
- نتائج الفكر ، للسبيلي ،
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
دار الرياض للنشر والتوزيع
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردى ،
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة

- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ،
أشرف طن تصحيحه علي محمد الضباع
بيروت : دار الكتب العلمية
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمعري ،
تحقيق إحسان عباس
بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨ / ١٩٦٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنترى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢
- نهج البلاغة (وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام علي بن أبي طالب
رضي الله عنه) ،
تحقيق محمد أحمد عاشور ، ومحمد إبراهيم البنا
القاهرة : دار ومطابع الشعب
- النهر الماد ، لأبي حيان ، بهامش البحر المحيط
- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ،
منشورات مكتبة المثنى - بغداد
- (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة - استانبول)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ،
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠
- الوافي بالوفيات ، لابن أبيك الصفدي
إصدار جمعية المستشرقين الألمانية
باعتماد جماعة من المحققين ، وتواريخ مختلفة ،
دار النشر فرانزشتايز بغيسبادن
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ،
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ، ١٣٩٢ / ١٩٧٢

فہرست الموقوفات
میرزا

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>المفحة</u>
المقدمة	١ - ٢
<u>الدراسة</u>	
<u>الفصل الأول : أبو عبد الله السلمي (حياته وآثاره)</u>	٣ - ٦٠
اسمه ونسبه	٣
مولده	٥
أسرته	٧
صفاته	٨
شيوخه	١٣
علمه وثقافته	٢٦
شعره	٢٩
تلاميذه والرواة عنه	٣٣
وفاته وآثاره	٥٧
وفاته	٥٧
آثاره	٥٨
<u>الفصل الثاني : آراؤه واختياراته</u>	٦٢ - ١٠٢
أولا - آراؤه في الأبنية	
فموان جمع بين العوض والمعوذ	٦٣
لا يقال في جمع "طلحة" : "طلحون"	٦٤
كان وأخواتها لا صادر لها	٦٥
الأحسن تسكين عين "خطوات"	٦٦
جمع "معدة" في الكثرة "معد"	٦٧
ثانيا - آراؤه في الأدوات	
هل تقع "من" لانتها الغاية ؟	٦٩
"حتى" العاطفة	٧٠
ليست "إثما" عاطفة	٧٢

الصفحة	الموضوع
٧٣	ليست * لن * مركبة
٧٤	* لن * لا تقتضي التأيد
٧٥	* هل * بمعنى * قد * للخبر المجرد من الاستظهار
	ثالثا - آراء * في العامل
٧٧	عامل الرفع في المبتدأ معنوي
٧٨	عامل الرفع في خبر إن وأخواتها
٧٩	ناصب المصدر إذا كان نوما من الفعل
٨٠	ضربا زيدا
٨١	عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي
	رابعا - آراء * في الإعراب
٨٤	* من * - في قولك : من أنت ؟ - مبتدأ
٨٤	العطف على موضع * أن * المفتوحة المشددة
٨٦	إعراب * أفعل به *
٨٧	هذا الرجل زيد
٨٨	نعم الرجل زيد
	خامسا - آراء * في التراكيب
٩٠	لا يخبر بالماضي من * كان * إلا مع * قد *
٩١	كانت زيدا الحسن تأخذ ، كانت زيدا تأخذ الحسن
٩٢	ما جاءني إلا زيدا أحدا
٩٣	* أبتع * من ألفاظ التوكيد
٩٣	مررت بزيد رجل صالح
٩٤	ما قام زيد لكن عمرو
٩٦	يشترط في العطف بلكن تقدم النفي
٩٨	الصفة لا تنذب
٩٩	اتجاهه في النحو

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الفصل الثالث : "كتاب الضوابط الكلية فيما تيسر الحاجة إليه من العربية"</u>	
توثيق نسبه	١٠٤-١٢٢
مادة الكتاب ومنهجه (ترتيب الأبواب ، عرض العادة العلمية)	١٠٤
شواهد	١٠٥
مصادره	١١٦
وصف نسخة الكتاب	١١٩
منهج التحقيق	١٢٣-١٢٥
	١٢٦

الموضوع	الصفحة
<u>النص المحقق</u>	
مقدمة المؤلف	١
باب في ماهية الكلام ، وأجزائه التي يأتلف منها ، وما يجوز أن يأتلف منها ، وما لا يجوز ، وكيفية اختلافها ،	
وحد كل واحد من أجزائه ، وذكر علامات .	٨ - ٣
باب الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني	٢٣ - ٩
وفيهِ أحد عشر قسماً :	
الأول : في اشتقاق الإعراب والبناء	٩
الثاني : في حد الإعراب والبناء والمعرب والمبني	١٠
الثالث : في فائدة دخول الإعراب في الكلام	١١
الرابع : أين يدخل الإعراب ؟ وأين يدخل البناء ؟	١٢
الخامس :	
السادس : أين يكون الإعراب أصلاً ؟ ، وأين يكون فرعاً ؟ ، وكذلك البناء	١٢
السابع : أقسام الإعراب وأقسام البناء	١٣
الثامن : في المشترك من الإعراب ، والمختص منه ، وكذلك البناء	١٣
التاسع : في معرفة علامات الإعراب	١٤
العاشر : المعربات من الأسماء	١٩
الحادي عشر : حصر أقسام المعربات من الأفعال	٢١
باب الثنية	٢٤ - ٢٦
باب الجمع	٢٧ - ٣٠
باب جمع المذكر السالم	٢٧
باب جمع المؤنث السالم	٢٩
باب أقسام الأفعال	٣١ - ٣٢
باب المرفوعات من الأسماء	٣٣ - ٧٧
باب المبتدأ	٣٣ - ٣٥
رافع المبتدأ	٣٣
الابتداء بالنكرة	٣٤

الموضوع	الصفحة
باب خبر المبتدأ	٢٥-٤١
رتبة المبتدأ	٢٨
حذف المبتدأ والخبر	٤٠
اقتران الخبر بالفاء	٤١
الإخبار بالظرف والمجرور	٤١
باب الفاعل	٤٢-٤٦
إلحاق علامة التانيث الفعل	٤٣
رتبة الفاعل مع المفعول	٤٤
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	٤٧-٥٠
إقامة خبر المفعول به مقام الفاعل	٤٨
كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله	٤٩
باب كان وأخواتها	٥١-٥٦
ورد بعض هذه الأفعال تاما	٥٤
باب إنَّ وأخواتها	٥٧-٦١
باب كسر إنَّ وفتحها	٦٢-٦٥
باب إنَّ وأنَّ الخفيتين	٦٦-٧٠
باب ما * و * لا * المشبهتين بليس	٧١-٧٦
باب المنصوبات	٧٧-١١٣
باب المفعول المطلق ، وهو المصدر	٧٧-٨٠
وقوع خبر المصدر بوقع المصدر	٧٩
باب المفعول به	٨١-٨٦
ما يتعدى إلى مفعولين	٨١
الإلغاء والتعليق	٨٣
ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات	٨٥
باب المفعول فيه	٨٢-٨٩
باب المفعول له	٩٠
باب المفعول معه	٩١-٩٢
باب الحال	٩٣-٩٥
باب التمييز	٩٦-٩٩

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٦	قسما التمييز
١٠٣-١٠٠	باب العدد
١٠٠	تمييز العدد
١٠٢	تذكير العدد وتأنينه
١٠٣	تعريف العدد
١٠٨-١٠٤	باب كم
١٠٤	تمييز كم
١٠٧	إعراب كم
١١٣-١٠٩	باب الاستثناء
١١٢	أدوات الاستثناء
١٣٠-١١٤	باب الجر
١١٤	حروف الجر
١٢٣	باب حث
١٢٧-١٢٤	باب القسم
١٢٧	جواب القسم
١٣٠-١٢٨	باب جر الاسم بإضافة اسم آخر إليه
١٥٨-١٣١	باب تنويع الأسماء في إعرابها
١٣٥-١٣١	باب التأكيد
١٤٣-١٣٥	باب الصفة
١٣٦	النعت الحقيقي والنعت السببي
١٣٧	وصف المعرفة
١٣٩	وصف النكرة
١٤٠	قطع الصفة
١٤٩-١٤٣	باب البديل
١٤٥	أضرب البديل
١٥٨-١٥٠	باب العطف
١٥١-١٥٠	باب عطف البيان
١٥٨-١٥١	باب عطف النسق

الموضوع	الصفحة
باب النداء	
نداء ما فيه الألف واللام	١٥٩-١٦٤
تابع النداء	١٦٠
حذف حرف النداء	١٦٢
النداء المضاف إلى يا المتكلم	١٦٣
باب الاستغاثة	١٦٤
باب التندبة	١٦٥
باب الترخم	١٦٦-١٦٧
ما يحذف من الاسم للترخم	١٦٨-١٧٠
باب النفي بلا	١٦٩
باب المعرفة والنكرة	١٧١-١٧٦
العلم	١٧٧-١٩٤
المضمر	١٧٨
أسماء الإشارة	١٧٩
الأسماء الموصولة	١٨٨
ما عرّف بالألف واللام	١٨٩
المعرّف بالإضافة	١٩٣
باب الأفعال التي لا تتصرف	١٩٤
باب التعجب	١٩٥-٢٠٩
باب نعم وثن	١٩٨-١٩٥
باب هذا	٢٠٣-١٩٩
باب من	٢٠٦-٢٠٤
أفعال المقاربة	٢٠٩-٢٠٧
	٢٠٨
الأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعة : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، والمصدر ، واسم الفعل .	
باب اسم الفاعل	٢١٠-٢٣١
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	٢١٥-٢١٠
إعراب معمول الصفة المشبهة	٢١٦-٢٢٢
أفعل التفضيل	٢١٩
	٢٢٠

الصفحة	الموضوع
٢٢٨-٢٢٣	باب المصدر في العمل
٢٣١-٢٢٩	باب اسم الفعل
٢٤٥-٢٣٢	باب إعراب الأفعال
٢٣٣	حروف النصب
٢٤٥-٢٤٣	باب حروف الجزم
٢٥٠-٢٤٦	باب ما يجزم فعلين
٢٥٣-٢٥١	باب النونين الخفيفة والشديدة
٢٦٢-٢٥٤	باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٢٥٥	طل منع الصرف
٢٦٠	ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة
٢٦١	ما ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة
٢٧٤-٢٦٣	باب النسب
٢٦٣	النسب إلى الصحيح
٢٦٥	النسب إلى المعتل
٢٦٧	النسب إلى شبه المعتل
٢٧٢	النسب إلى المشق والجمع
٢٧٣	النسب إلى المركب
٢٨٤-٢٧٥	باب التصغير
٢٨٠	تصغير الرباعي
٢٨٠	تصغير ما في آخره ألف التانيث
٢٨٢	تصغير ما في آخره الألف والنون
٢٨٢	تصغير الجمع
٢٨٣	تصغير الأسماء المهمة
٢٩١-٢٨٥	باب التكسير
٢٨٦	باب تكسير الثلاثي غير المزيد
٢٨٧	باب تكسير الثلاثي المزيد
٢٩١	باب تكسير الرباعي والخماسي
٢٩٢	باب جمع الجمع

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
باب ألفات الوصل والقطع	٢٩٣ - ٢٩٥
باب الاستفهام	٢٩٦ - ٣٠١
باب ما يدخل الكلام فلا يغير لفظه مما كان عليه	٣٠٢ - ٣٠٣
باب المخاطبة	٣٠٤
باب الوقف	٣٠٥ - ٣٠٧
باب الحكاية	٣٠٨ - ٣١٠
الحكاية بـ "من"	٣٠٨
الحكاية بـ "أى"	٣١٠
باب الإمالة	٣١١ - ٣١٣
سماع للكتاب وإجازة	٣١٤

